

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٨)

# شیخ فضیل بن العذیر

شیخ الإسلام  
محمد بن عبد الوہاب الشیخی

ابن زل الله له الشریعه والاعفیة

الشیخ لمعالي الشیخ  
صالح بن عبد العزیز بن محمد آل شیخ  
بفرار الله له ولآلہ بورا اهلی بیو

تحقیق وعکانہ  
عادل بن محمد درمیں رفاقی

بفرار الله له ولآلہ بورا اہلی بیو و مسائیہ

دیکھنے کا لاجپت  
للتہ و القربیت





شیخ  
فضیل الاسلام



عنوان المصنف: شرح فضل الإسلام  
تحقيق: عادل محمد مرسى رفاعى  
رقم الإيداع: ٢٠١٢/٥٦٩٧  
الترقيم الدولى: ٩٧٨-٩٧٧-٥٢٣٢-١٠-٦

# جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى ١٤٣٣

دار الكتب والوثائق القومية

للنشر والتوزيع

الإدراة والبيتات جوان - ٢٠١٧٩٠٥٧٥٧٣ - ٢٠١١٦٨٩٩١ - ٩٦٦٥٧٣٣٤١٧  
الاستكمال - ١٧٥ - أى طبعة سبق بحراً سبع طبعة قيصر - ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ - جمال: ١١٦٨٣٣٥٥١  
القاهرة - ٦٣ الرشيد متفرع من شارع البطل - خلف الجامع الأزهر الشريف - هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢  
جهاز: ٠١١٦٨٣٥٥٠ - فاكس: ٠٣٤٣٨١٥٩.

البريد الإلكتروني: [dar\\_alhijaz@hotmail.com](mailto:dar_alhijaz@hotmail.com)

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٨)

# شِرْح

# فَضْلُ الْسَّلَامِ

شرح الأسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي  
أعز الله له المشربة والمنيرة

الشيخ لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزizin محمد الشريخ  
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

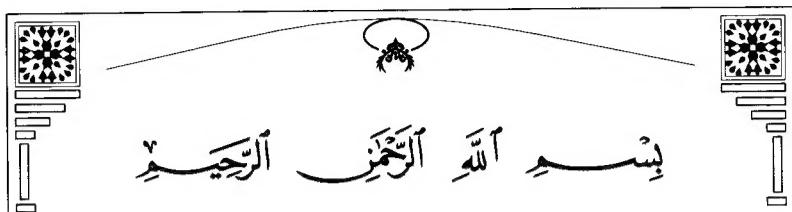
عادل بن محمد مرسي فاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولعنائه

كتاب الفتن

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



## مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين . وبعد :

فهذا شرح كتاب فضل الإسلام

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي مشرف التميمي

أحرز الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالى الشيخ

صالح بن عبد الغزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

وكان ذلك في دروس ألقاها معالي الشيخ -حفظه الله- في جامع الراوي بمدينة الرياض عام اثنى عشر وأربعين ألف من الهجرة النبوية المباركة ، وأعاد شرحه في الدورة العلمية السابعة في مسجد شيخ الإسلام بسلطنة عمان عام إحدى وعشرين وأربعين ألف من الهجرة النبوية

المباركة، فأسأل الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن يجزل لشيخي العلامة المفضل/ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المثوبة والمغفرة، وأن يجعله إمام هدى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، كما أسأله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن يقيه شر الحاسدين، وأن يغفر له ولوالديه ولذريته ولأهل بيته، وأسأله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن يرفع بهذه الشروحات ذكره، وينقل بها موازين أعماله، وأن يجمعه ولوالديه وأهل بيته تحت لواء الحمد في جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين، وصحابته الغر الميمانيين، وأن يجعل لي ومن شارك في هذا العمل المبارك من الخير نصيباً، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً مزيداً.

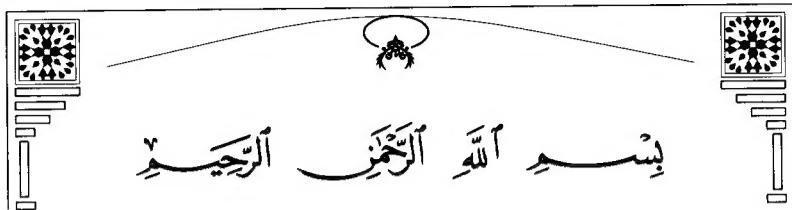
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

❖ كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض / ١٤٣١ / ٣ / ١٨





## مُقدمة الشَّارِح

الحمد لله الذي بعث محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً.

وبعد ..

فأسأل الله أن يجعلنا من إذا أعطي شكر، وإذا ابتلي صبر، ومن إذا أذنب استغفر، وأسأل الله أن يعيذنا من مضلات الفتنة، وأن يجعلنا من الذين اهتدوا بهداه، اللهم إننا نعوذ بك أن نضل أو نُضل أو ننزل أو نُنزل، أو نجهل أو يجهل علينا.

أما بعد :

فهذه رسالة (فضل الإسلام) للإمام المجددشيخ الإسلام أبي عبد الله وأبي علي محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر، والباعث للMuslimين فقههم في دينهم وتوحيدهم - رحمه الله رحمة واسعة، وقدس روحه، وأثابه عمن جاء بعده واهتدى بما دعا إليه خيراً، وأجزل له الثواب -

وهذه الرسالة من الرسائل المهمة التي كتبها الإمام المجدد رحمه الله، وسماها (فضل الإسلام)؛ لأنّه أول باب لهذه الرسالة، ووجه أهمية هذه الرسالة أنها تُعتبر رسالة في المنهج الذي يتميز به حملة التوحيد وأتباع السلف الصالح بعامة؛ كما أنها تبيّن كثيراً من المباحث والمسائل المتصلة بالواقع العملي للدعوة، ومخالطة المسلم المُتّبع لطريقة السلف للناس من جميع الاتجاهات ومن جميع الأفهام والأهواء.

وقد ذكر في هذا الكتاب أصولاً يجب أن يعلّمها المؤمن الموحد، منها: فضل معرفته وتمسكه وعمله بالإسلام الصحيح، وأصول السنة، واجتناب البدع، ومكان أهل السنة والمتبعين لها، ومكان أهل البدع والمتبعين لها. فهذا الكتاب على وجازته فيه أصول كثيرة مستقاة من الأدلة الواضحة من كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه وسلم، ومن أقوال سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ففي هذه الرسالة:

- \* بيان تفسير الإسلام.
- \* بيان فضل الإسلام.
- \* بيان البدع وأن البدع أشد من الكبائر.
- \* بيان معالم الانتماء الحق، وإبطال أنواع الانتماء المحدثة.
- \* تفصيل المنهج من حيث الأولويات الاهتمام بالسنة ورد البدع.
- \* ما يتصل ببحث الألقاب والشعارات التي قد يُسمى بها، أو قد يرفعها بعضهم، وبيان حكم ذلك.

\* بيان أن الإسلام واجب أن يدخل فيه كله، ولا تفريق بين أمره من حيث وجوب الدخول فيه، والإيمان بذلك.

فهذه الرسالة تُعدّ منهجاً يميز المتبعين للسلف الصالح أهل التوحيد وحملة العقيدة، وقد ألفها الإمام المجدد كتَّابَهُ لسد هذه الثغرة العملية التي أدركها من واقع معاشرته، بل من واقع قيادته للمؤمنين في الدعوة والعلم، حيث ظهر له ضرورة بيان هذه المسائل؛ لكن على طريقته كتَّابَهُ في أنه إنما يذكر الباب ويدرك تحته الآيات والأحاديث التي تدلّ على ذلك وبعض أقوال السلف، وهذه منهجة في التأليف اعتمدها في أكثر مؤلفاته كتَّابَهُ.

ومن أوجه الاهتمام بهذه الرسالة (فضل الإسلام) أنها لم تُشرح من أبناء الشيخ كتَّابَهُ، ولا من تلامذته القربيين منه؛ كما شرحت رسائل أخرى وبيّنت وفصّلت؛ كتاب التوحيد، وغيره من الكتب والرسائل والنبذ التي كتبها عليه رحمة الله، والحاجة في كل زمان قائمة إلى هذه المعاني التي اشتغلت عليها هذه الرسالة؛ لهذا كانت العناية بها مهمة.

ونرجو - إن شاء الله تعالى - أن يكون هذا الشرح مشتملاً على مقاصد الكتاب، وعلى إيضاحات مهمة تُفهم مقصود المؤلف، وتُقرر المنهج السلفي ومنهج أهل التوحيد في هذه المسائل، وتُقرر ما يتميز به حملة السنة عن غيرهم في الاعتدال في القول، والاعتدال في العمل، والنظرية الصحيحة للأمور وفق السنة لا وفق الأهواء المختلفة.

❖ كتبه

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ



فَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ :

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

بَابُ فَضْلِ الإِسْلَامِ

### الشرح:

قوله رَبِّكُمْ: (باب: فضل الإسلام)، فضل الإسلام يُراد به أمور، منها:  
الأمر الأول: فضل الإسلام في نفسه على غيره من الملل، والإسلام يشمل الدين كله بمراتبه المختلفة: الإسلام، والإيمان، والإحسان، ويشمل أيضا الدين كله من جهة العقيدة، والشريعة، والسلوك، والجزاء ونحو ذلك، فالإسلام في نفسه فضل غيره وصار مفضلاً على غيره بتفضيل الله رَبِّكُمْ.

الأمر الثاني: أن فضل الإسلام على أهله الذين اعتنقوه ودخلوا فيه واستقاموا عليه ظاهر في الدنيا والآخرة في النصوص، فيبين المؤلف بعضًا من النصوص التي تدل على فضل الإسلام على أهل الإسلام، وأثار الإسلام المباركة على عباد الله المؤمنين، وذلك أن هذا الإسلام هو الذي رضيه الله رَبِّكُمْ، وما دام رضيه فمعنى ذلك أنه وأهله محظوظون عند الله رَبِّكُمْ، وهذا يُثمر توفيق الله رَبِّكُمْ لعبده، ونصرته له وتشييهه، وهدايته وتوفيقه له،

وهذا مستقى من قول الله تَعَالَى : ﴿أَلَيْوَمْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ نَعْمَلْتُ وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنًا﴾ [المائدة: ٣].

**الأمر الثالث:** أنَّ الإِسْلَامَ تَحْمِلُهُ أُمَّةٌ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ لِأَجْلِ حَمْلِهَا لِلإِسْلَامِ صَارَتْ مَفْضِلَةً عَلَى غَيْرِهَا، وَصَارَتْ خَيْرًا مِنْ غَيْرِهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، سَبَكَ الْآيَةُ : كَنْتُمْ لِلنَّاسِ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ، سَبَكَ الْآيَةُ : كَنْتُمْ لِلنَّاسِ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ؛ وَذَلِكَ لِفَضْلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي نَفْسِهَا بِمَا حَمَلَتْ مِنَ الدِّينِ، وَلِفَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأُمَّمِ، ثُمَّ فِي فَضْلِ الْأُمَّةِ الْوَسْطِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَائِرِ فِرَقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَأَمَّةُ الإِسْلَامِ افْتَرَقَتْ إِلَى فَرَقٍ كَثِيرَةٍ وَكُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةٌ، وَهَذِهِ الْوَاحِدَةُ هِيَ الْجَمَاعَةُ، وَهِيَ الَّتِي أَخْذَتْ بِالدِّينِ الْوَسْطَ، يَعْنِي : بِالدِّينِ الْمُتِيقَنِ مِنْهُ الْعَدْلُ وَالْخَيْرُ، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا﴾ [البقرة: ١٤٣] يَعْنِي : عَدْلًا خَيْرًا، لِمَاذَا؟

### الجواب :

- \* لِوُسْطِيْتِهَا فِي الْعَقِيْدَةِ بَيْنَ الْغَالِيْنَ وَبَيْنَ الْجَافِيْنَ.
- \* لِوُسْطِيْتِهَا فِي الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْغَالِيْنَ وَالْجَافِيْنَ.
- \* لِوُسْطِيْتِهَا فِي السُّلُوكِ بَيْنَ الْغَالِيْنَ وَالْجَافِيْنَ.
- \* لِوُسْطِيْتِهَا فِي أَنْوَاعِ التَّعَامِلِ مَعَ الْخُلُقِ بَيْنَ الْغَالِيْنَ وَالْجَافِيْنَ.

لَهُذَا صَارَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْفَضْلِ الْمُزِيدِ، وَإِذَا كَانَ لِأَمَّةِ الإِسْلَامِ عَامَةً فَضْلٌ خَاصٌّ بِيَتِهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ، فَكَذَلِكَ أَحْرَى النَّاسِ بِأَخْصِ الْفَضْلِ وَأَعْلَى الْفَضْلِ هُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالسُّنْنَةِ الَّذِينَ أَخْذُوا بِطَرِيقَةِ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى؛ لَهُذَا ثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّكُمْ تَتَمَّونَ

سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، وهذا من فضل الله العظيم. لهذا بين كثرة في هذا الباب وفي هذا الكتاب بعامة ما يتصل بتقرير هذه المسائل، وبين أنواع الفضل في الدنيا والآخرة في العقيدة والشريعة وأهل الإسلام، وما تميز به القرآن والسنة من الفضل على أهله المتمسكين بأنواع الفضل، مما سيأتي – إن شاء الله تعالى –.

**الأمر الرابع:** أن من اعتقاد الاعتقاد الصحيح من أهل الإسلام، واستسلم عن عقيدة وانقياد وطاعة، فإنه سيتبين عنده ما يستحقه الله عز وجل من الاستسلام الكامل له في العبادة، والعمل، والتحليل والتحريم، وسيكون عنده من الحجج الواضحة والدلائل البينة ما يستثير بها قلبه، وتكون عنده الحجة على خصوم الإسلام الصحيح. وهذا مستقى ومستفاد من قول الله عز وجل: «قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍ مِّنِ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكُنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَوْمَئِنُّكُمْ» [يونس: ١٠٤]. وكلما قوي الإسلام في قلب العبد، وقويت معرفته وعلمه به، فإن نوره يحرق الشبهات التي يشيرها أهل إثارة الشبهات، فهناك من يشكك في الإسلام الصحيح، ويشكك في التوحيد الصحيح الذي دعا إليه الأنبياء والمرسلون جمياً، لكن الله عز وجل

(١) أخرجه الترمذى (٣٠٠١) من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وقال: (هذا حديث حسن)، وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٣٩/٦)، وابن ماجه (٤٢٨٨)، وأحمد في المسند (٤٤٦/٤)، والدارمي (٢٧٦٠)، والحاكم في المستدرك (٩٤/٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ورواه عبد بن حميد في مسنده [ح ٤١١ (١٥٦/١)].

وقال الحافظ ابن حجر عز وجل: (وهو حديث حسن صحيح . . . ، وله شاهد مرسل عن قتادة عند الطبرى، ورجاله ثقات) (الفتح ٨/٢٢٥).

جعل من فضل الإسلام على أهل الإسلام أن يقذف في قلوبهم النور والحجارة الواضحة والأدلة البينة؛ لأن ما اتباعه وما ارتضوه طريقاً وديناً وعقيدة هو الحق الواضح، الذي لا تؤثر فيه شبّهات المشبهين ولا تشكيكات المشككين ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، بمعنى: أنتم أحق بالشك؛ كما سيأتي بيانه في تفسير هذه الآية.

**الأمر الخامس:** أن من أتقى الله تعالى وحافه، وأمن برسوله، يعني: أسلم الإسلام الصحيح، فإن الله تعالى ينعم عليه ويتفضل عليه، بأن يؤتى به كفلين من رحمته، يعني: يؤتى به حظين من رحمته الواسعة ومن مغفرته، وأيضاً يجعل الله تعالى له نوراً يمشي به في ظلمات الشبهات وظلمات الشهوات، التي إذا دخلت القلوب فإنها قد تجعل تلك القلوب تتلاشى بعد استقامتها، أو ترتد بعد سلوكها السبيل القويم، فأنعم الله تعالى على أهل الإسلام الصحيح بأن يثبتهم عليه؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]

**الأمر السادس:** ومن فضل الإسلام على أهل الإسلام أن يُغفر لأهله، قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨]، وأهل الإسلام أعمالهم قليلة بالنسبة لأعمال من سبقهم من الأمم، إلا أن هذه الأمة فضلت على من سبقها وزيد في أجورها.

**الأمر السابع:** ومن فضل الإسلام على أهل الإسلام أنهم يوم القيمة يستريحون من هوله قبل الأمم، فهم الآخرون في الدنيا - يعني مجيناً - واليهود والنصارى سبقوهم من حيث الزمان، لكن يوم القيمة جعل الله تعالى هذه الأمة قبل الأمم جميعاً، فهم أول من يحاسبون، وأول من توزن أعمالهم، وأول من يجوزون الصراط، وأول من يدخلون الجنة، وهذا فيه فضل وأيما فضل.

والله يَعْلَم بارك لأهل الإسلام في أعمالهم وإن قلت، فهي أبرك وأكثر أجرًا وأعظم نفعاً لعاملها وفاعلها من الذين ابتدعوا وسلكوا غير طريق الإسلام السوي، أو من الذين لم يؤمنوا أصلًا بهذا الإسلام، فاقتصر في سنة خير من اجتهاد في بدعة.

وهذا لا شك يوجب على من يريد النجاة والخير في الدنيا والآخرة أن يعلم ما هو الإسلام الصحيح الذي رضيه الله يَعْلَم له ديناً، وما هي تلك العقيدة، وما هي تلك الشريعة أيضًا؛ لأن الإسلام على تقسيم أهل العلم: عقيدة وشريعة، وهذا التقسيم وإن كان يُناظر فيه لكن هو في مقام التقسيم لا مشاحة فيه، يعني: هناك جوانب تتعلق بالاعتقاد، وجوانب وأحكام تتعلق بالعمل، وهذا مستفاد من قول الله يَعْلَم : ﴿وَتَمَتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]، يعني: تمت كلمة الله الشرعية، وهي ما أنزله في كتابه أو جاء على لسان رسوله ﷺ ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، أي: صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الأحكام والتواهي، فلا بد أن نعلم ما يريده الله يَعْلَم منا شرعاً، وإذا علمنا ذلك واجتهدنا فيه فإنه يكون لنا بفضل من الله ونعمته هذا الفضل الذي جعله يَعْلَم لأهل الإسلام الصحيح.

وهؤلاء الذين أتاهم الله يَعْلَم الكتاب هم درجات لأن الله يَعْلَم قال في آية سورة فاطر: ﴿ثُمَّ أَرْزَقْنَا الْكَتَبَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادَنَا فِيهِمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذَا نَهَى اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [٣٢]، فقسم الله يَعْلَم أهل الإسلام ثلاثة أقسام:

**القسم الأول:** قسم ظالم لنفسه، يعني: عقيدته عقيدة صحيحة، وعمله باعد بينه وبين الكفر وأدخله في الإسلام، ولكن هذا العبد ظالم لنفسه،

ظلم نفسه بالمعصية، وظلم نفسه بأن أطاع الشيطان وأعرض عن أمر الله، يعني: حَمَلَ نفسه ما لا تطيق، والنفس لا يسوغ أن يحملها صاحبها ما لا تطيق، فإذا حملها ما لا تطيقه فإنه قد ظلمها أبغض الظلم. ومتي يظهر ذلك؟

**الجواب:** يظهر يوم القيمة حين ينقسم الناس إلى فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير، فإذا ظهر أثر تلك المعاصي على العبد وتفریطه في أوامر الله ﷺ، بأنه عذّب بها وأخذ بها ظهر ظلم العبد لنفسه، وأنه حَمَلَها من العذاب ما لا يجوز له.

**القسم الثاني:** قسم أهل اقتصاد، يأتون بالطاعات والفرائض، ويتجنبون المحرمات، ويأتون ببعض التواfal، لكن ليس عندهم مسابقة في الخيرات، وهولاء من أقسام أهل الإسلام؛ لأنهم صحت عقائدهم وصح توحيدهم، وأيضاً أتوا بالعمل الذي فرضه الله ﷺ عليهم طاعة وامتثالاً في الأوامر وفي التواهي.

**القسم الثالث:** السابقون بالخيرات، وهولاء هم الذين يجتهدون في الأعمال التي هي بعد الفرائض ويسابقون فيها.

وهذه الأقسام الثلاثة فضل الإسلام عليهم يتفاوت بقدر درجاتهم عند الله ﷺ، وكل سيناله من فضل الإسلام ما يناسب حاله، وبمقدار إقباله في هذه الدنيا.



**وَقُولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي  
وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِينًا﴾** [المائدة: ٣].

### الشرح:

في قوله: (وَقُولِ اللَّهِ تَعَالَى) يصح فيها الوجهان:

\* بالجر عطفاً على (فضل)، يعني: (باب: فضل الإسلام، وباب قول الله تعالى).

\* والرفع ابتداءً، يعني: (وَقُولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾) وهذه الآية اختلف فيها أهل العلم من جهة أن إكمال الدين هل كان من جهة أنه لم ينزل بعد ذلك حُكم وختمت بهذه الآية تشريعات الإسلام؟ أم أن المقصود بقوله: **﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾**، يعني: لما أتموا الحج إلى بيت الله الحرام؟ لأنه قد ثبت أن هذه الآية نزلت والنبي ﷺ وافق بعرفة في يوم الجمعة، وكانت تلك حجة الوداع، ففي قوله: **﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾**، اختلف أهل التفسير في تفسير هذه الآية<sup>(١)</sup>، فمن قائل: إن المراد بها إكمال

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٢٨٧ / ٢، ٢٨٨): «وفي معنى إكمال الدين خمسة أقوال:

أحدها: أنه إكمال فرائضه وحدوده، ولم ينزل بعد هذه الآية تحليل ولا تحريم، قاله: ابن عباس رضي الله عنهما والسدي، فعلى هذا يكون المعنى اليوم أكملت لكم شرائع دينكم.

والثاني: أنه ينفي المشركين عن البيت، فلم يحج معهم مشرك عامئذ، قاله: سعيد ابن جبير وقتادة، وقال الشعبي: كمال الدين هاهنا عزه وظهوره وذل الشرك ودروسه لا تكامل الفرائض والسنن؛ لأنها لا تزال تنزل إلى أن قبض رسول الله ﷺ. فعلى هذا يكون المعنى اليوم أكملت لكم نصر دينكم.

الشعائر وإكمال الفرائض الظاهرة بالحج. وقال آخرون: إن المراد بها إكمال الأحكام، فكل ما كان في الدين من العقائد والأحكام فإنه قد أكمل حين نزول هذه الآية، ولا يضر أن نزل بعد هذه الآية آية أو آياتان فيها ذكر بعض الواجبات أو نهي عن بعض المحرمات؛ لأن هذه تكون كالتفصيل لما سبق قبل نزول هذه الآية.

\* قوله ﷺ: **﴿أَلَيْهِمْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ بَعْدِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ إِلْسَلَمَ دِيْنًا﴾** [المائدة: ٣] هذه الآية بين الله ﷺ فيها أنه ﷺ أكمل لنا الدين، وأتمّ علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، وإكمال الدين يعني: أن هذا الدين - وهو دين الإسلام بعقيدته وشريعته ومصادره من الكتاب والسنّة، وما دل عليه الكتاب والسنّة من الأدلة - قد أكمله الله ﷺ، فأكمل لنا الدين فلم يعد فيه زيادة لمستزيد، وهذا من فضل الإسلام أن غيره من الملل لم تكن كاملة، بل كان الناس بعدها يحتاجون إلى أشياء فلا يجدونها، فجعل الله ﷺ هذا الدين كاملاً حتى لا يكون فيه زيادة لمستزيد.

= الثالث: أنه رفع النسخ عنه، وأما الفرائض فلم تنزل عليه حتى قبض، روی عن ابن جبير أيضاً.

والرابع: أنه زوال الخوف من العدو والظهور عليهم، قاله الزجاج.

والخامس: أنه أمن هذه الشريعة من أن تسخن بأخرى بعدها؛ كما نسخ بها ما تقدمها.  
وفي إتمام النعمة ثلاثة أقوال:

أحدها: منع المشركين من الحج معهم، قاله: ابن عباس رضي الله عنهما وابن جبير وقتادة.

والثاني: الهدایة إلى الإيمان، قاله ابن زيد.

والثالث: الإظهار على العدو، قاله السدي». ١. هـ.

وانظر أيضاً: فتح القدير للشوکانی (١١/٢).

\* وقد دخل من قبلنا من الأمم في كثير من البدع والسلوكيات عن جهل منهم تارة وعن علم تارة؛ لكن في الإسلام وفي دلائله من الكتاب والسنة بيان للأصول التي تدل على كمال الدين، وعلى أنَّ أصول الدين وعقائد الملة ظاهرة بينة واضحة؛ مما جعل أهل الإسلام في أمنَّة أن يكونوا ضالين عن الحق كما ضل من قبلنا ، أو يكونوا زائفين عنه لعدم علمهم به ، فالعلم به ظاهر ، وإكمال الله لهذا الدين بِيُنْ : فلذلك منَ الله على الناس بهذا الإكمال حيث قال الله ﷺ : **«أَلَيْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ»**.

قال : **«وَأَنْتَمْ عَلَيْكُمْ يَقِنَّى»** والنعمة نوعان :

\* نعمة دينية .

\* ونعمة دنيوية .

### والإسلام له فضل في الجهتين :

**فمن الجهة الدينية :** الإسلام بمصادره من الكتاب والسنة فيه البيان لما يحتاجه الناس في أمر دينهم حيث لا يلتبس الطريق على من أراد الحق .  
**وفيه أيضاً فضل على أهل الإسلام في النعمة الدنيوية :** لأنَّ الله ﷺ وعد من تمسك بالإسلام أنه يكون في حياة طيبة ؛ كما قال الله ﷺ : **«مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً»** [النحل : ٩٧] والحياة الطيبة تشمل الطمأنينة في هذه الدنيا ، وتشمل الأمان ، وتشمل سعة الرزق ، وتشمل الرضا ، ونحو ذلك مما لا تكون الحياة الطيبة إلا به ، ولا يكون الاطمئنان والعيش الرغد إلا به ، مهما كثُر المال أو كثُرت مخارج الدنيا فلا تستقيم إلا بالطمأنينة والرضا والأنس لله جل جلاله ، وهذه كفلها الدين لأهل الإسلام .

قال : ﴿ وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] ، والإسلام إذا رضيه الله عَنْ عباده ديناً معنى ذلك : أنه يرضى عنمن أخذ بهذا الإسلام ، ويرضى عنمن استقام على الإسلام ودخل فيه ، وإذا كان كذلك فأهلة مرضي عنهم ، وإذا كانوا مرضياً عنهم من الله عَنْ فهم إذاً مخصوصون بتوفيق الله عَنْ ومعيته الخاصة ، قال عَنْه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ أَتَقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨] ، ومعية الله عَنْ المعية الخاصة هي لمن رضي عنه ، فمن رضي عنه قولًا وعملًا - وذلك بتمسكه بالإسلام اعتقادًا وعملًا - فإنه يحظى بالمحبة من الله عَزَّلَه والتوفيق والهدى ، وهذه كلها فيها من الآثار في الدنيا والآخرة مما لا يدخل تحت حصر .

إذا دلت الآية كما هو مراد المؤلف عَنْ أن الإسلام كُمل ، وأن الله أتم علينا النعمة الدنيوية والدينية ، وأنه رضي الإسلام ديناً ، ورضي عن أهله الذين أخذوا به ، وهذا من محبة الله عَنْ لهذا الدين ، ومن فضل الدين على أهله أنه كان سبباً في فضل الله عَنْه ، ومحبته ، وإنعامه ، وإكمال الأمر لأهل الإسلام .

إذا تأملت في غيرنا من الأمم فإنك ستجد أن الله عَنْ لم يمن لهم من الفضل كما منح هذه الأمة ؛ ولهذا وجب على المؤمن أن يتبع فضل الله عَنْ عليه ، وأن لا يمنَ على الله بعمله ، أو إلا يمنَ على الله عَنْ بعبادته وبسلوكيه ، فإن الله عَنْ هو صاحب المنة لو كانوا يعقلون .

### وفي الآية من الفوائد :

أولاً : أنَّ قول الله عَنْه : ﴿ الْيَوْمَ أَكْلَمْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ دل على أن الإكمال شمل الدين كله ، والدين ينقسم في أحد الاعتبارات إلى عقيدة وشريعة ،

وإكمال الدين يعني إكمال العقيدة والشريعة، والعقيدة لها وسائل لإثباتها والعلم بها، وإثبات الغاية إثبات للوسيلة، فإن ثبات كمال الغاية هو إثبات كمال الوسائل، ففي الآية دليل على أنَّ وسائل تقرير العقيدة والشريعة قد أكملها الله تعالى بما دل عليه في الكتاب والسنة من الأدلة النصية، أو الأدلة الأخرى التي دل عليها القرآن والسنة، فعقيدة الإسلام أكملها الله، فلا يمكن أن يكون في غير الكتاب والسنة من الدين ما هو أكمل مما فيهما، ولهذا بطل قول الفلاسفة وأهل الكلام وأهل الفرق بأكملها في أنهم راموا الكمال في طرق عقلية أو فلسفات كلامية، راموا الكمال فيها فأخذهم النقص، حتى قال قائلهم: (طريقة السلف أسلم؛ لكن طريقة الخلف أعلم وأحڪم)<sup>(١)</sup> - ويريدون أيضاً: أَكْمَل - وهذا دلت الآية على بطلانه؛ لأنَّ إكمال الدين لا يكون إلا بإكمال وسائل الإثبات، وإذا كانت وسائل الإثبات كاملة فإن الطرق المختلفة التي أحدثت وسائل أخرى تكون ظاهرة البطلان.

**الفائدة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِيَنًا﴾ [آل عمران: ٣]، في قوله: ﴿لَكُم﴾ ما يدل على أن الإسلام الذي رضيه هو الإسلام الخاص الذي صار سمة لهذه الأمة، وإنما فكلمة ﴿الْإِسْلَامُ﴾ تشمل رسالة كل رسول؛ لأن كل رسول بُعث بالإسلام؛ لكن في قوله: ﴿لَكُم﴾ ما يدل على أن الإسلام الذي رضيه الله تعالى هو الإسلام الخاص الذي من لم يدخل فيه فإنه ليس بمسلم بعد مجيء النبي ﷺ، وأما قبل ذلك فمن أسلم الإسلام

(١) انظر: درء التعارض لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٣٧٨/٥)، والفتوى الحموية الكبرى (ص ١٨٥)، والصواعق المرسلة لابن القيم رحمه الله (١١٣٣/٣)، وفتح الباري للحافظ ابن حجر رحمه الله (٣٥٢/١٣).

الذي أمر به الرسول الذي جاء فإنه يكون مسلماً مرضياً؛ ولكن بعد بعثة النبي ﷺ فإنه لا إسلام إلا الإسلام الخاص، وهذا يشمل مراتب الدين الثلاثة: الإسلام والإيمان والإحسان<sup>(١)</sup>.

والدين هو: كل ما يدين به الناس ويجعلونه إلفاً لهم وديدناً لهم، وهو في أصله مأخوذ من الدين، هذا دينه؛ يعني هذا ما اعتاده والتزم به، دنته يعني: التزمته<sup>(٢)</sup>، والدين سمي بذلك لأنه ملتزم به، والدين كذلك هو الطريقة الملزمة، فإذا اعتقد شيئاً والتزم به صار له ديناً، وإذا عمل بشيء وسلكه صار له ديناً، حتى الأنظمة التي تلتزم تسمى في اللغة ديناً؛ كما قال الله ﷺ في قصة يوسف عليه السلام: «مَا كَانَ يَأْخُذُ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ» [يوسف: ٧٦]، سمي طريقة الملك في الأحكام - في مسألة السرقة وأنَّ الذي سرق يؤخذ أسيراً أو رقيقاً عقاباً له على سرقته - ديناً؛ لأنَّه التزام لحكم في كل حال، لهذا صار الدين - دين الملك - في قصة يوسف هو ما التزم الملك في رعيته حين ذاك من الشرائع.

(١) قال العيني في عمدة القاري (١١٥/٢): (فقد أطلق رسول الله، عليه الصلاة والسلام، الدين على الإسلام والإيمان والإحسان). بقوله: «إِنَّهُ جِبْرِيلُ أَنَا كُمْ يُعْلَمُكُمْ وَيُنَتَّكُمْ»، وإنما علمهم هذه الثلاثة، والحاصل أن الدين تارة يطلق على الثلاثة التي سأله عنها جبريل عليه السلام. وتارة يطلق على الإسلام كما في قوله تعالى: «آتَيْتُمْ أَكْلَمَتُ لَكُمْ وَيَنْتَكُمْ وَأَنْتَمْ عَلَيْكُمْ يَعْمَلُتُ لَكُمُ الْإِسْلَامُ وَيَنْتَهُ» [المائدة: ٣] . هـ.

(٢) انظر: لسان العرب (١٥٣/١٣): «الدين: العادة، تقول: ما زال ذلك دينَه وديدانه ودينه ودأبه وعادته». وانظر أيضاً: المصبح المنير (ص ١٠٨) «دان» بالإسلام «ديناً» بالكسر تعبد به و«تدانَ به» كذلك فهو «دين» مثل ساد فهو «سيد»، و«دينته» بالتنقيل وكلته إلى دينه، و«تركته وما يدينُ» لم أغترض عليه فيما يراه سائغاً في اعتقاده، و«دنته» «أدینه» جازيته).

وإذا كانت الشريعة مخالفة لشريعة الإسلام يصح أن يُقال لغة: إن هذا دين كذا؛ لأنه يُدان به ويلتزم.

فإذا في قوله: «وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِيَنًا» [المائدة: ٣] أن كل التزام يتلزم به الناس في أمور العقائد، أو في أمور الشرائع والأحكام والأقضية، أو في أمور السلوك، أو أمور الدعوة والمنهج، إذا التزموه ولا دليل عليه بنص القرآن أو السنة، أو بما حكم به السلف أو أئمة الإسلام، فإنه بدلالة الآية يمكن أن يقال: إن الله لم يرضه ديناً؛ لأنه ما رضي ديناً إلا دين الإسلام، على النحو السابق.

**وَقَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمْ﴾ [يونس: ١٠٤].

### الشرح:

مناسبة الآية ودلالتها أنَّ الإمام المصلح رَحْمَةً للهِ يُرِيدُ بِيَقِينَ أَنَّ دِينَ الإِسْلَامِ لَهُ فضل على أهل الدين اتضحت لهم به معالمه، حيث إنهم يسلِّمون من براهن الشهوات، وبراهن الشبهات وهي أعظم، وإذا وردت الشكوك فإن صاحب الدين يسلم من التردد فيها، فيكون حينئذ عنده البصر النافذ وال بصيرة التامة عند حلول الشبهات وعند حلول الشكوك؛ لهذا قال رَحْمَةً للهِ يُرِيدُ بِيَقِينَ أَنَّ دِينَ النَّاسِ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمْ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمْ﴾، إذا وقعت الشكوك من أهل الشرك أو أهل البدع أو أهل الضلالات، وأوقعوها لدى المؤمن وعرضوها عليه، فإن من فضل الإسلام على المسلم إذا علمه وتمسك به وصار له به النور في قلبه أنه لا يتأثر بتلك الشبه، ولا يتأثر بتلك الشكوك؛ كما كان إمامنا رسول الله رَحْمَةً للهِ يُرِيدُ بِيَقِينَ قَوِيًّا فيما واجه به المشركين حيث قال لهم: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ دِينِي﴾، يعني: من دين الإسلام والتوحيد الذي جئتُ به، ﴿فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمْ﴾، أعلن كلمة التوحيد - لا إله إلا الله - التي فيها النفي والإثبات، يعني: إن كنتم أنتم في شك من ديني، وديني واضح ليس فيه شبهة، وليس فيه شك، فأنتم أحق بالشك، فأنا أعبد الله وحده لا شريك له، فهو الذي يتوافقكم، وهو الذي يملك نفعكم وضرركم، وهو الذي يقبض أرواحكم إذا انتهت آجالكم، ولم أتجه إلى معابداتكم الضعيفة التي لا تملك لنفسها نفعاً ولا ضراً، هذه الأصنام أو الأوثان

أو الآلهة على اختلاف أنواعها، فمن الذي أحق بالشك؟ الذي يعبد ما لا يسمع ولا يبصر؟ أو الذي يعبد الأموات؟ أو الذي يعبد من دون الله يَعْبُدُ آلهة لا تملك شيئاً؟ أم الذي يعبد السميع البصير الذي يملك لنا الضر والنفع؟ الجواب: بل أنتم أحق بالشك.

وهذا من فضل الله يَعْلَمُ على عبده بعد فهمه للإسلام الصحيح واعتقاده الاعتقاد الحق، إلا يكون عنده شك بقدر قوة العلم في القلب، فإن هذه القوة تبني جميع الشكوك، ويكون المرء على بيته من دينه وقوته فيه، فمهما شك المشككون فإنه لا يلتفت إليهم بل يقيم الحجة عليهم، وبقدر إسلامه وقوته وثباته عليه، تصدقأ في الأخبار واتباعاً في الأوامر والآحكام، يكون فضل الله يَعْلَمُ عليه بالثبات على الإسلام، ورداً للشبه والشكوك.

ولهذا فإن بعض العوام الذين وإن كان نصيبيهم من العلم قليل، إلا أن عندهم من قوة اعتقادهم وعدم الشك والامتناء في عقيدتهم ما ليس عند بعض المثقفين، وذلك من فضل الله يَعْلَمُ عليهم بأن امتن عليهم بالإسلام، الذي به جُلّيت الشكوك، وأنار الله يَعْلَمُ قلوبهم، فلم يعد عندهم في الطريق لبس، ولم يعد عندهم في الطريق ظلام، بل مهما خالف المخالفون فهم على بيته، ومهما اعترض المعارضون فهم على بيته، وهذا من ثمرات الإسلام الصحيح، وهذا من فضل الإسلام على أهله أنَّ المسلم إذا علم دين الإسلام بالأدلة، وعلم العقيدة، وتبَيَّن له التوحيد، واعتقد ذلك عن علم وبيته وبصيرة ويقين، فإن الله يَعْلَمُ يحميه عند حلول الشبهات وعند حلول الشكوك، فلا يتَرَدَّد ولا يزيف، ومن أعظم أسباب الزيف أن تَرِد الشبهة فلا يجد ما يرْدُّ به تلك الشبهة؛ لكن كلما قوي الإيمان كلما قوي الإسلام والعلم بتفاصيل الإسلام في عقيدته وشريعته، فإن المرء يكون قوياً معتزًا

بإسلام لا تؤثر فيه شبهة، وإذا عرض له شك أو عرض له عارض في شبهة فإنه يرد بقوة.

وهذا من آثار وفضل الإسلام على أهل الإسلام؛ أن الله يبتليهم، وأن الله يقذف في قلوبهم النور، وأن الله لا يكلهم إلى أنفسهم، بل يعينهم ويسددهم عند حلول الشبهات، وهذا واقع؛ فإنما صمد في كل زمان عند حلول الفتنة أهل العلم بالإسلام، وأهل العلم بالشريعة، وأهل العلم بالعقيدة والسنّة، فإنهم صمدوا ونفعوا، وكان لهم الأجر على أنفسهم وعلى الأمة في كل زمان ومكان.

ومن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه قال: (مِنَ الْمَعْلُومَ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يُشارِكُونَ كُلَّ طَائِفَةً فِيمَا يَتَحَلَّوْنَ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكُمَالِ وَيَمْتَازُونَ عَنْهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ). فإن المُنازعَ لَهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ فِيمَا يُخَالِفُهُمْ فِيهِ طَرِيقًا أُخْرَى؛ مثلَ الْمَعْقُولِ وَالْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالْكَلَامِ وَالنَّظَرِ وَالاستِدْلَالِ وَالْمُحَاجَةِ وَالْمُجَادَلَةِ وَالْمُكَاشَفَةِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالْوَجْدِ وَالذُّوقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَكُلُّ هَذِهِ الْطُّرُقِ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ صَفَوْتُهَا وَخَلَاصُهَا: فَهُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ عَقْلًا وَأَكْلُ هَذِهِ الْطُّرُقِ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ صَفَوْتُهَا وَخَلَاصُهَا: فَهُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ عَقْلًا وَأَعْدَلُهُمْ قِيَاسًا وَأَصْبَوْهُمْ رَأْيًا وَأَسَدُهُمْ كَلَامًا وَأَصْحَاهُمْ نَظَرًا وَأَهْدَاهُمْ اسْتِدْلَالًا وَأَفْوَهُمْ جَدَلًا وَأَتَمَّهُمْ فِرَاسَةً وَأَصْدَقُهُمْ إِلَهَامًا وَأَحْدَهُمْ بَصَرًا وَمُكَاشَفَةً وَأَصْبَوْهُمْ سَمْعًا وَمُخَاطَبَةً وَأَعْظَمُهُمْ وَأَحْسَنُهُمْ وَجْدًا وَذُوقًا. وَهَذَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْأَمَمِ وَلِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْمِلَلِ. فَكُلُّ مَنْ اسْتَقْرَأَ حَوْالَ الْعَالَمِ وَجَدَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدًا وَأَسَدًا عَقْلًا وَأَنَّهُمْ يَنَالُونَ فِي الْمُدَّةِ الْيَسِيرَةِ مِنْ حَقَائِقِ الْعُلُومِ وَالْأَعْمَالِ أَصْعَافَ مَا يَنَالُهُ عَيْرُهُمْ فِي قُرُونٍ وَأَجْيَالٍ وَكَذِلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ تَجْدُهُمْ كَذِلِكَ مُتَمَتِّعِينَ<sup>(١)</sup>).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤ / ٥١، ٩، ١٠، ٢٩).

فلعلماء الحديث وحملته في كل زمان من العلم بالدين ، ومن القوة عند حلول الشبهات ما يفضلون به غيرهم ، حتى إنك تجد عندهم من اليقين والعلم التام عند حلول الشبه على الإسلام والسنة ما يتعجب منه المرء ؛ لكن هذا بفضل الله ﷺ وبرحمته ، وكذلك من كان معهم في حمل الحديث والسنة والعناية بذلك ، فإن الله ﷺ يُقوّي يقينهم ، ويُعظم معرفتهم وعلمهم حتى يكونوا ثابتين أقوىاء عند حلول الشبهات والشكوك .

فإذا دلت الآية على أن الإسلام له فضل عظيم على أهله ، وأنَّ المسلم إذا استمسك بالتوحيد وأسلم الإسلام الكامل لله ﷺ ، فإنه تقوى عزته ويقوى يقينه ، فلا يل蜚ه عن دينه لافت ، ولا يصرفه عن دينه صارف ، بل يثبته الله ﷺ على القول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة .



**وقوله تعالى:** ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوَى اللَّهُ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتُكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٢٨].

## الشرح

في هذه الآية مناسبة عظيمة لفضل الإسلام، وهو أن الله يكل خاطب المؤمنين بأنهم إن حرقوا الإسلام بما يشمل المراتب الثلاث: إن حرقوا الإسلام، واتقوا الله، وأمنوا برسوله، فإن الله يكتفى بتفضيل عليهم لأجل هذا التمسك منهم، ولأجل استعصامهم بالله يكتفى واعتصامهم بحبه ودينه المتين، فيؤمن عليهم بثلاثة أنواع من الفضل:

**الفضل الأول:** أنه يؤتيهم كفلين من رحمته، وهذا كما قال هنا: ﴿يُؤْتُكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾، و﴿كِفْلَيْنِ﴾ يُراد بها حظين<sup>(١)</sup>، يعني: يؤتكم حظين عظيمين من رحمته، وهذا الحظان العظيمان يشملان الأجر، بأن الله يكتفى بضاعف الأجر للمؤمن، فكل مسلم يؤتيه الله يكتفى أجره مرتين، يعني: يضاعف له الأجر والثواب منه من الله يكتفى وتكرماً.

وأيضاً ﴿يُؤْتُكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] يشمل الرحمة التي تقوم بها الحياة: رحمة الدنيا وأيضاً رحمة الآخرة، فلا أحد يسلك في الدنيا طريقاً

(١) انظر: تفسير الطبرى (٢٧/٢٤١، ٢٤٢)، وقال السيوطي في الدر المثور (٨/٦٧): أخرج عبد بن حميد عن ابن عباس: ﴿يُؤْتُكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ قال: أجرتين، وعن مجاهد قال: ضعفين، وعن الضحاك قال: أجررين، وعن قتادة قال: حظين أ. هـ. بتصرف.

إلا وهو محتاج إلى رحمة الله ﷺ، وكذلك الآخرة لا أحد ينجو فيها إلا برحمة الله ﷺ، فالآية اشتملت على تفضيل الله ﷺ على أهل الإسلام بأنه يؤتىهم كفلين من رحمته: رحمة الدنيا ورحمة الآخرة.

**الفضل الثاني:** قال ﷺ: «وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ» [الحديد: ٢٨]، والنور الذي يمشون به هو نور العلم واليقين وال بصيرة، وقد دارت تفاسير السلف على أن النور الذي يمشي به هو نور العلم واليقين وال بصيرة<sup>(١)</sup>، فإذا استقام المرء حقيقة على الإسلام وجاهد نفسه بتقوى الله والإيمان برسوله فإن الله ﷺ يمنحه العلم بتهيئة سبله له وبمحبة أهله وسماع كلامهم، فيجعل له نوراً يمشي به.

**وها هنا وقفة:** بأن الله ﷺ من أسمائه النور، والنور في أسمائه ﷺ له أثر في الشريعة في أن الله ﷺ جعل رسوله ﷺ نوراً، وجعل الكتاب الذي

(١) قال ابن جرير الطبرى فى تفسيره (٢٤٤/٢٧): (اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الَّذِي عَنِيهِ النُّورُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنِيهِ الْقُرْآنُ، وَقَالَ آخَرُونَ: عَنِيهِ بِالنُّورِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: الْهُدَى) ١. هـ. بتصرف.

وقال ابن الجوزي فى زاد المسير (١٧٩/٨): «قوله تعالى: «وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا» فيه أربعة أقوال:

أحدها: القرآن، رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

والثاني: نوراً تمشون به على الصراط، رواه أبو صالح عن ابن عباس.

والثالث: الهدى، قاله مجاهد.

والرابع: الإيمان، قاله ابن السائب» ١. هـ.

وانظر أيضاً: تفسير ابن كثير (٤/٣١٧)، وتفسير البغوي (٤/٣٠٢)، والدر المتنور للسيوطى (٨/٦٥)، وتفسير السعدي: (١/٨٤٣).

هو القرآن نوراً، وجعل في قلوب المؤمنين أيضاً بالعلم نوراً، قال ﷺ: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنْ أَنَّهُ نُورٌ وَّكَتَبَ مَيِّبٌ﴾ [المائدة: ١٥]. والنور هنا في أحد التفسيرين هو الرسول ﷺ؛ لأنَّه عَطَّفَ عليه الكتاب، أو على القول الثاني على أنه الكتاب؛ ولكن نوع وصفه<sup>(١)</sup>.

والنور هذا الذي يقذفه الله ﷺ في القلب لا يكون إلا لأهل الإسلام، وكل مؤمن له حظ من هذا النور؛ لكن إنما يعظم هذا النور بعظامه تحصيل الإسلام والاستقامة عليه عقيدة وشريعة؛ لهذا كلما قوي أخذ الإسلام، وكلما قوي العلم بالشريعة، وكلما قوي العلم بالاعتقاد، وكلما قوي العلم بالله ﷺ زاد هذا النور في القلب، وإذا زاد النور في القلب فإنه يُنصر به في ظلمات الشبهات، وظلمات المسائل التي قد ترد على الإنسان في حياته.

وتسمية الله ﷺ له نوراً في قوله ﷺ: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]، في قوله ﷺ: ﴿تَمْشُونَ بِهِ﴾ يعني: تمشون بهذا النور في الظلمات، فإن هذه الحياة ما فيها من شبه، وما فيها من شهوات، وما فيها من صوارف أشبه ما تكون بالظلمة؛ لهذا يحتاج فيها إلى النور، وكلما قوي

(١) قال الطبرى فى تفسيره (٦/١٦١): (يَعْنِي بِالنُّورِ مُحَمَّداً ﷺ، الَّذِي أَنَّارَ اللَّهُ بِهِ الْحَقَّ، وَأَظْهَرَ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَمَحَقَّ بِهِ الشُّرُكَ فَهُوَ نُورٌ لِمَنِ اسْتَنَّارَ بِهِ يُبَيِّنُ الْحَقَّ) .ا.ه.

وقال البيضاوى فى تفسيره: (٢/٣٠٧): (يعنى القرآن، فإنه الكافى لظلمات الشك والضلال، والكتاب الواضح الإعجاز، وقيل: يريد بالنور محمداً). .ا.ه.

وقال النسفي فى تفسيره: (١/٢٧٥): (يريد القرآن؛ لكشفه ظلمات الشرك والشك، ولبيانه ما كان خافياً على الناس من الحق، أو لأنَّه ظاهر الإعجاز، أو النور: محمد ﷺ؛ لأنَّه يُهتدى به؛ كما سمي سراجاً). .ا.ه.

وانظر أيضاً: زاد المسير لابن الجوزي (٢/٣١٦)، وتفسير السعدي (١/٢٢٦).

النور قوي إبصار الطريق.

ومن آثار ذلك أن أهل الإسلام المستمسكين به، والمستمسكين بطريقة السلف، والذين أخذوا بالإسلام والسنّة على نحو ما سيوصف في هذا الكتاب بالأدلة، على أنَّ كل من قرب منهم فإنه سيحصل من النور بقدر قربه منهم، وكلما بعد عنهم ضعف عنه النور، وله من النور بقدر بعده عنهم. وقد نبه على ذلك العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه *الفوائد*<sup>(١)</sup> في أن من آثار النور الذي يقذفه الله عز وجله في قلب أهل التوحيد والسنّة أنَّ من قَرُبَ منهم صار له من النور بقدر قربه منهم بحيث يؤثر به صواب الطريق؛ لهذا تجد العami من أهل التوحيد الذي لم يتعلم من العلم عنده من النور وال بصيرة في كثير من المسائل - في العقيدة، وفي التوحيد، وفي السلوك - ما يبصر به طريق الظلمات؛ لأنَّه وإن لم يكمل عنده العلم، أو يكون على علم؛ لكن لقربه من أهل هذا النور فإنه يحصل له ذلك. وهذه قاعدة مهمة في سبيل المنهج في أن الالتحاق بأهل العلم، والقرب من أهل الاستقامة على الإسلام والسنّة وطريقة السلف الصالح، فكلما قرب العبد منهم ومن

(١) انظر: *الفوائد* (١/٩٠)، قال رحمه الله: «وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، يتضمن أموراً:

أحدها: أنه يمشي في الناس بالنور وهم في الظلمة، فمثله ومثلهم كمثل قوم أظلم عليهم الليل فضلوا ولم يهتدوا للطريق، وأخر معه نور يمشي به في الطريق ويراهما ويرى ما يحذرها فيها.

وثانيها: أنه يمشي فيهم بنوره فهم يقتبسون منه ل حاجتهم إلى النور. وثالثها: أنه يمشي بنوره يوم القيمة على الصراط إذا بقى أهل الشرك والتفاق في ظلمات شركهم ونفاقهم». ا.هـ.

طريقتهم كلما منحه الله **بِكُنَّ** النور الذي يبصر به ولا يصل به السبيل<sup>(١)</sup>.  
**أما الفضل الثالث:** في هذه الآية في قوله **عَنْكُنَّ**: «وَيَغْفِرُ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ» [الحديد: ٢٨]، فمن فضل الإسلام على أهله أنَّ الإسلام بتحقيقه سبب

(١) انظر: التونية مع شرحها لابن عيسى (٢١٢/١) حيث قال **بِكُنَّ** في بيان اسم الله تعالى (النور)، وما فيه من المعاني:

أَوْصَافِهِ سُبْحَانَ ذِي الْبَرْزَانِ  
 هُدُ الدَّارِمِيِّ عَنْهُ بَلَا نُكْرَانِ  
 رَقْلُثُ تَحْتَ الْفُلْكِ يُوجَدُ ذَانِ  
 وَالْأَذْضِ كَيْفَ الْتَّخْمُ وَالْقَمَرَانِ  
 وَكَذَا حَكَاهُ الْحَافِظُ الطَّبَرَانِيِّ  
 سَبِيعُ الْطَّبَاقِ وَسَائِرِ الْأَكْوَانِ  
 ثُورَ كَذَا الْمُبَعُوثُ بِالْفُرْقَانِ  
 ثُورَ عَلَى ثُورِ مَعَ الْفُرْزَانِ  
 بُ لَأْخْرَقَ الشَّبَحَاتِ لِلْأَكْوَانِ  
 فِي الْأَرْضِ يَرْمِ قِيَامَةَ الْأَنْذَانِ  
 ثُورَ شَلَالًا لَيْسَ ذَا بُطْلَانِ  
 فَمَا هُمَا وَاللَّهُ مُتَّحِدًا  
 شَوْشٌ وَمَغْفُولٌ هُمَا شَيْئَانِ  
 كَمْ قَدْ هَوَى فِيهَا عَلَى الْأَرْمَانِ

وَالثُّورُ مِنْ أَسْمَائِهِ أَيْضًا وَمِنْ  
 قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ كَلَامًا قَدْ حَكَ  
 مَا عِنْدَهُ لَيْلٌ يَكُونُ وَلَا نَهَاءٌ  
 ثُورُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى مِنْ ثُورِهِ  
 مِنْ ثُورِ وَجْهِ الرَّبِّ جَلْ جَلَلُهُ  
 فِيهِ إِشْتَارُ الْعَزْشُ وَالْكُرْشِيِّ مَعَ  
 وَكَثَائِهِ ثُورٌ كَذِيلَكَ شَرْغَهُ  
 وَكَذِيلَكَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِ الْفَتَّى  
 وَحِجَابَهُ ثُورٌ فَلَوْ كَشَفَ الْحِجَابَ  
 وَإِذَا أَتَى لِلْفَضْلِ يُشْرِقُ ثُورَهُ  
 وَكَذَاكَ دَازِ الرَّبِّ جَنَاثُ الْعُلَى  
 وَالثُّورُ ذُو نَوْعَيْنِ مَخْلُوقٌ وَوَصَّ  
 وَكَذِيلَكَ الْخَلُوقُ ذُو نَوْعَيْنِ مَخْ  
 اخْدَزَ تَرِيلٌ فَتَسْخَثُ رِجْلِيكَ هُوَهُ

عظيم من أسباب المغفرة، فالله يعفو وعد كل مسلم ومسلمة، وكل مؤمن ومؤمنة أن يغفر لهم، قال ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينِ وَالْقَنِينَاتِ»، إلى قوله في آخر الآية: «أَعَدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا» [الأحزاب: ٣٥]، وكل موحد قد وعده الله ﷺ بالغفرة، فمغفرة الذنب يحظى بها أهل الإسلام. لهذا من الله ﷺ على أهل الإيمان وعلى أهل الإسلام بأن جعل الصلاة إلى الصلاة مكفرات لما بينهما إذا اجتنبت الكبائر، ورمضان إلى رمضان<sup>(١)</sup>، والعمرة إلى العمرة، وكذلك الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة<sup>(٢)</sup>، وقال ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيْوِمْ وَلَدَنَةُ أُمَّهُ»<sup>(٣)</sup>، وهذا ونحوه من آثار مغفرة الله ﷺ لعباده المؤمنين؛ لأنهم استقاموا على الإسلام، فهذا من فضل الإسلام عليهم أن كان تمسكهم بالإسلام سبباً من أسباب مغفرة ذنوبهم، فأعظم سبب وأعظم نتيجة للمغفرة أن يستقيم المرء على الإسلام، وكلما كان أقوى في الاستمساك بالإسلام والسنن وبعد على الشرك فإنه يكون أقوى في الإتيان بسبب المغفرة؛ لهذا جاء في الحديث أن الله ﷺ يقول: «يَا بْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيْتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئاً»،

(١) أخرج مسلم في صحيحه (٢٣٣)، والإمام أحمد في مسنده (٤٠٠/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قال: «الصَّلَاةُ الْحَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفَّرَاتٌ مَا يَتَهَمَّ إِذَا اخْتَبَ الْكَبَائِرُ».

(٢) أخرج البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قال: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَارَةً لِمَا يَتَهَمَّ، وَالْحَجَّ الْمَبِرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

(٣) أخرجه البخاري (١٥٢١، ١٥٢١، ١٨١٩، ١٨٢٠) ومسلم (١٣٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

لَا تَبْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً<sup>(١)</sup>، يعني: لو أتى بملء الأرض خطايا فإن الله يغفرها يأتى بقربابها مغفرة.

لهذا نقول: دلت الآية على أن المؤمن إذا اتقى الله، وآمن برسوله، وحقق ذلك الإسلام، والتزم بالسنة بإيمانه برسوله حق الإيمان والاستقامة على سنته، والاقتداء بهديه عليه السلام، والبعد عن كل ما يخالف سنته، فإنه موعود بهذه الفضائل الثلاث العظيمة:

\* أنه يؤتى أجره مرتين؛ بل يؤتى كفلين عظيمين وحظين كبيرين من رحمة الله عليه السلام لعبده.

\* وأن يجعل الله عليه السلام له نوراً يمشي به، فلا تلتبس عليه الطرق، ولا يشتبه عليه سبيل.

\* وأن يجعل الله عليه السلام له في كل ذنب مغفرة، ورحمة منه عليه السلام وفضلاً، وتكرماً.

هذه الآية قد ذكر فيها الكثير من المفسرين أنها نزلت في أهل الكتاب، وأن المراد بها أهل الكتاب - يعني من اليهود والنصارى - وأن هذه الأمة تدخل فيها؛ لأنها أحق بهذا الوصف وهو الإيمان والتقوى والإيمان

(١) أخرجه الترمذى (٣٥٤٠)، والطبراني في الأوسط (٤/٣١٥) من حديث أنس رضي الله عنه، قال أبو عيسى: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، وأخرجه من حديث أبي ذر رضي الله عنه: أحمد في مسنده (٥/١٤٨)، والدارمي (٢٧٨٨)، والبزار (٩/٤٠٣)، والحاكم في المستدرك (٤/٢٦٩)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

بالرسول ﷺ<sup>(١)</sup>. لكن هذا فيه نظر من جهتين:

**الجهة الأولى:** أن الله ﷺ قال في الآية التي بعدها من سورة الحديد: «إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابَ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمِنْ فَضْلِ اللَّهِ» [الحديد: ٢٩]، وهذا يدل على أن المراد بقوله: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَنَا اللَّهَ وَآمَنُوا بِرَسُولِهِ» [الحديد: ٢٨] غير المراد بأهل الكتاب.

**الجهة الثانية:** أن أهل الكتاب وعدهم الله ﷺ إذا آمنوا واتقوا وأمنوا برسوله وأحسنوا إسلامهم أنهم يؤتون أجراً مرتين؛ كما جاء في سورة القصص؛ وكما جاء في قول النبي ﷺ «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ . . .» وذكر منهم: «رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ، وَأَدْرَكَ النَّبِيُّ فَأَمَنَ بِهِ»<sup>(٢)</sup>؛ فهذا يؤتي أجراً مرتين، فأهل الكتاب إذا استقاموا وأمنوا وأسلموا فإنهم يؤتون أجراً مرتين؛ لكنهم ليسوا هم المقصودين بهذه الآية.

**وهنا تنبئه:** أن في قول الله ﷺ: «وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمَسُّونَ بِهِ» [الحديد: ٢٨] النور يعبر عنه في التفسير بعدة تعبيرات، يعني: من مواضعه

(١) انظر: تفسير الطبراني (٢٧/٢٤٣)، وتفسير ابن كثير (٤/٣١٧)، وتفسير البغوي (٤/٣٠٢)، والدر المنشور للسيوطى (٤/٢٦٩)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٥/٢٧١)، وتفسير السعدي (١/٨٤٣).

قال الشيخ السعدي رحمه الله: (وهذا الخطاب يحمل أنه خطاب لأهل الكتاب الذين آمنوا بموسى وعيسيٍ عليهما السلام، يأمرهم أن يعملوا بمقتضى إيمانهم بأن يتقووا الله، فيترکوا معاصيه، ويؤمنوا برسوله محمد ﷺ، ويتحمل أن يكون الأمر عاماً يدخل فيه أهل الكتاب وغيرهم، وهذا هو الظاهر، وأن الله أمرهم بالإيمان والتقوى الذي يدخل فيه جميع الدين، ظاهره وباطنه، وأصوله وفروعه). ا.هـ. بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (٩٧)، ومسلم (١٥٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

من القرآن<sup>(١)</sup>:

\* تارة يقال: النور هو القرآن.

\* وتارة يقال: النور الإسلام.

\* وتارة يقال: النور السنة.

ونحو ذلك، وكلها تفاسير صحيحة؛ لأن الجميع نور، كما وصف الله ﷺ الإسلام بأنه نور، وأن القرآن نور، وأن نبيه ﷺ نور، إلى آخره.

إذا تبين هذا بعد هذه الآيات فيظهر مما سبق: أن الله ﷺ إذ جعل الإسلام مفضلا على غيره، وجعل أهله مفضلين على غيرهم، وجعل هذه الأمة مفضلة على غيرها، وهذا يعني أنَّ تبعة الدين بهذا التفضيل عظيمة؛ لأنَّه كلما عظم الفضل عظمت التَّبعة؛ لهذا قال الله ﷺ في وصف هذه الأمة: ﴿لَكُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرَجْتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِإِلَهِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فالقرآن هو أفضل الكتب لأسباب ، والنبي ﷺ هو أفضل الأنبياء والمرسلين لأسباب جاءت في الكتاب والسنة - يعني: أسباب هذا التفضيل - وهذه الأمة أفضل بنص الكتاب والسنة كما سبق. إذا كان كذلك فإنه كلما زاد الفضل زادت التَّبعة؛ لأنَّ الله ﷺ يؤخذ الفاضل بما لا يؤخذ به غيره، ويؤخذ العالم بما لا يؤخذ به من ليس به عالم، فالآمور إذاً بمقابلها. هذا يُعظم التَّبعة على كل رافع لراية السنة والتوحيد: إلا يختلف على التمسك بذلك أولاً، ثم إلا ينسب - أو ينسب كلاماً صحيحاً - إلى الإسلام والسنة ما ليس منه؛ لأنَّه إنما يصف الطريق التي

(١) راجع: (ص ٢٩).

وصفها الله ﷺ ووصفها رسوله ﷺ، وبين الله ﷺ فضلها ، فإذا كان الله ﷺ  
يَبَيِّنُ هذا الفضل العظيم ، فإنما يعرف الطريق بدلائله من الكتاب والسنّة ،  
لا بالأهواء ، ولا بادعاء المدعين ، وإنما كل أحد يصنف ذلك الطريق بغير ما  
وصف الله ﷺ به الإسلام والسنّة ، أو وصفها به رسوله ﷺ ، أو أجمع عليها  
السلف الصالح ؛ فإنه حينئذ يكون معارضًا فيما يقول .



وَفِي الصَّحِيفَةِ عَنْ أَبْنَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غُدُوةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلْتُ الْيَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلْتُ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمُّ، فَغَضِبْتُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرُ عَمَلاً وَأَقْلَعَ أَجْرَاءً؟ قَالَ: هَلْ تَقْضِيُّكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئاً؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: ذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءَ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

قوله : (وَفِي الصَّحِيفَةِ) ، هذه الكلمة يستعملها أهل العلم ويعنون بها إما صحيح البخاري أو صحيح مسلم ؛ لأن كلاً منها صحيح يشترك في هذا الاسم .

وقوله هنا : (وَفِي الصَّحِيفَةِ) يعني : صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه فقد روى هذا الحديث في عدة مواضع .

وهذا السياق الذي ذكره الشيخ رواه البخاري في كتاب الإجارة ، وهو قوله صلوات الله عليه : «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً» ، يعني بأهل الكتابيين : اليهود والنصارى .

وجاء في بعض الألفاظ : «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِ» ، وهذا يراد به الجنس .

(١) أخرجه البخاري (٢٢٦٨، ٥٠٢١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

وفي بعضها : «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى»<sup>(١)</sup> ، وكل هذا بمعنى واحد .

هذا المثل يضربه ﷺ لبيان أنَّ هذه الأمة جاءت متأخرة وعملت قليلاً، ولكنها حظيت بأجر كثير، فأعطى الله هذه الأمة قيراطين من الأجر، وأعطى من قبلها قيراطاً، قيراطاً، مع قصر مدتها وقلة عملها، وهذا فيه فضل الله عز وجل على أهل الإسلام فيما شرعه من شرائع، وفيما اختصهم به، من حيث الزمان ومن حيث المكان .

قوله ﷺ : «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِينَ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً» ، يعني : المثل من جهة الزمن ، أي : مدة العمل والأجر ، وعبر هنا ﷺ بقوله : «كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً» ؛ لأنَّه في القرآن تمثيل الحقوق بحق الله عز وجل ، وحق عباده ونحو ذلك ، بالرجل ومن يعمل عنده ، كقول الله عز وجل : ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلُّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْسَمَا يُوْجِهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦] ، ونحو ذلك من الآيات التي فيها هذا التمثيل ؛ فالتمثيل تمثيل حال بحال ، تمثيل عمل بعمل بما يقرب الأمر إلى سامعه .

**الأمر الثاني :** عند قوله : «اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً» الاستئجار هنا هل هو حقيقة بأن المثل مضروب على الاستئجار فعلاً ، وأنَّ ابن آدم استأجره الله عز وجل ، فجعل له أجرًا على عمله؟ أو أنَّ هذا للتقريب ليس على حقيقة الأجر؟

المعتمد عند أهل السنة والجماعة في نظائره في الكتاب والسنة أنه على حقيقته ، وأنَّه أجر على حقيقة الأجر ، وهو ما يعطى من العوض لقاء عمل

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

من الأعمال، والله يعطى عوضاً لقاء عملٍ، والله هو الذي سماه أجراً، والنبي ﷺ أيضاً سماه أجراً؛ فلذلك هو أجرا على الحقيقة في مقابلة عمل، وليس التعبير بالأجر أنه تعبير على المجاز أو أنه تعبير على التمثيل، بل هو أجرا على الحقيقة.

وهذا المثال فيه تقرير لذلك حيث قال: «كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً»، ومثل بأنهم يعملون في زمن، وأعطائهم أجراً قيراطين قيراطين في هذه الأمة، وهذا هو حقيقة الأجر.

وهذا له فوائد الكثيرة في التفسير، وفي فهم النصوص، وفي مسائل عدّة من مسائل الشريعة والعقيدة أيضاً.

**ومناسبة هذا الحديث للباب:** أن هذه الأمة اختصها الله من بين الأمم بفضل زيادة الأجر، وهذا أحد أوجه تفضيل هذه الأمة على غيرها، وأحد أوجه فضل الإسلام على هذه الأمة، فهذا في زيادة الأجر.

ومن أنواع الفضل الأخرى: ما ذكر في الآية من قبل أن الله يجعل للمؤمنين نوراً، وأنه يغفر لهم.

وأيضاً مما جاء من الفضل في النصوص -غير ما ذكر-: أن هذه الأمة لا تجتمع أبداً على ضلاله، والمقصود بها أمّة المؤمنين المستمسكين بما كان عليه النبي ﷺ، فإنها لا تجتمع على ضلاله؛ كما قال ﷺ: «وَمَن يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلَّ مَا تَوَلَّ وَنُصَلَّى عَلَيْهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» (النساء: ١١٥)، قال: «وَتَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»، وسبيل المؤمنين: هو سبيل هذه الأمة التي لم تفرق ولن تفرق في دينها، وأما الذين تفرقوا في دينهم شيئاً فهو لاء ليسوا معدودين في الإجماع، وقد

جاء في الحديث: «إِنَّ أَمْتَنِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالٍ»<sup>(١)</sup>، وهو مروي في السنن وغيرها من طرق يحسنها بمجموعها عدد من أهل العلم.

ودل هذا على أنَّ المسلم يمكن أن يعصِّم نفسه من الضلال بأن يلتزم بما أجمعت عليه الأمة، فمن التزم في العقيدة بما أجمعت عليه الأمة عند حلول الأقوال المختلفة والأهواء المتباعدة، فإنه على سبيل نجاة؛ لأنَّه أخذ بالجماعة، وأخذ بما أجمعت عليه الأمة، وهذا مصدر نجاة بالاتفاق.

وأيضاً من آثارها على المسلم أنَّ عدم اجتماع الأمة على ضلاله، واجتماعها على حقٍّ وهدىٍّ، أنه يسر له سلوك السبيل، والاستقامة مع من مشوا خلف طريق الجماعة قبل أن تفسد الجماعة؛ لأنَّ الطرق تبافت، والأمة اختلفت، فإذا أراد المرء الطريق الحق فإنَّه يبحث عنْ تمسك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، يعني: بما كانت عليه الجماعة إذ لم تجتمع على ضلاله، إذ كان اجتماعها على حقٍّ وهدىٍّ.

فهذا اقتداء عملي باجتماع على حقٍّ وهدىٍّ كان فيما سلف، والله عَزَّ وَجَلَّ  
عصم هذه الأمة على أن تجتمع على ضلاله كما ذكر.

في الحديث أيضاً من المناسبة قوله في آخره: «قَالَ: ذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهَ مَنْ أَشَاءَ»، هذا الفضل هو من الله عَزَّ وَجَلَّ، وإذا كان من الله عَزَّ وَجَلَّ فإنَّ فضل

(١) ورد الحديث عن عدد من الصحابة رضي الله عنه، منهم: أبو مالك الأشعري رضي الله عنه عند أبي داود (٤٢٥٣)، والطبراني في الكبير (٣٤٤٠)، وابن عمر رضي الله عنه عند الترمذى (٢١٦٧)، وقال: (غريب من هذا الوجه)، والحاكم في المستدرك (٢٠٠/١)، وأنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٩٥٠).

وانظر: تذكرة المحتاج لابن الملقن (ص ٥١ - ٥٦).

الإسلام على أهله إنما هو من الله ﷺ، وهذا يجعل المسلم دائم التعلق بالله ﷺ معرفةً منه بفضل ربه عليه بهدايته لدینه وأجره عليه، فمن الذي هدى عباده للإسلام؟ الجواب: هو الله ﷺ، ومن الذي هداك للاستقامة على السنة؟ الجواب: هو الله ﷺ، ومن الذي تفضل عليك بالنور بعد ذلك؟ الجواب: هو الله ﷺ، ومن الذي تفضل بالحظين من الرحمة والكفلين من الأجر؟ الجواب: هو الله ﷺ.

فحينئذ يكون الأمر من الله ﷺ وإليه ابتداء وانتهاء، وهذا يجعل قلب المؤمن موطنًا على محبة الله ﷺ، والذل له، والاعتراف له بالفضل والإحسان دائمًا وأبدًا.



وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ: «أَصَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمُ الشَّبْتِ وَلِلنَّصَارَى يَوْمُ الْأَحَدِ، فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا فَهَدَانَا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعُّ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَحْنُ الْأَخْرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

قد سبق شرح الآيات التي ذكرها الإمام المجدد رحمه الله في صدر هذا الباب؛ بل وفي صدر هذا الكتاب، مما يدل على فضل الإسلام في نفسه، وفضله على أهله، وفضل هذه الأمة، وما حبا الله يحب هذه الأمة بعامة، وما ميز به شريعة الإسلام من الفضائل.

وبعد ذلك قال : (وَفِيهِ أَيْضًا) يعني في الصحيح، وهذا عطف على الكلام الذي سبق ، حيث قال فيما سبق : (وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا)، وهذا لا يعني أن يكون المراد بالصحيح هنا هو الصحيح في الحديث الأول، وهذا يجب أن يُنتبه له في صناع أهل العلم إذا عزوا إلى البخاري أو مسلم، فهناك قال : (وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا)، وهنا قال : (وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)، يعني : في الصحيح، فهو يريد اللفظ .

وهذا الحديث هو مما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه وعن حذيفة رضي الله عنه، ساق الحديث بقريب من هذا اللفظ فيما وقفت

(١) أخرجه مسلم بلفظه (٨٥٦) من حديث أبي هريرة، وحذيفة رضي الله عنهما، ورواه بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري (٨٧٦، ٨٩٦، ٣٤٨٦)، ومسلم (٨٥٥).

عليه، وأنا ما رأيته في البخاري وإنما رأيته في مسلم، وله طرق كثيرة في البخاري وفي مسلم بمعناه فيكون هذا اللفظ في مسلم وأما أصله ومعناه فهو في المتفق عليه.

ومن ألفاظه ما جاء في صحيفة همام بن منبه اليماني عن أبي هريرة رضي الله عنه، الصحيفة الصادقة المشهورة التي يرويها عبد الرزاق بن همام عن معمر بن راشد عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو أول حديث في تلك الصحيفة<sup>(١)</sup>.

والعلماء يعبرون بقولهم: (وفي الصحيح)، ويعنون بذلك:

أنه يكون في الصحيحين معاً.

أو يكون في البخاري، وهو الأكثر.

أو في مسلم.

وربما عطفوا واحداً على واحد، ويكون أحدهما البخاري والثاني مسلم.

ولذلك لا يُشترط في العطف أن يكون مخرج الحديث واحداً؛ بل العطف على ظاهره في أن المراد أن يكون الحديث مخرجاً في الصحيح، إما أن يكون في البخاري، أو في مسلم، أو فيهما معاً.

وقوله هنا عَزَّلَ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبَلَنَا: «أَصَلَ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبَلَنَا»، بيانه: أن الله عزَّلَ اللَّهُ عَزَّلَ ابْتَلَى الْأَمْمَ مِنْ قَبْلِنَا فِي يَوْمٍ يَتَخَذُونَه عِيداً، فَأَمْرَهُمْ بِيَوْمٍ، وَأَعْمَى ذَلِكَ الْيَوْمَ

(١) انظر: صحيفة همام بن منبه (ص ٢٨).

عليهم فاجتمعوا فيه؛ فاجتمعت اليهود وأجmetت على أن ذلك اليوم هو يوم السبت، وأخطؤوا في ذلك، ثم بعدهم النصارى أمرروا يوم يتخذونه عيداً، يكون عيد الأسبوع ويجتمعون فيه، فاجتمعوا على أن يكون يوم الأحد، فأخطؤوا في ذلك.

فأفضل الله بِكُلِّ الْأَمْتَنِ من قبلنا على اليوم الذي اختاره الله بِكُلِّ الْعِلْمِ في علمه، وهو يوم الجمعة.

وفي هذا دليل على أن الأمم من قبلنا قد تجتمع على غلط وتجتمع على خطأ حتى قبل التحريف، وأنَّ الله بِكُلِّ الْيُسُورِ يُصلِّي أَمْمَأَا بِمَحْضِ حِكْمَتِه بِكُلِّ الْحِكْمَةِ بما عملوه، أو ليكون الفضل لغيرهم عليهم، وهذا من الابتلاء الذي ظهر به فضل هذه الأمة وسابقتها مع كونها أمَّة متأخرة في الزمان، وفيه إظهار فضل أمَّة محمد بِكُلِّ الْحِكْمَةِ حيث إنها لا تجتمع على ضلاله، فظهر بذلك فضل هذه الأمة؛ لما فضَّلَها الله بِكُلِّ الْيُسُورِ بالإسلام من جهتين:

**الجهة الأولى:** أنه لم يترك اختيار لهم اليوم، بل أمرهم به معيناً، بخلاف من كان قبلنا من الأمم.

**الجهة الثانية:** أن الله بِكُلِّ الْيُسُورِ أَنْعَمَ على هذه الأمة بأنها لا تجتمع على ضلاله، وهذا اللفظ «لَا تَجْتَمِعُ أَمْمَيْتِي عَلَى ضَلَالٍ» مروي من طرق يشد بعضها بعضاً، وهي ضعيفة الأسانيد، وبعضها شديد الضعف؛ لكن يشهد بعضها لبعض، مما جعل عدداً من أهل العلم يعدونه في الأحاديث الحسنة<sup>(١)</sup>، فهذه الأمة خُصت بعدم اجتماعها على ضلاله، وبأن الله بِكُلِّ الْيُسُورِ

(١) سبق تخريرجه (ص ٤١).

يكلها إلى نفسها، بل بين لها الدين، وأتم عليها النعمة؛ كما قال ﷺ **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾** [المائدة: ٣]، وكما سبق فإن ديننا رضيه الله **ﷺ** جملة وتفصيلاً واجب على العباد أن يرضوه هم؛ إذ رضيه الله **ﷺ** للعباد أن يدينووا به ويستسلموا له سبحانه بهذا الدين.

وفي قوله: **«فَهَدَانَا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ»** لأن لفظ الهدایة يعم ما كان عن اجتهاد وما كان عن غير اجتهاد، فالله **ﷻ** هدى هذه الأمة فيما أمرها به وفيما نهاها عنه؛ لأن هذا من الهدایة العظيمة إلا توكل في أشياء كثيرة إلى نفسها واجتهادها؛ بل هداها الله **ﷻ** بتفاصيل الأحكام، وهذا من جملة ما يدخل في قوله **ﷻ**: **«فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا فَهَدَانَا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ»**، وفي قوله **ﷺ**: **﴿أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** [الفاتحة: ٦]، يعني: طليباً للهدایة لتفاصيل الاستقامة على الصراط، علمًا وعملاً، اعتقاداً وتصديقاً.

قال بعدها **ﷻ**: **«وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعُّ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**؛ وذلك أن هذه الأمة - أمة محمد **ﷻ** - تكون سابقة يوم القيمة، فهذه الأمة متأخرة ولكنها يوم القيمة سابقة.

### **سَبَقَ الْهِلَالُ الْبَدْرَ لِكُنْ لَمْ يَصِرْ بِالسَّبِقِ بَدْرًا<sup>(١)</sup>**

ثم قال: **«نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**، يعني: من جنس الأمم التي بعثت إليها الرسل، فما من أمة إلا جاءها رسول؛ كما قال **ﷺ**: **﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَّا فِيهَا نَذِيرٌ﴾** [فاطر: ٢٤]، وقال **ﷺ**: **﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبَأَنَا لَهُمْ وَأَجْنَبَنَا الظَّلْفُوتُ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَنْهُ الْأَضْلَالُ﴾** [آل عمران: ٣٦].

(١) انظر: ديوان الإمام الشوكاني أسلاك الجواهر (ص ١٧٠).

فالأمم المتنوعة بُعثت إليها الرسل، لكن آخر أمة هي أمة محمد ﷺ توافي سبعين أمة من الأمم بعثت إليها الرسل في أجناسها، ولكن قد تبقى آثار الرسالة وأثار النبوة، وقد لا تبقى، بظلم من العباد، وبصنيع العباد في أنفسهم بأن لم يستجيبوا للرسول، في يوم القيمة يأتي النبي ومعه الرجل والرجلان، ويأتي النبي وليس معه أحد من قلة من استجاب له<sup>(١)</sup>، وفي الحديث الصحيح «إِنَّكُمْ تَتَمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَنْكُرُهَا عَلَى اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>

وقوله: «نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا» يحتمل أمرين:

\* الآخرون من الأمم التي بُعثت إليها الرسل من أهل الدنيا.

\* أو الآخرون يعني: الأمة التي ستبقى إلى قيام الساعة، فهي آخرة، يعني: ستكون متأخرة على غيرها من الأمم؛ يعني: من أهل الدنيا من جنس الأمم.

قال: «وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، يعني: أن أول الأمم تحاسب هي أمة محمد ﷺ، وأول الأمم تستريح من هول الموقف هي أمة محمد ﷺ، وأول أمة تعبر الصراط هي أمة محمد ﷺ؛ لأن نبيها ﷺ هو السبق إلى هذا كله، وقد قال ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»<sup>(٣)</sup>، وأمته ﷺ على أثره،

(١) أخرج البخاري (٥٧٥٠، ٥٧٥٢، ٦٥٤١)، ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «عَرَضْتُ عَلَيَّ الْأُمَّةَ فَجَعَلَ يَمْرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّفِقُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ...» الحديث.

(٢) سبق تخريرجه (ص ١٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٤٤/٣)، والدارمي (٥٢)، والطبراني في الأوسط (٤/٢٦٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/١٨١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وهذا من فضل الله عَلَى هذه الأُمَّةِ أَنْهُمْ مُتَمَيِّزُونَ فِي الدُّنْيَا مُهَدِّيُونَ مُعَانِونَ، وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ أَيْضًا سَابِقُونَ إِلَى الْجَنَّةِ وَسَابِقُونَ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَى الْاسْتِرَاحَةِ مِنْ هُولِ الْمَوْقِفِ.

**إذا تبيّن هذا، فهذا الحديث فيه فوائد:**

**الفائدة الأولى:** أن الضلال قد يقع في الأمور الاجتهادية؛ لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «أَضَلَ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا» ، وقد لا يؤخذ المجتهد؛ لكن يطلق عليه أنه أَضَلُّ الصواب ، وفي القرآن أيضًا ما يدل على ذلك؛ كقول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا أُخْرَى» [البقرة: ٢٨٢] ، وكقول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «وَقَالُوا أَءَذَا ضَلَّنَا فِي الْأَرْضِ أَئْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ» [السجدة: ١٠] على أحد التفسيرين<sup>(١)</sup> ، وهذا يعني أن الضلال هو الذهاب عن وجه الصواب ، وقد يكون مع الإثم إذا قصر في الاجتهد ، وقد لا يكون مع الإثم ، فليس كل وصف بالضلال يعد قدحًا فيمن وُصف به؛ ولهذا طائفة من أهل العلم يعبرُون في المسائل التي يخطئ فيها من أخطأ بأنه ضل في ذلك ، أو هذا

(١) قال القرطبي في تفسيره (٣٩٧/٣) : (قوله تعالى : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾) قال أبو عبيدة : مَعْنَى تَضِلَّ تَشَسَّى . وَالضَّلَالُ عَنِ الشَّهَادَةِ إِنَّمَا هُوَ نِسْيَانٌ جُزْءٌ مِنْهَا وَذَكْرُ جُزْءٌ ، وَيَتَقَىَ الْمَرْءُ حَيْرَانًا بَيْنَ ذَلِكَ ضَالًّا . وقال أيضًا (٩١/١٤) : (قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا أَءَذَا ضَلَّنَا فِي الْأَرْضِ﴾) هَذَا قَوْلُ مُنْكِرِي الْبَعْثِ ، أَيْ هَلَكُنَا وَبَطَلْنَا وَصَرَنَا تُرَابًا . وَأَضَلُّهُ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : ضَلَّ الْمَاءُ فِي الْبَلْبَنِ إِذَا ذَهَبَ . وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلشَّيْءِ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ حَتَّى يَخْفِي فِيهِ أَثْرًا : فَدُضَلَّ . وَقَرَأَ ابْنُ مُحَيَّصٍ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ : «ضَلَّنَا» بِكَسْرِ الْلَّامِ ، وَهِيَ لُغَةٌ . . . وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ : «ضَلَّنَا» بِالصَّادِ ، أَيْ أَنْتَنَا . وَهِيَ قِرَاءَةُ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) . ا.هـ .

وانظر : تفسير الطبرى (٣/١٢٤-١٢٦) ، وروح المعانى للألوysi (٢١/١٢٤) ، وفتح القدير للشوكانى (٤/٢٥٠).

ضلال مبين، ونحو ذلك، ولا يعني به أنه يأثم على ذلك، أو أنه صار في ذلك على وفق هواه، أو ما أشبه ذلك، وإنما هي محتملة - كما جاء في القرآن - أن تكون في النسيان والترك الذي عن غير قصد، وتكون في الأمور الاجتهادية، وتكون أيضاً فيما يتركه المرء عن تقدير في ابتغاء الحق والسعى إليه.

**الفائدة الثانية:** يوم الجمعة اختلف العلماء فيه: هل هو أول أيام الأسبوع أم هو آخرها؟<sup>(١)</sup> وجمهور أهل العلم على أنّ يوم الجمعة هو أول أيام الأسبوع، وأنّ السبت بعده، وأنّ الأحد بعده، واستدلوا لذلك بعدة أدلة:

\* منها هذا الحديث حيث قال: «وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعُ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» في قوله: «وَكَذَلِكَ».

\* وفي رواية أخرى لهذا الحديث: «فَنَحْنُ الْيَوْمُ، وَالِّيَهُودُ غَدَّاً، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدِّ».

\* واستدلوا أيضاً بذلك بأن يوم الجمعة هو يوم عيد، والعيد يكون أول الأيام ولا يكون آخرها، يكون افتتاح الأسبوع ولا يكون آخر الأسبوع.

وطائفة من أهل العلم قالت: لا، يوم الجمعة هو آخر أيام الأسبوع - في بحث يطلب من مظانه - لكن الشاهد هنا أنه حتى على هذا القول الذي قال به طائفة من أنه آخر أيام الأسبوع فلا يعارض أن يكون السبت بعده والأحد

(١) انظر الخلاف في أول أيام الأسبوع والسائلين به في: تفسير ابن كثير (٥٩٢/٢)، وفتح الباري (٣٥٦/٢)، وفيض القدير (٢٢٧/٥)، وروح المعاني (١٠٦/٢٤).

بعده باعتبار أنها ثلاثة أيام متتالية، فكان السبق لليوم الأول وهو يوم الجمعة، وبعده اليوم الثاني وهو يوم السبت، ثم يوم الأحد.  
فعلى كل من القولين فإن يوم الجمعة يسبق يوم السبت والأحد.

**الفائدة الثالثة:** أن هذا الحديث - وهو موطن الشاهد للمصنف - فيه دليل على عناية الله ﷺ بهذه الأمة، ورفقه بها، وعدم إصلاحه لها؛ بل أعنانها ومن عليها حتى صارت سابقة للأمم في شعائرها في الدنيا وفي منزلتها وكذلك يوم القيمة، وهذا من جملة ما يؤكّد فضل الإسلام على أهل الإسلام في أن المسلم إذا التزم وأطاع الله ﷺ فإنه يُهدي ويُعان ولا يُترك لنفسه؛ فكما أن هذه الأمة متميزة بأنواع التميز ومنها عدم إجماعها واجتماعها على ضلاله، فإن غيرها من الأمم قد ابتليت بأشياء كثيرة، وما ابتليت به الآصار والأغلال، وما ابتليت به أنها حُمِلت ما لا طاقة لها به، وما ابتليت به كثير من الأحكام في الطهارة والصلوة، وأشباه ذلك مما عجزوا عنه حتى حرّفوه وتنكبووا الطريق الذي رضيه الله ﷺ لهم.



**وَفِيهِ تَغْلِيقًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ  
الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»<sup>(١)</sup>.**

## الشرح:

يريد بقوله : (وَفِيهِ) يعني : في الصحيح ، الذي عناه بقوله في الحديث  
الذي قبله : (وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

(وَفِيهِ تَعْلِيقًا) يعني في صحيح البخاري ، «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَحَبُّ  
الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ» ، وقد ذكر البخاري رحمه الله هذا الحديث معلقاً  
في باب الدين يسر في كتاب الإيمان من أول صحيح البخاري ، ولفظ  
التعليق من ألفاظ اصطلاح أهل الحديث ، ويريدون به أنَّ منْ روى الحديث  
من أصحاب الكتب يُسقط من أول الحديث الصلة بينه وبين من عزا الكلام  
إليه ، فقد يعزو الكلام إلى النبي صلوات الله عليه ، فيقال : أخرجه تعليقاً ، يعني : أسقط

(١) أخرجه البخاري معلقاً في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب الدين يسر ، وروى نحوه  
موصولاً في الأدب المفرد (١٠٨/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ولفظه : «سُئلَ  
النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْأَذِيَّانِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ» ، وروى هذا اللفظ متصلةً  
مستندأً أيضاً الإمامُ أحمدُ في المسند (٢٣٦/١)، وعبدُ بنُ حميدٍ في مسنده (١٩٩/١)،  
والطبراني في الكبير (١١٥٧٢)، انظر : تغليق التعليق للحافظ ابن حجر (٤١/٢).  
وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٩٥/٣) من حديث أبي قلابة رضي الله عنه ، وفيه قصة عثمان  
ابن مظعون لما اتخذ بيته ففقد يبعد فيه .

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٢٩/٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال : (لم يرو  
هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا حر بن عبد الله تفرد به عبد الله بن إبراهيم). وقال  
الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٠/١) (وفيه عبد الله بن إبراهيم الغفاري منكر الحديث).

ما بينه وبين النبي ﷺ من الإسناد، وقد يعزوه إلى الصحابي، فيكون أسقط ما بينه وبين الصحابي، وقد يعزوه إلى التابعي، وقد يعزوه إلىشيخ من أشياخه، وهذه التعاليل موجودة في صحيح البخاري بكثرة، ومتعددة أيضاً في صحيح مسلم على قلة، ومتعددة أيضاً في غير الصحيحين من كتب الحديث، فالمعنى: هو ما سقط من إسناده من جهة المخرج راوٍ فأكثر.

والبخاري يعلق كثيراً، وللحافظ ابن حجر كتاب كبير معروف في وصل تعاليل البخاري مطبوع مؤخراً، سماه (تغليق التعاليل)، أي وصل تعاليل البخاري، والبخاري له في تعاليله طريقتان:

**الطريقة الأولى:** تارة يجزم فيقول: وقال عمر، وعن بهز، مثلًا، وهذا يعني أنه صحيحة عنده الإسناد إلى من علق عنه، لكن تناقض شرط الصحة عما شرطه على نفسه في أسانيد صحيحة، وقد يجزم ويكون قد ذكره في موضع آخر من صحيحه.

**الطريقة الثانية:** أنه يذكره بصيغة الاحتمال أو التمريض لأن يقول: ويُذكَرُ وَيُرَوَى، وقيل وأشباه ذلك، وإذا قال ذلك فقد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً، أي ما منه أو ذكره بصيغة الاحتمال، فإنه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون، فلا يجزم لأجل تمريضه أو لأجل عدم جزمه لا يجزم بأنه ليس، لأنه قد يكون صحيحة الإسناد إلى من علق عنه وقد لا يكون كذلك.

فهذه التعاليل من حيث صياغة المخرج لها على قسمين:  
تارة يجزم بها؛ كما قال البخاري رضي الله عنه في هذا الحديث: «بَابُ الدِّينِ يُسْرٌ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْمَحَةُ».

وتارة لا يجزم بنسبتها، بل يذكرها بصيغة تحتمل الصحة وتحتمل الضعف؛ كما يقول: ويُروى، ويُذكر، ويُحكي، ونحو ذلك من العبارات التي يسميها أهل العلم في الحديث: صيغ التمريض.

وهذا المبحث معروف في مصطلح الحديث<sup>(١)</sup>.

والمقرر أن البخاري إذا جزم بنسبة كلام إلى قائله، إما إلى النبي ﷺ وإما إلى من هو دونه من الصحابة أو من التابعين، فمعنى ذلك أنه قد صح عنده إلى قائله.

ويأتي سؤال: لِمَ أورده البخاري بصيغة التعليق؟

**الجواب:** لأن كثيراً من الأحاديث يتقارر عن شرطه، فيذكر تلك الأحاديث بصيغة التعليق؛ لأن لها وجه استدلال، ويحتاج إليها في الباب، لكنها ليست على شرطه فيما يسنه من الأحاديث، وليس معنى هذا أن كل معلق في صحيح البخاري ليس على شرطه، لكن من المعلقات ما ليس على شرطه، ومنها ما يعلقه في موضع ويصله في موضع آخر في صحيحه.

وهذا الحديث رواه ابن عباس رضي الله عنهما، وقد وصله جماعة كثيرون من أهل العلم منهم البخاري نفسه في كتابه الأدب المفرد، ووصله أيضاً الإمام أحمد في مسنده، وعبد بن حميد في مسنده، والطبراني في معجمه الكبير والأوسط، وكذلك البزار وابن أبي شيبة في مسنديهما، وجماعة كثيرون من طريق محمد بن إسحاق - صاحب المغازى المعروف - عن داود بن

(١) انظر مبحث المعلق في: نزهة النظر (ص ٩٨)، وشرح نخبة الفكر (ص ٣٩١)، والنكت على ابن الصلاح (١/٣٢٣)، وتوضيح الأفكار (١/٢٦٧).

حسين عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما عن ابن عباس به.

وهذا الإسناد - كما هو معروف عند أهل الحديث - فيه علتان:

**العلة الأولى:** أن محمد بن إسحاق رحمه الله كان مدلساً، وقد روى هذا الحديث بالعنونة، ولهذا الهيثمي في مجمع الزوائد ذكر أنه رواه بالعنونة ولم يُصرح بالسماع<sup>(١)</sup>. وهذا التنصيص معناه أنه يوقف عند ذلك وهذا مشهور.

**العلة الثانية:** أن داود بن الحسين وهو شيخ محمد بن إسحاق في هذا الإسناد، هو ثقة، إلا أن أهل الحديث أعلوا روايته عن عكرمة خاصة، ولهذا قال بعضهم: (ثقة إلا في عكرمة فإنه يَهْمُ في حديثه)<sup>(٢)</sup>.

والحديث بهذا الإسناد ذكره الحافظ في الفتح، وقال: (وصله البخاري في الأدب المفرد، وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحاق عن داود بن الحسين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده حسن)<sup>(٣)</sup>.

وهذا الحديث حسن أو صحيح؛ لأن جزم البخاري به يعني صحته عنده، وكأنه لهذا حسن إسناده الحافظ، ومعنى ذلك أن البخاري لما جزم به قد عرف أن محمد بن اسحق مع أنه مدلس إلا أنه لم يدلس هذا الحديث فأخذه عن داود، ومعنى ذلك أن داود هذا قد حفظه عن عكرمة ولم يَهْمُ فيه، ومعلوم أن تصحيح البخاري إما نصاً أو إشارة؛ كما في هذه الحال في

(١) انظر: مجمع الزوائد (٦٠ / ١).

(٢) انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (١٩٨ / ١)، وتحفة الأحوذى للمباركفورى (٦ / ٢٠٥).

(٣) انظر: فتح الباري (١ / ٩٤).

الجزم أنه مما يعتمد عليه من تصحيحات العلماء وير肯 إليه، ومع ذلك فإنه لم يتفرد به، أو لم يرد بهذا الطريق وحده، وإنما ورد من عدة طرق وأوجه من غير طريق ابن عباس رضي الله عنهما، ولهذا صاحب جماعة من أهل العلم، وحسنه آخرون، ذكروا له شواهد كثيرة منها: الحديث المشهور المعروف «بُعْثَتْ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»<sup>(١)</sup>، ومنها شواهد آخر مشهورة.

المقصود من هذا أن هذا الحديث صحيح إلى النبي ﷺ واللفظ المشهور فيه: «سُلِّمَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْأَدِيَانِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ۖ؟ قَالَ: الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ» فهذا هو اللفظ المشهور، وسيأتي بيان فائدة سياق هذا اللفظ.

قال: «أَحَبُّ الدِّينِ»، «الدِّينِ» هنا ما المقصود به؟ هل الألف واللام فيه للجنس فيعني فيه جميع الأديان، أم هي للعهد؟

**الوجه الأول:** أن الألف واللام هنا للجنس، يعني: أحب الأديان إلى الله الحنيفية السمحة التي هي دين الإسلام ودين محمد بن عبد الله رضي الله عنهما، فيشمل حينئذ جميع الأديان السابقة، ويظهر بذلك فضل هذا الدين ومحبة الله عز وجله.

**الوجه الثاني:** أن الألف واللام هنا للعهد، والدين المعهود هو دين الإسلام، فمعنى هذا الحديث على هذا التوجيه: أحب الإسلام إلى الله الحنيفية السمحة، يعني: أحب خصال الدين الذي هو الإسلام إلى الله عز وجله الحنيفية السمحة، ف�性ال الدين متنوعة، وأموره كثيرة، وشرائعه متعددة، فأحبها إلى الله عز وجله الحنيفية، يعني: ما كان على وفق السنة، وكان سمحاً

(١) أخرجه أحمد (٢٦٦/٥)، والطبراني في الكبير (٧٨٦٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنهما. انظر: كشف الخفاء للعجلوني (١/٢٥١).

سهلاً، فالله ﷺ لم يجعل ما يحبه من شرائع الإسلام فيه الأصار والأغلال، أو فيما هو شديد على العباد، بل أحبه إليه ﷺ هو ما كان سمحاً وسهلاً.

إذا تبين ذلك بحسب توجيهه كلمة «الدين» يختلف معنى «أَحَبُّ»: فعلى المعنى الأول وهو أن الدين للجنس تكون «أَحَبُّ» أفعل بمعنى مفعول، يعني: محبوب الدين إلى الله الحنفية السمحاء؛ لأن الأديان التي سبقت بعد مجيء الإسلام ليست محبوبة لله ﷺ، ولا يرتضي ﷺ من أحد أن يدين بها؛ بل لابد أن يدين بالإسلام، فإذا كان كذلك فلا تقدر «أَحَبُّ» أنها أفعل على بابها؛ بل يكون معناها محبوب الدين عند الله أو إلى الله.

وكون أفعل لا تكون على التفضيل هذا كثير في اللغة فإنها للتفضيل في أصلها، لكن قد تكون لغيره في مواضع كثيرة؛ كقول الله ﷺ: «أَصْحَبُ الْجَنَّةَ يَوْمًا ذِي خَيْرٍ مُسْتَقْرًا وَأَخْسَنُ مَقِيلًا» [الفرقان: ٢٤] يعني: خير مستقرًا من أهل النار لكن هل عند أهل النار خير؟ الجواب: لا، «وَأَخْسَنُ مَقِيلًا» يعني أحسن مقيلًا من أهل النار، هل أهل النار يكون عندهم مقيل حسن؟ الجواب: لا، فيكون إذاً معنى قوله: «وَأَخْسَنُ مَقِيلًا» يعني: حسن مقيلهم، وكذلك في قوله: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ» هنا يعني: محبوب الدين إلى الله «الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ» التي هي الإسلام.

وعلى التوجيه الثاني: أن يكون الدين المقصود به الدين المعهود وهو الإسلام، فيكون «أَحَبُّ» على بابها يعني أحب خصال الإسلام وشرائع الإسلام إلى الله ﷺ الحنفية السمحاء، وهذا هو الذي فهمه البخاري حيث أورد الحديث في كتاب الإيمان ليدل على يسر الدين أولاً، وأن أيسر الدين أحبه إلى الله ﷺ، وليدل على أن الأعمال من الإيمان؛ كما هو معلوم في موضعه.

قوله : «**الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ**» الحنيفية في الأصل هي ملة إبراهيم الخليل ﷺ وهي التي أُوحى إلى محمد ﷺ أن يتبَع ملته ؛ كما قال ﷺ : «**ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ تَبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ**» [النحل : ١٢٣] .

و«**الْحَنِيفِيَّةُ**» مأخوذة من الحنف وهو الميل ؛ لأنها مالت عن جميع طرق الضلال إلى الطريق الذي رضيه الله ﷺ ، مالت عن الشرك إلى التوحيد ، وقد يقال لها الملة العوجاء بمعنى الحنيفية التي فيها اعوجاج عن طريق الشرك ، يعني : ميلاً عن طريق الشرك إلى طريق التوحيد ، وعن أهل الشرك إلى أهل التوحيد .

و«**الْحَنِيفِيَّةُ**» إذا كانت بمعنى الميل ، فإنها قد تكون في العقيدة والأصل والتوحيد ، وقد تكون في الشريعة ؛ لأن العقيدة في باب العلم تحتاج إلى ميل من الغلط إلى الصواب ، والشريعة في باب الأهواء والشهوات تحتاج إلى ميل عن طريق الشهوة إلى طريق الاتباع والاستقامة .

قال : «**السَّمْحَةُ**» ، والسمحة يعني الميسرة السهلة .

وفي هذا الحديث مما أراده المؤلف كتبه أن الله ع من على هذه الأمة ، وبأنه جعل دينها حنفياً سمحاً سهلاً ، بخلاف الأمم من قبلنا قد ابتلتها الله ع بالأصغار والأغلال ؛ كما قال ع : «**وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِضْرَارُهُمْ وَأَلْغَلَهُمْ أَلْقِيَ كَانَتْ عَلَيْهِمْ**» [الأعراف : ١٥٧] ، وقال الله ع : «**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ حَرَجًّا مِّلَّةَ أَيِّكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ**» [الحج : ٧٨] ، والله ع لما ابتلى الأمم من قبلنا بأنواع أحكام شديدة وصعبة فإنه ع خفف على هذه الأمة حتى صارت سمة هذه الأمة وسمة هذا الدين اليسر والسهولة ، وأن العبادات في هذه الأمة عبادات سهلة ميسرة ، وصارت قاعدة من قواعد

الشريعة أن العرج مرفوع، وأنه لا واجب مع العجز، ولا محروم مع الضرورة، وأن المشقة تجلب التيسير، حتى اختص الله ﷺ هذه الأمة بأنها لا تؤاخذ بما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم؛ كما جاء في الصحيح أنه ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوِزُ لِأَمْتَي» يعني: خاصة هذه الأمة «مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا، أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ»<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على فضل الإسلام في نفسه أن من دخله والتزم به فإنه يحصل على ذلك الفضل العظيم بالثواب والنور والجزاء وفي دخوله في هذه الأمة وأن يكون هو الخير، ومع ذلك أحکامه سهلة وأعماله سهلة ميسرة وسمحة؛ بل أحب خصال الإسلام إلى الله ﷺ الحنيفة السمحاء، فكلما كان العمل المشروع أسهل فيما أمر الله ﷺ به، فإنه يكون أحب إلى الله ﷺ.

**لكن هنا تنبيه:** وهو أن مسألة السهولة واليُسر هذه مما تختلف فيها الأفهام، فينبغي ضبطها - يعني السهولة واليُسر التي يحبها الله ﷺ فهي على أحد وجهين:

**الوجه الأول:** أن تكون منصوصة في الشريعة - في القرآن أو في السنة - ، فإذا كان العمل سهلاً ميسوراً منصوصاً في الشريعة فإن هذا محبوب إلى الله ﷺ، مثاله: الإفطار في السفر، وقصر الصلاة في السفر؛ لعلة السفر ولحكمة المشقة، فإن الإفطار أفضل لأنه أيسر، وإن القصر أفضل لأنه أيسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه.

**الوجه الثاني:** أن يكون التيسير والسماحة التي حُكم بها قد قررها إمام أو عالم مجتهد، يصلح الاجتهاد من مثله، بتطبيق أصول وقواعد الشرع،

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٨)، ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومنها قاعدة (المشقة تجلب التيسير)، أو (الضرر يزال)، أو نحو ذلك من القواعد، فإذا كان الحكم اليسير جاء عن اجتهاد صحيح في تطبيق قواعد رفع الحرج، فإن هذا يكون من الدين الذي هو أحب إلى الله تعالى من غيره، يعني: من التشديد؛ ولهذا كان سفيان الثوري رض يقول في معرض كلام له: «إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَنَا الرُّحْصَةُ مِنْ ثَقَةٍ، فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُخْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ»<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح إذا كانت الرخصة أنتك من فقيه بالنص وفقيه بالقواعد الشرعية فإن هذا مما يحبه الله تعالى ومما تميزت به وميز الله به هذه الأمة.

إذا تبين ذلك فإن الناظر في أحكام الشريعة الإسلامية يجد أن أحكام الشريعة مبنية على السماحة واليسر والسهولة؛ في الطهارة، وأحكام المياه والآنية، وأحكام الصلاة، وفي الزكاة، والصيام، والحج، وفي المعاملات والاجتماعيات، إلى آخره، كل هذه مبنية على اليسر والسهولة؛ فكلما كان الأمر أيسر كان أحب إلى الله تعالى، ومعنى ذلك أن العبد ينبغي له - بل يحسن منه - أن يحب الأيسر من الأمرين إذا عرضت له، وهكذا كان عليه السلام فإنه ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما عليه السلام ما لم يكن إثماً<sup>(٢)</sup>، وهذا لأنه يحب ما يحبه الله تعالى وأحب الدين إلى الله الحنيفة السمحاء.

إذا تبين هذا فإن مراد المؤلف رض من إيراد هذا الحديث ذكر ما خص

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/٣٦٧)، وابن عبد البر في الجامع (١/٧٨٤)، وفي التمهيد (٨/١٤٧).

(٢) أخرج البخاري (٣٥٦٠، ٦١٢٦) واللفظ له، ومسلم (٢٣٢٧)؛ من حديث عائشة رض قالت: «مَا خَيْرَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخْذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا اتَّقَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُتَهَّكَ حُرْمَةُ اللَّهِ، فَيَتَقَمَ لِلَّهِ بِهَا».

الله يعشق به هذه الشريعة، وهذه الأمة وال المسلمين بعامة ، وكل مسلم بمفرده أنه مع كونه من الله يعشق عليه بذلك الفضل العظيم الذي ذكر، فإنما يحصل عليه بعمل يسير سهل ، وبأحكام ميسرة ، وهذا مما يرغّب العقلاء جميعاً في أن يدخلوا دين الإسلام ، ويرغب أهل الإسلام في أن يتزموا بأحكامه وشرائعه ، بأنه كلما ازدادوا التزاماً وطاعة بالحنيفية السمحـة ، كان أجراهم أعظم ، وكانت محبة الله يعشق لهم أبلغ .

وهذا الذي ذُكر في السمحـة واليسـر يشمل الأحكـام العمـلـية ، ويـشـمل أيضاً الأمـور العـلمـية الاعـتقـادـية ، فإنـ الـيسـرـ والـسـهـولـةـ فيـ الأمـورـ العـلمـيةـ الـاعـتقـادـيـةـ ظـاهـرـ؛ لأنـ الإـسـلـامـ دـيـنـ الـفـطـرـةـ ، والإـسـلـامـ لـيـسـ فـيـ تـعـقـيـدـاتـ كـلـامـيـةـ ، ولاـ مـبـاحـثـ فـلـسـفـيـةـ لـاـ يـفـهـمـهاـ إـلـاـ خـواـصـ النـاسـ ، بلـ كـلـ أـحـدـ يـفـهـمـ الإـسـلـامـ بـعـبـارـاتـ سـهـلـةـ ، إـذـ شـرـحـ لـهـ معـنىـ التـوـحـيدـ ، وـيـبـيـنـ لـهـ بـعـضـ الـأـحـكـامـ فإـنـهـ يـفـهـمـ الإـسـلـامـ ، وـأـمـاـ مـاـ أـحـدـثـ فـيـ هـذـهـ الـأـمـةـ مـنـ الـأـقـوـالـ الـمـتـفـرـقـةـ وـالـتـفـصـيـلـاتـ مـاـ يـسـمـونـهـ: جـلـيلـ الـكـلـامـ وـدـقـيقـ الـكـلـامـ ، أوـ مـاـ يـسـمـونـهـ بـالـفـلـسـفـةـ الإـسـلـامـيـةـ ، أوـ الـتـعـقـيـدـاتـ الـتـيـ لـاـ تـصـلـحـ لـجـمـهـورـ الـأـمـةـ ، فإنـ هـذـاـ بـلـ شـكـ مـاـ يـعـزـمـ أـنـ لـيـسـ مـاـ يـحـبـ اللـهـ يـعـشـقـ؛ لأنـ أـحـبـ الـدـيـنـ إـلـىـ اللـهـ الـحنـيفـيـةـ السـمـحـةـ .

وهـذـهـ الـمـسـائـلـ الـمـعـقـدـةـ الـتـيـ لـاـ يـفـهـمـهاـ إـلـاـ خـواـصـ بـمـقـدـمـاتـ كـثـيرـةـ مـتـنـوـعـةـ ، لـيـسـ مـاـ يـدـخـلـ فـيـ السـمـحـةـ وـالـيسـرـ؛ ولـذـلـكـ صـارـ لـاـ يـعـتـقـدـ تـلـكـ الـاعـتقـادـاتـ عـلـىـ تـفـاصـيـلـهـ الـتـيـ يـقـولـ بـهـ الـمـتـكـلـمـةـ وـأـرـبـابـ الـبـدـعـ إـلـاـ خـواـصـ الـعـلـمـاءـ ، وـلـكـنـ إـذـ سـأـلـتـ عـامـةـ النـاسـ هـلـ تـعـقـدـ كـذـاـ؟ لـمـ يـدـرـ مـاـ يـقـولـ ، أوـ أـجـابـكـ بـمـاـ فـيـ النـصـ .

لهذا يخطئ بعضهم حين يزعم أن أكثر الأمة اليوم وما قبل اليوم أنهم أشاعرة في الاعتقاد، أو ماتريدية مثلاً، أو أن أكثر الأمة على نحو كذا، هذا غلط؛ لأن هذه المذاهب إنما هي عند العلماء على تفاصيلها، وال العامة أكثر ما تجد عندهم الفطرة، وأكثر ما تجد عندهم ما دل عليه الدليل إذا علموه، وأما تفاصيل المسائل العقدية الأشعرية أو الماتريدية، وتفاصيل المسائل الكلامية أو المذهبية على أي مذهب، هذه تحتاج إلى تعليم، فإذا علمها لقنها وحفظها، وإذا لم يعلمها فإنه يرجع إلى ما سيسمعه في الكتاب أو في السنة، وإلى ما يتلوه في القرآن، وهذا م التجرب ظاهر.

**لهذا نقول:** إن الذي يناسب الناس هو الحنيفية السمححة، الذي يناسب الناس في الدعوة وفي البيان إنما هو فطرة الإسلام، والتوحيد الذي لا يلتبس بالأقوال والتفرعات الكلامية والفلسفية والخرافية التي لا يفهمها الناس إلا بتعليم، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «كُلُّ مَوْلُودٍ بُولَدٌ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبْوَاهُ يُهَوِّدُهُ، أَوْ يُنَصَّرَاهُ، أَوْ يُمَجْسَنَاهُ...»<sup>(١)</sup> إلى آخر الحديث.

وهذا مهم في المنهج - منهج الدعوة ومنهج العمل - في أنه يُفرق في الدعوة ما بين العامة وما بين خصوص المنحرفين من علماء الفرق والذين درسوا على مذهب معين، فإن العامة قد لا تجد عندهم تلك الأقوال، وإن وجدت عندهم قولًا لا تجد عندهم تفاصيل المذهب.

إذا سألت أحدًا - مثلاً - من عامة الناس في أي بلد مما إذا كان فيه مذهب أشعرية أو ماتريدية أو قدرية أو معتزلة أو... إلى آخره، إذا سأله في مسائل القدر فإنه يجيبك بما تقتضيه الفطرة، بأن الإنسان مخير وأنه

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

غير مجبور ولذلك يعمل؛ لأنه لم يعلم غير ذلك والفطرة تقتضي هذا، وإحساسه في داخله يقتضي ذلك.

كذلك إذا أتيت بمسائل الإيمان وسألت أحداً من عامة الناس ممن لم يعلم تفاصيل مذاهب المرجئة في الإيمان: هل العمل من الإيمان؟ سيعجبك الجميع - كما جُرّب : نعم، العمل من الإيمان.

وكذلك إذا أتيت بمسائل الصفات: الله عَزَّ وَجَلَّ هل استوى على العرش؟ فإنه يقول: نعم، الله عَزَّ وَجَلَّ يقول: ﴿أَرَجَحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوْيَ﴾ [طه: ٥]. إلا إذا عُلِّمَ التأويل، إلا إذا لُقِنَ وحُرِفَ، فإنه حينئذٍ يتخل عن فطرته إلى شيء آخر. ولهذا من المهم في منهج الدعوة أن يُقرَّ للناس ما يستقيم مع فطرتهم، وما يسهل عليهم في الاعتقاد وفي العمل ، فالحنفية السمحاء سمة الإسلام عقيدة وشريعة، وينبغي أن تكون سمة الدعاة إلى الإسلام عقيدة وشريعة .



وَعَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَفَاضَتْ عَيْنَاكُمْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ أَبَدًا. وَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ ذَكَرَ الرَّحْمَنَ، وَأَفْشَعَ رَجْلُهُ مِنْ مَخَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا كَانَ مَثَلُهُ كَمَثَلِ شَجَرَةِ يَوْمَئِسَ وَرَقْهَا، فَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا أَصَابَهَا رِيحٌ فَتَحَاثَ عَنْهَا وَرَقْهَا، إِلَّا تَحَاثَ عَنْهُ حَطَاطِيَّاهُ كَمَا تَحَاثَ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ وَرَقْهَا، وَإِنَّ اقْتِصادًا فِي سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنْ احْتِهادٍ فِي خِلَافِ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذا الأثر رواه عبد الله بن المبارك في كتابه الزهد، والإمام أحمد أيضاً، وأبو نعيم في الحلية، ووقع غلط في إسناده في الزهد لعبد الله بن المبارك يصحح من الحلية.

والمقصود من هذا الأثر أن منهج الصحابة رضي الله عنه هو الحث على لزوم السبيل والسنة، وبيان فضل الاستقامة على السبيل والسنة، ويعني بقول: «عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ» الزموا السبيل والسنة.

**والسبيل:** المراد به سبيل محمد صلوات الله عليه وآله وسلام وسبيل صاحبته رضي الله عنه، وهو المذكور في قول الله سبحانه: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْتَعِّوا

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٢١/١، ٢٢)، والإمام أحمد في الزهد (١٩٦/١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/٢٢٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٥٤/١)، وأبونعيم في الحلية (١/٢٥٢).

السُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ》 [الأنعام: ١٥٣]، وهنا وحد الصراط فقال: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ» فجعله صراطاً واحداً، وهو السبيل الواحد، وهو الذي يجمع أمور الإسلام على تفاصيلها وأمور السنة على تفاصيلها، وأما السبل الأخرى والأهواء فعلى كل سبيل منها شيطان يدعو الناس إلى دخوله.

وهنا سؤال معروف وهو: أن الله ﷺ قال في سورة العنكبوت: ﴿وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهَيْهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فهنا جمع السبل، وفي آية الأنعام وحد الصراط، وهنا في أثر أبي وفي غيره من الأحاديث والآثار يفرد السبيل، فهل بين هذا تعارض؟

**الجواب:** لا ، الباب باب واحد، ولكن السبيل المقصود به سبيل الإسلام والسنة، وهذا في داخله فيه تفاصيل؛ ففيه سبيل الصلاة، وفيه سبيل الزكاة، وفيه سبيل الصلة، وفيه سبيل أعمال القلوب التي تصلح القلب، وفيه سبيل كذا وكذا مما يحتاجه الناس تفصيلاً في أمور دينهم، ومما يكون عليه أحوالهم في العبادة العلمية والعملية، وفي عمل القلب وعمل الجوارح.

فيكون إذا جمِع السبل في قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهَيْهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، المقصود بها تفاصيل السبل، وهي كلها سبيل واحد وصراط واحد دل عليه قوله ﷺ: ﴿أَهَدَنَا الصِرَاطَ السُّتُّونَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ودل عليه قوله ﷺ: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ» [الأنعام: ١٥٣]، ودل عليه قول النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بُشْرَى وَسُنَّةُ الْحُلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيَّينَ»<sup>(١)</sup>، ودل عليه أيضاً قول الله ﷺ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذى (٢٦٧٦)، وقال: «حديث حسن صحيح»، =

الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً» [الأحزاب: ٢١].

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رحمه الله إذ قال في تقرير هذا<sup>(١)</sup>:

**فِلَوْاحدٍ كُنْ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ أَغْنِي سَبِيلَ الْحَقِّ وَالإِيمَانِ**

(فِلَوْاحدٍ) يعني: لله المقصود والمعبد، له وحده سبيل قصداً وإرادة وتوجههاً ورغباً ورهباً، جل جلاله وتقديست أسماؤه، (كُنْ وَاحِدًا) أنت في قصدك وإرادتك وتوجه قلبك لا تتشعب عليك الأوهام في قلبك ولا في سلوكك؛ بل (كُنْ وَاحِدًا) أنت، (في وَاحِدٍ) يعني في سبيل واحد. قال بعدها: (أَغْنِي سَبِيلَ الْحَقِّ وَالإِيمَانِ)، وهو سبيل السلف الصالح.

وهذا مما يعز على كثير من الناس أن يضبط قلبه عليه، أو أن يلزم نفسه به، فإنه في الأول (فِلَوْاحدٍ) قد يقصد الله سبيل بعلمه، وقد يأتي مرة أخرى ويقصد غير الله سبيل، إما الجاه، وإما الدنيا، وإما رؤية الناس، ونحو ذلك من الرياء والسمعة، وقل من يسلم من أنواع الشرك الخفي.

قال: (كُنْ وَاحِدًا) يعني أنت لا تتشعب في قصدك وإرادتك، فاجمع قلبك وإرادتك - هي التي يسميها أهل السلوك: الجمعية على الله سبيل -، فاجمع قلبك وإرادتك في الله سبيل، ولا تلتفت عنه سبيل في قصدك وإرادتك وعملك إلى غيره، واجعل الأمور التي معك وسائل لجمع قلبك على الله سبيل.

= وابن ماجه (٤٢، ٤٣)، وأحمد (١٢٦/٤، ١٢٧)، والدارمي (٩٥)، وابن حبان (١٧٨، ١٧٩) من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه.

(١) انظر: التونية (٢٥٨/٢) مع شرحها لابن عيسى.

(في واجد)، وهذا الابلاء الثالث أنه ليس ثم إلا سبيل واحد، وهذه صعبه إلا على من وفقه الله تعالى، فكم من الناس في أكثر من سبيل؟ في سبيل هنا وفي سبيل هناك، إما من جهة الاتباع، وإما من جهة المنهج، أو من جهة الاستقامة، أو من جهة الاعتقاد، ونحو ذلك.

**فَإِنْ تَئْلُمْ مِنْهَا تَئْلُمْ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنَّمَا لَا إِخْالُكَ نَاجِيًّا<sup>(١)</sup>**

قال عليه السلام هنا : «عَلَيْكُم بِالسَّبِيلِ وَالسُّنْنَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلِ وَسُنْنَةِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، فَتَمَسَّهُ النَّارُ أَبَدًا»، يريد بذلك أنَّ الفضائل التي جاءت في الأحاديث إنما يحظى بها من كان على السبيل والسنن، فقد جاء عنه عليه السلام في الحديث الصحيح : «عَيْنَانِ لَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ، عَيْنَ بَكْثَرٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنَ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>، فيبين عليه السلام هنا أنه إنما يحظى بهذا الفضل من كان على السبيل والسنن.

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٤١/٢)، من كلام صلة بن أشيم، وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١٥٣/٧) عن حماد بن سلمة عن ثابت البناي عن عيسى بن سلامة، وانظر: زاد المعاد لابن القيم (٢٣٥/٣)، وإغاثة اللهفان له (٢٥٦/٢)، ومفتاح دار السعادة (٧١/٢). وقد أورده الإمام المجدد في كتاب التوحيد نقلًا عن ابن القيم في كلام طويل، انظر: كتاب التوحيد باب قوله تعالى: ﴿يَظْنُونَ إِلَّا اللَّهُ غَيْرَ الْحَقِيقَنَّ لِلْجَنَاحَةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] (ص ٦٨٧) مع فتح المجيد. وانظر أيضًا: يقظة أولي الاعتبار للقنوجي (ص ٢١٧).

(٢) أخرجه الترمذى (١٦٣٩)، وقال: (حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن رزيق)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٨/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٣١/٤)، وأبو يعلى في المسند (٣٠٧/٧)، والطبراني في الأوسط (٥٦/٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن شعيب بن بشر إلا إسرائيل تفرد به زافر بن سليمان).

قال : «فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنْتَةِ، ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، فَتَمَسَّهُ النَّارُ أَبْدًا . وَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنْتَةِ ذَكَرَ الرَّحْمَنَ، وَأَقْسَعَرَ جَلْدُهُ مِنْ مَحَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا كَانَ مَثَلُهُ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ يَسِّرَ وَرْقُهَا . . . . » إلى آخره؛ يعني أن الذنوب تحاتت عنه.

وهذا كما جاء في الحديث : «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ وَلَا أُبَالِي ، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغْتَ ذُنُوبَكَ عَنَّا نَسَاءً السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفِرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، وَلَا أُبَالِي ، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيَتِنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»<sup>(١)</sup> ، فإن هذا فضل الذكر ، وأنه «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمَدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتَلِكَ تِسْعَةَ وَتِسْعَونَ، وَقَالَ تَمَامُ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . غَفَرْتُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»<sup>(٢)</sup> ، وفي رواية : «مَنْ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ . . . . »<sup>(٣)</sup> إلى آخر ما ورد في الأذكار ، إذا ذكر الله تعالى بأنواع الأذكار ، من الأحق بالفضل العظيم الذي جاء فيها ومن الموعود به؟ هو من كان على سبيل وسنة . قال : «فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنْتَةِ ذَكَرَ اللَّهِ تَعَالَى فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ . . . . » إلى آخره؛

= وجاء بلفظ فيه زيادة عند الدارمي (٢٤٠٠) ، وابن أبي شيبة (١٩٥٥) من حديث أبي شريح الطفيلي ، ورواه الطبراني في الكبير (١٠٠٣) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، ورواه الحاكم في المستدرك (٩٢/٢) من حديث أبي هريرة الطفيلي .

(١) سبق تخریجه (ص ٣٤) .

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٧) ، وأبو داود (١٥٠٤) ، من حديث أبي هريرة الطفيلي .

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٥) ، ومسلم (٢٦٩١) ، من حديث أبي هريرة الطفيلي .

فإن هذا يدل على عظم شأن التزام المنهج الذي خص الله تعالى به نبيه ﷺ، فإنه عليه السلام جعل لكلنبي شرعة ومنهاجاً، والمنهج الذي خص به عليه السلام هو السبيل والسنة، وهو الذي كان عليه صحابته عليهم السلام وأتباع الصحابة رضي الله عنهم وتابعوهم إلى يوم الدين.

ولهذا لما اشتباخت الطرق واختلفت السبل وتنوعت الآراء والأفهام والأهواء من قديم، كان الناجي مَنْ رجع ببصره وبصيرته وقلبه إلى ما قبل حدوث تلك الفرق والأهواء، وهو الزمن الذي أجمع فيه المسلمين على العقيدة وعلى السبيل والسنة، وهو زمن الصحابة رضي الله عنهم قبل حدوث الاختلاف، فإن الصحابة رضي الله عنهم ليس فيهم من ابتدع بدعة، وليس فيهم من أحدث حدثاً؛ بل الذي أحدث الحدث وابتدع البدع مَنْ أتى بعدهم، وإنما هم نجّاهم الله عليهم السلام فكانوا نجوماً يُهتدى بها.

لهذا نقول: إنَّ من الأمور المهمة التي تقرر في مثل هذا أن يحرص المؤمن على النجاة، فإنه ما استقام ولا جاهد نفسه، ولا ترك ما ترك من الشبهات والشهوات والرغبات واللذات في هذه الدنيا إلا وهو يريد وجه الله عليه السلام، إلا وهو يريد النجاة، إلا وهو يريد السلامة، فإذا كان يريد ذلك فليأخذ بالطريق المضبوط وهو التزام السبيل والسنة؛ لأنَّ الطريق غير هذا الطريق من طرق الأهواء. والسبيل والسنة هي الجماعة، ما هو السبيل والسنة؟ الجواب: هو ما كانت عليه الجماعة؛ لهذا قال عليه السلام: «الْكَفَرُ قَنْ أَمَّتِي عَلَى ثَلَاثَتِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ وَثِنَانَ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: الْجَمَاعَةُ»<sup>(١)</sup>.

(١) هذا حديث الافراق المشهور، وهو حديث حسن، وله طرق، وورد عن عدد من =

وقد سُئل الإمام أحمد وجماعة من أهل العلم عن الجماعة، قال: «إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ»<sup>(١)</sup>، يعني أن أهل الحديث زمانه هم أحق الناس بهذا الوصف؛ لأنهم لزموا ما كان عليه الصحابة رضي الله عنه قبل الاختلاف، ولزموا الأثر، ولم يأتوا بأصول ولا اجتهادات في الدين في العقيدة لا في أصول الشريعة ولا في التلقي والدليل، بل كانوا متبعين غير مبتدعين، لهذا قال: «إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ».

والإمام البخاري رحمه الله لما ذكر هذا الحديث، قال: «الْجَمَاعَةُ هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ»<sup>(٢)</sup>.

والعلم المحمود هو<sup>(٣)</sup>:

الْعِلْمُ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ قَالَ الصَّحَابَةُ هُنْ أُولُو الْعِزْفَانِ

الصحابة منهم: معاوية رضي الله عنه عند أبي داود في السنن (٤٥٩٧)، والطبراني في الكبير (٣٧٧ / ١٩). وعوف بن مالك رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٩٩٢)، واللفظ له، والطبراني في الكبير (١٨ / ٧٠). وأنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد في المسند (١٤٥ / ٣)، وأبي يعلى في مسنده (١٥٥ / ٧).

وانظر تمام تحريره في السلسلة الصحيحة (ح ٢٠٤).

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢)، وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص ٢٥، ٢٦)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤ / ١١٨)، وعمدة القاري للعيني (٢ / ٥٢)، وفتح الباري (١ / ١٦٤، ١٣ / ٢٩٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٣ / ٦٧).

(٢) قال البخاري رحمه الله: (بَابُ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وسلم بِلِتَرْؤِمِ الْجَمَاعَةَ وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ). انظر: فتح الباري (١٣ / ٣١٦).

(٣) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢٧٩ / ٢).

العلم المحمود هو العلم النافع الذي يخالف الرأي؛ بل هو العلم الذي يكون مستنداً إلى دليل وأثر.

وإذا كان كذلك فإنه يريد بهم من كان على هذا النهج؛ ولهذا أجمع العلماء على أن أئمة الإسلام يقتدى بهم - أعني أئمة أهل الحديث - كمالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ونعيم بن حماد، والدارمي - رحمهم الله - ومن نحنا نحوهم، ومن كتبوا عقيدة المسلمين ودونوها فأخذها العلماء من بعدهم. والسبيل والسنة كما أنه يكون في المسائل العلمية فإنه يكون في المسائل العملية، فالبدع بأنواعها مبطلة؛ لأنها لم تكن على السبيل والسنة.

فيقال لكل صاحب بدعة أحدهما: هل كان عليها الناس في زمن الرسول ﷺ؟ هل كان عليها الناس في زمن الصحابة رضي الله عنهم؟ فإنه سيعجب جزماً لا ، لكن سيقول: ولكن كذا وكذا . فإذا لم يكن عليها الناس في ذلك الزمن ، فلنعلم أنها ليست على السبيل والسنة .

ومما ذُكر في قصة بعد زمان الإمام أحمد رضي الله عنه في الفتنة بخلق القرآن لما أتى أحد العلماء عند الخليفة الظاهر يناظر الداعية إلى البدعة إلى القول بخلق القرآن يريد المناظرة<sup>(١)</sup> .

(١) هذه المناظرة وقعت بين الإمام الأذري والقاضي أحمد بن أبي دؤاد رأس الفتنة في زمن المؤمن والواثق ، وكانت هذه المناظرة في حضرة الواثق . انظر القصة بكاملها في : تاريخ بغداد (١٠/٧٦) ، والبداية والنهاية (١٠/٣٢١) ، وسير أعلام النبلاء (١٠/٣٠٨) . والآجري في الشريعة (ص ٩٩) .

قال له : أبدأ أو تبدأ ؟

فقال له المبتدع : أبدأ أنت .

فقال : هذا الذي تدعى الناس إليه هل دعا رسول الله ﷺ الناس إليه وابتلى الناس به ؟

فقال المبتدع : أقلني .

فأقاله .

ثم قال له : ارجع إلى السؤال .

قال : هذا الذي تدعى الناس إليه هل دعا إليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه ؟ ثم قال : هل دعا إليه عمر رضي الله عنه ؟ ثم قال : هل دعا إليه عثمان رضي الله عنه ؟ ثم قال : هل دعا إليه علي رضي الله عنه ؟ ثم قال : هل دعا إليه الصحابة رضي الله عنهم ؟

فكان الجواب : أنهم لم يدعوا إلى هذا .

فقال هذا العالم للخليفة في زمانه : شيء لم يدع إليه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ، ولا صحابته رضي الله عنهم ، تدعوا أنت الناس إليه ؟

فلم يزل يردد هذه الكلمات حتى أمر برفع الفتنة بإلزام الناس بالقول بخلق القرآن وابتلائهم بذلك .

**المقصود من هذا :** أن هذا الأصل عظيم ، ويُخرج كل من سلك سبيلاً من سبل البدع في المسائل العلمية أو في المسائل العملية ، هل كان عليه الزمن الأول ؟ فإذا قال : لا ، فيقال لستنا بحاجة إليه دفينا مع ما كان عليه الناس في الزمن الأول فإنه كافٍ .

قال رَبِّنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَسَلَّمَ بَعْدَهَا : «وَإِنَّ اقْتِصَادًا فِي سَيِّلٍ وَسُنْنَةَ حَيْرٌ مِنْ اجْتِهَادٍ فِي خَلَافٍ سَيِّلٍ وَسُنْنَةٍ» ، وَذَلِكَ : لَأَنَّ اللَّهَ يَبْلُوكُ فِي قَلِيلِ الْعَمَلِ إِذَا كَانَ عَلَى سَيِّلٍ وَسُنْنَةٍ ، أَيِّ : إِذَا كَانَ عَلَى وَفْقِ السُّنْنَةِ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَمَلَ ، وَيُحِبُّ صَاحِبَهُ ، وَيُشَيِّهُ وَيَبْلُوكُ لَهُ وَيَنْمِي لَهُ عَمَلَهُ .

وأما إذا كان على غير سبيل وسنة فإنها حينئذ تكون محدثات وبدعاً،  
فيؤخذ عليها، ويكون عاصياً لله تعالى بها، ومتبعاً غير سبيل النبي ﷺ،  
ومتبعاً غير سبيل المؤمنين، فيكون مهما عمل من الأعمال الكبيرة على غير  
هدي، والله تعالى لا يأجره على ما أفسد فيه، وإنما يأجر من أصحاب في  
عمله.

وهذا منه دليل عظيم على وجوب تحری السنة في الأعمال، وعلى وجوب معرفة العلم بأنواعه في مسائل التوحيد وفي مسائل العمل؛ لأنّه ما ضلّ منْ ضلّ في هذه الأمة إلا باتباعه غير السبيل والسنة في مسائل العقيدة وفي مسائل العمل.

ومراد الإمام المصلح رحمه الله بإيراد هذا الأثر واختياره له في هذا الباب : أن الإسلام الصحيح وهو السبيل والسنة والالتزام بما كان عليه السلف الصالح والإسلام الذي هو في القرآن والسنة وكان عليه الصحابة ، أن في الالتزام بذلك ببارك الله عليه لصاحب العمل وإن كان قليلاً ، ويضاعف له الأجر على العمل وإن كان قليلاً ؛ لهذا يضاعف الله عليه الحسنة للمسلم بعشر أضعافها إلى سبعمائة ضعف <sup>(١)</sup> ، يعني : إلى عشرين ضعفاً ، وثلاثين ضعفاً ،

(١) أخرجه البخاري (٤١) معلقاً من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، و(٤٢) مسندأ  
موصولاً، ومسلم (١٢٩) مطولاً، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «إذا أحسنَ =

إلى مائة ضعف، إلى مائتين، إلى سبعمائة ضعف، أيضاً إلى أضعاف كثيرة.

**قال العلماء<sup>(١)</sup>:** اختلف التضييف في العمل باختلاف صواب العمل ويقين صاحبه وعقيدته. فإنه كلما كان متبعاً للسنة ظاهراً وباطناً كان التضييف أكثر، فلا يستوي من اقتضى في سنة مع من خالفاً وأتوا بعبادات كثيرة وجهاد عظيم، لكنه على غير سبيل وسنة؛ لأن السبيل والسنة يضاعف الله تعالى بها أجور الأعمال إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، فربما ترى رجلين أحدهما يعمل عملاً قليلاً والآخر يعمل عملاً كثيراً، لكن من عمل العمل القليل أعظم عند الله تعالى من عمل العمل الكثير؛ لأن ذلك صاحبه إخلاصٌ ويقينٌ وسنةٌ وحسنٌ قصدٌ ورغبةٌ ورهبةٌ، إلى آخر ما يضاعف الله تعالى به الأجور.

وقد سُئل أبو بكر بن عياش شعبة القاريء المعروف عن أبي بكر الصديق عليهما السلام فقال: «مَا سَبَقُوكُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكُثْرَةِ صَلَاةٍ وَلَا صَيَامٍ، وَلَكُنْ بِشَيْءٍ وَقَرَّ فِي قَلْبِهِ»<sup>(٢)</sup>.

هل الصحابة رضي الله عنه هم مثل من بعدهم؟ أتى من بعدهم من هو متبعٌ لعبادات كثيرة وعظيمة، لكن تختلف المنزلة عند الله؛ فإن التضييف مختلف لأن ما في القلب مختلف، ولأن صواب العمل في ظاهره مختلف.

= أَحَدُكُمْ إِسْلَامٌ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمَائَةٍ ضَعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا.

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٦/٢٢٦)، وفتح الباري (١/٩٩)، وفيض القدير (٢/٤٧).

(٢) ذكره العراقي في تخريج الإحياء، وقال: (رواوه الترمذى الحكيم وقال: إنه من قول بكر ابن عبد الله المزنى، ولم أجده مرفوعاً)، انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/٢٣)، وانظر: كشف الخفاء للعجلوني (٢/٤٨)، فضائل الصحابة (١/١٤١).

وقد سُئل الحسن البصري - الزاهد العالم المعروف - : لِمَ كَانَ الصَّحَابَةُ أَفْضَلَ مِنْ أَنَّ مِنَ الْتَّابِعِينَ مِنْهُمْ عِبَادَةً؟ فَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: «أُولَئِكَ تَعْبَدُونَا وَالآخِرَةُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَهُؤُلَاءِ تَعْبَدُونَا وَالْدُّنْيَا فِي قُلُوبِهِمْ».

وهذا صحيح، فِإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ لِمَ يَبْتَلِ النَّاسَ بِكُثْرَةِ الْعَمَلِ وَلِكُنَّ ابْتِلَاهُمْ بِحَسْنَتِهِ ﴿لَيَبْلُوكُمْ أَئِنَّكُمْ أَخْسَنُ عَمَلًا﴾ [مود: ٧]، فمثلاً : صلاة الفجر ركعتان لكنها أفضل من صلاة الظهر، وهكذا فإن كثرة العمل لا يدل على كونه مقبولاً ؛ بل قد يكون العمل القليل من صاحبه أعظم من العمل الكثير، وهذا هو الذي عليه قوله هنا : «وَإِنَّ افْتِصَادًا فِي سَبِيلٍ وَسُنْنَةٌ خَيْرٌ مِنَ اجْتِهَادٍ فِي خَلَافِ سَبِيلٍ وَسُنْنَةٍ».



وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَا حَبَّذَا نَوْمُ الْأَكْيَاسِ وَإِفْطَارُهُمْ كَيْفَ يَغْبِنُونَ سَهْرَ الْحَمْقَى وَصِيَامَهُمْ؟ وَلَمْ تَقُولْ ذَرَّةً مِنْ بِرٍّ مَعَ تَقْوَى وَيَقِينَ، أَعْظَمُ وَأَفْضَلُ وَأَرْجَحُ مِنْ أَمْثَالِ الْجِبَالِ مِنْ عِبَادَةِ الْمُغْتَرِّينَ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

قال: «وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، أبو الدرداء رضي الله عنه كان حكيم هذه الأمة، وكان كثير التفكير، كما قالت أم الدرداء رضي الله عنها عنه: فَعَنْ عَوْنَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قُلْتُ لِأُمِّ الدَّرْدَاءِ: أَيُّ عِبَادَةٍ أَبِي الدَّرْدَاءِ كَانَتْ أَكْثَرَ؟ قَالَتْ: التَّفَكُّرُ وَالاعْتِيَارُ»<sup>(٢)</sup>.

والتفكير أمره عظيم؛ لأنَّه يُحدِثُ في القلب الوجلَ والعلمَ واليقين ، وهذه كلها عبادات مرضية عند الله عز وجله، ومن تأمله وتفكيره في ملوكوت الله، وفي الإسلام، وثواب الأعمال، والاستقامة على الكتاب والسنة أن قال: «يَا حَبَّذَا نَوْمُ الْأَكْيَاسِ وَإِفْطَارُهُمْ كَيْفَ يَغْبِنُونَ سَهْرَ الْحَمْقَى وَصِيَامَهُمْ؟»

(١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (١٣٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/٢١١)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٧/١٧٥). من طرق عن أبي سعيد الكندي عن أبيه من أخباره عن أبي الدرداء رضي الله عنه موقوفاً، وفي سنته مجھول. وذكره الديلمي في الفردوس (٥/٢٦٩)، وأبو الفرج في صفة الصفة (١/٦٣٠).

قال ابن القيم رحمه الله: (وهذا من جواهر الكلام وأدلة على كمال فقه الصحابة وتقديرهم على من بعدهم في كل خير). انظر: الفوائد لابن القيم رحمه الله (ص ١٤١).

(٢) انظر: الحلية لأبي نعيم (٧/٣٠٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢/٣٤٨)، والزهد لابن المبارك (ص ٩٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/٤٠٣)، وتاريخ دمشق (٤٧/٤٠٣).

يعني أنه يقول: إن العبد قد يكون ينام في الليل ويُفطر في النهار، يعني: ليس يكثر صيام نفل ولا يكثر صلاة ليل، بل يستمتع بالليل نوماً ويستمتع بالنهار إفطاراً، فيما كتب الله تعالى له من التوافل، ولا يشق على نفسه في أنه مثلاً يصوم يوماً ويفطر يوماً، بل يكفي أن يصوم مثلاً ثلاثة أيام من كل شهر أو الاثنين والخميس من كل أسبوع، أو على ما جاء، وفي الليل يأخذ القليل ولا يطيل لكنه مع ذلك معه تقوى وخوف من الله تعالى ويقين، وإيمان صادق قوي، والتزام وعقيدة صحيحة متيقنة لا شبهة فيها ولا شك، قال: إن هذا أفضل من يأتي بآمثال الجبال عبادة ولكن من المغتربين بكثرة عبادته بأنواع العبادة، أو من المغتربين بجهاده، أو بأمره بالمعروف، أو بنهيه عن المنكر، ومغتربين بذلك أو بدعوه أو بحركته أو إلى آخره؛ لكنه ليس على سهل وسنته، فإن الأول فاق هذا الآخر؛ ولهذا قال: «ولمِثْقَالُ ذَرَّةٍ» يعني: أقل القليل، «منْ بِرٌّ» يعني: من عمل صالح متيقن على سهل وسنته، «مع تَقْوَى» مع خوفٍ من الله تعالى؛ لأن الله تعالى يقول في وصف عباده وخاصة عباده: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَسَّلُونَ مَا لَمْ يَأْتُوا وَقُلُوبُهُمْ وَجْهَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أشنى عليهم بذلك، يعطون، يصلون القليل أو الكثير بحسب ما كتب الله لهم يتصدقون، يدعون، يأمرون بالمعروف، ينهون عن المنكر، ينصحون؛ لكن قلوبهم وجلة أنهم إليه تعالى راجعون.

«مع تقوى ويقين»، اليقين: هو الصدق في الاعتقاد والصواب فيه، والقوة في الإيمان وعدم التردد والشبهة فيه.

قال: «ولمِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ بِرٍّ مع تقوى ويقين» مع هذين الشرطين الخوف واليقين «أَعْظَمُ وَأَفْضَلُ»، فهذا العمل «أَعْظَمُ» أولاً، «وَأَفْضَلُ وَأَرْجَحُ مِنْ

**أمثال الجبال من عبادة المغتربين**، وهذه الكلمة من فقهه العظيم رضي الله عنه وأرضاه، وهكذا كان طريق الصحابة رضي الله عنه على هذا.

لهذا وصف النبي ﷺ الخوارج بأنهم «يُخَرِّبُونَ الْخَوَارِجَ بِأَنَّهُمْ صَلَاتُهُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامُهُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَازِيُّونَ تَرَاقِيَّهُمْ، يَمْرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»<sup>(١)</sup>.

فليست العبرة بكثرة العبادة، أو بكثرة الجهاد، أو بكثرة كذا وكذا، أو بكثرة الدعوى، العبرة: هل هذا موافق للسبيل والسنة أم ليس بموافق؟ فإن كان غير موافق فإنه ولو كان أمثال الجبال فإنه لافع فيه، أو أن غيره أفعع منه.

وبهذا يظهر فضل الإسلام الصحيح، وفضل السبيل والسنة، وفضل متابعة الجماعة الأولى، وأن أصحاب ذلك إذا التزموه فإن الله عز وجل يبارك لهم في قليل أعمالهم وينميها لهم، ويكون عملهم أعظم وأرجح وأفضل من يُكثر، ولكنه على غير السبيل.



(١) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

## بَابُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ

الشرح:

هذا هو الباب الثاني، قال فيه: (بَابُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ).  
بعد أن بين كَلِمَاتُهُ في الباب الأول فضل الإسلام وما يحظى به أهله الذين  
التزموا به بمعناه العام، والتزموا بأفراده، واستقاموا على ذلك من الفضل  
العظيم في هذه الدنيا وفي الآخرة، بين أن هذا الإسلام الذي ذاك فضله  
ليس الدخول فيه اختيارياً، بل يجب الدخول في الإسلام، فإنه إذا ذكرت  
الفضائل قد يُظن أن المرء في خيرة من أمره، هل يدخل أو لا يدخل؟ هل  
يعمل أو لا يعمل؟ لأن ذكر الفضائل قد يُظن معه أن المسألة اختيارية.

والإسلام ليس الدخول فيه اختيارياً، وإنما الفضل الذي سبق ذكره  
لا ينافي وجوب الدخول فيه، بل الإسلام واجب التزامه وواجب الدخول  
فيه، سواء أكان ذلك الدخول في الإسلام من ملل الكفر والوثنيات، أم  
الدخول في الإسلام كافة، أي: الدخول في جميع شرائع الإسلام وعقائد  
الإسلام على وجه التفصيل، فإن ذلك واجب؛ كما أن الدخول في أصله  
واجب فإن التزام فروعه واجب على العباد على التفصيل المذكور في كلام  
أهل العلم الوارد في النصوص.

لهذا قال هنا: (بَابُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ)، والإسلام الذي  
يجب الدخول فيه هنا هو شريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والنصوص يطلق فيها الإسلام ويراد به تارة الإسلام العام الذي يشمل دين جميع المرسلين؛ لأن كلنبي وكلرسول إنما جاء بدين الإسلام، وهذا هو الإسلام العام الذي لا يدخل الجنة إلا من كان مسلماً به، فأتباع نوح ﷺ كانوا مسلمين الإسلام العام وإن كانت شريعتهم هي شريعة نوح ﷺ، وأتباع إبراهيم ﷺ هم على الإسلام العام: التوحيد والحنفية، وإن كانت الشرائع مختلفة، وكذلك دين موسى ﷺ، ودين عيسى ﷺ، كل ذلك كان على الإسلام العام، وإن كانت الشرائع مختلفة؛ لهذا قال الله ﷺ: «لِكُلِّ جَعْلَنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا» [المائدة: ٤٨]، يعني: لكلنبي جعل الله شرعة ومنهاجاً؛ ولكن الدين واحد.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَاتِ أُمَّهَاتِهِمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»<sup>(١)</sup>، فدين كلنبي الإسلام، لم يأت النبي بغير دين الإسلام؛ ولهذا لا يصح أن يقال: إنه جاء من عند الله تعالى أديان مختلفة وديانات متعددة.

فقول من يقول: الديانات السماوية - هذا باطل، وقول من يقول: الديانات الإلهية - هذا باطل في الشرع؛ لأن الدين واحد، والله تعالى لم يأت من عنده إلا دين واحد وهو الإسلام، ولا يرضى عنده إلا الإسلام، فليس ثم ديانات سماوية، وإنما هو دين واحد يجب على كل البشر قبل محمد ﷺ وبعده أن يدخلوا في الإسلام؛ لأن الله تعالى لا يرضى دينا

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَاتِ أُمَّهَاتِهِمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ».

إلا الإسلام، فقوله ﷺ: «إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَعْلَمُ» [آل عمران: ١٩]، هذا عام يشمل جميع الأزمنة وجميع الفترات من لدن خلق الخليقة إلى أن يرث الله عَزَّوجلَّ المخلوقات، فلا يقبل من أحد ديناً إلا دين الإسلام. ولهذا نقول: إن الإسلام يُطلق في النصوص ويراد به: **الإسلام العام**: وهو الدين الذي اجتمع عليه المرسلون ورضيه الله عَزَّوجلَّ لكل رسول.

**والإسلام الخاص**: وهو الإسلام الذي بُعثت به محمد ﷺ، وهو الإسلام عقيدة وشريعة، أو الإسلام بمعناه وشرائعه وعقيدته التي جاء بها محمد ﷺ.

فالذي يشمل جميع ما جاءت به الرسل من الإسلام هو ما أجمع عليه العلماء في تفسير الإسلام والدعوة إليه، وجمعوا ذلك في عبارة عرّفوا بها الإسلام؛ كما ذكرها ابن جرير الطبرى في التفسير، وذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب الإيمان وفي غيره، وأيضاً ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وجماعة<sup>(١)</sup>، وهي: **(الإِسْلَامُ هُوَ: الْاسْتِسْلَامُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالْأَنْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشَّرْكِ وَأَهْلِهِ).**

فهذه ثلاثة جمل في معنى الإسلام، فيها عقيدة، وعمل، وبراءة من الشرك وأهله، وهي تنطبق على ديانة كل رسول؛ لأنها مشتملة على: **\*الاشتسلام لله بِالتَّوْحِيدِ**، لأن الشرك باطل في كل ملة.

(١) انظر: تفسير الطبرى (٦/٨١)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٥/٢٣٩)، وعقيدة الفرقان الناجية للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (ص ١٧)

\* ثم الأنقياد بالطاعة لله بترك الطاعة وترك اتباع الهوى في الأوامر والنواهي ، والطاعة هنا تدرج في طاعة كل رسول خوطب العبد بأن يتبعه بحسب الزمان والمكان .

\* والبراءة من الشرك وأهله ، هذه فيها الكفر بالطاغوت ، وبغض الشرك ، وبغض أهل الشرك ؛ لما هم عليه من عبادة غير الله ﷺ ؛ كما قال الله ﷺ : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنَبُوا الظَّلْفُوتَ﴾

[الحل : ٣٦]

**فالجملة الأولى :** وهي الاستسلام لله بالتوحيد ، هذا يعم جميع المرسلين في الإتيان بالتوحيد ، والاستسلام لله ﷺ بالتوحيد ، فكل رسول أمر أن يعبد الله وحده لا شريك له .

**والجملة الثانية :** وهي والأنقياد لـ بالطاعة ، فيدل عليها قول الله ﷺ : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطْكَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء : ٦٤]

**والجملة الثالثة :** وهي والبراءة من الشرك وأهله ، هذه يدل عليها قوله ﷺ : ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُشْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرِءُوا مِنْكُمْ وَمَا تَبْغُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المتحنة : ٤] ، قوله ﷺ : ﴿فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ يعني : من المرسلين من كانوا على دينه - الحنيفة دين الإسلام - ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ﴾ يعني : لأقوامهم ، وهذا دليل على الجملة الثالثة من تعريف الإسلام العام .

وأعظم من خصّ بكمال هذه الجمل الثلاث هو محمد ﷺ وما من الله عليه من الرسالة ، فالإسلام الخاص له من هذه الثلاث أكمل ما أمر به نبي ، فمن جهة الاستسلام لله بالتوحيد فهذا أكمل ما جاء في دين محمد ﷺ ،

والانقياد للرسول بالطاعة أكمل ما جاء في دين محمد ﷺ، والبراءة من الشرك وأهله أكمل ما جاء في دين محمد ﷺ، فصار له ﷺ من الأمر بهذا الإسلام أعظم مما لغيره من الأنبياء عليهم سلام الله أجمعين . لهذا يدخل في قوله هنا : (بَابُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ) ، يعني : هذا الإسلام وهو الاستسلام لله بالتوحيد ، فهذا واجب الدخول فيه ، وأن يستسلم المرء لله ﷺ بالتوحيد ، وأن يترك البدع الشركية والمحدثات الوثنية ، وكل عقيدة فيها شرك وفيها كفر وفيها ضلال من جهة التشريك سواء أكان أكبر أم أصغر ، هذا كله يجب الاستسلام لله ﷺ به والدخول في التوحيد ، يعني : بالتوحيد بجميع أنواعه - توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات - والحذر من ضده وبعد عنه وهو الشرك بأنواعه . وكذلك الانقياد للرسول ﷺ بالطاعة ، والبراءة من الشرك وأهله ؛ كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - .

والإسلام أصله من أسلم ، أي : دخل في السلم ؛ كما قال ﷺ : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَدْخُلُوا فِي الْسِّلْمِ كَافَّةً» [البقرة: ٢٠٨] ، ومثل قولهم : أربع إذا دخل في الربيع ، وأشترى إذا دخل في الشتاء<sup>(١)</sup> .

وهذا الباب واسع ، والمعنى الشرعي الخاص هو الذي يشمل المعاني الثلاث السابقة ، وهو بهذا التعريف يشمل الإسلام الخاص ، ويشمل الأعمال الظاهرة ، والأعمال الباطنة التي منها العقيدة ، وهو الذي جاء في أدلة المصنف .

(١) قال ابن جرير في تفسيره (٣/٢١٢) : (أسلم بمعنى دخل في السلم ؛ كما يقال : أقطع القوم إذا دخلوا في القحط ، وأربعوا إذا دخلوا في الربيع) . وانظر مادة (سلم) في : تهذيب اللغة (٣١١/١٢) ، ومقاييس اللغة (٣/٩٠) ، ومخختار الصحاح (ص ١٥٣) .

إذا مراد المؤلف هنا في قوله : (باب وجوب الدخول في الإسلام) ، أنه يجب على الناس أن يدخلوا في الإسلام .

والإسلام هذا الذي يجب الدخول فيه صنفان : عقيدة ، وشريعة ، وإذا كان كذلك فمسائل الإسلام متنوعة متعددة ، كما قال ﷺ : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمْ الْكِتَابَ لَا يَنْهَا بِمَا أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ وَلَا يَنْهَا بِالرُّحْمَانِ الَّذِي أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ وَلَا يَنْهَا بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كَافَةً﴾ يعني : ادخلوا في الإسلام كله ، وهذا يدل على وجوب الدخول في كل الإسلام وعدم التفريق بين أمر وأمر فيه من جهة قبوله واعتقاده .

إذا تبين هذا ، فهذا الوجوب في قوله : (وجوب الدخول في الإسلام) نوعان :

الأول : وجوب تركه كفر ، لأن الإسلام منه ما إذا ترك فهو كفر ، ترك التوحيد أو فعل الشرك الأكبر ، أو نحو ذلك من المكريات .

والثاني : وجوب تركه محرّم على العبد ، وهذا المحرّم تارة يكون كبيرة ، وتارة يكون صغيرة ؛ لهذا فكل عقيدة أو شريعة وكل أمر سواء أكان أمراً علمياً أو أمراً عملياً ويقابلنه النهي ، واجب على العباد الدخول فيه ، فمن تركه ترك الواجب ، وهذا الترك قد يكون كفراً ، وقد يكون محرماً وليس بكفر ، بحسب نوع ما ترك من العقائد والشرائع .



**وقول الله تعالى:** ﴿وَمَن يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. **وقوله تعالى:** ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْيَسْلَمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

### الشرح:

«الدين» سبق بيان تفسيره، وهو مأخوذ في اللغة من قولهم: دان بكذا، أي التزم به، ودينُ المرء كذا إذا كان يتعاهد هذا الشيء ويلتزم به ويكون عادةً له، فيبين العادة وبين الدين تلازم، وسبق بيانه في الباب الذي قبله<sup>(١)</sup>.

فإذا في قوله ﷺ: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ يعني: أن يجعل طاعته وعادته التي يتقرّب بها في غير الإسلام، فإن ذلك لن يقبل منه سواء أكان ذلك في أمور العقائد أم في أمور الشرائع، سواء أكان ذلك في الأمور العلمية أم كان في الأمور العملية، فإذا كان ثم التزام بشيء يتقرب به إلى الله فهذا صار دينا له، فيدخل حينئذ في عموم هذا مسائل العقيدة والتوحيد، ويدخل فيه أيضاً مسائل البدع العملية؛ لأن صاحب البدعة العملية قد اتخذ ديناً للتزمه، وجعل له عادة يتبعها، فإذا كانت ليست من الإسلام فإنها تدخل في عموم هذه الآية.

قال ﷺ في سورة الشورى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرٌّ كَثُرٌ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الْلَّذِينَ مَا لَمْ يَأْدَنُ إِلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، والدين في هذه الآية يدخل فيه المحدثات والبدع؛ لهذا استدل أهل العلم بهذه الآية على رد المحدثات والبدع<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع ص(٢٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/٨٠)، وتفسير ابن كثير (٤/١١٢)، وتفسير السعدي

(٧٥٧/١).

فإذا هذه الآية، وهي قوله ﷺ: «وَمَن يَتَّبِعْ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ» [آل عمران: ٨٥]، يعني بالإسلام: الإسلام المعروف وهو دين الإسلام أصلاً؛ لأن يدين بدين اليهودية أو النصرانية بعد رسالة محمد ﷺ، أو يدين بدين البوذية، أو بأي دين يتقرب به إلى الله ﷺ، فهذا كله باطل، وهو في الآخرة من الخاسرين - وأيضاً يشمل بعموم لفظها - أنه من ابتغى ديناً يتدين به ويقترب به إلى الله ﷺ وهو ليس بالإسلام الذي جاء به محمد ﷺ فإنه لن يُقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين.

وقوله ﷺ: «وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ» [آل عمران: ٨٥] الخسارة هنا بحسبها:

\* فقد تكون خسارة كبرى بأن يخسر الجنة ويدخل النار ويكون من المخلدين فيها.

\* وقد تكون خسارة صغرى بأن يخسر الدخول في الجنة والسلامة من العذاب مطلقاً، ولكن يُعذب بقدر ما عنده من المخالفة إن لم يغفر الله ﷺ له ويتجاوز عنه.

فإذا قوله ﷺ: «وَمَن يَتَّبِعْ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ» [آل عمران: ٨٥] هذا فيه شرط وجاء، إذا ابتغى أحد غير الإسلام فإنه لن يُقبل منه مهما كان تعبده، وليس الشأن في ذلك أن يكون متبعاً، باكياً، خاشعاً، فإن الشأن هو في اتباع الطريق، في اتباع السبيل دون نظر إلى تعبد الإنسان، لهذا وصف الله ﷺ طائفة بأنهم يعملون ويتبعون ولكنهم في النار قال ﷺ: «عَالِمَةٌ نَّاصِبةٌ ۝ تَصْلَى نَارًا حَمِيمَةٌ ۝ شَقَى مِنْ عَيْنٍ إِبْيَاقٍ ۝» [الغاشية: ٣-٥]، فهم عاملون وناصبون ويتبعون ويعملون، ويتبعدون، وربما يَكُوا من خشية

الله ، وربما أكثروا تخلص النفس من الشوائب ؛ لكنهم كما وصف الله ﷺ أنهم يَضْلُّونَ نَاراً حَامِيَةً ؛ وذلك لأن الشأن ليس هو في عمل العبد ، ولكن الشأن هو في أن يكون عمله على وفق ما أمر الله ﷺ به ، فإذا ابْتَغَ غير الإسلام ديناً ، ابْتَغَ النَّصْرَانِيَّةَ مثلاً ، ولو كان فيها راهباً متبعاً خاشعاً ، لكنه لم يَبْتَغِ الإِسْلَامَ ولم يَسْتَسْلِمْ لِللهِ بِالْتَّوْحِيدِ وَابْتَغَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فهو في الآخرة من الخاسرين المخلدين في النار ولن يقبل منه ذلك .

وهكذا أيضاً في المعنى الأخص وهو : من ابْتَغَ عملاً ليس هو من الأعمال التي أمر الله ﷺ بها وليس مما جاءت به السنة ، مثل المحدثات المختلفة والعقائد المتنوعة التي أُحْدِثَتْ في هذه الأمة : عقائد المرجئة ، وعقائد الخارج ، وعقائد القدرية ، وعقائد المعتزلة ، والجهمية ، والأشاعرة . . . إلى آخره ، فهم يظنون أنهم محسنون وأنهم أكثر تزيهاً ، ولكن هل هذا عليه الدليل ؟ هل هذا عليه نص الشرع ؟ هل هذا هو الإسلام الذي جاء في النصوص ؟ الجواب : لا ، فإذا لم يكن كذلك فإن من ابْتَغَه ولو رام ما رام تزيهاً فإنه لن يقبل منه ، وسيخسر بحسب ما فعل . وكذلك أهل التعبادات المختلفة من الصوفية ونحوهم فإنهم وإن لبسو الصوف وتبثروا ، وخرجوا وتبعدوا ، وأخذوا أنفسهم بالرياضات المختلفة لتصفو النفس ، وكثُر تعلقهم بالله ﷺ وتجردتهم من الدنيا ؛ لكنهم لما لم يكونوا على الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ ، ولم يكن لهم فيما يفعلون أدلة ، فإنه لن يقبل منهم ذلك .

وكذلك أهل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأهل الغيرة ، إذا لم يكونوا على السبيل فإنه لن يقبل منهم ذلك ، فالخارج ما خرجت إلا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبسبب غلوهم فيه قتلوا عثمان رضي الله عنه .

**ضَحُّوا بِأَشْمَطِ غُنَوانِ السُّجُودِ بِهِ      يُقْطِعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا<sup>(١)</sup>**

حتى إن الذي قتل علياً رضي الله عنه وهو عبد الرحمن بن ملجم كان قتله تقرباً إلى الله سبحانه، ولما أرادوا قتله قصاصاً - يعني قتل عبد الرحمن بن الملجم قصاصاً - قال: لا تباغتوني القتل - يعني مرة واحدة - لكن قطعوا أطرافي شيئاً فشيئاً حتى أنظر إلى تعذيبني في الله سبحانه.

وقال فيه عمران بن حطان يمدحه لما هو عليه من الصلاة - كما يزعمون - في الدين ، قال في وصفه في أبيات معروفة - وهي أبيات ضلال والعياذ بالله - قال يمدح عبد الرحمن بن ملجم <sup>(٢)</sup> :

**يَا ضَرَبَةً مِنْ تَقْيَىٰ مَا أَرَادَ بِهَا      إِلَّا لِيَنْلَغُ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا  
إِنِّي لَأَذْكُرُهُ حِينًا فَأَخْسِبُهُ      أَوْفَى الْبَرِيَّةَ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانًا**

وهذا سلكه أيضاً طائفة من المعتزلة فغلوا في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى أدخلوا فيه الخروج على الحكم والولاية.

ولازلت الأمة منذ ظهور الخارج إلى وقتنا الحاضر وهم يبتلون بمن يغلو في هذا الباب؛ ولهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال في عقيدته الواسطية فيما تميز به أهل السنة من الوسطية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال في وصفهم: «هُمْ مَعَ هَذِهِ الْأَصْوُلِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَوْنَ

(١) من شعر حسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان رضي الله عنه.

انظر: تهذيب الكمال (٤٥٨/١٩)، والاستيعاب لابن عبد البر (١٠٤٩/٣).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١٥/٤)، وتاريخ الإسلام (٦٥٤/٣، ٦٥٦/٦)، وكلاهما للذهبي، والبداية والنهاية (٧/٣٢٩، ٩/٥٣)، والاستيعاب (٣/١١٢٨، ١١٢٩)، والإصابة (٥/٣٠٣).

عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا تُوجِّهُ الشَّرِيعَةُ<sup>(١)</sup>؛ لأن هناك من الطوائف من أمرت ونهت على غير ما أوجبته الشريعة، وإنما على نحو ما أمرته عليه أهواهم.

**المقصود من ذلك:** أن ابتغاء غير الإسلام ديناً هذا يدخل فيه كل من ابتغى غير ما جاءت به الشريعة ودل عليه الدليل، وإذا كان كذلك فواجب إذاً على المكلف أن يدخل في الإسلام، وأن لا يدخل في فعل من الأفعال بأمر إلا وقد تبيّنت له حجته، وخاصة مسائل العقائد ومسائل العمل والمنهج؛ لأن هذه هي التي تميّز وليس فيها اجتهاد، ولكن الاجتهاد يحصل في الأمور الفرعية كما هو معلوم، أما ما قعده أئمة أهل السنة والجماعة في كتب العقائد، وبينوا فيه من سمات وصفات أهل السنة، فإن ذلك ليس مجالاً لاجتهاد، بل واجب الالتزام به.

قال رَبُّكُمْ: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسَلَمُ﴾ [آل عمران: ١٩]»، وهذا ظاهر وهو في معنى الآية التي قبلها، الدين الذي يقبله الله عَزَّ وَجَلَّ هو الإسلام فقط، وأما غير الإسلام الذي عليه الدليل فإنه لا يقبله الله عَزَّ وَجَلَّ وليس ديناً عنده، وإن كان عَذَّه العُبُدُ ديناً.

(١) انظر: العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (١٥٨/٣). وللشارح -حفظه الله- تفصيل ممتع وتأصيل علمي دقيق في شرحه: (اللائى البهية في شرح الواسطية) (٥٩٥ - ٥٦٨/٢).

وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنِعُوا السُّبُلَ فَنَرَقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] الآية.  
قال مجاهد: (السبيل: البداع والشبهات) <sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذه الآية فيها الدليل على أنَّ صراط الله عليه السلام واحد، قال عليه السلام: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾، ووجه الدلالة من الآية على الباب أنَّ الله عليه السلام أمر باتباع هذا الصراط بعد أن بيَّنَهُ، قال عليه السلام: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، والإشارة في قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ هي إلى السبيل والسنة وما في القرآن والسنة دون غيرها ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، إذاً الإشارة لما كان في عهد النبي عليه السلام وكان عليه هديه، فكل ما لم يدخل في هذه الإشارة فيمكن أن يقول إنه خارج عن الصراط المستقيم.

قال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ والصراط المستقيم فُسِّرَ في سورة الفاتحة بعدة تفاسير <sup>(٢)</sup>، وفي هذه الآية بأنه السنة، وأنَّ الإسلام والقرآن أو أنه محمد صلوات الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup>، وهذه كلها متلازمة، فمن لزم الإسلام فقد لزم السنة،

(١) أخرجه الدارمي (٢٠٣)، والمرزوقي في السنّة (ص ١٢)، والطبراني في تفسيره (٨٨/٨) والبيهقي في المدخل إلى السنّة الكبرى (١/١٨٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٩٣/٣).

(٢) انظر تفسير الطبراني (١/٧١-٧٤)، وتفسير القرطبي (١/١٤٧)، وفتح القدير للشوکانی (١/٢٣).

(٣) انظر تفسير الطبراني (٨/٨٨، ٨٩)، وتفسير القرطبي (٧/١٣٧)، وفتح القدير للشوکانی (٢/١٧٨).

ومن لزم السنة فقد لزم القرآن، ومن لزم القرآن على حقيقته فقد لزم الإسلام والسنة وهكذا ، بل يجب لزوم الإسلام الذي دل عليه القرآن والسنة ، وبيّنه نبينا الكريم محمد ﷺ .

قال ﷺ : **﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا﴾** فهو صراط واحد، فأمر باتباعه فقال ﷺ : **﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنِيَعُوا أَشْبُلَ فَنَفَرَّقَ إِلَيْكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾** [الأنعام: ١٥٣] ، ودللت الآية على أن اتباع الصراط الذي هو الإسلام والسنة واجب بأمر الله ﷺ به ، وأن اتباع غيره من الأهواء والشبهات والبدع محرم ؛ لقوله ﷺ : **﴿وَلَا تَنِيَعُوا أَشْبُلَ﴾** ، وهذا نهي ، والنهي هنا للتحريم ، فدل ذلك على مراد المصنف من الاستدلال بالأية على وجوب الدخول في الإسلام ، وتحريم الخروج عنه إلى غيره .

وعن عائشة رضي الله عنها أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَنْ أَخْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أَخْرَجَاهُ<sup>(١)</sup>.  
وَفِي لَفْظِ «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٢)</sup>.

### الشرح:

هذا الحديث متفق عليه ، متفق على صحته في لفظه الأول «مَنْ أَخْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا...» ، واللفظ الثاني «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً...» رواه مسلم في الصحيح ، وعلقه البخاري أيضاً في صحيحه جازماً به .

وهذا الحديث بهذين اللفظين حجة وأصل عظيم من الأصول في رد البدع والمحدثات بجمعها ، وهذا اللفظان مهمان ، وكل منهما له حجة في باب :

**أما الأول :** فقوله ﷺ: «مَنْ أَخْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ» فهو يشمل الذي ابتدع البدعة وأحدث الحدث ولو لم ي عمل بذلك ، فمن أحدث الحدث فهو مردود عليه ولن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين .

**واللفظ الثاني :** «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا» هذا يشمل الذي يعمل ولو لم يحدث .

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) ، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

ورواه البخاري معلقاً في كتاب البيوع - باب النجاش (٤/٣٥٦ فتح) ، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة - باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم (١٣/٣١٧ فتح) .

فإذا اللفظان دل أحدهما على المحدث، ودل الآخر على الذي عمل بما أحدهه المحدث.

وهذا الحديث ميزان للأعمال في ظاهرها، كما أن حديث عمر رضي الله عنه «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لأمرٍ ما نوى»<sup>(١)</sup> ميزان للأعمال في باطنها فمن صحت نيته في باطنها، واستقام عمله الظاهر على وفق السنة فإنه حينئذ مقبول الدين، وأما إذا فات أحدهما فليس بمحبوب العمل؛ لأنه إذا فات الإخلاص لم يقبل العمل، وإذا فاتت المتابعة والالتزام بالظاهر فإنه لا يُقبل العمل، ومن رحمة الله عَزَّوَجَلَّ أن جعل لنا ميزاناً للأعمال، فالعمل القليل الموافق خيرٌ من الكثير إذا لم يكن موافقاً.

إذا تبين ذلك فالحاديات قسمان:

محدثات في الدنيا.

محدثات في الدين.

وهذا الحديث يراد به محدثات في الدين؛ لأنه قال: «من أحدهك في أمرنا هذا»، قوله: «في أمرنا هذا» يعني به الدين.

أما المحدثات في الدنيا: فليست مشمولة بالنهي؛ وللهذا الصحابة رضي الله عنه توسعوا في تنظيم أمور الدنيا على وفق المصلحة، وتنظيم أمور الدنيا تارة يدخل تحت قاعدة «المصالح المرسلة»، وتارة يدخل تحت قاعدة «الأصل في الأشياء الإباحة»، وليس هذا موطن بيان ذلك.

وأما المحدثات في الدين: فهي مردودة جملة واحدة، وليس لأحد أن

(١) أخرجه البخاري (١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يُحدث حديثاً في الدين، سواء أكان ذلك الحديث في الأمور العلمية - في أمور العقائد - أم في الأمور العملية.

فإذا هذا الحديث يستدل به على بطلان كل عقيدة محدثة، ويستدل به على بطلان كل عمل يُقرب به إلى الله محدث، فمن جاء بعقيدة محدثة كعوائد الخوارج، أو المرجئة، أو المُؤولة في الصفات، أو نفي الصفات، أو في القدر أو في العبر ونحو ذلك، فإنه يقال له: هل كان على هذا أمر النبي ﷺ؟ فلا بد أن يقول: لا؛ ولكن هذا هو الذي يجب التزامه لأجل إلا ينسب للشرع كذا، أو أن ينزع الله ﷺ عن كذا... إلى آخره.

ولهذا كان من الكلام الحسن - مثلاً - في بعض الصفات ما قاله والد الإمام الجويني رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَبَرَّهُ كَيْفَيْتُه حيث قال: (إني لما تأملت تأويلي للصفات وجدت أن النبي ﷺ كان يتلو القرآن وفيه آيات الصفات، وكان يصف الله تعالى في أحاديثه وعنده الصحابة ومنهم الحاضر ومنهم الباد، ومنهم الذكي ومنهم غير الذكي، ومنهم العاقل ومنهم دون ذلك، ومنهم من قد يتصور شيئاً غير الظاهر ومنهم من قد لا يتصور إلا الظاهر، فلم يتبع ذلك بأشياء تصرفها عن ظاهرها، فدل على أن نصوص الغيب واجب الإيمان بها على ظاهرها دون التأويلات المحدثة) <sup>(١)</sup>.

وهذا الذي قاله حق، ومن جهة أخرى في المسائل العملية فالحديث حجة لرد كل محدثة في العمل يتقرب بها إلى الله تعالى، والمحدثات في الدين هي البدع؛ لهذا قال: «وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بُدْعَةٌ، وَكُلُّ بُدْعَةٍ ضَلَالٌ»<sup>(٢)</sup>،

(١) انظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية لأبي محمد بن يوسف الجويني (ص ٣٠).

(٢) رواه مسلم (٨٦٧)، والنسائي (٣/١٨٨)، واللطف له، وابن ماجه (٤٥).

«كُلُّ مُحَدَّثَةٍ» يعني : محدثة في أمرنا هذا ، محدثة في الدين بدعة ، فهناك بدع في الدنيا ويدع في الدين ، والمذموم هو الابتداع في الدين ، أما الإحداث في الدنيا فلا يدخل في البحث ؛ لأنَّه لا يدخل في قوله : «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا» وإنما المقصود التكلم على الديانة .

إذا تبين ذلك فالبدع مذمومة كلُّها ، وكلَّ بداع مردودة لأدلة من الكتاب والسنة ، ومن السنة هذا الحديث الشامل الذي عده طائفة من أهل العلم ثلث الدين ، وعدده طائفة آخرون ربع الدين ؛ لأنَّه يشمل مسائل كثيرة تغطي ربع مسائل الدين في العقائد وفي الشرع .

فالبدعة تنافي الدخول الكامل في الإسلام ، والبدع قسمان :

\* بداع كفرية .

\* بداع دون الكفر .

فتارة يكون الأمر بداع ويكون كفراً أكبر أو شركاً أكبر ، وتارة يكون دون الكفر ، وكلاهما يشمل العقائد ويشمل العمليات .

**فاما القسم الأول : البدع الكفرية :**

فمنها ما يكون في العقائد : كسلب الرب ﷺ عن جميع صفاته ، وأنَّه ليس له صفة البتة ، هذه البدعة أحدها ولم يكن عليها حتى أهل الجاهلية ، هم يعتقدون أنَّ لله ﷺ صفات ، فأتى جهم ونفي جميع الصفات عن الرب ﷺ ، وأنَّه لا يتصف بصفة البتة غير صفة الوجود المطلق ، بشرط الإطلاق كما يزعمه .

ومنها بداع عملية : كالاستشفاع بالموتى ، فالاستشفاع بالموتى شرك

أكبر مخرج من الملة، وهو بدعة محدثة أيضاً في هذه الأمة، ولها وسائل كثيرة أحدثت.

أما القسم الثاني: البدع دون الكفر:

فمنها ما يكون في العقائد: كبدع الإرجاء، وبدع الخوارج، وبدع القدرية، وبدع تأويلي الصفات، والكلام في الأحوال والمقالات... إلى آخره، يعني: من جهة الاعتقاد.

ومنها بدع عملية: وهي التي يكثر فيها الكلام من جهة عمل الناس لها، مثل: صلوات مبتدةعة، أذكار مبتدةعة، أحوال مبتدةعة، احتفالات مبتدةعة... إلى آخر ذلك، هذه كلها لا تصل إلى الكفر والشرك، وإنما هي بدع بحسب حالها.

والبدع العملية قسمان:

الأول: بدع أصلية: وهي ما أحدث وليس له أصل يتبعه، مثل إحداث حفلات الموالد أو المآتم، أو نحو ذلك مما لم يكن له أصل في الشريعة، فهذه بدعه أصلية أحدثت في هذه الأمة.

والثاني بدع إضافية: فيكون أصل العمل مشروعًا، ولكن زيد عليه أشياء صارت بدعة، سماها أهل العلم بداعاً إضافية، مثل الاجتماع على الذكر على نحو ما، تردید أشياء بعد الصلاة المفروضة وأشباه ذلك، الصلاة على النبي ﷺ على صفة ما، مثل ما أخرجه الدارمي قال: أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكَ، أَنَّبَانَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِيهِ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَبْلَ صَلَةِ الْغَدَاءِ، فَإِذَا

خرج، مشينا معه إلى المسجد، فجاءنا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: أخرج إليكم أبو عبد الرحمن فلنَا: لا، بعد. فجلس معنا حتى خرج، فلما خرج، قمنا إليه جميعاً، فقال له أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن، إني رأيت في المسجد إنفًا أمرًا أنكرته ولم أر - والحمد لله - إلا حيراً. قال: فما هو؟ فقال: إنْ عَشْتَ فَسَرَّاهُ. قال: رأيت في المسجد قومًا حلقا جلوسا ينتظرون الصلاة في كل حلقة رجل، وفي أيديهم حصا، فيقول: كبروا مائة، فيكبرون مائة، فيقول: هللووا مائة، فيهللون مائة، ويقول: سبحووا مائة، فيسبحون مائة، قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئاً انتظار رأيك أو انتظار أمرك. قال: أفلأ أمرتهم أن يعدوا سيناتهم، وضمنت لهم أن لا يضيع من حسناتهم، ثم مضى ومضينا معه حتى حلقة من تلك الحلق، فوقف عليهم، فقال: ما هذا الذي أراك تضئون؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن حصا نعد به التكبير والتهليل والتسبيح. قال: فعدوا سيناتكم، فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء وتحكم يا أمّة محمد، ما أسرع هلكتكم هؤلاء صحابة نسِّكم عليهم السلام متواذرون، وهذوه ثيابه لم تبل، وأنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده، إنكم لعلى ملة هي أهدى من ملة محمد صلوات الله عليه أو مفتاحو باب ضلاله. قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن، ما أردنا إلا الحير. قال: وكم من مريد للخير لن يصيبه، إن رسول الله صلوات الله عليه حدثنا أن قوما يقرءون القرآن لا يجاؤز تراقيهم، وائم الله ما أدرى لعل أكثرهم منكم، ثم تولى عنهم. فقال عمرو بن سلمة: رأينا عامّة أولئك الحلق يطاععنونا يوم النحر وان مع الخوارج<sup>(١)</sup>. هذه الصفة التي فعلوها التسبيح مشروع، ولكن أضافوا عليها صفة صارت محدثة.

(١) أخرجه الدارمي (٢٠٤)، وبحشل في تاريخ واسط (ص ١٩٨، ١٩٩).

ولهذا بعض أهل العلم يقول: البدع المحدثة قسمان:

القسم الأول: بدعة أحدث أصلها.

القسم الثاني: بدعة أحدث وصفها.

إذا تبين ذلك فالبدعة لها عدة تعريفات، منها:

أن البدعة عُرِفت بما أحدث على خلاف الحق الملتقي عن رسول الله ﷺ في قول أو عمل أو اعتقاد، وجعل ذلك هدياً ملتزماً، وطريقاً مسلوكاً<sup>(١)</sup>.

هذا عَرَفَها به بعض أهل العلم على نحو هذا التعريف.

والثاني ما عَرَفَها به الشاطبي وغيره بأنها: (طريقة في الدين مُختَرَّةٌ، تُضاهي الشرعية يُقصدُ بالسلوك علَيْها المبالغة في التَّبَدُّل لِللهِ سُبْحَانَهُ)<sup>(٢)</sup>.

إذا تحصل من ذلك:

أولاً: أن البدعة: قد تكون في الأقوال، أو الأعمال، أو الاعتقادات.

ثانياً: أن البدعة لم تكن في عهده ﷺ، ولا في عهد صحابته رضي الله عنه.

ثالثاً: أن البدعة يُقصد بسلوكها التقرب إلى الله ﷺ؛ يعني عمل عبادي يُقصدُ به الأجر والثواب والتقرب إلى الله ﷺ.

الرابع - وهو مهم - : أن البدعة ملتزمة، يعني: أن المبتدع جعلها طريقة

(١) انظر: تبيان كذب المفترى لابن عساكر (ص ٩٧)، وشرح النونية لأحمد ابن عيسى (١/١٣٠)، ورفع الأستار للصناعي (ص ١٢٠).

(٢) انظر: الاعتصام (١/٣٧).

تضاهي الطريقة المشروعة في الالتزام بها، أما إذا لم يلتزم بالعمل أو بالقول فيكون خلاف السنة، ويكون غلطاً، أو يكون مردوداً، أو بحسب الحال، لكن لا يكون بدعةً حتى يلتزم، إذا أحدهه والتزم، يعني الناس مشوا على ذلك أو هو التزمه.

فإذا يُفرق في هذا المقام ما بين البدع والمحدثات في الدين وما بين مخالفة السنة، فليست كل مخالفة للسنة بدعة، فالبدعة: ما تخالف به السنة ويلتزم به، فيكون طریقاً مشروعاً ملتزماً به، مثلاً: لو أتى أحد من الناس وبعد الصلاة المشروعة رفع يديه ودعا، هل يكون فعله بدعة؟ أو هو غلط وخلاف للسنة؟ نقول هنا: ننظر هل يلتزم هذا؟ أم أنه فعله تلك المرة؟ أو يفعله في تارات بين حين وآخر بعيدة كل شهرين ولا يلتزمه كل مرة؟ فيكون إذا فعله مرة يكون هذا خلاف السنة ولا يجوز له مخالفة السنة، أما إذا التزمه فصار هدياً ملازماً للصلوات المفروضة صار بدعة محدثة يشملها حديث الوعيد عن البدع.

فقصد المؤلف هنا هو وجوب الاستسلام الكامل في الاعتقاد والأعمال والأقوال، ومن رغب في غير ذلك فقد ابتغى غير هدي النبي ﷺ، وكان مجانباً المسلمين.

قال بعض السلف: «لَيْسَ الشَّأْنُ أَنْ تُحَبَّ، وَلَكِنَّ الشَّأْنَ أَنْ تُحَبَّ»<sup>(١)</sup>.

فإذا بدأت بالثانية، عند ذلك تصحيح عملك الذي يحدث المحبة في القلب، إلا ترى إلى النصارى كم يتبعدون؟ ومنهم من يبكي، ويظنو أنهم يتقربون، فهل عملهم مقبول موافق؟ الجواب: لا، بل مخالف لا يقرب

(١) انظر: النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ص ٧٣)، وتفسير ابن كثير (١/٣٥٩).

إلى الله، وكذلك سائر المحدثات.

والمحديثات منها ما هو محمود، وهو ما كان في أمر من أمور الدنيا، ولا يكون فيه مخالفة لأمر من أوامر الشرع، والشرع فيه تحصيل المصالح ودرء المفاسد، ومنها محدثات مردودة، وهي ما كانت خلاف السنة، وهي البدع<sup>(١)</sup>.

فمثلاً أحدث الناس (المنخل)، فكان يُخرب في عهد النبي ﷺ بغير منخل، وأنكره أحد السلف<sup>(٢)</sup>، وإنكاره ليس بصحيح؛ لأنه لا يقصد به التقرب إلى الله، ومثل ذلك: تنظيم الأعمال الإدارية، وتنظيم أعمال البيع، وفيما يصلح دنياهم، ونحو ذلك مما لا يدخل في المحدثات المردودة التي هي البدعة.

### والمحديثات قسمان:

- \* ما خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع، فهذه بدعة مردودة.
- \* وما أُخِدَتْ من الخير لا يخالف شيئاً من ذلك، فهو المباح.

وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «نَعَمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «نَعْمَتِ

(١) أخرج أبو نعيم في الحلية (٩/١١٣) تقسيم الشافعي رحمه الله للبدعة، قال: (البدعة بدعنا: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم).

(٢) هو محمد بن أسلم، لما ولد له مولودٌ فأرسل من يشتري له دقيقاً وأمره أن يخبزه ولا ينخله، وقال: (الحقيقة سنة ونخل الدقيق بدعة)، انظر: حلية الأولياء (٩/٢٤٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٢٠١)، والاعتصام للشاطبي (٢/٧٣، ٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠١٠) من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري.

الْبِدْعَةُ هَذِهِ»<sup>(١)</sup>، المقصود بها البدعة اللغوية.

والذين يقسمون البدع إلى بدع حسنة، وبدع سيئة، يستدلون بحديث: «مَنْ سَنَ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً»<sup>(٢)</sup>، فقالوا: البدعة منها حسنة، ومنها سيئة. وال الحديث له سبب، وهو أن قوماً مجتافي النمار رأهم النبي ﷺ، فرؤي في وجهه علامه الشفقة، فدعى الناس إلى الصدقة، فقام رجل فأعطاهم علانية في المسجد، فلما رأه الناس صنعوا مثله، فقال النبي ﷺ: «مَنْ سَنَ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً» الحديث.

أي: من عمل طريقة حسنة قد ثبت حسنها شرعاً كان له ذلك، وما ثبت حسنها بالشرع هو ما كان عليه أمر النبي ﷺ، فرجع الأمر إلى السنة؛ كمن دعا إلى أمر ثبتت سنيته وقد نسيه الناس.

وحدث أبي هريرة رضي الله عنه يفسر هذا الحديث، حيث قال «النبي ﷺ»: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَعَاهَدَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَعَاهَدَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»<sup>(٣)</sup>، وجَمِيعُ الصحابة رضي الله عنهم للصحف داخل ضمن أشياء جاءت في الشرع منها قوله ﷺ: «ذَلِكَ الْكِتَابُ» [البقرة: ٢]، ومنها نهي النبي ﷺ أن يسافر بالصحف إلى بلاد الكفار.

والأفعال التي فعلها ابن عمر رضي الله عنهما اجتهاد منه ولم يحدثها، مثل صلاته

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٥٠)، والبيهقي في الصغرى (٤٨١/١)، وفي شعب الإيمان (١٧٧/٣)، وأبو نعيم في الحلية (١١٣/٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

في مكان لأن الرسول ﷺ صلى فيه، ففعله لذلك لأن النبي ﷺ فعله، وبافي الصحابة رضي الله عنهم فهموا أن هذه الأفعال من النبي ﷺ على المموافقة لا على التعبد، وفعل ابن عمر رضي الله عنهما مخالف لما يفعله بعض الناس الذين يصلون في المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ، فهم يصلون فيه تبركاً، وابن عمر لم يفعله تبركاً وإنما فعله اتباعاً.

**والصواب:** أن النبي ﷺ لم يفعله قصدأً، وإنما موافقة، فلا يسن اتباعه، وإنما يتبع فيما فعله قصدأً؛ كذهابه إلى مسجد قباء للصلوة فيه كل سبت. فإن قال قائلٌ: أنا لم أحدث هذا العمل، بل أحدثه الناس، وأنا مقلدٌ لهم، يُرد عليه من وجهين:

**الأول:** أن لفظ الحديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

**الثاني:** والحديث الآخر: «مَنْ سَنَ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْرَارِهِمْ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>. فثبتت له وزر.

---

(١) سبق تحريرجه الصفحة السابقة.

وَلِلْبَخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

قال عليه السلام بعد ذلك : «وَلِلْبَخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟» هذا فيه رعاية لللفظ ؛ لأنَّه قال : «إِلَّا مَنْ أَبَى» فراعوا لفظه عليه السلام فقالوا له «وَمَنْ يَأْبَى؟» يعني من هذا الذي أبى ؟ قال : «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى» ، هذا منه عليه السلام تقرير لأمر عظيم وهو أنه لا يمكن الدخول في الإسلام إلا بطاعة الرسول عليه السلام ، وأنَّه إذا لم يطع الرسول عليه السلام ويلتزم بسننته فإن العبد لم يدخل في الإسلام كله ، والله عَزَّ وَجَلَّ أمر بالدخول في الإسلام كله ، فقال : «**يَا تَائِبَاهَا أَذْلَىنَ اَمَّتُوا اَذْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً**» [البقرة: ٢٠٨] ، يعني : ادخلوا في السلم جميعاً ، وأمر بطاعة رسوله عليه السلام .

وطاعة الرسول عليه السلام أصل من أصول الإسلام ، وحصل الإسلام عموماً واجبة ، ومن ذلك طاعة الرسول عليه السلام ، فهي واجبة.

والبخاري رحمه الله أورد هذا الحديث في كتاب الاعتصام ، وغرضه أن يبين أن أئمة السلف اعتمدوا بالاعتصام بالكتاب والسنة ، وأهل السنة تميزوا بالاعتصام ؛ كما قال عليه السلام : «**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**» [آل عمران: ١٠٣] ، والفرق ابتغاء السبل .

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

والشيخ رحمه الله ذكر هذا الحديث؛ لأن فيه التنبية على وجوب طاعة الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وأنها من واجبات الإسلام، بل هي من خصائص أهل السنة.

وهذا الحديث فيه أن من أطاع الرسول صلوات الله عليه فهو موعد بدخول الجنة «كُلُّ أُمَّةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى»، وهذا فيه تعظيم لطاعة الرسول صلوات الله عليه، وقد ذكر العلماء أن طاعة الرسول صلوات الله عليه جاءت في القرآن في أكثر من ثلاثين موضعًا، كلها فيها الأمر بطاعة النبي صلوات الله عليه وعدم مخالفته، كقول الله سبحانه : «مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء: ٨٠]، قوله سبحانه : «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» [النور: ٥٦]، قوله سبحانه : «فَلَيَحْذِرِ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبُهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣]، ونحو ذلك من الآيات وهي أكثر من ثلاثين.

وقد كتب الإمام أحمد رحمه الله كتاباً عظيماً سماه : (كتاب طاعة الرسول صلوات الله عليه) وذكر فيه كل الآيات التي أمر الله سبحانه فيها بطاعة الرسول وهو كتاب مفقود، منه منتخبات أو قطع في عدد من الكتب؛ كآخر مسائل عبد الله بن الإمام أحمد، وكمواضع في بداع الفوائد لابن القيم رحمه الله ، ونقولاً لابن تيمية رحمه الله ، وفي إعلام الموقعين<sup>(١)</sup> .. إلى غير ذلك.

فالمقصود أن العلماء اهتموا بطاعة الرسول صلوات الله عليه؛ لأنها أساس الالتزام بالإسلام، فلا يحصل الدخول في الإسلام إلا بطاعة رسول الله صلوات الله عليه.

قوله سبحانه هنا : «كُلُّ أُمَّةٍ» ما المراد بالأمة هنا؟

(١) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم رحمه الله (٢٩٠/٢).

قال بعض أهل العلم<sup>(١)</sup>: المراد بها أمة الدعوة، ويكون المراد باللفظ أنه لا يدخل الجنة إلا من كان على الإسلام، يعني: كل أمتي التي بُعثت إليهم يدخلون الجنة إلا من أبي طاعتي. ومعنى ذلك أنه من لم يستجب للرسول ﷺ ولم يكن مسلماً فلا يدخل الجنة، وعبر بقوله: «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» للتشويق في الالتزام بالطاعة، هذا قاله بعضهم ولكنه ليس بجيد.

والصحيح الذي عليه أهل العلم<sup>(٢)</sup>: وهو أن قوله: «كُلُّ أُمَّتِي» يعني: أمة الإجابة، وهم أهل الإسلام، أهل الإسلام كلهم يدخلون الجنة إلا من أبي «قيلَ: وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى»، يعني: أبي دخول الجنة.

إذا تقرر ذلك، فهل من عصى الرسول ﷺ لا يدخل الجنة؟ ظاهر الحديث: نعم، لا يدخل الجنة من عصى رسول الله ﷺ؛ لأنَّه حينئذ يكون من أهل الوعيد.

### لكن الدخول إلى الجنة على قسمين:

**القسم الأول:** دخول أولي، يعني: دخول - إن صح التعبير - مبِّكراً، دخول في أول الأمر بعد أن ينقضي الناس من الحساب، فإنه يدخل الجنة فثاماً مبكرين في الدخول.

**والقسم الثاني:** دخول متاخر، وهؤلاء هم من شاء الله تعالى أن يدخلوا النار فيعذبوها فيها بقدر أعمالهم.

(١) انظر: فيض القدير (١٢/٥).

(٢) انظر: عمدة القاري (٢٧/٢٥).

فدخول الجنة في النصوص نوعان: دخول أولي أو مبكر، ودخول متاخر. فقد ينفي دخول الجنة ويراد به نفي الدخول الأولي أو الدخول المبكر كهذا الحديث، فقوله ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي»، يعني: أمة الإجابة، «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» أولاً مبكراً ولا يتأخرون عن دخولها، إلا من عصاني فإنه لا يدخل الجنة أولاً، وإنما يتأخر، وإذا تأخر فإنه من أهل الوعيد ومن يعذب في النار بقدر مخالفته وعصيائه لرسول الله ﷺ.

ويقابل هذا في النصوص التحريم؛ كقوله ﷺ مثلاً: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ»<sup>(١)</sup>، «لَا يَدْخُلُنَّ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدُنَّ رِيحَهَا وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا»<sup>(٢)</sup>، «إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَاتَلَ إِلَهًا إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك.

### فالتحريم في النصوص أيضاً قسمان:

- \* تحريم مؤقت
- \* وتحريم أبدى.

**التحريم الأبدى:** هذا يعني أنه يحرم عليه أن يخرج من النار البتة، أو يحرم عليه أن يدخل الجنة البتة.

**التحريم المؤقت:** أنه يحرم عليه الجنة إلى زمن، ثم يدخلها، فأهل

(١) أخرجه البخاري (٥٩٨٤) وليس فيه «رحم»، ومسلم (٢٥٥٦) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٥، ٤٢٦)، ومسلم (٣٣)، من حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه.

المعاصي منهم من تحرم عليه النار مؤبداً، ومنهم من تحرم عليه النار مؤقتاً، وهكذا ..

وبهذا التفصيل يستقيم النظر في النصوص، ويبيّن خطأ الخوارج وأهل البدع والغلو الذين فهموا من نفي الدخول مطلق الدخول، وفهموا من التحرير المطلق أو مطلق التحرير بحسب الحال، وهذا ليس بصحيح؛ بل النصوص فيها هذا وهذا.

والحديث فيه دلالة على أن من خالف السنة عن علم فقد أبى دخول الجنة، وهذا من التفسير بالمقتضى، فمن ترك السنة بذلك يقتضي أنه لا يريد دخول الجنة، وهذا ظاهر كثير في أحوال الناس، فمن تيسر له شيء بأسبابه فلم يرده يقال له: قد أباه. فمن ترك السنة وابتغى السنن المختلفة فقد أبى دخول الجنة.

وطاعة الرسول ﷺ فرض فرضها الله في أكثر من ثلاثين موضعاً، وقال ﷺ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُعْجُونَ اللَّهَ فَلَا تَعْجُونِي يُخِبِّئُكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وطاعة الرسول ﷺ تكون أيضاً بتصديقه في الأخبار، سواء ما كان متعلقاً بالله، أو بالجنة والقيمة وغيرها، وما أخبر به من تفرق الأمة، فقد بين النبي ﷺ سبلاً الذين حادوا عن السنة، وكل ما جاء به النبي ﷺ حق في الأحكام والأخبار، وطاعته في كل شيء بحسبه.

وعلمنا من إيراد المصنف للحديث الذي قبله والحديث الذي بعده أنه يريد خصوصية طاعة النبي ﷺ في سلوك سنته وترك سبل البدع، والبعد عن السنة قد يبدأ سهلاً ميسوراً، فالخوارج في بداية أمرهم قالوا: إن علياً رضي الله عنه حكماً الرجال على كتاب الله. وأآل بهم ذلك إلى إنكار السنة، وصارت لهم

عقائد مختلفة وأصول مختلفة، حتى في أصول الفقه وأصول الحديث، وقد اهتم السلف بمسألة طاعة الرسول ﷺ في صغير الأمر وكبيره.

المقصود من ذلك: أن هذا الحديث الذي رواه البخاري رضي الله عنه يدل على أن الواجب على العبد المسلم أن يطيع رسول الله ﷺ، وألا يأبى دخول الجنة، ومن عصى الرسول ﷺ فيما أمر به أو نهى فإنه يأبى دخول الجنة، والعاقل لا يمكن أن يأبى دخول الجنة، فدل الحديث على وجوب الدخول في الإسلام ووجوب طاعة الرسول ﷺ، وأن هذه الأمة - أمة الإجابة - منهم من هو متوعّد إلا يدخل الجنة؛ لأنه أبى طاعة الرسول ﷺ.

**وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٌ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُظَلَّبٌ دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِّيقَ دَمَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.**

### الشرح:

قوله : (وَفِي الصَّحِيحِ) ؛ كما سبق بيانه يُراد به البخاري في غالب كلام أهل العلم ، وقد يراد به مسلم ، وقد يراد به ما في الصحيحين جميعاً بحسب تعبير أهل العلم ، وهنا قوله : (وَفِي الصَّحِيحِ) يريده صحيح البخاري رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَبْغَضُ دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِّيقَ دَمَهُ».

قوله : «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ» هذا فيه أن هؤلاء هم أشد الناس بُغضًا إلى الله جَلَّ جلاله وتقديست أسماؤه - وهذا يعني أن فعلهم الذي فعلوه من أكبر الكبائر ؛ لأنهم وصفوا بأنهم أبغض الناس إلى الله جَلَّ جلاله .

«أَبْغَضُ» لغة صحيحة خلافاً لمن زعم أنها ليست بصحيبة<sup>(٢)</sup> ، والأحاديث حجة في اللغة ؛ لأن الأصل فيها أنها منقوله باللفظ وأن النقل بالمعنى إنما هو لعارض .

(١) أخرجه البخاري (٦٨٨٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

(٢) قال ابن منظور في لسان العرب (١٢٢/١٧): «قال الجوهري: قولهم ما أبغضه لي شاذ لا يقاس عليه. قال ابن بري: إنما جعله شاذًا لأنَّه جعله من أبغضَ ، والتعجب لا يكون من أفعال إلا بأشد ونحوه، قال: وليس كما ظنَّ بل هو من بعض فلان إلىَّ ، قال: وقد حكى أهل اللغة والنحو: ما أبغضني له إذا كنت أنت المبغض له ، وما أبغضني إليه إذا كان هو المبغض لك». أ.هـ، وانظر أيضًا تاج العروس (١٨/٢٤٨).

فقوله : «أَبْعَضُ النَّاسِ» يعني أشد الناس بغضاً إلى الله ، فـ«أَبْغَضُ» أفعل في هذا الباب صحيحة على ما جاء في هذا اللفظ .

قوله : «ثَلَاثَةُ» العدد لا مفهوم له ، ولا يعني أن هؤلاء هم الأبغض فقط ، وإنما يعني أن هؤلاء أشدتهم بغضاً ، وقد يكون هناك من يساوينهم في المقدار ؛ لأن العدد لا مفهوم له ، وإنما يؤتى به للتمثيل ، قد يكون قسراً على هؤلاء وقد لا يكون .

«ثَلَاثَةُ» خبر «أَبْغَضُ» ، «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةُ» .

قال : «مُلِحِّدٌ فِي الْحَرَمِ» ، «الْحَرَمِ» المراد به الحرم المكي في أصله ، وكذلك الحرم المدني ؛ لأن كلاً منها حرم ، فمكة حرمتها إبراهيم عليه السلام ، و«المدينه حرمت ما بين غير إلى كذا ، فمن أحدث فيها حدثاً ، أو آوى فيها محدثاً ، فعليه لعنة الله والملايكه والناس أجمعين»<sup>(١)</sup> ، كما قاله عليه السلام .

والإلحاد في الحرم اختلف فيه أهل العلم ، ما المراد به ؟

\* فمنهم من فسر الإلحاد بالشرك بالله تعالى والكفر ؛ لأن هذا أعظم الإلحاد ، وهو الميل عن الطريق الصواب .

\* وفسر بأنه القتل وسفك الدماء .

\* وفسر بأنه فعل الكبائر والمعاصي وإحداث المحدثات والبدع .

\* وفسر بأنه كل ما نهى الله تعالى عنه نهي تحريم ، سواء أكان شركاً أو ما دونه ، فإنه إلحاد وميل عن الصراط المستقيم .

(١) أخرجه البخاري (٣١٧٢، ٣١٧٩، ٦٧٥٥)، ومسلم (١٣٧٠) من حديث علي بن أبي طالب عليهما السلام .

وهذا التفسير الثالث كما اختاره ابن جرير وغيره<sup>(١)</sup> هو التفسير الصحيح؛ لأن التخصيص لا وجه له.

وقد قال الله تعالى في سورة الحج بخصوصه: ﴿وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلِمُ نُذْقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلَيْرِ﴾، يعني المسجد الحرام بخصوصه ﴿وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ الَّذِي جَعَلْنَا لِلتَّوَاصِ سَوَاءَ الْمَتَكَفُّفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلِمُ نُذْقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلَيْرِ﴾ [الحج: ٢٥]، ذكر الإلحاد هنا وهو يشمل جميع ما نهى الله تعالى عنه؛ لأنه إلحاد وميل عن الصراط المستقيم.

والحرم يجتمع فيه عدة صفات؛ لهذا تغلوظ مثلاً فيه الديمة، فليس من قتل في الحرم كمن قتل في غيره، فعثمان رضي الله عنه والصحابة رضي الله عنه غلظوا الديمة فيمن قتل في الحرم وجعلوا عليه تارة الديمة وتلهاً وتارة أكثر؛ لأنه جمع ما بين انتهاك حرمة المسلم وانتهاك حرمة المكان، وتارة تجتمع حرمة الزمان فيكون التغليظ أكثر بحسبه.

المقصود أن الإلحاد في الحرم جريمة، والحرم له خصوصية وواجب تنزييه عن أنواع الإلحاد، وألا يكون فيه إلا طاعة الله تعالى، والعباد إذا عصوا الله تعالى فيه فقد أحدوا بحسب الحال، وأعظمهم الشرك والبدع والمحدثات ثم المنكرات العملية، والمحرمات المختلفة، وترك الفرائض، و فعل الموبقات والعياذ بالله. حتى إن طائفة من أهل العلم<sup>(٢)</sup> ذكروا أن الهم

(١) انظر تفسير الطبراني (١٧/١٣٨ - ١٤١)، وتفسير القرطبي (١٢/٣٤)، والمحرر الوجيز (٤/١٦)، وتفسير ابن كثير (٣/٢١٦)، والدر المنشور للسيوطى (٦/٢٧)، وأضواء البيان للشنقطى (٢/٤٥).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٢١٥)، وتفسير البغوي (٣/٢٨٣)، والدر المنشور للسيوطى (٦/٢٨، ٢٩)، وأضواء البيان للشنقطى (٤/٢٩٥)، وتفسير السعدي (١/٥٣٦).

الجازم بالمعصية في الحرم يؤخذ به العبد على ظاهر قوله **ﷺ**: «وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِإِلْحَاقِهِ بِظُلْمٍ» قالوا: فمن يريد به أي: «هَمْ»؛ لأن «هَمْ» تتعذر بالباء، هم بكتنا، فيكون معنى الآية: من يرد فيه إلحاداً هاماً به قاصداً له بظلم؛ يعني: فعله بنية، نذقه من عذاب أليم.

وهنا مسألة، وهي: هل السيئات في الحرم تضاعف أو لا؟ وما حدود الحرم الذي فيه تضييف الصلاة بمائة ألف وتضييف الحسنات وشدة فعل السيئات؟

**الصواب:** أن ما أدخلته الأموال فهو حرم، ولا يخص ذلك بالمسجد نفسه - يعني بمسجد الكعبة - بل كل ما أدخلته الأموال المعروفة فهو حرم، فيه فضل الصلاة، وفيه النهي عن الإلحاد والذنب، وفيه التغليظ.. إلى آخر أحكام الحرم.

ويدل لذلك قول الله **ﷻ**: «يَسْتَأْنُكَ عَنِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَيِّلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ، وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ، مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْهُ اللَّهُ» [البقرة: ٢١٧]، «مِنْهُ» يعني من الحرم، فهل هم خرجوا من مسجد الحرام أو خرجوا من مكة؟ خرجوا من مكة، «وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ» يعني أهل المسجد الحرام «مِنْهُ» يعني من المسجد الحرام، وهم إنما خرجوا من مكة، كل واحد خرج من بيته لا من خصوص مسجد الكعبة المدار حول الكعبة. وكذلك قوله **ﷻ**: «سُبْحَانَ اللَّهِ أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيَلَّا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَّكَاهُ اللَّهُ» [الاسراء: ١]، وأنه أسرى به من بيت أم هاني؛ كما هو قول أكثر أهل التفسير، وحديث أنس رضي الله عنه الذي في

الصحيح، إلى غير ذلك من الأدلة<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** هل الحسنات تضاعف جميعاً أم تضاعف الصلاة فقط؟

للعلماء في ذلك أقوال: أصحها أن التضعيف بمائة ألف إنما هو خاص بالصلاوة لأنه هو الذي ورد فيه الدليل، قال عليه السلام: «صلوة في مسجدي هذا خيرٌ من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»<sup>(٢)</sup>؛ كما في الصحيح وغيره، وقال: «الصلوة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة»<sup>(٣)</sup>، فهذا خاص بالصلاحة، أما عموم الحسنات فإن الطاعة فيه لشرف المكان أفضل من الطاعة في غيره، ويقابل ذلك السيئة فإن السيئة - باتفاق أهل العلم - في الحرم أشد من السيئة في غيره، لكن هل السيئة تضاعف؟ يعني: إذا فعل الإنسان سيئة في الحرم هل تكتب عليه سietتين؟

**الجواب:** أنها لا تضاعف، ومن قال من أهل العلم أن السيئات تضاعف

(١) انظر: تفسير الطبرى (١٥/٢)، وتفسير ابن كثير (٣/٢٢)، وفتح البارى (٧/٢٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه (١٤٠٦)، وأحمد في المسند (٣٩٧، ٣٤٣/٣) من حديث جابر رضي الله عنه، وأخرجه بنحوه أحمد في المسند (٤/٥)، وابن حبان (٤/٤٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٢٤٦)، والطیالسي (١/١٩٥) من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧/١١٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨/٤٥٦) من حديث عطاء بن أبي رباح رضي الله عنه، وقال الحافظ في الفتح (٣/٦٧): (رواه البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه . . . وقال البزار: إسناده حسن). ا.هـ.

على نحو ما روي عن مجاهد<sup>(١)</sup>، فإن هذا ليس ب صحيح وخلاف النص، فإن الله تعالى يقول في آية مكية؛ في سورة الأنعام: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يُشْرُكْ أَثْنَيْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُبْرَزَ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ» [الأنعام: ١٦٠] وقد أنزلت في مكة.

لكن ابن القيم رحمه الله قال في التوفيق بين كلام أهل العلم في ذلك: (إن السيئة في الحرم يضاعف عقابها كيفية لا مقداراً)<sup>(٢)</sup>. والعذاب قد يكون من حيث العدد واحداً، لكن الكيفية مختلفة، قد يكون من حيث النوع واحداً لكن من حيث الكيفية مختلفاً، فليست مثلاً الضربة كالضربة، وليس اللمسة كاللمسة، وليس الألم كالألم وهكذا في أنحاءه، هكذا قال ابن تيمية رحمه الله، وكلامه قريب لتعظيم حرماء الحرم.

قال بعدها: «وَمُبْتَغٌ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ» مبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، هذا هو الشاهد من هذا الحديث للباب، وهو أن كل المحدثات التي أحدثت في الدين، وكل ما خالف به الناس منهج محمد صلى الله عليه وسلم وطريقة صحابته رضي الله عنه، فإنما راموا طريقة من طرق أهل الجاهلية، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا رَأَمُوا طَرِيقَةً مِّنْ طُرُقِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ».

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٥/٤٢٢)، وتفسير البغوي (٣/٢٨٣)، والدر المثور للسيوطى (٦/٢٩)، وروح المعانى للألوسى (١٧/١٤٠).

(٢) انظر: زاد المعاد (١/٥٢)، قال ابن القيم رحمه الله: (فَتَوَعَّدَ مَنْ هُمْ بِأَنْ يُظْلَمُ فِيهِ بِأَنْ يُذْيَقُهُ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ). وَمِنْ هَذَا تَضَاعُفُ مَقَادِيرِ السَّيِّئَاتِ فِيهِ لَا كَمِيَّاتُهَا، فَإِنَّ السَّيِّئَةَ جَرَأُهَا سَيِّئَةً، لَكِنْ سَيِّئَةً كَبِيرَةً جَرَأُهَا مِثْلُهَا، وَصَغِيرَةً جَرَأُهَا مِثْلُهَا، فَالسَّيِّئَةُ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَبَلَدِهِ وَعَلَى إِسَاطِهِ أَكْدُ وَأَعْظَمُ مِنْهَا فِي طَرَفِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَرْضِ، وَلَهُذَا لَيْسَ مَنْ عَصَى الْمُرْسَلَكَ عَلَى إِسَاطِهِ مُلْكُهُ كَمَنْ عَصَاهُ فِي الْمَوْضِعِ الْبَعِيدِ مِنْ دَارِهِ وَإِسَاطِهِ، فَهَذَا فَضْلُ النَّزَاعِ فِي تَضْعِيفِ السَّيِّئَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ). ا.ه.

«الْتَّسْعُنَ سَنَنَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَيْرًا بِشَبَرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ»<sup>(١)</sup>.

وفي الرواية الأخرى قال: «حَذْوَ الْقُدْنَةِ بِالْقُدْنَةِ»<sup>(٢)</sup>.

فاتباع سنة الجاهلية «مبْتَغٍ في الإسلام سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ»، يعني: أنه أتى بشيء جاهلي سواء أكان من جاهلية أهل الكتاب أو كان من جاهلية العرب، وأتى به في الإسلام بعد أن أتى الله بِهِ بالإسلام وأرسل محمداً بِرَحْمَةِ رَبِّهِ للأمة.

إذاً أغض الناس إلى الله من سنن في الإسلام سُنَّةَ من سنن أهل الجاهلية، فمن جاء بأمر من صنيع أهل الجاهلية؛ كالتفاخر مثلاً بالأحساب والطعن في الأنساب، أو كoward البنات، أو أتى بالعقائد المختلفة عبادة الأواثان أو تقديس الصالحين، أو أتى بطرائق أهل الكتاب في عباداتهم أو في تعظيمهم للصور أو في نحو ذلك، فكل من ابتغى في الإسلام سنة الجاهلية فإنه من أغض الناس عند الله، وفعله من أكبر الكبائر.

قوله: «وَمُبْتَغٍ في الإسلام سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ»، «مبْتَغٍ» يعني أنه مرید عن قصد وطلب، «في الإسلام» يعني في زمن الإسلام، وهو زمن مخاطبة الناس ببعثة محمد بِرَحْمَةِ رَبِّهِ، وهو ما بعد بعثته إلى قيام الساعة؛ لأنه لا دين بعد الإسلام ولا رسالة بعد رسالة محمد بِرَحْمَةِ رَبِّهِ، ولهذا يمكن أن تفسّر قوله: «وَمُبْتَغٍ في الإسلام» يعني مبتغ بعد الإسلام؛ أي بعد ظهور الإسلام وبعثة محمد بِرَحْمَةِ رَبِّهِ.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٧١٧٥)، والطبراني في الكبير (٧/٢٨١) من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٥١٦) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

«سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ»، وهنا في قوله : «سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ» لا بد من الوقوف عند هاتين الكلمتين :

الأولى: كلمة «سُنَّة».

الثانية: كلمة «الْجَاهِلِيَّةِ».

فكلمة «سُنَّة» هذه مستعملة في اللغة بمعنى : الطريقة والعادة، فمن اعتاد شيئاً وجعله طريقة له وهدياً، قيل هذه سنة فلان؛ لأنَّه اعتادها ولزمنها وكانت سمةً عليه، ولكل أمة سُنَّة، يعني : لكل أمة عادة وطريقة وهدي، قال ﷺ : **﴿فَقَدْ خَلَّتِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾** [آل عمران: ١٣٧]، يعني : طرائق وعادات وهدي لكل أمة.

وهذه السنة قد تكون في العقائد، وقد تكون في المعاملات، وقد تكون في الأمور الاجتماعية، وقد تكون في القضاء . . . إلى غير ذلك.

فكل ما كان هدياً وعادة وطريقة لأهل زمان أو أهل بلد قيل هذه طرائقهم وعادتهم وستتهم.

أما في الإسلام فكلمة «سنة» تُطلق على سنة النبي ﷺ ومن كان على سنته، مثل : سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، وسنة الصحابة فيما يعلموه، يعني طريقته ﷺ وهديه في أمره الباطن وأمره الظاهر.

لهذا صنف عدد من أهل العلم كتاباً أسموها السنن، السنة لفلان أو السنن لفلان، مثلاً : السنن لأبي داود، والسنن للنسائي، والسنن لابن ماجه، أو السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، والسنة لابن أبي عاصم، والسنة للطبراني، إلى آخره، وهذا يشمل عندهم السنن في أمور العقيدة، والسنن في أمور

العبادة والمعاملات والاجتماعيات، إلى آخره.

فإذا قوله هنا: «ومُبَتَّغٌ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ» يشمل إرادة هذا الإنسان بعد ظهور الإسلام أي طريقة وهدي من هدي أهل الجاهلية الذي أبطله الإسلام، وجاء محله بسنة من السنن وهدي من الهدي.

**الكلمة الثانية:** «الْجَاهِلِيَّةُ»، والجاهلية لفظ يعود إلى الجهل، وقد ذكر في القرآن في غير موضع؛ كقول الله تعالى: «أَفَحَمْكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ» [المائدah: ٥٠]، وقوله تعالى: «وَلَا تَرْجِعْنَ الْجَاهِلِيَّةَ أَلَّا أُولَئِكَ» [الأحزاب: ٣٣]، واسم الجاهلية يعود إلى الجهل، الجهل بأثر الرسالة، وكل من خالف الرسول الذي كان في زمانه فهو في جاهلية، ولذلك قال في آية الأحزاب «الْجَاهِلِيَّةَ أَلَّا أُولَئِكَ»؛ لأنها كانت جاهلية سابقة أولى ثم تبعت الجاهليات؛ لأنهم جهلو ما أنزل الله تعالى على رسليه.

هذه الجاهلية مردها إلى الجهل وهو عدم العلم: عدم العلم بالشرع، وعدم العلم بالكتاب المنزل، وعدم العلم بما يستحقه الله تعالى، وتارة يكون الجهل بسيطاً، وتارة يكون الجهل مركباً.

**فيكون بسيطاً:** إذا كان لا يعلم المسألة، أو لا يعلم الحكم، أو لا يعلم العلم.

**ويكون مركباً:** إذا كان العلم قريباً منه ولكنه لا يلتفت إليه، ولا يرفع به الرأس، ولا يهتم له؛ لأنه حينئذ يكون لا يعلم ولا يدرى أنه لا يعلم. هذه الجاهلية.

**الجملة الثالثة** في حديث ابن عباس رضي الله عنهما وهي قوله عليه السلام: «وَمُطلِبُ دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَغْيِرُ حَقًّا لِيُهَرِيقَ دَمَهُ»، هذه الجملة من أجلها أورد البخاري رضي الله عنهما

هذا الحديث في كتاب الديات، وهو أن من الناس من يسعى في طلب دم امرئ بغير حق، يعلم أنه ليس له حق في دمه؛ لكن يسعى ويطالع حتى يقتلَه، وهو يعلم أنه ليس هو الجاني، وهذا فيه قتل لنفس زكية بغير نفس، وفيه سعي في الفساد في الأرض وقتل مسلم بغير حق، والمسلم دمه أعظم حرمة عند الله تعالى حتى من الكعبة؛ لأنَّ دمه يحرم إراقته إلا بحقه، وهو الثالث المذكورة في حديث: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يُشَهِّدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يُؤْخَذَى ثَلَاثَةٌ...»<sup>(١)</sup>.

قوله: «مُطَلَّبُ دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ»، «مُطَلَّبٌ» يعني أنه يسعى في الطلب ويشد فيه، قوله: «بِغَيْرِ حَقٍّ»؛ لأنَّ دم المرء المسلم قد يكون يُسعى فيه بحق، وذلك كقول الله تعالى: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لِوَلِيهِ سُلْطَنًا»، يعني: من قُتل مظلوماً، فلو ليه الحق بأن يقتضي من هذا القاتل؛ ولكن كما قال تعالى: «فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَصْوِرًا» [الإسراء: ٣٣]؛ لأنَّ القتل قد يكون بحق وقد يكون بلا حق.

قال: «لِيُهَرِّيقَ دَمَهُ»، يعني: ليريق دمه، فيقتل وهو يعلم أنه ليس له حق في ذلك.



(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (قوله: سنة الجاهلية، يندرج فيها كل جاهلية مطلقة أو مقيدة، أي: في شخص دون شخص، كتابية أو وثنية، أو غيرهما من كل مخالفة لما جاء به المرسلون).<sup>(١)</sup>

### الشرح:

نقل إمام الدعوة رحمه الله تعالى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية على لفظ الجاهلية، وهو كلام مهم ذكره في اقتضاء الصراط المستقيم، وبين المراد بالجاهلية وهي كلمة من المهم - خاصة في هذا الزمن - أن نتعرف على ما يدخل فيها من أحكام.

قال رحمه الله تعالى: (قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: قوله: «سنة الجاهلية»: يندرج فيها كل جاهلية مطلقة أو مقيدة)، ثم فسر المقيدة بقوله: (أي: في شخص دون شخص، كتابية أو وثنية، أو غيرهما من كل مخالفة لما جاء به المرسلون).

وهذا الكلام من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ظاهر الصواب في تفسير الجاهلية؛ لأن الجاهلية على أقسام:

الأول: تكون مطلقة، يعني: مطلقة دون قيد يقيدها بزمن أو بمكان أو بشخص، إنما هي جاهلية مطلقة، وهذه الجاهلية المطلقة لا تطلق، يعني: لا تكون مطلقة، ولا يصح هذا الإطلاق إلا فيما قبل بعثة النبي ﷺ، أما بعد

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٧٩).

الإسلام فزالت الجاهلية المطلقة، لا يكون هناك جاهلية تطبق في زمان على كل الناس بعد محمد ﷺ، وإنما تكون ثم جاهلية مقيدة كما سيأتي بيانه؛ لأن الجهل رفع بعد محمد ﷺ وبعد إِنْزَال القرآن، وعلم الناس، ولا يزال في هذه الأمة من هو قائم بأمر الله ﷺ؛ كما أخبر بذلك ﷺ في قوله: «لَا تَرَأْلُ طَائِفَةً مِّنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذِلِكَ»<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أنه لابد أن يكون في هذه الأمة هذه الفتنة؛ هذه الطائفة التي تنفي وجود الجاهلية المطلقة، وحينئذ إذا كانت هذه الفتنة لابد أن تكون موجودة بعد رسالة محمد ﷺ ولا تنتهي؛ فقد تكبر في زمان وقد تقل، بحسب الحال ويحسب قوة أهل الدين وضعفهم، لكن لابد من قيام هذه الفتنة، ووجود هذه الفتنة يرفع الجهل المطلق؛ ولهذا لابد أن تكون هذه الفتنة ظاهرة، ولابد أن تكون هذه الطائفة ظاهرة؛ كما قال ﷺ: «لَا تَرَأْلُ طَائِفَةً مِّنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ» يعني أنهم ظاهرون بالحق يقولون به ويجاهدون فيه.

**قال أهل العلم<sup>(٢)</sup> ظهور هذه الطائفة نوعان:**

- \* ظهور بالسيف والسنان، إذا جاء الجهاد وظهرت مسوغاته الشرعية فإنهم يظهرون على غيرهم؛ لأن الله ﷺ ناصر رسوله وأهل الإسلام.
- \* والظهور الثاني هو الظهور بالبيان والحججة.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه، وقد أخرجه من حديث جابر وثوبان والمغيرة بن شعبة وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما بألفاظ متقاربة.

(٢) انظر: فتح الباري (١٣/٢٩٥)، وفيض القدير (٦/٣٩٦).

فإذاً لا بد أن يكون الظهور إما ظهور كامل بالسان والبيان، أو على الأقل ظهور بالبيان.

إذا كان كذلك فإن الجاهلية المطلقة قد ارتفعت، فلا جاهلية مطلقة حتى في قرن من القرون، ولذلك أخطأ من وصف قرناً كاملاً بأنه في جاهلية؛ كقول بعضهم مثلاً: (جاهلية العصر)، أو (العصر عصر جاهلي)، أو (القرن قرن جاهلي)، ونحو ذلك، هذا فيه تعميم، وهذا ليس بموافق لما دلت عليه النصوص وفسّره أهل العلم.

**القسم الثاني - وهو المهم -: الجاهلية المقيدة**، يعني: ليست بمطلقة، بل يكون ثم تقييد فيها، والتقييد قد يكون في زمان دون زمان، وقد يكون في مكان دون مكان، وقد يكون في شخص دون شخص.

**أما الجاهلية المقيدة بالزمان:** فإنه يكون بالنسبة للعرب -مثلاً - قبل رسالة محمد ﷺ، نقول: كانوا في جاهلية باعتبار زمانهم. وهناك بعض أتباع الرسل ممن اتبعوا الرسل بالحق ولم يحرّفوا الدين، وكانوا على بقایا دين رسولهم، ولم يكونوا على جهل، فهذه جاهلية منسوبة إلى زمن من الأزمنة وهي ما كان قبلبعثة.

**وأما الجاهلية المقيدة بالمكان:** يعني أن تكون جاهلية في مكان دون مكان، وهذا كثير بحسب ظهور السنة وخلفائها، وبحسب ظهور الإسلام وخلفائه، وبحسب ظهور تلك الطائفة في ذلك المكان بعينه وعدم ظهورها، فمثلاً: عادت الجزيرة في وقت من الأوقات إلى جاهلية؛ كما قبل دعوة الإمام المصلح الشیخ محمد بن عبد الوهاب رضي الله عنه كانوا في جهل كبير، وكان عندهم من أمور الجاهلية في العقائد وفي المعاملات الشيء

الكثير، وهذا قد يتغير فتكون هناك جاهلية في مكان ما ثم بعد ذلك تظهر فيه السنة ويظهر الإسلام، وتكون هناك جاهلية في مكان آخر، فلا يلزم من رفع الجاهلية المقيدة في مكان أن ترتفع كل الجاهليات المقيدة، بل الجاهلية المقيدة هذه بحسب ما الناس عليه من الاهتمام والقيام بأمر الله ﷺ أو عدم القيام في ذلك.

**وأما الجاهلية المقيدة في شخص دون شخص :** فهذا كثير فقد يكون هناك جماعة من الناس كلهم مسلمون، لكن هذا فيه بعض خصال الجاهلية والأخر ليس فيه من الجاهلية شيء، وهذا كما روى البخاري مثلاً في صحيحه أن أبو ذر رضي الله عنه عَيْرَ رجلاً أسود بأمه فقال له: يا ابن السوداء، فرفع ذلك للنبي صلوات الله عليه، فقال له صلوات الله عليه: «أَعِرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيْكَ جَاهِلِيَّةً»<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيْكَ جَاهِلِيَّةً» يدل على أن المرة المسلم قد يكون فيه بعض خصال الإيمان وبعض شعب الجاهلية، وأن ذلك لا يجتمع أو يرتفع مطلقاً؛ بل يجتمع في الشخص المعين هذا وهذا، كما يجتمع فيه شعب الإيمان وشعب المعصية، أو يجتمع فيه إيمان وبدعة، أو يجتمع فيه إسلام وجاهلية، وهكذا، فقد نرى بعض الأشخاص يكون عنده بعض خصال الجاهلية مثل الفخر المذموم الذي لم يأذن به الشرع، ومثل التعدي، ومثل تعظيم ما كان عليه الآباء والأجداد بغير حق، ومثل الانتخاء بالباطل، ومثل التقليد المذموم، ونحو ذلك من أفعال أهل الجاهلية الذين كانت سمتهم التعصب المذموم، والتقليد، والنخوة بغير حق. بهذا قد يكون الجهل في مسلم، فقد يجتمع في مسلم إسلام ومعصية، إيمان وبدعة، قد يجتمع في

(١) أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

المؤمن كذا وكذا، لكن بشرط إلا تبلغ المعصية أو البدعة إلى شيء كفري، وهذه كلها من خصال الجاهلية.

إذا تبين هذا: فالجاهلية تحتتها مباحث كثيرة وتفاصيلات، ومراد المصنف رحمه الله بإيراد هذا الحديث هو هذه الجملة «مُبْتَغٌ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ»، وهذا فيه أكبر التحذير من أن يدعو المسلم إلى شيء من صنيع أهل الجاهلية وسننهم وطراوئهم، سواء أكان ذلك في العقائد والتعبدات أو كان فيما دونها، وإذا نظرنا إلى حال هذه الأمة وجدنا أنها ما أصبت إلا أنها فتحت أبواب سنن الجاهلية على الناس، فعبادة الأوثان ما جاءت إلا عن طريق ابتعاء سنن الجاهلية، وعبادة القبور بتعظيمها، والبناء عليها، وتعظيم الأموات ونحو ذلك، كل هذا كان مأخوذاً من سنن الجاهلية، كذلك تعظيم الصور، ورفع الصور، وتقديس الأشخاص وإعطائهم بعض ما لله عز وجل من صفات والتعظيم المذموم شرعاً، هذا كله كان في أهل الجاهلية؛ كما قال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه مثلاً لما قام عليه الصحابة رضي الله عنه في الصلاة وكان قاعداً صلوة - يعني: صلى قاعداً لمرض أمّه به - قال: «كَذُّتُمْ أَنْفَأَ لَتَقْعَلُونَ فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قَعُودٌ»<sup>(١)</sup>، وهذا الذي دخل في الإسلام في أمور العقائد أو وسائل العقائد مما يقدح في التوحيد أو يبيث الشرك هذا متعدد كثير، ولذلك صنف الإمام المجدد رحمه الله مصنفاً خاصاً في بيان مسائل الجاهلية وأطال فيه النفس حتى بلغت فيه أكثر من مئة وثلاثين صورة من الصور التي كان عليها أهل الجاهلية وخالفتهم فيها رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، وهو كتاب مطبوع معروف، وله أكثر من شرح، أعني كتاب

(١) أخرجه مسلم (٤١٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(مسائل الجاهلية) التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية من العرب والأميين وأهل الكتاب ونحو ذلك، فَصَلَّى في جميع المسائل المتعلقة بذلك<sup>(١)</sup>.

فإذاً من المنهج المهم الذي تميز به المتبعون للجماعة الأولى والمتبعون للسلف أنهم لم يكونوا يتغرون في الإسلام سنة الجاهلية؛ بل يعلمون سنن الجاهلية ويخالفونها، ويعتزون ويستمسكون بما أمرهم به رسول الله ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في آخره: (كتابية أو وثنية، أو غيرهما)؛ لأنّ الجاهلية منسوبة إلى الجهل، وهي المخالفة لما جاء به المرسلون، وهذه قد تكون موروثة عن العرب من الأميين، وقد تكون موروثة من النصارى، وقد تكون موروثة من اليهود، وقد تكون موروثة من عباد الأوثان أيًا كانوا، سواءً أكانوا فرساً، أو كانوا في الهند، أو كانوا في أفريقيا، أو بلاد الروم . . . إلى آخره، فإن أي ملة لها سُنن، وهذه السنن هي سنة الجاهلية، سنة الجاهلية ليست مختصة بسنن العرب الذين يسمون أهل الجاهلية؛ بل أهل الجاهلية اسم يطلق على كل من جهل ما جاء به المرسلون، وصنع هدياً من عنده وسنناً يلتزمها من أي ملة كانت، سواءً كانت ملة رسالية، أو كانت ملة غير رسالية وثنية أو غيرها؛ كما ذكره رحمه الله.

وهذه الجملة مهمة في هذا الحديث، وهي المقصود المهم في أن كل مسلم يجب عليه أن يتبع أشد البعد عن كل سنن الجاهلية، وأن يكون متابعاً لسنة النبي ﷺ، وسنن الجاهلية كثيرة متنوعة، فواجب حينئذ أن يتعرف

(١) للشارح شيخنا العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله - شرح ممتع على هذا الكتاب، عجل الله بطبعته.

المؤمن على تلك السنن، وأن ينظر إلى ما كتبه العلماء في ذلك، وأن يتلزم بسنة النبي ﷺ، وإذا كان هذا في أفراد المسلمين، فإنه في الجماعات الإسلامية أو في الدول من باب أولى وأشد؛ لأنه يلزمه ما يلزم غيرهم ولأنه يقوم بهم ما لا يقوم بالأفراد، فواجب حينئذ أن تُنفي سنن الجاهلية في الأفراد والجماعات والمجتمعات جميعاً؛ لأن من ابتغى في الإسلام سنة الجاهلية فهو من أبغض الناس إلى الله يكُن بنص كلام رسول الله ﷺ.

وإذا كان الأمر بهذه البشاعة وبهذا الجرم في أنه يكون من أبغض الناس إلى الله يكُن، فيعظم هذا الأثر بعظم ما يتبع عن ابتغاء سنة الجاهلية، فأول ما أدخل مثلاً: طائفة من المتسبين لهذه الأمة أدخلوا عبادة القبور والتسلب بأصحابها، وفشا في الناس عقيدة الجاهلية وعبادة الأوثان على اختلاف أنواعهم، وأدخلت طائفة سنن الجاهلية في الكلام وفي الصفات وفي القدر وفي المنطق إلى آخره، حتى غزت تلك الأمور هذه الأمة فأفسدت عقائدها وأفسدت دينها.

وفي أبواب السلوك لما أدخلت طائفة من العباد طريقة النصارى في التعبد وفي تخلية النفس من الشوائب، وسرى هذا في الأمة ظهرت فرق الصوفية المختلفة، وحدث في الأمة من المصائب ما الله به عليم من مخالفة في العقائد العلمية وفي المسائل العملية وهكذا.

فبدأ ظهور المحدثات شيئاً فشيئاً، وصار الأمر إلى أنه أتى من أراد تحكيم ما يسمونه سوالف الآباء، وعادات الأجداد في أمور القبائل؛ لأنهم إذا اختصموا تحاكمو إلى عُرف القبيلة، وحكم بينهم من لا يعرف حكم ما أنزل الله يكُن على رسوله ﷺ.

إلى أن وصل الأمر في هذا العصر الذي بلغ فيه أخذ الناس بسنن الجاهلية ما لا يدخل تحت حصر، ولو جمعت المسائل التي أخذها أهل الإسلام المعاصرون من الجاهليات المختلفة لبلغت أكثر وأكثر مما ذكره إمام الدعوة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مصنفه المعروف بمسائل الجاهلية، فدخل ذلك في مسائل العقائد ومسائل المعاملات، بل مسائل العبادات، ومسائل السلوك، حتى في أصغر المسائل ابْتُغِيتْ سنة الجاهلية، حتى في الأكل والشرب، وحتى في طريقة اللباس، وحتى في طريقة كذا وكذا مما قد لا يهتم به المرء، لكن ابتغوا في الإسلام سنة الجاهلية، وهذا من أعظم المصائب التي تبدّل حب المؤمن لدینه ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئاً فشيئاً، والله المستعان.



وفي الصحيح عن حذيفة رضي الله عنه قال: «يا مغشرا القراء اشتقيموا فإن اشتقمتم فقد سبقتم سبقا بعيدا، فإن أخذتم يمينا وشمالا، فقد ضللتم ضلالا بعيدا»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذا الأثر قد أورده البخاري رحمه الله في أواخر صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، وقد رواه غيره أيضا<sup>(٢)</sup>، فهو مشهور عند أهل الحديث وخاصة عند من ألف في السنّة والاعتصام بالكتاب والسنّة، فإن حذيفة رضي الله عنه هو الذي أسرَ إليه الرسول ﷺ بما سيحدث من الفتنة، وكان يقول: «كان الناسُ يسألونَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكِتَابَ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَحَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي»<sup>(٣)</sup>، وهو الذي أخبر عمر رضي الله عنه بالفتنة التي تمحق كموج البحر، فقال له: «لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا، قَالَ: أَيُّكُسْرُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ، قَالَ: إِذَا لَا يُغْلَقَ أَبَدًا، قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ الْعَدَالِيَّةِ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثِ لَيْسَ بِالْأَغْالِطِ فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ، فَأَمْرَنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: الْبَابُ عُمَرْ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٢).

(٢) كما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٨٠١)، وابن المبارك في الزهد (ص ١٦)، والبزار في مسنده (٣٥٨/٧)، والمرزوقي في السنّة (١/٣٠)، واللاكلاني في اعتقاد أهل السنّة (١/٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٥، ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦)، ومسلم (١٤٤).

وقد حصل ذلك بمقتل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم بعده بدأت الفتنة، وابتلي الناس بأنواع من الفتنة، ومن أعظمها عدم التمسك بالسنة، وحدوث الآراء والأفهام المناقضة لما جاء في كتاب الله وفي سنة نبينا محمد صلوات الله عليه وآله وسلامه.

كان حذيفة رضي الله عنه يدخل المسجد فيقف على الحلق - كما أضاف هذه الإضافة محمد بن وضاح في روايته في كتابه (البدع والنهي عنها)<sup>(١)</sup> - وفيهم القراء، وهم العلماء بالكتاب والسنّة، يعني : طلبة العلم الذين عندهم تعبد، هذا معنى القراء في الزمن الأول.

ولذلك حزن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه حزناً شديداً لما قُتل القراء السبعون في بئر معونة، والقصة معروفة، وذلك أن القراء هم الذين يتفقهون في الدين ، هذا معنى القراء عند السلف.

قال هنا : «يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ» ، وصفهم ونادهم بالصفة التي تخصهم دون غيرهم ، وهذا فيه أدب ؛ أن المُنَادَى يُنَادَى بالصفة التي تخصه ، فإذا كان مع الناس مخصوصاً بصفة فيه فإنه يُنادى بما يخصه من الصفات ؛ لأن هذا يميزه ، فناداهم رضي الله عنه وقال : «يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ» ، أي : يا معاشر الذين يطلبون العلم «اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبُقاً بَعِيدًا» ، هذه رواية البخاري ، وزاد الذهلي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه : «فَإِنْ اسْتَقْمِمْتُمْ فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبُقاً بَعِيدًا»<sup>(٢)</sup> .

**وهذه الجملة قال أهل العلم إنها تكون على احتمالين :**

**الأول:** إن كان المخاطب بذلك السابقين الأولين ، يعني : صحابة

(١) انظر : البدع لابن وضاح (ص ٢١).

(٢) انظر : فتح الباري (١٣ / ٢٥٧).

رسول الله ﷺ، فإنه أخبر بحالهم ومدحهم، فقال: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا»، يعني: اثبتو على استقامتكم «فَقَدْ سَبَقْتُمْ»، يعني: فيما مضى، فالفاء تكون عاطفة وليس واقعة في جواب الشرط، يعني: يكون الخطاب لأصحاب رسول الله ﷺ لما دخل عليهم المسجد.

وهذا قاله بعض أهل العلم لكن يحتاج إلى شيء من التأمل.

**الثاني - والظاهر أنه الصحيح -**: أن المخاطب بذلك عموم الطلبة الذين دخل عليهم وهم يتفقهون في الدين، فقال: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا»، وهذا حث لهم على معرفة نوع الاستقامة، ثم قال: «فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبِقًا بَعِيدًا»، فيكون الحال مثلاً أوضح في الرواية الثانية «فَإِنْ اسْتَقَمْتُمْ فَقَدْ سَبَقْتُمْ»، وحذف أدلة الشرط مع فعل الشرط جائز.

والفاء الواقعة في جواب الشرط يسمونها أهل العربية: (الفاء الفصيحة)؛ لأنها واقعة في فصيح الكلام، وهي الواقعة في جزاء الشرط، ومحذف الفعل والأداة؛ كما في قوله ﷺ: ﴿فَأَمْنَوْا إِلَّاهَهُ وَرَسُولِهِ وَالثُّورِ الَّذِي أَنْزَلَنَا﴾ [التغابن: ٨] وشواهدها كثيرة، وعلى العلوم يفسرها الرواية الأخرى.

فعلى هذا يكون قوله هنا: «اسْتَقِيمُوا» فيه حث على أمرتين:

**الأمر الأول**: إن كانت الاستقامة حاصلة للعبد، وخاصة طالب العلم الذي وُصف بأنه قارئ، يعني: قارئ مع الفقه، وليس المراد به القارئ مع عدم الفقه، فإن ذلك يحثه على الثبات على هذه الاستقامة إذا كان يعلم معنى الاستقامة، فإذا حَصَلَ المرء الشيء عالمًا به ثم خُوِّطَ بالاستقامة عليه، فمعنى الثبات عليه.

فإذا كان «مَعْشَرَ الْقُرَاءِ» على استقامة، فإن حذيفة رضي الله عنه أمرهم أن يثبتوا على هذه الاستقامة، ويحصلوا بهذه الاستقامة، ولا يلتفتوا عنها، وهذا كما قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، خاطبهم هنا باسم الإيمان، فمعنى ذلك أنهم محصلون للإيمان، ثم أمرهم بالإيمان فقال: ﴿أَمَنُوا﴾، يعني: اثبتوا على هذا الإيمان، كذلك في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِي أَتَى اللَّهَ وَلَا تُطِعْ الْكَافِرِينَ وَالْمُتَفَقِّهِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، النبي عليه السلام هو سيد المتقين، وهو أرفع الناس مقاماً في التقوى، ومخاطبه ربّه عزّ وجلّ بقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِي أَتَى اللَّهَ﴾، يعني: اثبت على معنى التقوى وعلى ما تقتضيه تقوى الله عزّ وجلّ.

ولهذا يقول أهل العربية: إن الأمر - يعني: فعل الأمر - أنواع، منها: أنه يطلب به تحصيل ما لم يحصل، فتقول: اذهب إلى كذا، وهو لم يذهب، فمعنى ذلك أنك تأمره بالذهاب.

\* لكن إذا أمرته بشيء قد فعله، فإنه يعني بذلك الأمر الثبات عليه. وهذه مسألة مهمة في الفقه في لفاظ من الشعع، وهذا حذيفة يقول للقراء هنا: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِمُوا»، يعني: إن كان في بعضكم ما ليس على وجه الاستقامة فليستقم، أي: يحصل الاستقامة، وإن كان بعضكم مستقيماً فليثبت على هذا الاستقامة.

ولم يأمر بالثبات عليها؟

**الجواب:** لأن الثبات على الاستقامة عزيز، فإن القلب يتقلب، وإن العبد - ولو كان عالماً أو طالب علم أو صالحًا - لا ثُوَّمنَ عليه الفتنة، ولا يُؤْمِنَ عليه الانقلاب في قلبه أوفي عمله، فليتجنب ما يُغَيِّر دينه أو يغير

عمله؛ ولهذا مما يوصى به - مثلاً - في خطب الجمعة: «أيها الناس اتقوا الله»، و معناها: إذا كنت مُتَّقِيًّا لله فثبت على هذه التقوى، وإن كان العبد عند قصور، فهذه الوصية تحرّكه ليحاسب نفسه.

وهكذا كان الصحابة في تربية من بعدهم، فقوله رَبُّكُمْ: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا»، يعني: حَصَّلُوا الْإِسْتَقَامَةَ أَو اثْبَتُوا عَلَيْهَا.

ما هي هذه الاستقامة؟

**الجواب:** الاستقامة هي ما جمعت أمرین:

**الأول:** هو الفقه في الدين.

**الثاني:** هو ملازمة السنة.

لأن العبد لا يكون ثابتاً على الاستقامة أو محصلاً لها إلا أن يجمع الأمرين، بأن يكون فقهه في دينه بقدر ما يحتاج إليه، وأن يكون متابعاً للسنة، فإذا قل فقهه في الدين ضعفت استقامته بقدر ذلك، وإذا زهد في اتباع السنة وخالفها ضعفت استقامته بقدر ذلك.

ولذلك أهل البدع إنما نشأوا في جراء أحد هذين الأمرین، إما قلة فقه في الدين، وإما الذهاب إلى خلاف السنة، وأحدهما يقتضي الآخر، فإنه من جراء عدم الفقه في الدين يكون مخالفًا للسنة، وأحياناً يكون المرء فقيهاً في دينه ولكن يخالف السنة عن بصيرة، وهذا معروف في حال كثير في العلماء الذين وصفهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ بقوله: «أُوتُوا ذَكَاءً وَلَمْ يُؤْتُوا زَكَاءً، وَأُوتُوا عِلْمًا وَلَمْ يُؤْتُوا فُهْمًا»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: الفتوى الحموية الكبرى ضمن مجموع الفتاوى (١١٩/٥).

وهذا يحتاج إليه طلبة العلم أيمًا احتياج.

قوله : «استقيموا» ، يعني : حصلوا الفقه في الدين ، وإن كنتم قد حصلتم عليه فاثبتوه عليه ، فإن الفقه في الدين وعلم الشرع يذهب عن المرء بتركه ، فإذا تركه سنة - مثلاً - يقل ويضمحل ، وهذا مشاهد ، فإن بعض من كانوا طلبة في الكليات الشرعية أو متخرجين منها وتركوا العلم ومراجعته سنوات ، تجدهم عندهم ضعفًا شديداً في العلم ، وقد صرّح بذلك بعضهم ، وقال : إنه لما ترك العلم ومراجعته سنين ، ذهب عنه ما كان يحفظ ، حتى رجع لا يحفظ من المسائل إلا واحدة أو اثنين ، ولا يستحضر ذلك الذي تعلمه .

وذلك أن العلم كالشجرة يحتاج إلى مداومة مراعاة وسقي ، فإن سقيته فإنه يظل حيًّا ، وإلا فإنك لن تستظل تحت ظله .

ولا تحصل الاستقامة إلا بملازمة السنة ؛ ولهذا أورد الشيخ رحمه الله هذا الأثر تحت (باب وجوب الدخول في الإسلام) ، ويعني الإسلام بالمعنى الخاص الذين ينفي دخول أهل البدع فيه وليس الإسلام الذي هو ضد الكفر ، الإسلام الذي هو الإسلام الصحيح ، الذي اتفق فيه أثر النبي صلوات الله عليه وأثر صحابته رضي الله عنهما ، فتكون الاستقامة بملازمة السنة على فقهه في الدين .

إذاً لزوم السنة والاهتمام بها فيفصل ما بين أهل الاستقامة الحقة الذين على ما كانت عليه الجماعة الأولى ، وهم صحابة رسول الله صلوات الله عليه ، وبين أهل البدع والمحدثات .

وما ظهرت الفرق والجماعات المخالفه للإسلام إلا بتحكيم الآراء على السنة ، فالآحاديث واضحة ، وأقوال السلف واضحة ، ويأتي أهل البدع

والأهواء في دون السنة، فإذا ردوها خالفوا ما يجب عليهم وضلوا عن سبيل الاستقامة.

ولهذا المسلم يدعو الله ﷺ في كل صلاة بقوله ﷺ: «أَهِدْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» [الفاتحة: ٦]، يعني: اهدني للسبيل القويم الذي به أكون مستقيماً، وهذا الصراط هو صراط الأنبياء وصراط السلف الصالح صحابة رسول الله ﷺ، قال ﷺ: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧]، وأولئك هم المنعم عليهم؛ الأنبياء والرسل وصحابة رسول الله ﷺ ومن سلك سبيلهم من أهل العلم بعدهم.

هذه الاستقامة التي وصف حذيفة رضي الله عنه أهلها بقوله: «فَإِنْ اسْتَقَمْتُمْ فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا»، يعني: سبقاً ظاهراً بينما لا يدرككم فيه أحد، وهذا هو الذي حصل، فقد التزم صحابة رسول الله ﷺ بهذا الأصل، فوصفهم النبي ﷺ بأنهم الجماعة؛ ولذلك البخاري رضي الله عنه لما ذكر الجماعة قال: «الْجَمَاعَةُ هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ»<sup>(١)</sup>، وأي علم هذا؟ هو علم الكتاب والسنة بخصوصها؛ لأن الذين يعلمون السنة يعلمون معاني التنزيل على ما هي عليه.

وقول البخاري موافق لما قال الإمام أحمد رضي الله عنه: «إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ»<sup>(٢)</sup>، لم؟ لأنهم هم أعرف الناس بهذه الأمرين: الفقه في الدين، والتزام السنة.

هؤلاء هم الذين يفهون في الدين، وهم الذين تمسكوا بالسنة، وحثوا

(١) سبق تخریجه (ص ٦٩).

(٢) سبق تخریجه (ص ٦٩).

الناس على الالتزام بها ، هؤلاء هم القراء الذين امتدحهم حذيفة رضي الله عنه بهذا .

ثم قال : «فَإِنْ أَخْذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَدْ ضَلَّتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا» ، ما قال :

إن تركتم ، قال : «فَإِنْ أَخْذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا» ، يعني : قد يكون الانحراف

يسيراً والمخلافة يسيرة ، فقال - وهو أخبار الصحابة رضي الله عنه بالفتنة - : «فَقَدْ

ضَلَّتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا» ، أي : ضلالاً واضحاً بيناً ، لأنه إذا خالفت الطريق

وأخذت يميناً فإن الفرجة ستتسع ، وهذا حاصل ، فالشيعة - مثلاً - خرجوا

أول الأمر يتبعون لعلي رضي الله عنه في مسألة لهم مع علي رضي الله عنه دون معاوية رضي الله عنه ،

يعني : صرحوا بأنهم شيعة مع أن الذين ناصروا علياً رضي الله عنه ما كانوا يسمون

أنفسهم بهذا الاسم ، لكن ظهرت بعد ذلك طائفة قالوا : نحن شيعة علي .

فابتدعوا هذه التسمية ، وصار بعدها ما صار من خروج فرقة باسم خاص ،

وتسع الأمر حتى صار بلاءً عاماً من خروج الروافض ، وخروج الملل

الباطنية المتفرعة عن الشيعة .

فهذه الوصية عامة لم ينج من مخالفتها إلا الذين التزموا بما كان عليه

السلف في الأمور كلها ، وحرصوا أشد الحرص على ما كان عليه السلف ،

ورأوا نهجهم ، وعرفوا ما كانوا عليه ، ويريد حذيفة رضي الله عنه بهذه الوصية أن

يوصي ويأمر أهل العلم وطلبة العلم بالاستقامة ، وذلك بلزم الطريق

المستقيم ، وهو ما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته رضي الله عنه ، والطريق المستقيم

طريق واحد وليس بمتعدد .

وهؤلاء القراء إذا استقاموا فهم القدوة ، وإذا أخذوا يميناً وشمالاً من

الأهواء والبدع والأراء المختلفة والاجتهادات التي تفرق ، فإنه ولاشك

يفسد الناس بفسادهم ؛ لأنهم إنما هم بعلمائهم وطلبة العلم عندهم

وقرائهم، ولهذا كان من الكلام الحسن للحسن البصري رضي الله عنه أنه خاطب القراء في الكوفة فقال لهم: «يا ملحن الأرض لا تفسدوا؛ لأنَّه إِذَا فَسَدَ الْمِلْحَ لَمْ يُؤْكِلُ الطَّعَامُ»<sup>(١)</sup>.

هذا صحيح وهو من بالغ فقهه وعنياته؛ لأن القراء طلبة العلم أهل الاستقامة الذين يُنظر إليهم، إن أخذوا يميناً وشمالاً فسدت الجماعة؛ أي أنه لا بد أن يكون تفرق، ولا بد أن تكون أقوال مختلفة لم يعد الناس يهتمون بأي قول من الأقوال؛ لأنَّه إِذَا تعددت الاتجاهات وتعددت الاجتهادات بأمور المنهج وأمور السنة والأمور العامة، فإن الناس لن يأخذوا بشيء؛ لأن عامة الناس والسوداد في المسلمين لا يلزمهم إلا شيئاً معـاً:

**الأول : قوة السلطان.**

**والثاني : قوة أهل العلم واجتماع أهل العلم.**

إِذَا كان القراء تفرقوا واجتهدوا إلى أقوال كثيرة وفتات، إلى آخره، فإنَّ أثراً ذلك على الناس وعلى الدين وعلى الاستقامة سيكون أشعـاً للأثر؛ لهذا كانت وسيلة توحيد الناس هي أن يوحـدوا على السنة السـبيل والاستقامة، وهذه أقصر طريق؛ أن يوحـدوا على السـبيل والاستقامة فإذا استقمنا على السنة السـبيل وكنا شيئاً واحدـاً في ذلك لا نأخذ يميناً وشمالاً - كما ذكر حذيفة رضي الله عنه - فإن الناس سيستقيمون، وإن الولاية ستتأثر ويكون هناك قوة.

وكل من رأى تاريخ المسلمين المتأخر من ثلاثة قرون وجد أنه ما قوي أناس إلا بالاجتماع في دينهم، ولا ضعفوا إلا بالتفرق، وإذا تفرقوا سلطـ

(١) أورده الإمام أحمد في الزهد (١/٩٣، ٩٤) وابن أبي شيبة (٣٤٢٤١)، وأبو نعيم في الخلية (٥/٧٣) من كلام عيسى بن مریم عليه السلام.

أهل الجاهلية، وأغرروا بعضهم ببعض، وأخذوا بالخلاف والاجتهدات ما ييسر سبيل سنن الجاهلية المختلفة.

لذلك كانت وصية حذيفة وصية عظيمة في صميم المنهج الذي اختص به صحابة رسول الله ﷺ فقال : «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا، فَإِنْ اسْتَقَمْتُمْ، فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبُّقًا بَعِيدًا» ، يعني : سبقتم في الخير، سبقتم في الدعوة، سبقتم في التأثير، «فَإِنْ أَخْذُتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا» ، من جهة الشبهات، أو من جهة الشهوات، «فَقَدْ ضَلَّلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا» ، وإذا ضل القراء، وضل العلماء، وضل طلبة العلم، وضل الدعاة، فإن الناس من باب أولى يضلون؛ لأن الناس إنما هم بمقدار مديهم وبمن يقتدون بهم .

وهذا الأثر هو كالتفسير لقول الله ﷺ : «وَإِنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْبِغِي السُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ بِهِ لَعْلَكُمْ تَنَقُّنُ» [الأنعام: ١٥٣] ، وفيه من الفوائد :

أن القراء هم الصفة، وفي ذلك كان اسم القراء يطلق على حفظة القرآن وعلى طلبة العلم، قال ﷺ : «يَوْمُ الْقِوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> ، يعني : الأقرأ الأعلم بكتاب الله ﷺ ، وإذا كان كذلك فإن القراء في كل زمن هم الأفقه وليسوا الأكثر قراءة، القراء هم الأفقه بكتاب الله ﷺ يعلمون حدود ما أنزل الله ﷺ على رسوله ﷺ ، قد يكثر في زمن القراء الذين لا يعلمون، قراء يقرؤون القرآن، ويقرؤون السنة، ويقرؤون الكتب؛ ولكن لا يعلمون وليس عندهم علم؛ كما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : «كَيْفَ يُكْمِ إِذَا كَثُرَ

(١) أخرجه البخاري معلقاً في باب إماماة العبد والمولى (٢/١٨٤ فتح)، ومسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

قَرَأُوكُمْ، وَقَلَّ فَقَهَا وَكُمْ؟»<sup>(١)</sup>.

هذه فتنة عظيمة أن يكثر القراء، ويكثر المطلعون الذين يستدللون بالقرآن؛ يحفظون القرآن ويستدللون بالسنة، عندهم علم بكلام الناس وبما في الكتب لكنهم ليسوا بعلماء فقهاء، فهؤلاء لاشك يحدثون فتنة؛ لأنهم يضرون الناس إذا قالوا ما لم يعلموا.

وإذا نظر الناظر اليوم في الأحوال وجد أن القراء كثروا والفقهاء قلوا، الفقهاء على الحقيقة، الفقهاء بالله تبليغ توحيده، الفقهاء بالحلال والحرام، الفقهاء بالسنة قلوا؛ ولذلك كثرت الأقوال الغريبة العجيبة التي تسمعها، فأصبح اليوم الصغير يسمع أكثر من قول، وكيف يوازن؟ وكيف يعرف أن هذا الأصح؟ هل كل أحد عنده من التقوى واليقين ما يتحرى فيه الصواب ولا يسأل إلا من يثق بعلمه ودينه؟ هذا قليل؛ لهذا إذا كثر القراء ولم يستقيموا على المنهج، ولم يستقيموا على مقتضى العلم، واستعجلوا، فإنه يحدث من المفاسد ما الله به عليم.

لهذا صار من مسائل المنهج المهمة في الدعوة أن يُقام منهج العلم الصحيح؛ لأن من وسائل البناء المهمة في الدعوة -سواء كان بناء الأفراد أو بناء الجماعات - أن يقوى بناء العلم، كلما قوي بناء العلم على أصوله قوي بناء الدعوة والتأثير على الناس، سواء كان التأثير بالفتوى أو بالمحاضرة أو بالدرس إلى آخره. أما إذا قل العلم وصار ضعيفاً فإن التأثير سوف يكون ضعيفاً، وسيكون الناس حينئذ في أمر مريج وأقوال مختلفة؛ كما هو ظاهر

(١) أخرجه عبد الرزاق (١١/٣٥٩)، وابن أبي شيبة (٣٧١٥٦)، والدارمي (١٨٦)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/٣٦١).

في أزمنة مختلفة، بل وإلى يومنا هذا في عدد من بلاد المسلمين.

لهذا ينبغي على كل من طلب العلم أن يحرص على الاستقامة بمعناها الواسع، الاستقامة في سلوك منهج السلف الصالح، الاستقامة في حفظ اللسان وحفظ الجوارح؛ لأن العبد يُنكب بفلتات لسانه، يُنكب عما يُعرض فيه عن بيته، يقول ما لا علم له به فيعاقبه الله تعالى بأن لا يعلم مسألة أخرى، فيصبح في جهل بين فترة وأخرى؛ لهذا احرص يا طالب العلم، ويا معاشر القراء احرصوا على هذه الوصية بالاستقامة في كل المسائل، الاستقامة في أمور العلم، في أمور العمل، في أمور الصلات لإخوانكم المؤمنين، في أمور الدعوة، في أمور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجنبوا أنفسكم الهوى، وألزموا أنفسكم بالاستقامة على ما دل عليه الدليل يكن الأمر في المستقبل خيراً إلى خير. أما إذا عظم التفرق وضعفت الاستقامة من القراء بخصوصهم - وهم العلماء وطلبة العلم - وأهل القراءة بعمومها، فإنه يحصل من المفاسد بقدر ما خالفوا.

وهنا لفتة في كلام حذيفة رضي الله عنه في قوله: «فَإِنْ أَخْذُتُمْ يَمِينًا وَشَمَالًا» لأن الصراط واحد، والسلوك فيه إذا أخذ يميناً أو شمالاً معناه خرج عن ذلك، خرج عن الصراط الواحد، خرج عن ذاك الطريق الواحد، فإن أخذ يميناً فلا بد أن يكون في هوئي، وإن أخذ شمالاً فلا بد أن يكون في هوئي؛ لهذا قال: «فَإِنْ أَخْذُتُمْ يَمِينًا وَشَمَالًا، فَقَدْ ضَلَّلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»، وهذا فيه التحذير الشديد من الالتفات عن الطريق، والتزام المنهج الذي كان عليه السلف الصالحة رضي الله عنها وما دوّنوه في عقائدهم المباركة من العلم والهدى.



وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَاحٍ، أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَقِفُ عَلَى الْحِلْقِ فَيَقُولُ: فَذَكَرَهُ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، لَا أَقُولُ: عَامٌ أَمْطَرُ مِنْ عَامٍ، وَلَا عَامٌ أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، لَكِنْ ذَاهَبٌ عَلَمَائِكُمْ وَخَيَارِكُمْ، ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِآرَائِهِمْ، فَيُهَدِّمُ الْإِسْلَامَ وَيُثْلِمُ»<sup>(٢)</sup>.

## الشرح:

قال بعدها رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَاحٍ): أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ)، يعني: حذيفة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، (فَيَقِفُ عَلَى الْحِلْقِ فَيَقُولُ: فَذَكَرَهُ<sup>(١)</sup>) يعني يقول: (بِيَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ .. إِلَى آخِرِهِ، وَالْحِلْقِ) هي حلق طلبة العلم، حلق دروس العلم، حلق القراء الذين يقرؤون القرآن، إلى آخره.

«وَقَالَ» يعني محمد بن وضاح في كتابه المعروف (البدع والنهي عنها)، «أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ

(١) انظر: البدع لابن وضاح (ص ٢١).

(٢) انظر: البدع لابن وضاح (ص ٦١، ٦٢).

والآثار أخرجه الدارمي (١٨٨)، والطبراني في الكبير (٨٥٥١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١٨٦/١)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتنة (٥١٧/٣) وابن حزم في الأحكام (٥٠٩/٨)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٠/١) وقال: «وفيه مجالد بن سعيد وقد اختلط». وانظر: كشف الخفاء للعجلوني (٢/١٦١).

مِنْهُ، لَا أَقُولُ: عَامٌ أَمْطَرُ مِنْ عَامٍ، وَلَا عَامٌ أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، لَكِنْ ذَهَابُ عُلَمَائِكُمْ وَخَيْرِكُمْ، ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِآرَائِهِمْ؛ فَيَهْدُمُ الْإِسْلَامَ وَيُنْلِمُ.

هذا الأثر لابن مسعود رضي الله عنه الذي قال فيه النبي ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَصَّاً كَمَا أُنْزِلَ فَلَيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أَمْ عَبْدِي»<sup>(١)</sup>، فهو من فقهاء الصحابة رضي الله عنه، وكان من المحدّرين من المحدثات والبدع، وهذا الأثر من تحذيراته.

وهذا الإسناد: سفيان بن عيينة معروف من الأئمة، والشعبي معروف، ومسروق معروف، وعبد الله بن مسعود معروف، لكن مجالد بن سعيد ضعفه أهل الحديث، لكنه لم يتفرد بهذا، وقد رواه الدرامي من طريق مجالد أيضاً به، ولكن رواه آخرون مثل يعقوب بن شيبة، والطبراني، وغيرهم من الأئمة في كتب السنة، رواه بطرق أخرى مختلفة إما بنصه أو بمعناه، وهذا الأثر صحيح.

وطرفة الأول: «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ»، هذا ثابت عن النبي ﷺ، وذلك عند الترمذى بإسناد على شرط البخارى، أن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «مَا مِنْ عَامٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبِّكُمْ سَمِعْتُ

(١) أخرجه النسائي في الكبير (٥/٧١)، وأحمد في المسند (١/٢٥، ٤٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (١/١٧٢، ١٧٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠١٣٣)، والطبراني في الكبير (٨٤١٤، ٨٤٢٠، ٨٤٢١)، والبيهقي في الكبير (١/٤٥٢) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخرجه البخارى في التاريخ الكبير (٦/٣٠٨)، وابن أبي شيبة (٣٠١٣٤) من حديث عمرو بن الحارث رضي الله عنه.

هذا مِنْ نَبِيْكُمْ ﷺ<sup>(١)</sup>، ورواه البخاري في كتاب الفتن عن أنس رضي الله عنه : «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبِّكُمْ»<sup>(٢)</sup>، إذاً طرفه الأول ثابت.

ومعنى قوله ذلك ما فسره ابن مسعود رضي الله عنه ، وأحسن من فسر حديث الرسول ﷺ هم صحابته رضي الله عنه ، فقال ابن مسعود رضي الله عنه : «لَا أَقُولُ : عَامٌ أَمْطَرُ مِنْ عَامٍ، وَلَا عَامٌ أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، لَكِنْ ذَهَابُ عُلَمَائِكُمْ وَخَيْرَكُمْ، ثُمَّ يَحْدُثُ أَفْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِأَرَايِّهِمْ؛ فَيُهَدِّمُ الْإِسْلَامُ وَيُنْثِلُّمْ» ، بأي شيء يُهدم الإسلام؟ الجواب : بنقص العلم وذهاب العلماء.

وبهذا التفسير نعود إلى قوله رضي الله عنه : «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ» ، وهنا إشكال أورده جمع من أهل العلم<sup>(٣)</sup> ، وهو في قوله : «شَرٌّ مِنْهُ» ، قالوا : في زمن الحجاج بن يوسف ضعفت السنة ، وصار الناس في هرج وعزف الناس عن العلم ، فلما أتى عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه خامس الخلفاء أحيى السنة ، وكتب للناس في الأمصار أن يحيوا السنة وأن يعلموها الناس ، فكيف إذاً يكون لا يأتي عام إلا الذي بعده شر منه؟ وكذلك في آخر الزمان يأتي المهدى ويأتي عيسى عليهما السلام ليحكم بين الناس ، ويكون هذا أفضل من الذي قبله؟

وهذا الإشكال ذكره جمع من أهل العلم وهو إشكال وارد لكن الجواب عليه سهل ، وذلك أن المقصود بالحديث الأغلب وليس المقصود الحصر

(١) أخرجه الترمذى (٢٢٠٦).

(٢) أخرجه البخارى (٧٠٦٨).

(٣) انظر فتح البارى (٢١/١٣)، وعمدة القارى (١٨٥/٢٤)، وفيض القدير (٤٨٦/٥).

المطلق الذي لا يخرج عنه شيء من الأفراد، فإذا حدث هذا من مئات السنين مرة أو مرتان أو ثلاث فإنه لا يخرم القاعدة؛ ولهذا الحسن لما قالوا له: إن عمر بن عبد العزيز رض أتى فنشر السنة، فكانت ستة خيراً من السنين التي قبله. قال الحسن البصري رض: «لابد للناس من تنفيس»<sup>(١)</sup>.

فلا يكون الأمر في شر مطبق لابد من تنفيس، وهذا معنى صحيح؛ لأنه لابد من تجديد؛ كما قال النبي صل: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ سَنَةٍ مَنْ يُبَحِّذُ لَهَا دِينَهَا»<sup>(٢)</sup>، فإذا جاء عصر ظهر فيه العلم وتجدد الدين فلا يعني ذلك أن الحديث لا وجه له؛ لأن المراد الحديث المراد به الغالب، والأحاديث النبوية - وخاصة الأخبار - المقصود بها الغالب، فإن كان الغالب ظاهراً فلا يعارض الحديث ما ينافي الغالب إذا كان مرة أو مرتين.

قال بعض أهل العلم: إن هذا ليس المراد، ولكن المراد من الحديث أن العلماء وجماعتهم من كل زمان أكثر من بعده من الأزمنة.

وهذا المعنى صحيح، فإن الزمان الأول - زمن الصحابة رض - كان العلماء فيه أكثر وأعلم وأفقه من بعدهم، ومن بعدهم أقل فقهها وعلماً وعدداً، ومن بعدهم كذلك، يعني: كلما كثر الزمان وبعد من عصر النبوة، قل عدد الصحابة رض، ويأتي من أقل منهم علمًا وفقها.

وظن الناس أنه كلما أكثر متكلّم من الكلام فهو أعلم من أقل الكلام، وهذا من الخطأ ومن الفتنة؛ لأنه ليس كل من أكثر الكلام كان أعلم ولكن

(١) انظر: تاريخ دمشق (١٢/١٧٥)، والبداية والنهاية (٩/١٣٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والطبراني في الأوسط (٦/٣٤٢)، والحاكم في المستدرك

(٤/٥٦٧، ٦٨) من حديث أبي هريرة رض.

العلم فيما ينفع، فالصحابة رضي الله عنه كلماتهم قليلة، وما أفتوا به كذلك تجد كلماتهم فيه قليلة، ولكنها هي الحق الصريح، وهي التي فيها المنفعة، وكثير من الإشكالات لا يحلها إلا كلام الصحابة وكلام السلف رضي الله عنه.

مثلاً: بعض الاصطلاحات لم تكن معروفة عندهم؛ كلفظ: «المخيط»، الذي أحده المتأخرن، قالوا: إن المحرم لا يلبس المخيط. وليس المقصود بالمخيط كل ما خيط. فالصحابة رضي الله عنه لم يستعملوا أمثل هذا اللفظ، إنما استعملوا الألفاظ الواردة في السنة، وكثير من المصطلحات التي وضعها المتأخرن لم تكن معروفة عندهم.

وقد حذر ابن مسعود رضي الله عنه من الفتنة، فقال: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لِي سَتْكُمْ فِتْنَةً يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَتَّخِذُهَا النَّاسُ سُنَّةً، فَإِذَا عُيَّرَتْ قَالُوا: عُيَّرَتْ السُّنَّةُ. قَالُوا: وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عبد الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: إِذَا كَثُرَتْ ثُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ فُقَهَاءُكُمْ»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الزمن كثر القراء، ولكن أين المحققون؟ ونخشى أن يأتي زمن لا نرى منهم أحداً، فإن الله ع يُقْبِضُ الْعِلْمَ بِقُبْضِ الْعُلَمَاءِ<sup>(٢)</sup>.

وقوله هنا: «ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِآرَائِهِمْ»، يعني: أن الجماعة الأولى كانت على شيء ثم جاء قوم يقيسون بآرائهم، إما في الاعتقاد، أو السلوك، أو غيرها، فبقدر هذا يهدم جزء من الإسلام، وفي هذا التحذير الشديد من البدعة، وفيه الترغيب في السنة، ولظهور هؤلاء أسباب منها:

\* قلة العلم.

(١) سبق تخرجه (ص ١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

## \* وضعف الالتزام بالسنة.

## \* وتحكيم العقول.

فكثير من الناس يريدون رفع راية الإسلام لكن بآرائهم، ولذلك تجدهم لا يجتمعون، لماذا؟ السبب في ذلك هو ما ذكره ابن مسعود، حيث قال: «ثُمَّ يَخْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِآرَائِهِمْ؛ فَيُهَدِّمُ الْإِسْلَامُ وَيُنْلِمُ»، فالمرجع إلى الآراء فيحدث الاختلاف، أما إذا كان المرجع إلى الكتاب والسنة وإلى الصحابة رضي الله عنه لم يحدث اختلاف كبير، «وَلَنْ يَصْلِحَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِمَا صَلَحَ بِهِ أَوْلُهَا»<sup>(١)</sup>، والله لن يمكن إلا لمن سلك سبيل النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه والصحابة غير مبدلين، فلهذا لابد أن نعرف ما كان عليه السلف.

وهذا الأثر من ابن مسعود رضي الله عنه فيه فقه عظيم، فقه الصحابة رضي الله عنه فيما يصلح الناس، ويقيم الأمة على قوتها وعلى استقامتها وعلى هيبتها وعلى اجتماعها، قال رضي الله عنه: «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ»، يعني: أن كل عام يكون ما بعده شر منه، فهل هذا الشر يكون في معايش الناس، وفي أرزاقهم؟ هل يكون في مأكلهم وفي مساكنهم؟ هل يكون في دولهم وفي أمرائهم؟ ما فقه ابن مسعود رضي الله عنه لهذا الشر؟ قال: «لَا أَقُولُ» - هذا من التشويق - «عَامٌ أَمْطَرُ مِنْ عَامٍ»، يعني: لا أقول إن المطر سيقل، «وَلَا عَامٌ

(١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/١٠) من كلام الإمام مالك رحمه الله، انظر: تنقیح تحقیق أحادیث التعليق لابن عبد الهادی (٢/٤٢٣). وأخرج الخطیب البغدادی نحوه من کلام علی بن أبي طالب رضي الله عنه فی خطبة له، فی موضـح أوهام الجمـع والتفریق (١/٢٦٣)، قال: (إن هذا الأمر لا يصلح إلا بما صلح به أوله)، وعند ابن عساکر من کلام أبي بکر رضي الله عنه، فی تاريخ دمشق (٤٤/٢٥٦)، قال: (إن هذا الأمر الذي هو أملك بنا لا يصلح آخره إلا بما صلح به أوله).

أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ»، وَلَا أَنَّ الْمَرَاعِي سَقْلُ الْخَصْب سِقْلٌ، «وَلَا أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ»، وَلَا أَنَّ أَمِيرَ هَذِهِ السَّنَة يَكُونُ خَيْرًا مِنْ أَمِيرِ السَّنَة الْمُقْبَلَة، وَلَا أَنَّ الدُّولَة فِي وَقْتٍ مَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا دُولَةً أَقْلَى مِنْهَا، وَهَذَا، لَمْ يَذْهَب إِلَى هَذَا؛ لَأَنَّ هَذِهِ مَسَائِلٍ يَدَاوِلُهَا اللَّهُ تَعَالَى وَرَبِّمَا أَظْهَرَ شَيْئًا بَعْدَ ضَعْفٍ؛ لَكِنَّ «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ»، هَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ مُسْعُودٍ رضي الله عنه (١).

فَسَرَّهَا ابْنُ مُسْعُودٍ رضي الله عنه بِقَوْلِهِ: «لَكِنَّ ذَهَابُ عُلَمَائِكُمْ وَخَيَارِكُمْ»، وَهَذَا مِنْ عَظِيمِ فَقْهِهِ وَجَلِيلِ إِدْرَاكِهِ لِلْقُرْآنِ وَلِكَلَامِ النَّبِيِّ تَعَالَى؛ لَأَنَّ حَقِيقَةَ الشَّرِّ أَنَّ يَكُونُ فِي دِينِ النَّاسِ، وَيَكُونُ فِي تَرْكِ الْإِلْزَامِ بِالْجَمَاعَةِ الْأُولَى وَالْمَنْهَاجِ الْأُولَى الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيُّهُ تَعَالَى، قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا» [المائدة: ٤٨].

إِذَا الْكَلَامُ عَلَى لِزْوَمِ الصَّرَاطِ، وَعَلَى نِبْذِ التَّفْرِقِ فِي الدِّينِ، وَلِهَذَا قَالَ: «لَكِنَّ ذَهَابُ عُلَمَائِكُمْ وَخَيَارِكُمْ»، إِذَا ذَهَبَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يَقْتَفُونَ السَّنَةَ، وَلَا يَنْطَقُونَ عَنْ هُوَيْ، وَيَبْرُئُونَ ذَمَّتِهِمْ، وَلَا يَتَوَسَّعُونَ فِي أَمْوَاهِهِمْ فِي الْفَتْوَى وَلَا فِي أَمْوَالِ التَّوْجِيهِ وَلَا فِي أَمْوَالِ الإِرْشَادِ، إِلَى آخِرِهِ، بَلْ يَلْتَزِمُونَ مَا كَانُ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَإِنْ هُؤُلَاءِ هُمْ مَصْدِرُ الْخَيْرِيَّةِ. لَكِنَّ مَا سببَ ضَعْفِ الْعُلَمَاءِ؟ الْجَوابُ: أَنَّهُمْ يَزَاحِمُونَ، قَالَ: «ثُمَّ يَحْدُثُ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَ الْأَمْوَالَ بِآرَائِهِمْ؛ فَيُهَدِّمُ الْإِسْلَامُ وَيُتَلَمُّ»، يَعْنِي: أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا مُوجَدِينَ، لَكِنَّ يُزَاحِمُونَ بِأَقْوَامٍ يَقِيسُونَ الْأَمْوَالَ بِآرَائِهِمْ، هَذَا أَوْلَى مَا حَدَثَ فِي زَمْنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لِمَا حَدَثَ بِدُعَةِ الْخَوَارِجِ قَاسَوْا الْأَمْوَالَ، ثُمَّ حَدَثَ بِدُعَةِ الْمَرْجَيَّةِ قَاسَوْا الْأَمْوَالَ، وَالْقَدْرِيَّةِ قَاسَوْا الْأَمْوَالَ، ثُمَّ أَتَى مَنْ يَقِيسُ الْأَمْوَالَ فِي

(١) سبق تخریجه (ص ١٣٨).

المسائل الفقهية أيضاً، فأخذ بالعقليات والأقيسة فقدمها على ما دل عليه الدليل، بعدم علمه تارة، ولتأويله تارة أخرى.

وظهور من يقيس الأمر برأيه، يُضعف - مهما كان - قوة أهل العلم، فيذهب العلماء والأخيار ذهاباً، هل هو بالموت فقط؟ أم أنه ذهاب بذهاب القوة، وذهاب التوجيه، وذهاب سماع الكلمة؟ هذا وهذا، فقد يكون بهذا وقد يكون بذلك. فالتابعون العلماء منهم كثير حفظوا لنا الدين، ولكن زاحمهم من قاسوا الأمور بآرائهم، فبقيت الفرق وبقيت الفتنة ونشأت وازدادت، وهكذا في كل زمن يزاحم أهل العلم من يقيسوا الأمور بآرائهم.

ولهذا من المسائل العظيمة مما ابتليت به هذه الأمة حدوث الرأي وقياس الأمور بآرائهم، وأعظم ذلك في مسائل التوحيد والعقيدة، فما عبدت الأوثان وعبدت القبور إلا بالأقيسة، قالوا : هذا رجل صالح، هذا النبي له المقام الأعظم عند الله ﷺ، وهو حي لم يمت لأنّه أكمل من الشهداء، هذه الأقيسة تبدأ شيئاً فشيئاً، فإذا سألنا أو استشفعنا به فهو حي يبلغه الكلام، إلى آخره مما في كتب الخرافين بعامة .

كذلك مسائل التوحيد في الصفات، أتى من قاس الأمر برأيه فنفى طائفة من الصفات وجعلوا معارضته الدليل بالعقل بأن يُقضى بالعقل على الدليل، حتى قال قائلهم : (إن العقل هو القاضي المحكم والشرع هو الشاهد المعدل). كما ذكرها بعض من كتب في أصول الفقه من المشاهير<sup>(١)</sup>. يعني : جعل الشرع شاهداً عدلاً، لكن القاضي الذي يفصل ويحكم وينفذ

(١) قال أبو حامد الغزالى في فاتحة كتابه المستصفى (ص ٣) : « فقد تناطقت قاضي العقل، وهو الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل، وشاهد الشعع، وهو الشاهد المزكي المعدل، بأن الدنيا دار غرور لا دار سرور ... ». هـ.

حكمه من هو؟ هو العقل، وهذا من قياس الأمور بالأراء وبالعقل. وهكذا في مسائل العبادات، وفي مسائل المعاملات، وفي مسائل كثيرة، ما ضرّ الأمة مثلما ضرّها أصحاب الاجتهدات الذين قاسوا الأمور بآرائهم، ولم تحدث فتنـة في الأمة من أول يوم حدثت فيه الفتـنـة إلى زمنـنا هذا إلا بالاجتـهـادـات والأقـيسـةـ الـباطـلـةـ التي لم تلتـزمـ فيها السـنةـ، ولـمـ يـلتـزمـ فيها المـنهـجـ الأولـ، فيـظـنـ الـظـانـ أنـ اـجـتـهـادـ صـحـيحـ، وـأـنـهـ أـنـزـهـ وـأـطـوـعـ لـلـهـ وـلـيـسـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ، وـمـاـ قـتـلـ عـشـمـانـ إـلـاـ بـالـتـأـوـيلـ وـبـقـيـاسـ الـأـمـورـ، وـمـاـ قـتـلـ عـلـىـ رـضـيـهـ - وـهـمـاـ خـيـرـةـ مـنـ تـحـتـ أـدـيمـ السـمـاءـ فـيـ ذـلـكـ الزـمـنـ - إـلـاـ بـالـأـقـيسـةـ بـالـمـصـالـحـ وـادـعـاءـ أـشـيـاءـ.

لهـذاـ وـصـيـةـ اـبـنـ مـسـعـودـ رـضـيـهـ هـذـهـ وـصـيـةـ عـظـيـمـةـ، وـبـيـانـ شـافـ كـافـ لـوـ كـانـتـ الـأـمـةـ تـعـقـلـ، قـالـ: «لـيـسـ عـامـ إـلـاـ الـذـيـ بـعـدـهـ شـرـ مـنـهـ»، مـاـ سـبـبـ كـثـرةـ هـذـاـ الشـرـ وـأـنـ مـاـ قـبـلـهـ يـكـونـ أـسـلـمـ؟ قـالـ: «لـكـنـ ذـهـابـ عـلـمـائـكـمـ وـخـيـارـكـمـ»، ذـهـابـهـمـ جـمـيـعـاـ، أـوـ أـنـهـمـ يـقـلـونـ وـيـزـاحـمـونـ، «ثـمـ يـحـدـثـ أـقـوـامـ يـقـيـسـونـ الـأـمـورـ بـآرـائـهـمـ؛ فـيـهـدـمـ الـإـسـلـامـ وـيـثـلـمـ»، وـهـذـاـ الذـيـ وـقـعـ، فـهـدـمـ الـإـسـلـامـ فـيـ أـزـمـنـةـ كـثـيرـةـ، وـثـلـمـ فـيـ أـزـمـنـةـ أـخـرـىـ، وـصـارـ مـنـ الـمـفـاسـدـ مـنـ الـذـينـ قـاسـواـ الـأـمـورـ بـآرـائـهـمـ ماـ حـصـلـ مـنـ الـمـفـاسـدـ وـالـلـهـ الـمـسـتعـانـ.

هـذـهـ خـاتـمـةـ هـذـاـ الـبـابـ وـهـوـ بـابـ عـظـيـمـ فـيـ بـيـانـ وـجـوبـ الدـخـولـ فـيـ الـإـسـلـامـ، وـهـذـهـ الـأـحـادـيـثـ وـالـأـثـارـ الـتـيـ مـرـتـ مـعـنـاـ وـقـبـلـهـاـ الـآـيـاتـ، هـذـهـ كـلـهـاـ تـفـسـيـرـ لـلـإـسـلـامـ الـذـيـ يـجـبـ الدـخـولـ فـيـهـ؛ يـعـنيـ تـفـسـيـرـ إـجـمـالـيـ مـنـ جـهـةـ الـمـنـهـجـ لـاـ مـنـ جـهـةـ التـفـصـيـلـ؛ وـلـهـذـاـ لـمـ ذـكـرـ رـضـيـهـ تـلـكـ الـجـمـلـ الـعـامـةـ وـالـقـوـاعـدـ الـكـلـيـةـ فـيـ وـجـوبـ الدـخـولـ فـيـ الـإـسـلـامـ وـمـعـنـيـ ذـلـكـ، أـتـبـعـهـ بـ(بـابـ : تـفـسـيـرـ الـإـسـلـامـ)ـ الـذـيـ أـوـضـعـ فـيـ تـفـاصـيـلـ الـإـسـلـامـ الـذـيـ أـمـرـ اللـهـ رـضـيـهـ بـهـ.

## بَابُ تَفْسِيرِ الْإِسْلَامِ

### الشرح:

قال رَبَّكُمْ: (بَابُ تَفْسِيرِ الْإِسْلَامِ) بعد أن بيّن فضل الإسلام، وبين وجوب الدخول في الإسلام، والأصول العامة للتزام الإسلام، وما يجب الدخول فيه من حيث القواعد الكلية التي تشمل الاتباع والتلقي، ومفارقة أهل الجاهلية، والاستقامة، إلى غير ذلك، فسر الإسلام تفسيراً تفصيلياً.

ذكر الشيخ رَبَّكُمْ في هذا الباب آية وعدداً من الأحاديث تفسر الإسلام، ولا شك أن تفسير الإسلام إنما يجب أن يؤخذ من الكتاب والسنة؛ لأن القاعدة المقررة هي: أن الألفاظ التي جاءت بها الشريعة لا يجوز لأحد أن يفسرها، أو يجعل لها حدوداً، أو يجعل لها تعاريف، ما لم يدل على تلك التعاريف أو الحدود أو التفاسير الكتاب والسنة؛ لأن تلك الألفاظ أتى بها الشرع، فالذي يفسرها هو الشرع، يعني: يفسرها الله رَبُّكُمْ بما جاء في كتابه، أو يفسرها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما ذكر من سنته، وهذا عام في تفسير الإسلام وتفسير الإيمان، وتفسير الإحسان، وغير ذلك من الألفاظ التي جاءت في الشرع.

وهذه الأسماء يسميها بعض علماء اللغة: الأسباب الإسلامية<sup>(١)</sup>،

(١) قال السيوطي في المزهر في علوم اللغة (٢٣٥/١): «قال ابن فارس في فقه اللغة - باب الأسباب الإسلامية: كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وأدابهم ونسائهم وقراينهم، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونُقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر، بزيادات زيدت، وشرائع شُرعت، وشرائط شُرطت، فعفى الآخر الأول» أ.ه.

يعني : الكلمات التي جاءت بعد الإسلام وصار لها معنى خاص ، ولاشك أن هناك ارتباطاً بين معناها في اللغة ومعناها في الشرع ، ولكن هذا لا يعني أن معناها في اللغة هو معناها في الشرع ؛ ولهذا لا يسوغ تفسير الإسلام بما دل عليه في اللغة فقط ؛ كما أنه لا يسوغ تفسير الإيمان بما دل عليه في اللغة فقط ، وكذلك الإحسان ، وغير ذلك من الألفاظ .

واللغة قد تدل على المعنى ، أو تدل على بعض المعنى ، يعني : أن هناك ألفاظاً أتى بها الشرع ولم ينقلها من المعنى اللغوي إلى المعنى الشرعي ، بل معناها في اللغة هو معناه في الشرع ، وهناك ألفاظاً أخرى أتى الشرع بنقلها إلى معنى أخص ، ومن ذلك الإسلام ، والإيمان ، والإحسان ، والصلوة ، والزكاة ، والصوم ، ونحو ذلك من الألفاظ .

**والإسلام في اللغة<sup>(١)</sup>** : فعلٌ : أسلم يُسلم ، أسلم يعني دخل في السلم ، أو دخل في الإسلام . كما يقال مثلاً - يعني في اللغة : أربع إذا دخل في الربيع ، أَنْجَدَ إذا دخل أو أتى نجداً ، أَتَهُمْ إذا أتى تهامة<sup>(٢)</sup> ، وهكذا ، فأسلم

(١) قال المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٩٥/٢)، وابن منده في الإيمان (٣٤٧/١) : (الإسلام في اللغة هو الخضوع) ١. هـ . وقال الطبرى في تفسيره (٤٩٣/١) : (وأصل الإسلام الاستسلام؛ لأنه من استسلماً لأمره وهو الخضوع لأمره) ١. هـ . وقال الحافظ في الفتح (٢٥٩/٨) : (الإسلام في اللغة الانقياد) ١. هـ ، وانظر : عمدة القارىء (١٠٩/١).

(٢) قال الطبرى في تفسيره (٢١٢/٣) : (وَكَذَلِكَ الْإِسْلَامُ، وَهُوَ الْأَنْقِيَادُ بِالثَّنَلِ وَالْخُشُوعِ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ أَسْلَمَ، بِمَعْنَى: دَخَلَ فِي السَّلْمِ، كَمَا يُقَالُ: أَفْحَطَ الْقَوْمُ: إِذَا دَخَلُوا فِي الْقَحْطِ، وَأَرْبَعُوا: إِذَا دَخَلُوا فِي الرَّبِيعِ، فَكَذَلِكَ أَسْلَمُوا: إِذَا دَخَلُوا فِي السَّلْمِ، وَهُوَ الْأَنْقِيَادُ بِالْخُضُوعِ وَتَرْكُ الْمُمَانَعَةِ) ١. هـ .

يعني دخل في السُّلْمِ، والمسلم هو من أسلم لأنَّه رغب السَّلَامَةَ، وكلَّ مسلم إِذَا تَزَمَّنَ أَوْ طَبَقَ الإِسْلَامَ أَوْ فَعَلَ أَوْ اعْتَقَدَ أَصْوَلَ الإِسْلَامَ - يعني أَصْوَلَ الإِسْلَامَ الْخَمْسَةَ وَأَرْكَانَ الإِيمَانَ - فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ قد أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ تَعَالَى، يعني: أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ الْهَوَى بَلْ لَزَمَ الْاسْتِسْلَامَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَأْتِي فِي بَيَانِ الآيَةِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ.

أَمَا فِي الشَّرْعِ: فَالْإِسْلَامُ لَيْسَ هُوَ دُخُولًا فِي السُّلْمِ، وَلَكِنَّ أَسْلَمَ يَعْنِي دُخُولَ فِي الإِسْلَامِ الْخَاصِّ الَّذِي لَهُ صَفَاتُهُ وَأَرْكَانُهُ، . . إِلَى آخِرِهِ، فَقَدْ يَدْخُلُ فِي السُّلْمِ لَكِنَّ لَا يُقَالُ لَهُ مُسْلِمٌ، وَيَدْخُلُ فِي السُّلْمِ يَعْنِي فِي طَلَبِ السَّلَامِ، وَهَذَا الْلَّفْظُ كَانَ شَائِعًا فِي الْلُّغَةِ مِنْ قَبْلِ، وَهُوَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي نُقلَتْ مِنْ مَعْنَاهَا الْلُّغُويِّ إِلَى مَعْنَى شَرِعيٍّ اسْطِلاْحِيٍّ، مِثْلُ الصَّلَاةِ، وَالْإِيمَانِ، وَالزَّكَاةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، أَمَا الإِسْلَامُ فِي الشَّرْعِ فَقَدْ بَيَّنَهُ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي سَيَأْتِي بَيَانُهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .



**وقول الله تعالى:** ﴿فَإِنْ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾

[آل عمران: ٢٠] الآية.

## الشرح:

هذه الآية في سورة آل عمران، هي محاجة النصارى من أهل نجران الذين قدموا على النبي ﷺ لمحااجته في مسائل، فلما حاجوه بين الله عَزَّوَجَلَّ أن الدين عنده هو الإسلام، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١٩].

ثم قال بعدها: ﴿فَإِنْ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، يعني: إن حاجوك في هذا الإسلام الذي لا يرضي الله عَزَّوَجَلَّ غيره ديناً، وحاجوك في قبول ما هم عليه من الدين المحرف بعبادة عيسى واعتقاد أنه ابن لله عَزَّوَجَلَّ، فقل معلناً لهم: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، يعني: دخلت في الإسلام الذي وصفت لكم أنا ومن اتبعني، و﴿أَسْلَمْتُ﴾ يعني: دخلت في الإسلام ورضيت الإسلام، وعبر هنا بالوجه في قوله: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ﴾؛ لأن الوجه هو أشرف الأعضاء، والعرب تطلق الوجه وتريد جميع الجوارح وجميع الأعضاء في الإنسان، فإذا قال: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ﴾ يكون المراد هنا: أسلمت الوجه والقلب والجوارح والإرادة والقصد لله عَزَّوَجَلَّ وحده، ومن اتبعني كذلك فقد أسلم.

فإذا يكون هنا مطلق الوجه لشرفه، والمراد إسلام جميع الأعضاء والإيرادات والقلب إلى آخره؛ ولهذا في غير ما آية في القرآن ذكر إسلام الوجه لله، وأثنى على من يسلم وجهه لله وهو محسن؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلَّ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢]، قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُسْلِمَ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ أَكْبَرُ﴾

**مُحِسِّنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرُوقَ الْوُثْقَى** [العنان: ٢٢]، قوله ﷺ: «وَمَنْ أَحْسَنَ دِينًا مِّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحِسِّنٌ وَأَتَبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهَ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلًا» [النساء: ١٢٥]، وغير ذلك من الآيات.

والتعبير بإسلام الوجه لله ﷺ فيه فائدة أن من أسلم الوجه فإنه لا يلتفت عن توجيه إليه أي التفات؛ لأن الوجه هو محل التركيز ومحل الآلات ومحل الحواس، فإذا أسلم الوجه وتوجه به فإنه لا يلتفت ببدنه ولا بقلبه ولا بارادته وقصده عن الله ﷺ.

فإذا في قوله ﷺ: «فَقُلْ أَسْلِمْ وَجْهَهُ لِلَّهِ»، فيه أعظم الاستسلام لله ﷺ، استسلام الوجه توجهاً وانقياداً وطاعة، واستسلام الجوارح في استعمالها فيما أمر الله ﷺ به، واستسلام القلب في القصد والإرادة وأن لا يلتفت عن الإخلاص وعن طلب الله ﷺ أي التفات.

قال: «وَمَنْ أَتَابَنَ» أي: من اتبعني، سواء كانوا من الصحابة، أو من جاء بعدهم إلى قيام الساعة، فإنهم أيضاً أسلموا وجوههم وجوارحهم، وأسلموا قلوبهم لله ﷺ، فلا يلتفتون عن الله ﷺ إلى غيره، بل اجتمعت قلوبهم وجوارحهم ووجوههم على الله ﷺ.

وهذا فيه ثبات من اتبعه على ما كان عليه ﷺ، وهذه الآية هي كقوله ﷺ: «قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ أَتَابَنَ اللَّهَ وَمَا أَنَا مِنْ أَمْشِرِكِينَ» [يوسف: ١٠٨]؛ لأن من اتبعه سائر على طريقته وعلى سنته، وهذا فيه الثبات على السنة والثبات على المنهج، وعدم الالتفات عن طريقته - عليه الصلاة والسلام - ولا عما كان عليه صحابته رضي الله عنه في العقائد وفي العبادات.

وفي الآية أيضاً من الفوائد ما يتصل بقوله ﷺ في الحديث الذي قبل : «وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ»، أنه أعلن للنصارى إعلاناً ظاهراً بينماً بعد محاجتهم له أنه أسلم وجهه لله ، وأنه لا يطيعهم في شيء من الأمر ، فأعلن لهم ذلك ، فعلموا أنه ثابت على ما قال ، حتى وصل بهم الأمر في آخره إلى الدعوة إلى المباهلة<sup>(١)</sup>؛ كما هو معلوم في سورة آل عمران .



(١) انظر : قصة المباهلة وتفسيرها في تفسير ابن كثير (٣٦٩ / ١) عند قوله تعالى : ﴿قُلْنَا حَاجَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ شَافِعُوا نَحْنُ أَبْنَاءُنَا وَأَبْنَاءُكُمْ وَشَاءَتْنَا وَشَاءَتْكُمْ وَأَنْشَأْنَا وَأَنْشَأْتُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلُ فَنَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذِيبِ﴾ [آل عمران: ٦١].  
وروى القصة مختصرة البخاري (٤٣٨٠)، ومسلم (٢٤٢٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه.  
وانظر : سيرة ابن هشام (٢/ ٤١٢ - ٤٢٢).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عُمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهُدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقْيِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الرِّزْكَاهُ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحْجُجُ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

وقوله : (وَفِي الصَّحِيحِ) يعني في صحيح مسلم ، وهذا قطعة من حديث جبريل المعروف ، وهو في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ آخر وهو «بُنَيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الرِّزْكَاهِ، وَحَجَّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»<sup>(٢)</sup>.  
يبين في هذا الحديث أركان الإسلام ، والإسلام لا يصح إلا بشيئين :

- \* عقيدة باطنية .
- \* عمل ظاهر .
- كذلك الإيمان لا يصح إلا :
- \* بعقيدة باطنية .
- \* عمل ظاهر .

(١) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ كما أخرج نحوه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «الإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقْيِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الرِّزْكَاهُ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ».

(٢) أخرجه البخاري (٨، ٤٥١٥)، ومسلم (١٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

ولهذا قال من قال من أهل العلم: إن الإسلام والإيمان واحد<sup>(١)</sup>; يعني إذا تفرقا أو مطلقاً؛ لأن كلاً منها يحتاج إلى اعتقاد باطن وإلى عمل ظاهر، فلا يصح إسلام أحد إلا بإيمان، كما أنه لا يصح إيمان أحد إلا بإسلام، فلا يتصور انفكاك بين الإسلام والإيمان بأنه يوجد مسلم لا إيمان معه البة، أو يوجد مؤمن لا إسلام معه البة، هذا لا يتصور، وليس بموجود في الحقيقة، وإنما يطلق الإسلام ويراد به الظاهر والباطن، ويطلق الإيمان ويراد به الظاهر والباطن؛ لكن الإسلام في الظاهر أظهر وأشهر، والإيمان في الباطن أظهر وأشهر، وكل منها يشمل على شيئين كركنين فيه:

\* فالإسلام: العقيدة ركن فيه، والعمل ركن فيه.

\* والإيمان: العقائد الباطنة ركن فيه، والعمل أيضاً ركن فيه.

وهذا الحديث دل على تفسير الإسلام بالعقيدة وبأركان الإسلام الأربع: كما هو معروف في تفصيله في موضعه، فقال: «الإسلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ»، الشهادتان هما الركن الأعظم من أركان الإسلام؛ لأنه بهما يدخل في الإسلام وهي الفارقة بين المسلم وبين غيره. قال: «الإسلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، هذه معناها: لا معبود بحق إلا الله، ومعنى ذلك: أن كل معبود عبُد فإنما عبد بغير الحق، عبد بالباطل، عبد بالبغى، عبد بالظلم، وهذه الشهادة تشهد لها.

(١) من قال بهذا محمد بن نصر المروزي، انظر: كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من مجموع الفتاوى (٧/٣٥٩)، وانظر ما سيأتي (ص ٢٠٨).

وانظر أيضاً: فتح الباري (١/١١٥)، وعمدة القاري (١/١٩٦، ٢٩٠)، وجامع العلوم والحكم (١/٢٩).

ومعنى الشهادة:

\* أن تعتقد أولاً.

\* ثم تتكلم به ثانياً.

\* ثم تعلم به غيرك ثالثاً.

ولا يُعذر أحد إلا المُكره أو المستخفي بدينه في إلا يجمع هذه الثلاث، لا بد أن يعتقد التوحيد، وأن يتكلم به نطقاً - يعني بالشهادتين - وأن يعلم غيره بما دلت عليه هذه الشهادة أنه يعتقد ذلك، ويُبطل عبادة المعبودات المختلفة.

لهذا دارت تفاسير السلف في الشهادة على هذه المعاني الثلاثة<sup>(١)</sup>:

الاعتقاد والعلم، ثم النطق بها والقول، ثم إعلام الغير والإخبار بذلك؛

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٤، ١٦٨، ١٦٩)، ومدارج السالكين (٤٥٠/٣، ٤٥١)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٨٩، ٩٠)، قال ابن القيم رحمه الله: (فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: أَجَلَ شَهَادَةَ، وَأَعْظَمَهَا، وَأَعْدَلَهَا، وَأَضْدَقَهَا، مِنْ أَجَلِ شَاهِدٍ، بِأَجَلٍ مَشْهُودٍ بِهِ، وَعِبَارَاتُ السَّلْفِ فِي (شَهِدَ) تَدُورُ عَلَى الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ، وَالْإِعْلَامِ وَالْبَيَانِ، وَالْإِخْبَارِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: حَكْمٌ، وَقَضَى، وَقَالَ الرَّجَاجُ: بَيْنَ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَعْلَمُ وَأَخْبَرُ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا حَقٌّ لَا تَنَافِي بَيْنَهَا فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَضَمِّنُ كَلَامَ الشَّاهِدِ وَخَبَرَهُ، وَقَوْلَهُ، وَتَضَمِّنُ إِعْلَامَهُ، وَإِخْبَارَهُ وَبَيَانَهُ، فَلَهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبٍ: فَأَوْلَى مَرَاتِبِهَا: عِلْمٌ، وَمَعْرِفَةٌ، وَاغْتِنَادٌ لِصِحَّةِ الْمَشْهُودِ بِهِ، وَتَبُوتَهٗ. وَثَانِيَّهَا: تَكَلُّمُ بِذَلِكَ، وَنُطْقُهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ غَيْرُهُ، بَلْ يَتَكَلُّمُ بِهِ مَعَ نَفْسِهِ وَيَذْكُرُهَا، وَيَنْطِقُ بِهَا أَوْ يَكْتُبُهَا. وَثَالِثُّهَا: أَنْ يُعْلَمَ غَيْرُهُ بِمَا شَهَدَ بِهِ، وَيُخْبِرُهُ بِهِ، وَيُبَيِّنُهُ لَهُ. وَرَابِعُهَا: أَنْ يُلْزِمَهُ بِمَضْمُونِهَا وَيَأْمُرُهُ بِهِ.

كما فسروها عند قوله ﷺ: «شَهَدَ اللَّهُ أَنَّمَا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَاتِلًا بِالْقِسْطِ» [آل عمران: ١٨]، وفي غيرها من الآيات قوله: «إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ» [الزخرف: ٨٦].

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» تفسيرها هو تفسير الإسلام، وهو أنها راجعة إلى العبادة إبطال عبادة المعبودات المختلفة؛ لأن الإله معناها المعبد، فهي فعال بمعنى مفعول، (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، يعني: لا معبد بحق إلا الله<sup>(١)</sup>.

وطائفة من الناس يفسرون الإله بالخالق الرازق، وهذا تفسير للألوهية بالربوبية<sup>(٢)</sup>، وهو باطل، كما عليه طوائف في هذه الأمة من أرباب الفرق جميعاً؛ كالمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والرافضة، وجماعة كثيرة من الفرق يفسرون الألوهية بالربوبية، وهذا باطل لأن معنى الإله المعبد، كما قال ﷺ في سورة الأعراف [آية: ١٢٧] في قراءة ابن عباس رضي الله عنهما مثلًا: «وَيَذَرَكَ

= فَشَهَادَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ بِالْوُحْدَانِيَّةِ، وَالْقِيَامُ بِالْقِسْطِ : تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعَةَ : عِلْمُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ، وَتَكْلِيمُهُ بِهِ، وَإِعْلَامُهُ، وَإِخْبَارُهُ لِخَلْقِهِ بِهِ، وَأَمْرُهُمْ وَإِلْزَامُهُمْ بِهِ). ا.ه.

(١) انظر: تفسير الطبرى (٣٠٨/٧)، وتفسير ابن كثير (٤/٥٦١)، وفيض القدير للمناوى (١/٧٧)، وتفسير الجلالين (١/٥٦)، وفتح القدير للشوكاني (١/٢٧١)، وتفسير السعدي (١/١١٠).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى مجموع الفتاوى (٣/١٠١): (ولَيْسَ الْمَرَادُ بِالْإِلَهِ) هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْاخْتِرَاعِ كَمَا ظَنَّهُ مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ حَيْثُ ظَلُّوا أَنَّ الْإِلَهِ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْاخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ وَأَنَّ مَنْ أَقْرَأَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْاخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ فَقَدْ شَهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. فَإِنَّ الْمُسْرِكِينَ كَانُوا يُقْرِئُونَ بِهَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ كَمَا تَقَدَّمَ بِيَانُهُ بَلْ الْإِلَهُ الْحَقُّ هُوَ الَّذِي يَسْتَحْقُ بِأَنْ يُعْبَدَ فَهُوَ إِلَهٌ بِمَعْنَى مَأْلُوهٍ...). ا.ه.

**وَإِلَهَتَكَ** يعني : وعابتك ، وكقول رؤبة في رجزه المعروف<sup>(١)</sup> :

**لِلَّهِ دُرُّ الْفَانِيَاتِ الْمُدُّوِّ سَبَخَنَ وَاسْتَرْجَفَنَ مِنْ تَأْلِمِي**

يعني : من عبادتي ، فالتألم أللهم ، يأللهم ، العرب لا تعرف منها إلا أنه عبد ، حتى إن بعضهم قال : الهمزة في (أللهم) أصلها واو ، وهي من (وله) ؛ لأنه عبد متولهاً متيناً من الوله والمحبة الذي هو شدة المحبة ، فلذلك دورانها لغة وشرعًا يدل على بطلان قول أهل الفرق جمیعاً ومن نحنا نحوهم من المفسرين ممن فسر الألوهية بالربوبية ؛ ولذلك كان من أعظم ما بيّنه الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في العلم أنه صحيحة الفهم لمعنى الإله والفرق بين الألوهية والربوبية ، وأثار كلام السلف في هذه المسألة وكلام العلماء في أن الإله غير رب ، وأن رب يطلق ويراد به السيد المتصرف .

وسئل مرة رحمه الله : هل الربوبية غير الألوهية مطلقاً ؟ وهل رب لا يطلق ويراد به الإله ؟ فأجاب الإمام رحمه الله - وهي مدونة في أجوبته المعروفة<sup>(٢)</sup> -، أجاب : بأن الألوهية والربوبية ، والإله والرب ، من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت .

فقد يطلق رب وحده ويعني به الإله كقوله عز وجله مثلاً : «... فَيَأْتِيهِ مَلَكٌ، فَيُجْلِسَانِيهِ، فَيَقُولُ آنَّهُ : مَنْ رَبُّكَ؟...»<sup>(٣)</sup> ، يعني من معبودك ؟ لأن الابتلاء

(١) هو رؤبة بن العجاج ، انظر : تفسير الطبرى (١/٥٤) ، وتفسير ابن كثير (١/٤٠) .

(٢) انظر : مؤلفات الإمام المجدد الشیخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في العقيدة (ص ١٧) ، والدرر السننية (١/٦٨) ، والرسائل الشخصية . الرسالة الثانية (ص ١٧) .

(٣) كما ورد في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه في فتنة القبر ، الذي رواه أبو داود (٤٧٥٣) ، وأحمد (٤/٢٩٥ ، ٢٩٦) ، وابن أبي شيبة (٣/٥٤) ، والحاكم (١/٩٣) ، =

لم يقع في الربوبية، وكذلك في قوله ﷺ: «أَنْجَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَفِيقَتِهِمْ أَزْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» [التوبه: ٣١]، وفي تفسيرها في حديث عدي رضي الله عنه قال: إِنَّا لَسَنَا نَعْبُدُهُمْ. قال ﷺ: «أَلَيْسَ يُحَلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتَحْلُونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحَرِّمُونَهُ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَتَلْكَ عِبَادَتُهُمْ»<sup>(١)</sup>.

فقوله: «فَتَلْكَ عِبَادَتُهُمْ»، فصار تفسير الربوبية بالعبودية، وكذلك في قوله ﷺ: «وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَنْجُذُوا الْمُلْكَةَ وَالنِّسَاءَ أَزْبَابًا أَيَّامَكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَئْتُمُ مُسْلِمًوْنَ» [آل عمران: ٨٠]. يعني: آلهة، يعني أنه يريد أن لفظ الرب والإله كلفظ الإسلام والإيمان إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت، لكن يكون دلالة أحدهما - يعني الرب على الإله - إما دلالة بالتضمن أو دلالة باللزوم، يعني: أن الربوبية تشتمل الألوهية، أو أنه يلزم من كونه رباً أن يكون معبداً، ومن كونه إلهاً أن يكون رباً، يعني: كيف يعبد الناس من ليس برب؟ ومن ليس بخالق؟ ومن ليس برازق؟ قال ﷺ: «أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ» [الأعراف: ١٩١]، لا شك أن من لا يخلق لا يستحق العبادة.

ولذلك من تفاسير المتكلمين بالإله أنهم قالوا: الإله هو القادر على الاختراع - يعني الخالق -، هذا باطل.

ومن كلام الأشاعرة في كلامهم المعروف أنهم قالوا: إن الإله هو المستغني عمما سواه، المفتقر إليه كل ما عداه. حتى قال السنوسي في

= والبيهقي في الشعب (١/٣٥٦)، وفي إثبات عذاب القبر (ص ٢٠)، وغيرهم. وهو حديث طويل في كيفية قبض الروح، وسؤال الميت في قبره، وأحوال من نعيم القبر.

(١) أخرجه الترمذى بنحو هذا اللفظ (٣٠٩٥).

أم البراهين<sup>(١)</sup> المشهورة من عقائدهم قال: فمعنى لا إله إلا الله: لامستغنياً عما سواه ولا مفتقرًا إليه كل ما عداه إلا الله<sup>(٢)</sup>. وهذا يُقرّ به أبو جهل ويقرّ به أبو لهب أنه لا أحد يستغني عما سواه إلا الله هو المتوحد بالاستغناء، وهو المتوحد في افتقار كل شيء إليه عَلَيْهِ السَّلَامُ، هذا يقرّ بها مشركو العرب، ويقرّ بها كل من ليس بملحد؛ لأن الله هو الغني الأعظم وهو القوي القوة العظمى. وهذا من البلاء الذي مسّى على كثير من المفسرين وكثير من شرّاح الحديث، حتى أصبحوا يفسرون الألوهية بالربوبية فحدث انحراف كبير.

قال: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»، هذا تفسير للإسلام بركته الأول، «وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»؛ يعني أن تشهد اعتقاداً وتنطق وتُعلم غيرك بأنّ محمد بن عبد الله الهاشمي القرشي هو رسول الله حقاً - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وأن ما جاء به من الرسالة حق، وأن ما قاله صدق، وأن ما جاء به - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - واجب القبول، وهذا معنى الشهادة بأنه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - رسول الله.

وفسرها بعض أهل العلم بقوله: (معنى الشهادة بأن محمداً رسول الله طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وجزر وأن لا يعبد الله إلا بما شرع)<sup>(٣)</sup>. فهذا تفسير صحيح يقتضيه الشهادة بأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) أم البراهين لمحمد بن يوسف بن الحسين السنوسي المتوفى سنة ٨٩٥ هـ. انظر: كشف الظنون (١٧٠ / ١).

(٢) انظر السنوسية مع شرحها أم البراهين (ص ٦٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١١ / ٣٣٣، ١٠ / ٢٤٣)، والتوصيل والوصلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١٣٨)، والغنية عن الكلام وأهله للخطابي (١٤١ / ٤١).

رسول الله حَقًّا ، وهذا هو الركن الأول ، وهو شيء اعتقادى يعتقده المرء وله أثر في العبادة الظاهرة .

وتحقيق الإسلام متوقف على الإتيان بالشهادتين وتحقيقهما ، فهما رأس الإسلام ، وهما الركن الذي يُفرق فيه وبه بين المسلم والكافر ، ومقتضى الشهادتين يتفاوت الناس في تطبيقه وامثاله وفي الإتيان بكماله .

واختلف أهل العلم هل الإسلام مثل الإيمان يزيد وينقص ، أم أن الإسلام لا يوصف بالزيادة والنقصان ؟

وأكثر أهل السنة والجماعة على أن الإسلام مثل الإيمان يوصف بالزيادة والنقصان ، وذلك لأمور :

**الأمر الأول:** أن حقيقة الاستسلام يتفاوت الناس فيها .

\* لأنَّه ثُمَّ استسلام واجب لله ﷺ بالتوحيد ، وهذا الواجب من تركه يكفر فلا يدخل في الدين أصلاً ، أو يخرج من الدين .

\* وثُمَّ استسلام من تركه فقد قصر وأذنب ، وهذا يتفاوت الناس فيه ، يتفاوت الناس في تحقيق الاستسلام في نفسه ، فهذا استسلامه لله ﷺ بالتوحيد وانقياده له بالطاعة عظيم ، وذاك الآخر أقل ، وهكذا ؛ بل حتى في المعين تارة يزيد وتارة ينقص نوع استسلامه ونوع انقياده لله ﷺ بالطاعة مع تحقيقه لما يصير به مسلماً .

**والأمر الثاني:** أن الإسلام فُسر بالشهادتين وبالarkan العملية ، وشهادة أن محمداً رسول الله فُسرت أيضاً بأن مقتضاها طاعة النبي ﷺ فيما أمر ، وتصديقه فيما أخبر ، واجتناب ما عنه نهى وزجر ، وألا يعبد الله إلا بما شرع

وثلاثة من هذه وهي : طاعة الأمر، واجتناب النهي ، وألا يعبد الله إلا بما شرع ، يتفاوت الناس فيها ؛ فهذا يكون أكمل تحقيقاً لمقتضى الشهادة من ذلك بمقتضى تحقيقه لذلك ، بل حتى نفس التصديق للنبي ﷺ بعض الناس يكون أعظم تصديقاً من البعض الآخر ؛ ولهذا فحقيقة الشهادة لله عز وجل بوحدانيته في الألوهية - يعني بأن لا إله إلا الله - والشهادة لنبيه بالرسالة - أن محمداً رسول الله - حقيقة هاتين الشهادتين تقوى في القلب وتضعف ، فقد تقوى حتى تحرق ما في القلب من الشبهات ومن الرغبة في الشهوات ، وقد تضعف حتى لا تحرق إلا القليل ، وهكذا في الناس ؛ لهذا قالوا : إن هذا يدل على أن الإسلام منه ما هو كامل ومنه ما هو أدنى من ذلك .

**والامر الثالث:** أن الإسلام فُسر بالأركان الخمسة جمِيعاً التي فيها أركان عملية كالصلوة والزكاة والصيام والحج ، وأيضاً أشياء أخرى ؛ كسلامة المسلم من اللسان واليد ، كما يأتي في الحديث الذي بعده : «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»<sup>(١)</sup> ، والناس يتفاوتون في هذه الأشياء العملية وفي العبادات - عبادات القلب وعبادات الجوارح - وهذا يرجع في الحقيقة إلى نوع الأعمال التي يقوم بها المسلم .

إذا تقرر ذلك وأن هذه الأركان الخمسة التي ذكرت في هذا الحديث يتفاوت الناس فيها ، فحقيقة الإسلام يتفاوت الناس فيه ، فليس كل مسلم بدرجة المسلم الآخر .

وهل من ترك الأركان العملية الأربع - إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً - يكون خارجاً من الملة ، أو إذا

(١) يأتي تخرّجه (ص ١٦٣) .

أسلم واتسع وقته للتعليم والإitan ولم يأت بها هل هو مسلم؟ أم أنه ليس بمسلم؟

جمهور أهل العلم، وعامة أهل العلم على أن من ترك هذه الأركان الأربع جميعاً فإنه ليس ب المسلم، وأنه خارج من الملة إذا لم يصل ولم يزك ولم يحج البيت بتوافر الشروط المعروفة في كل مسألة.

حتى إن طائفة من أهل العلم وهم أهل الحديث، وعُزِي إلى اتفاق الصحابة عليه قالوا: إن الصلاة في نفسها من تركها متعمداً<sup>(١)</sup>، فإنه لا يصح إسلامه، ومن تركها من المسلمين فإنه يكفر بشروطها المعروفة في كتب أهل العلم.

إذا تقرر هذا، فتفسير الإسلام الذي مر بيان فضله، ومر بيان وجوب الدخول فيه، ومر ما يحظى به المرء - يعني المسلم أو المسلمة - إذا لزم هذا الإسلام، فإنه لا بد له حينئذ من تحقيق الإسلام الذي أمر الله تعالى به، وإذا تفاوت الناس في تحقيق هذا فلهم من فضلهم ما حفقوا من ذلك، وسيأتي في الأحاديث التي بعده مزيد بيان لهذه المسائل.

(١) قال أبو بكر الإسماعيلي في اعتقاد أئمة الحديث (ص ٦٤): (وأختلفوا في متعمدي ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتها من غير عذر، فكفره جماعة لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة، وقوله: من ترك الصلاة فقد كفر، ومن ترك الصلاة فقد برأت منه ذمة الله، وتأنول جماعة منهم بذلك من تركها جاحداً لها). ا.هـ. وقال العيني في عمدة القاري (١٨١/١): (وقال أحمد في رواية أكثر أصحابه عنه: تارك الصلاة عمداً يكفر ويخرج من الملة. وبه قال بعض أصحاب الشافعي، فعلى هذا له حكم المرتد، فلا يغسل، ولا يصلى عليه، وتبين منه امرأته، وقال أبو حنيفة والمنذري: يُحبس إلى أن يحدث توبة ولا يقتل). ا.هـ.

**وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَرْفُوعًا: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»<sup>(١)</sup>.**

### الشرح:

قال كَذَّلِكَ: (وفيه)، يعني: في الصحيح، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَرْفُوعًا: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» يعني بذلك كَذَّلِكَ أن هذا الحديث صحيح، وهو في الصحيح من غير حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، ويحتاج إلى مزيد بحث؛ هل هو في أحد الصحيحين من طريق حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أم لا؟ وإنما هو معروف من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وغيره في الصحيحين، أما رواية أبي هريرة فلم أقف عليها في الصحيح، فلعلها في موضع غاب، أو أن الشيخ كَذَّلِكَ نقلها من بعض الكتب، أو أن هناك اختلافاً في النسخ. والحديث معروف في رواية أبي هريرة خارج الصحيحين، وهو صحيح رواه جمع كثير من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

قال كَذَّلِكَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، هذا تفسير للمسلم بأنه «مَنْ سَلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، وها هنا وجهان لتفسير المسلم بهذا الوصف، ومعلوم أن المسلم هو من شهد الشهادتين وأتى بالأركان، والمسلم من صَدَقَ وَبَرَّ، والمسلم من لم يأتِ المحرمات، فَشَّمَ

(١) هذا الحديث ورد بالفاظ متقاربة في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو، وجابر، وأبي موسى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فهو عند البخاري برقم (١٠، ١١، ٦٤٨٤)، ومسلم (٤٠، ٤١، ٤٢). وأخرجه الترمذى (٢٦٢٧)، والحاكم في المستدرك (٥٤/١)، والطبراني في مسنده الشاميين (٣٠٣/٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

صفات كثيرة للمسلم، فلِمَ حصر هنا وصف المسلم بأنه من سلم المسلمين من لسانه ويده؟

### والجواب عن هذا من وجهين:

**الوجه الأول:** أنه هنا وصف المسلم بهذا الوصف لأجل قلة من يسلم المسلمين من ألسنتهم وأيديهم، فهو وإن كان آتياً بالأركان الخمسة؛ لكنه قل من يكون ليس بصاحب غيبة أو وقوع في الأعراض، أو قذف، أو قد يعتدي بيده، أو أن يعتدي على أملاك الغير، أو أن يتصرف في أملاك الغير بغير إذنهم، إلى آخره، هذا قليل في المسلمين كما هو الواقع.

فإذا النبي ﷺ بهذه الخصلة على أنَّ من أتى بهذه الخصلة وهم القليل، فهم أخرى أن يأتوا بالخصال الأخرى من خصال الإسلام.

**الوجه الثاني:** أنه وصف المسلم بهذا الوصف لشدة الحاجة إليه؛ للتنبيه على أن هذا الوصف وهذا الواجب - وهو سلامة المسلمين من اللسان واليد - واجب من واجبات الإسلام، ويجب أن يتعاهده المسلم؛ لأنَّ المسلم الكامل هو من سلم المسلمين من لسانه ويده، وهذا جاء مبيناً في آيات كثيرة في الحض على أنَّ المسلم يجب أن يسلم المسلمين من لسانه؛ كما قال ﷺ: «وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِيَّاهُمْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهُتُمُوهُ» [الحجرات: ١٢]، وقال ﷺ: «لَا يُحِبِّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالسُّوءِ مِنْ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» [النساء: ١٤٨]، وقال ﷺ: «وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا أَلَّا هِيَ أَحَسَّ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَعُ بَيْنَهُمْ» [الإسراء: ٥٣]، وقال ﷺ: «فَاصْفَحْ الصَّفَحَ الْجَمِيلَ» [الحجر: ٨٥]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها نقاء المسلم، وسلامة لسانه من الخوض في أعراض إخوانه المؤمنين.

وكذلك ما صح عنه ﷺ في حديث أبي بكر الصديق وغيرة أنه ﷺ قال في حجة الوداع: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحْرَمَةٌ يَوْمَكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»<sup>(١)</sup>، وفي حديث آخر أيضاً في الصحيح: «كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان كذلك فوجب حينئذ أن يسلم كل مسلم من المسلم الآخر في اللسان واليد والاعتداء على العرض أو على المال أو على ما يختص به أخوه المسلم.

فإذا على أحد هذين الوجهين أو على الوجهين معاً يدل ذلك على أن مما يفسّر به الإسلام التفسير الصحيح: أن المسلم الحق هو من يسلم المسلمين من لسانه ويده، أما إذا كان وقّاعاً في أعراض إخوانه المؤمنين، لا يحفظ لسانه لا من غيبة ولا من نعية ولا من كذب، ويتصدر لنفسه بالباطل ويعتدي، هذا لم يأت بحقيقة الإسلام المطلوب من المؤمن؛ لأن الإسلام المطلوب من المؤمن منه ما يتبعده به ربه ﷺ بأداء حق الله جل جلاله، وأداء حقنبيه ﷺ، ثم بأداء حقوق العباد وخاصة المسلمين في أن يسلموه من اللسان واليد وأنواع الاعتداء.

إذا تبين هذا: فإن التفسير الأول ينبغي أن يُنظر فيه دائماً، وهو الارتباط القائم ما بين تحقيق الإسلام وسلامة المسلمين من لسان المسلم

(١) أخرجه البخاري (٦٧، ١٠٥)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة الصديق.  
كما أخرجه البخاري (١٧٣٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، (١٧٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم (١٢١٨)، من حديث جابر الصديق.  
(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة الصديق.

ويده، تحقيق الإسلام فيمن حرقه وعبد الله عليه السلام حقاً، وحقق الشهادتين، وأقام الصلاة، وأتى الزكاة، وصام وحج وتعبد لله عليه السلام ذلاً وحضوراً وانقياداً، فإنه حينئذ سيستكشف أن يؤذى مسلماً، سواء أكان ذلك المسلم قريباً له في النسب أم لم يكن قريباً له، سواء أكان جاراً له أم لم يكن جاراً له، فكيف إذاً يكون المسلم إذاً أذى والديه؟ أو إذاً أذى أهله؟ أو إذاً أذى جيرانه؟ أو إذاً أذى من يعاشرهم دائمًا؟

وهكذا ففيه تنبية على أن تحقيق الإسلام بمجتمع أداء حق الله عليه السلام، وحق رسوله عليه السلام، وحقوق المسلمين، أنه هو التفسير الكامل للإسلام، وهذا ما أراده الإمام المصنف رحمه الله.

وهنا قوله عليه السلام: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، هل معناه أنه لا يسلم المشركون واليهود والنصارى وغيرهم من لسان المسلم ويده؟

**الجواب:** قوله عليه السلام: «مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ» هذا لقب، ومن المعلوم والمقرر في الأصول أن الألقاب لا مفهوم مخالف لها<sup>(١)</sup>، فلا يقبح من هذا الحديث أن المسلم من لم يسلم المشركون من لسانه ويده، وذلك لأن الكفار أو المشركين على أقسام، وأحوالهم فيها تفصيل، فمنهم من يكون محارياً معادياً مظهراً للعداوة، فهذا لا شك أن على المسلمين جهاده، يجاهدون هؤلاء بالستهم وأموالهم وأيديهم، وإنما شرع الجهاد لأمثال هؤلاء، ومن هذا ما جاء في الحديث الصحيح الذي رواه أبو داود وغيره: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِمَا مُؤْمِنُوكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ»<sup>(٢)</sup>، يعني: المشركين

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (ص ٣٠٣)، وانظر: المحصول لابن العربي (ص ١٠٦)

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٠٤)، والنمسائي في الماجتبى (٧/٦) وفي الكبير (٦/٣)، =

الذين ليس بينهم وبين المسلمين عهد ولا هدنة، أو شيء يُحرم الاعتداء عليهم أو مبادأتهم بالحرب والقتال والجهاد؛ لأنه قد يكون بين المسلمين والمشركين عهد أو صلح فلا يجوز الاعتداء عليهم، مثل ما صار بين النبي ﷺ وبين مشركي قريش، فلا يجوز الاعتداء عليهم في هذه الحالة. كذلك النصارى وأشباههم إذا كان لهم ذمة بين المسلمين، فإنه لا يجوز الاعتداء عليهم، بل شدد النبي ﷺ في النهي عن الاعتداء عليهم؛ لأنهم أهل ذمة، والأحاديث في ذلك كثيرة، والأصل في هذا قول الله ﷺ: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا يَخْرُجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَقُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلُّهُمْ وَمَنْ يَتَوَلُّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» [المتحنة: ٨، ٩]، فيبين الله ﷺ أن الكفار والمشركين على قسمين:

قسم يظاهرون بالعداوة، وقسم غير مظاهرين بالعداوة بل مظهرون بالسلم، وذلك بأن يكون بين المسلمين أهل عهد أو أهل أمان، أو يكونوا خارج بلاد المسلمين ولكن بينهم وبين المسلمين عهد أو صلح، فهؤلاء لا ينهى الله ﷺ عن أن يُبرروا وأن يُقسط إليهم؛ كما قال في الآية: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا يَخْرُجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَقُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾». وأما الذين ظاهروا على إخراج المسلمين، وبارزوا المسلمين بالعداوة، وسعوا لهدم الرسالة وضعف الدين، فهؤلاء لا يجوز توليهم ومحبتهم ومناصرتهم.

= وأحمد في المسند (١٢٤/٣)، والدارمي (٢٤٣١)، وأبو يعلى (٤٦٨/٦)، وابن حبان في صحيحه (١١/٦)، والحاكم في المستدرك (٩١/٢) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه).

المقصود من هذا: أن قول: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» لا يُفهم منه أن المسلم من لم يسلِّم المشركون والكافر من لسانه ويده، بل الكفار في حالهم تفصيل، فمنهم من يكون ممدوحًا أن لا يسلم من ألسنة المؤمنين وأيديهم، ومنهم من ليس حاله كذلك، بل يكون لهم حكم المسلمين في عدم الاعتداء عليهم، لا في أنفسهم ولا في أعراضهم ولا في أموالهم، والمسألة في هذا ظاهرة.



وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ: «أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهُكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتُصَلِّي الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤْدِي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ» رَوَاهُ أَخْمَدُ<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

قال ﷺ : (وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِسْلَامِ) يعني أنه قال : ما الإسلام؟ فَقَالَ: «أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهُكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتُصَلِّي الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤْدِي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ» .

هذه النسخة (بهز بن حكيم عن أبيه عن جده) هذا إسناد مشهور رویت به أحاديث كثيرة معروفة عند أهل الحديث ، وال الصحيح فيها أنه إسناد حسن إذا صح الإسناد إلى بهز؛ لأن (بهز بن حكيم عن أبيه عن جده) طريق معروف وجادة معروفة ونسخة معروفة ، فإذا صح الإسناد إليه فإنه يكون ما بعده حسناً؛ كما هو معروف عند أهل العلم.

قوله: «أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِسْلَامِ» المعروف أنه إذا وقع الجواب بعد السؤال عن الماهية أن يكون الجواب ركناً أو أركاناً فيما وقع السؤال عنه ، فسأله عن الإسلام؛ ما الإسلام؟ فيأتي ما بعده أركاناً للإسلام

(١) أخرجه أحمد (٣/٥)، وابن حبان (١١/٣٧٦، ٣٧٧)، والطبراني في الكبير (١٠٣٦) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وأخرج نحوه النسائي في الكبرى (٤٣/٢)، والحاكم في المستدرك (٤/٦٤٣).

مثل ما سبق أن جبريل عليه السلام قال للنبي عليه السلام: أخبرني عن الإسلام، فقال عليه السلام: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله عليه السلام، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكوة، وتصوم رمضان، وتحجج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»<sup>(١)</sup>، فهذه سميت أركان الإسلام؛ لأن الجواب وقع بعد السؤال عن الماهية، والسؤال عن الماهية يطلب فيه بيان الأركان؛ لهذا قلنا: إن أركان الإسلام خمسة.

قال بعدها: أخبرني عن الإيمان؟، قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، هذه صارت أركان الإيمان الستة، ثم قال: فما أخبرني عن الإحسان؟ قال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»، هذا صار ركن الإحسان الوحيد.

إذا تبين هذا، فهذا الحديث فيه سؤال عن الإسلام، فجاء التفسير، وهذا التفسير الذي فيه يدل على أن هذه أركان للإسلام، وأنه من لم يتحققها فإنه ليس بمسلم، أو فاته الإitan بأركان الإسلام.

قال عليه السلام: «أن يسلم قلبك لله تعالى، وأن توجه وجهك إلى الله تعالى»، هاتان الكلمتان هما معنى شهادة أن لا إله إلا الله، ولكنهما بعبارة أخرى تبيان حقيقة هذه الشهادة فيما دلت عليه ظاهراً وباطناً.

أما ما دلت عليه ظاهراً: هو إلا يعبد إلا الله وحده، وأن عبادة غيره باطلة، وهذا هو معنى قوله: «وأن توجه وجهك إلى الله»، يعني: في أي عبادة، في أي أمر، في أي مصيبة، في أي حاجة، أن يكون الرغب والرهب والملتجأ والاستغاثة هي بالله وحده؛ وذلك أن العرب كانوا إذا أتواهم

(١) سبق تخریجه (ص ١٥٣).

شيء ولوا وجوهم إلى آلهة متعددة، فأنت الإسلام بإسلام الوجه لله ﷺ، وأن لا يتوجه بقلبه ووجهه إلا إلى الله ﷺ وحده دونما سواه؛ لهذا قال: «وَأَنْ تُوجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللَّهِ»، يعني: وحده دونما سواه، وفيها إبطال لعبادة الآلهة المختلفة.

قال قبلها «أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ»، وإسلام القلب لله ﷺ يعني: إلا يكون في القلب معظم غير الله ﷺ، وأن يستسلم القلب لله ﷺ بالطاعة والانقياد، وهذا ركن من أركان الإسلام، وركن أيضاً من أركان الإيمان بالله، وبيانه: أن قلب المسلم لما أسلم ووحد الله ﷺ فإنه منقاد له طائع، والانقياد بالطاعة نوعان:

\* انقياد وطاعة في القلب.

\* وانقياد وطاعة في الظاهر.

والذي هو ركن الإسلام هو الانقياد والطاعة في القلب، إلا في التوحيد وفيما يتعلق بالشرك - يعني بنبذ الشرك وأن لا يعبد إلا الله - فهذا مطلوب الانقياد فيه باطنًا وظاهرًا، ومن لم ينقد ظاهراً فهو مشرك، أما سائر الأحكام العملية مثل أداء الصلاة والزكوة، ومثل تحليل ما أحل الله ﷺ وتحريم ما حرم الله ﷺ إلى آخره، فهذا إذا انقاد بقلبه وأطاع بأن هذا يجب أن يُعمل، وهذا يجب أن يُترك، لكنه خالف في الظاهر فإن هذا ليس قدحاً في أصل الإسلام، بخلاف ما لو أنه لم ينقد باطنًا، لم ينقد بقلبه، فإنه لم يُسلِّم لله ﷺ طاعة وانقياداً؛ لأن يقول مثلاً في الخمر في داخله: إنها محرمة، ومسلم قلبه طاعة لله ﷺ وانقياداً في تحريمهما، لكنه في الظاهر يشرب الخمر أو يتظاهر بها أو يجاهر بها، فهذا لا يقبح في أصل إسلامه؛ لأنه منقاد ومطيع باطنًا، وكذلك في مسائل الزنا والسرقة وسائر المحرمات

وقطيعة الرحم وبر الوالدين إلى آخره، وكذلك في مسائل أداء العبادات المفروضة العملية كالصلاحة والزكاة إلى آخره، إلا فيما ورد الخلاف فيه، مثل الصلاة والتفريق فيها ما بين الالتزام وعدمه والجحد وعدمه فيما لم يصل ظاهراً.

إذا تبين هذا فمن أعظم ما يحقق الإسلام: إسلام القلب لله تعالى بأن لا يكون القلب مستسلماً إلا لله تعالى وحده، ومعلوم أن الاستسلام يتبعه الطاعة ويتبوعه المتابعة ويتبوعه الرغب ويتبوعه الرهبة، فإذا كان القلب مستسلماً لله تعالى وحده فإنه ينشأ عن ذلك أنواع كثيرة من العبادات لا تحصى، من ذلك القلب ومن خضوع القلب مما يجعل حقيقة الإسلام عظيمة، ومما يجعل تحقيق الإسلام عند العبد أعظم وأجل. لهذا ينبغي العناية دائمًا بتحقيق الإسلام، وهو ما أراده المصنف كتابه فيما يظهر هنا أن يكون العبد مسلماً هواء وقلبه وإرادته وقصده لله تعالى وحده، وهذا كما قال تعالى: **﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ  
وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ لَهُمْ أَخْيَرُهُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾** [الأحزاب: ٣٦]

وقال تعالى: **﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾** [النور: ٥١]، ونحو ذلك من الآيات التي تدل على وجوب الاستسلام لحكم الله تعالى في المسائل العلمية وفي المسائل العملية، وفي الحديث المعروف عن النبي ﷺ قال: **«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاءً تَبَعًا لِمَا جِئَتْ بِهِ»**<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/٣٦٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١٢/١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وضعفه ابن رجب الحنبلي في شرحه على الأربعين، عند قول النووي: (حديث حسن صحيح رويناه في كتاب الحجة بأسناد صحيح). انظر جامع العلوم والحكم (ص ٧٢٣).

وهو في معنى قول الله ﷺ: ﴿فَلَا وَرِبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ يَتَّهِمُهُ ثُمَّ لَا يَحِدُّوْا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال بعدها: «وَتَصَلِّي الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ»، قيدها هنا بالمكتوبة يعني المفروضة، والكتاب بمعنى الواجب، ومن ألفاظ الوجوب عند الأصوليين لفظ (كتب)، و(الكتاب)؛ كقول الله ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقوله ﷺ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الْأَعْصَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله ﷺ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَتَبَنَا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقوله ﷺ: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، في سورة النساء بعد ذكر المحرمات<sup>(١)</sup>.

قال: «وَتُؤْدِي الرِّزْكَةَ الْمَفْرُوضَةَ»، الزكاة المفروضة إذا اكتملت شروطها فإن أداؤها ركن من أركان الإسلام.

يريد المصنف كتَّابَهُ بسياقه لهذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند ورواه غيره أن يبين لك أن إسلام القلب لله غَيْرَهُ انقياداً وطاعة، وأن تولية الوجه لله غَيْرَهُ دون غيره من الأنداد، وأن هذا من تفسير الإسلام، بل هذا من أعظم أركان الإسلام؛ كما فسرها النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



(١) انظر مبحث ألفاظ الوجوب في: شرح الكوكب المنير (١/٣٥٤ - ٣٥٦)، والبحر المحيط للزرκشي (١/٢٤٠)، وبدائع الفوائد (٤/٣)، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص ٢٩٨)، وتيسير علم أصول الفقه لعبد الله الجديع (ص ١٩).

وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «أَنْ تُشْلِمَ قَلْبَكَ لِلَّهِ، وَيَشْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ». قَالَ: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ، قَالَ: فَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِالْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذا الحديث رواه حماد بن زيد عن أبي قلابة عن رجل من أهل الشام عن أبيه، في قصة أن النبي ﷺ سُئل عن الإسلام، فذكر إسلام القلب لله وسلامة المسلمين من لسان المسلم ويده، ثم سُئل ﷺ أي الإسلام أفضل؟ فقال: «الإيمان»، قال: فما الإيمان؟ قال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالبعث بعد الموت»، وتمته أنه سُئل أيضاً قال: «قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: الهجرة؟ قال: وما الهجرة؟ قال: أن تهجر السوء. قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: الجهاد. قال: وما الجهاد؟ قال: أن تجاهد، أو قال: تقاتل، الكفار إذا لقيتهم، ولا تغلو، ولا تجبن، ثم قال رسول الله ﷺ بإضباعيه: ثم عملان هما أفضل الأعمال، إلا من عمل بيمثلهما، قالها ثلاثة، حجّة مبرورة، أو عمرة، وهذا الحديث من الأحاديث التي فيها بيان حقيقة الإسلام ومعنى الإسلام وعلاقته بالإيمان، وكون سند

(١) أخرجه أحمد في المسند (١١٤/٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٢٧/١١)، وعبد بن حميد في مسنده (ص ١٢٤)، والمرزوقي في تعظيم قدر الصلاة (٤٠١/١)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤٦/٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٥/٩٣١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/٥٥، ٥٦).

ال الحديث فيه رجل فيه جهالة ، وهو رجل من أهل الشام ، فهذا لا يضره ؛ لأن هذا الحديث له شواهد كثيرة .

فالجملة الأولى وردت فيما سبق من الأحاديث : «أَنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ لِلَّهِ، وَيَسْلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ» ، فجمع ما بين حق الله عَزَّوَجَلَّ وحق المؤمنين في أن يسلم المرء قلبه لله وحده ، وأن يسلم المسلمون من لسانه ويده ، فيكون أَدَّى حق الله عَزَّوَجَلَّ وحق عباده المؤمنين .

وهنا فسر الإسلام بخصائصتين :

\* إسلام القلب والوجه ، وهو حق الله عَزَّوَجَلَّ .

\* والعمل ، وهو حق العباد .

ثم قال : «أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟» مما يدل على أن الإسلام يتفاضل ، وأن بعض خصاله أفضل من بعض ، وأن بعضه يكون تماماً بمعنى يوجد ، وبعضه يُفقد ، وليس من شرطه أن يوجد جميعه أو يفقد جميعه ، لكن هنا بين عَزَّوَجَلَّ حينما سُئل : ، قال : «الإيمان» وهذا هو أفضل الإسلام ، ويعني بالإسلام هنا الإسلام العام ، والإيمان إنما هو أخص منه ، فقال : «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا لَهُ كَيْفَيَةٌ وَكُتُبُهُ وَرَسُولُهُ وَبِالْعُثُرِ بَعْدَ الْمَوْتِ» .

والإسلام يشمل الدين كله ، فالإسلام يُطلق ويراد به عموم الدين ، ويُطلق الإسلام إذا كان مع الإيمان ويراد به الأعمال الظاهرة ؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ : «قَالَ الرَّبُّ إِذَا كَانَ مَعَ الْإِيمَانَ وَيَرَادُ بِهِ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ : («قَالَتِ الْأَنْجَارَاتِ إِذَا كَانَ مَعَ إِيمَانًا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ») [الحجرات : ١٤] ، وكقوله عَزَّوَجَلَّ : «الإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقُلُوبِ»<sup>(١)</sup> ،

(١) أخرجه أحمد (٣٤/٣)، وأبو يعلى (٥/٣٠١)، وابن أبي شيبة (٦/١٥٩) من حديث أنس رضي الله عنه .

رواہ الإمام أَحْمَد فی مسندہ بِإسناد فیه ضعف، لکن معناه ظاهر، وتشهد لہ الأحادیث الأخرى.

إذا تبین ذلك: فأفضل الإسلام هو الإيمان، هل يمكن أن يكون إسلام بلا إيمان؟ وأن يكون الإيمان بلا إسلام؟ الجواب: لا، وسبق بيان أن العلماء اختلفوا هل الإسلام والإيمان شيء واحد أم هما شیئان مختلفان؟ وهل المسلم والمؤمن شيء واحد أم هما شیئان مختلفان، على أقوال أقربها قولان:

**القول الأول:** وهو قول المحققين من أهل العلم، أن الإسلام والإيمان إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا<sup>(١)</sup>: يعني: إذا ذُكر الإسلام وحده في حديث أو آية فیعني به الدين بما يشمل الإسلام والإيمان وغيره، وكذلك إذا ذُكر الإيمان وحده فيعني به الإسلام والإيمان؛ كما قال ﷺ: «الإِيمَانُ بِضَعْ وَسِتُّونَ شُعْبَةً أَوْ بِضَعْ وَسِبْعُونَ شُعْبَةً فَأَرْفَعُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةً الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»<sup>(٢)</sup>، فمثل لشعب الإيمان الكثيرة بأمرین هما من الأعمال الظاهرة التي هي أعمال الإسلام: قول لا إله إلا الله، وإماتة الأذى عن الطريق، وهذا بالاتفاق من الإسلام.

**والقول الثاني:** هو قول البخاري ومحمد بن نصر وجماعة من أهل

(١) انظر: كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من مجموع الفتاوى (٢٥٩/٧) وفتح الباري (١١٥/١)، وعمدة القاري (١٩٦/١).

(٢) آخر جه البخاري (٩) مختصرًا، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «فَأَفْضَلُهَا قَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، ورواہ ابن حبان في صحيحه (٤٢٠/١)، والطبراني في الأوسط (٢٠/٩) وكلاهما فيه: «أَعْلَاهَا شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

العلم<sup>(١)</sup>: أن الإسلام والإيمان شيء واحد سواء اجتمعا أو تفرقا وكل منها يدل على صاحبه، واستدلوا على ذلك بالأدلة التي فيها ذكر الإسلام وعني به الإيمان، أو ذكر الإيمان وعني به الإسلام، وهي ليست دقيقة في محل النزاع، واستدلوا على ذلك أيضاً قوله ﷺ: ﴿فَلَا خَرَجَنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦].

والصواب في ذلك: أن الإسلام والإيمان يفترقان إذا اجتمعا لأدلة كثيرة. «قال: أيُّ الْإِسْلَامُ أَفْضَلُ؟ قال: الإِيمَانُ، قال: فَمَا الْإِيمَانُ؟ قال: تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرَسُولِهِ وَبِالْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ»، هذه هي أركان الإيمان، والسؤال عن الماهية: ما كذا؟ يكون جوابه من الأركان؛ لذلك هنا خُصّت الأركان بالأركان الخمسة ولم يذكر القدر؛ لأجل أن الآيات التي في القرآن فيها ذكر هذه الأركان الخمسة دون ذكر القدر؛ كقوله ﷺ: ﴿أَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرَسُولِهِ لَا يُفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطْعَنَا عُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، قوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، إلى أن قال ﷺ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرَسُولِهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، ونحو ذلك؛ لأن القدر ذكر في القرآن منفصلًا، لكن في حديث جبريل عليه السلام ذكر القدر، فأركان الإيمان إذاً ستة هذه الخمسة ومعها الإيمان بالقدر.

وفي حديث وفد عبد القيس في الصحيحين أن النبي ﷺ أمرهم بالإيمان،

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٤/٢٤٧)، وفتح الباري (١/١١٤)، وعمدة القاري

(١/١١٨)، ومجموع الفتاوى (٧/٣٥٩).

فقال : «آمُرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَةٍ، أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتَعْطُوا الْخُمُسَ مِنَ الْمُغْنِمِ»<sup>(١)</sup> وتأدية الخمس هذا عمل ؛ فدل على أن العمل يدخل أيضاً في حقيقة الإيمان، ووقع السؤال عنه بـ«ما» التي تدل على الركنية، وهذه المسائل لها بسط في مواضعه.

**والمقصود هنا :** أن ذكر الأركان الخمسة أو الأركان الستة وعدم ذكر العمل معها لا يدل على أن جنس العمل ليس ركناً في الإيمان؛ لأنه جاء مبيناً في أحاديث أخرى، والذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل، وأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح والأركان، وأيضاً عمل بالقلب، فهو قول واعتقاد، وهو أيضاً عمل بالقلب وعمل بالجوارح :

**أما القول :** فظاهر وهو الشهادتان والاستسلام .

**وأما الاعتقاد :** فهو اعتقاد وحدانية الله، وتمثيل الأركان الستة المعروفة

**وأما العمل :** فهو قسمان: عمل الجوارح، وعمل القلب .

وكلاهما ركن في الإيمان، فلا بد في تحقيق مسمى الإيمان أن يأتي بجنس عمل القلب، وأن يأتي بجنس عمل الجوارح، هذا قول أهل السنة والجماعة، أهل الحديث أتباع السلف الصالح فيما قرروه في عقائدهم، ووقع بينهم خلاف في بعض المسائل التطبيقية مما هو معروف.

(١) أخرجه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

عمل القلب ما هو؟ عمل القلب هو من جنس إسلام القلب لله ﷺ، من جنس المحبة محبة الرب ﷺ ومحبة رسوله ﷺ ومحبة دين الإسلام، من جنس الخوف، والرجاء، والرعب، والتوكّل، وحسن الظن بالله ونحو ذلك من العبادات القلبية المعروفة.

أما عمل الجوارح فهو كل عمل صالح يتقرب به العبد إلى ربه بجوارحه مما أمر الله ﷺ به.

إذا تبين هذا فمراد الإمام رحمه الله بإيراد هذا الحديث أن تفسير الإسلام يشمل هذا الذي ذكر جميـعاً، فالإسلام يفسـر بالإيمان وهو أفضـل الإسلام، ويـفسـر بالأركـان الخـمسـة بأداء حقوق الله ﷺ عـقـيدة وعـبـادـة، ويـفسـر أيضـاً بأداء حقوق العـبـاد المؤـمنـين، ويـفسـر أيضـاً الإـسـلام بـأن يـسـلم قـلـبه لـله ﷺ انـقيـادـاً وطـاعـة، وـهـذـه الأمـور هيـ التـي يـدـور عـلـيـها فـلـك الإـسـلام، أو يـدـور عـلـيـها أمـور الإـسـلام وـمـا أمرـ الله ﷺ بـه فيـ تـحـقـيق الإـسـلام: الإـيمـان، وأـركـان الإـسـلام الخـمسـة، وأـداء حقوق العـبـاد، وـاسـتـسـلام القـلـب لـله ﷺ وـحـده دونـ غـيرـه، وإـسـلام الـوـجـه إـلـى الله ﷺ وـحـده دونـ غـيرـه.

**باب قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّبِعَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾**

### الشرح:

قال رحمه الله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّبِعَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾] [آل عمران: ٨٥]، وهذه الآية سبق الاستدلال بها على وجوب الإسلام في: (باب وجوب الإسلام)، وهنا عقد لها باباً مستقلاً؛ وذلك لأنه إذا وجب الشيء لا يعني أن غيره باطل، أو أن ما عداه ليس بمحظوظ، فاستدل بالآية هناك على وجوب الإسلام من حيث هو بمعناه العام ومعناه الخاص، وهنا أراد أن يفرد لهذه المسألة باباً مستقلاً يبين فيه أن الدخول في الإسلام كما أنه واجب، فكذلك الخروج من الإسلام - بالتفسير الذي سبق - لن يقبل من صاحبه، ومر فيما سبق من الشرح ذكر الدلالة من الآية على وجوب الإسلام، بل استطردنا بعدها على بطلان كل دعوى للأخذ في الإسلام بما لم يأمر الله بِهِ به، لكن نكرر هنا بعض المسائل الزائدة التي تتعلق بهذا الموضوع.

قال رحمه الله: ﴿وَمَن يَتَّبِعَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ هذه الآية نص في أن الإسلام الذي أمر الله بِهِ به عباده أنه من أراد أن يتدين بغيره فإنه لن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين، وهذا يشمل فتئين:

**الفتئه الأولى:** فتئه غير المسلمين من أتباع الملل المختلفة والنحل المتنوعة، فإنهم بعد بعثة النبي صلوات الله عليه وسلم كل من أراد البقاء على يهوديته أو على نصرانيته أو على مجوسيته أو على ملته أيّاً كانت، فإن هذا مردود عليه ولن يقبل منه؛ وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي صلوات الله عليه وسلم قال: «وَالَّذِي نَفَسْ

مُحَمَّدٌ يَبْدِئُ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصَارَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ<sup>(١)</sup>، وهذا في معنى الآية؛ لأنَّه بعد بعثة النبي ﷺ فإنَّ كُلَّ مِلَّةً باطلةٌ سُوَى ملة الإسلام، ويجب على كل أحد أن يدخل في هذا الإسلام، فإذا سمعوا بالنبي ﷺ وعلموه دعوته رسالته، ثم لم يؤمنوا به، فإنَّ دينهم لن يُقبل منهم.

**الفئة الثانية:** هم من المسلمين من هذه الأمة؛ لكنهم لم يأخذوا بالإسلام كما جاء في الكتاب والسنة وكما رضيه الله ﷺ ورضيه رسوله ﷺ، بل أحدثوا في الإسلام محدثات، وابتدعوا فيه بدعاً وضلالات جعلوها ديناً قويمًا وصراطًا مستقيماً، بحيث إنها عندهم هي الإسلام، وما عداها باطل وضلال، هؤلاء يشملهم أيضاً قول الله ﷺ: «وَمَنْ يَتَبَعَ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» [آل عمران: ٨٥]، يعني: عبادة هؤلاء، ولو كانوا مجتهدين، ولو كانوا يظنون أنهم على خير وصواب، فإنها لما كانت ليست على الإسلام الصحيح فإنها لن تُقبل منهم.

وهذا أمر عظيم يحتاجه كل طالب علم، يحتاجه كل داعية، بل يحتاجه كل مسلم فيما يقيم في نفسه من المحبة والبغض والولاء والبراء وتعامله مع الناس المتسبين لهذه الأمة، فإنه يجد منهم أصنافاً متنوعة، قلّ منهم من يكون على الإسلام الأول غير مغّير ولا مبدل.

إذا كان كذلك فيعلم أنه مهما كانت عبادات المتعبدین، إذا كانت على خلاف السنة، فإنها لا تُقبل من أصحابها بنصّ كلام الله ﷺ، فمن ابتغى غير الإسلام الذي أنزله الله ﷺ على نبيه ﷺ فإنه لن يقبل منه، فمن ابتغى

(١) أخرجه مسلم (١٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

غير الإسلام في العبادات بأن أتى بعبادات جديدة وأضافها إلى الدين فإنها لن تقبل منه، حتى ولو كان تعب في تعبده ونصب في عباداته فإن هذا لن يقبل منه؛ لأن الله عَزَّلَ لم يبتل العباد بكثرة العمل وإنما ابتلاهم بحسنه، وحسن العمل لا بد فيه من الصواب، واقتفاء أثر النبي ﷺ، وعدم الزيادة في الدين على ما جاء به ﷺ.

بهذا فإن هذه الآية تشمل هاتين الفئتين، وعليه ستكون الخسارة مختلفة، فمن كان على غير ملة الإسلام ولم يدخل في الإسلام، يكون من أهل النار المخلدين فيها وخسارته عظمى؛ لقوله عَزَّلَ: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ إِلَسْلَمَ دِينًا فَأَنَّ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ» [آل عمران: ٨٥]، ومن كان من أهل الإسلام لكنه لم يلتزم بكل الإسلام وإنما ابتغى في بعض الإسلام محدثات وبدع وضلالات، فإن هذا متوجّد وخاسر فيما تعبد به من الضلالات وعليه إثم، وما فعله من البدع والمحدثات كبيرة من الكبائر؛ ولهذا يُخشى عليه في ذلك.

وهذا أيضاً يشمل من ابتدع البدع الكفرية والشركة المخرجة من الملة، هذا لا شك عاد بالإسلام إلى سنة العجahlية، وهو أشبه بالذين لم يدخلوا في الإسلام أصلاً؛ لأنهم خرجوا من دعوى الإسلام، وخرجوا من دين الإسلام بالشرك الأكبر وبما فعلوه أو اعتقدوه من الكفريات.



وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ الْكَرَمَةُ: «تَحِيَءُ الْأَعْمَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَتَحِيَءُ الصَّلَاةَ فَتَقُولُ: يَا رَبَّ أَنَا الصَّلَاةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، فَتَحِيَءُ الصَّدَقَةَ فَتَقُولُ: يَا رَبَّ أَنَا الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ يَحِيَءُ الصِّيَامَ فَيَقُولُ: يَا رَبَّ أَنَا الصِّيَامُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ تَحِيَءُ الْأَعْمَالَ عَلَى ذَلِكَ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ يَحِيَءُ الْإِسْلَامَ فَيَقُولُ: يَا رَبَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَأَنَا الْإِسْلَامُ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، بِكَ الْيَوْمَ آخُذُ، وَبِكَ أُعْطِي، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: «وَمَنْ يَتَبَعَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ» (٨٥) رَوَاهُ أَخْمَدُ (١).

### الشرح:

هذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده في مسنده أبي هريرة، من طريق عباد بن راشد عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أن الحسن قال: «حدثنا أبو هريرة ونحن إذ ذاك بالمدينة...» وساق الحديث.

والكلام في إسناده في مقامين:

**المقام الأول:** هو عباد بن راشد، فمن الأئمة من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومنهم من قال: إنه صدوق عنده أوهام وله أغاليط. وعدوا هذا الحديث من أغاليطه؛ لأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه شيئاً،

(١) أخرجه أحمد (٢/٣٦٢)، وأبو يعلى (١١/١٠٤)، والطبراني في الأوسط (٧/٣١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

هكذا قاله بعض أهل العلم<sup>(١)</sup>.

فعباد وثقه جماعة من أهل العلم منهم عبد الله بن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، والحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه، وال الصحيح في عباد أنه حسن الحديث وأنه ليس بضعف يُرد حديثه ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في (التقريب)<sup>(٣)</sup>: «صَدُوقٌ لِهُ أَوْهَامٌ» ، وذلك توازن بين أقوال العلماء ، لكنه في (تهذيب التهذيب)<sup>(٤)</sup> كتابه تبعاً لأصل الكتاب ، وهو «تَهذِيبُ الْكَمَالِ»<sup>(٥)</sup> لأبي الحجاج يوسف المزني ، لم يذكر توثيق عبد الله بن الإمام أحمد له ، وهو موجود في المسند ، فيلحق بذلك الموضع .

فالمعتمد أنه حسن الحديث ، وإن كان روى بعض الأحاديث التي تستنكر عليه ، فهذا ليس بغريب فإن الثقات قد يهمون ، فكيف بمن هو دونهم؟

**المقام الثاني:** الكلام عن الإسناد في سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه وأكثر أهل العلم على أنه لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال آخرون: بل سمع منه حديثاً أو حديثين أو نحو ذلك .

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٧٩)، وال الكامل في ضعفاء الرجال للجرجاني (٤/٣٤٠)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/٧٣)، وميزان الاعتراض للذهبي (٤/٢٦).

(٢) انظر: المسند (٢/٣٦٢)، وفيه: «قال أبو عبد الرحمن - يعني عبد الله بن أحمد - : عباد بن راشد ثقة ولكن الحسن لم يسمع من أبي هريرة». ا.ه.

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٩٠).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٥/٨٠).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (١٤/١١٦).

وبعض العلماء يوهمون الرواة الذين يقولون عن الحسن أنه قال حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه، وبعضهم يقول: إن الحسن قد يقول: (حدثنا أو أخبرنا)، ويعني به أهل البصرة، لكن هذا في غير أبي هريرة رضي الله عنه.

والصحيح أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا هو الظاهر إلا فيما ذكر أهل العلم أنه سمع، مثل ما ذكر الحافظ في حديث أو حديثين، مع أنه كان معاصرًا لأبي هريرة سنتين طويلة؛ لأن الحسن ولد في زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وأبو هريرة رضي الله عنه كان بالمدينة وتوفي قريباً من سنة ٥٨ هـ بعد أن توفيت عائشة وصلى عليها رضي الله عنها.

المقصود أنه عاصره سنتين طويلة، ولكن المعتمد أنه لم يسمع منه؛ لأن الحسن كان في البصرة وأبو هريرة رضي الله عنه كان بالمدينة.

وقالوا: إن الحسن لم يحج في عمره إلا مرتين، ورحلته إلى المدينة أو مكة كانت قليلة؛ ولهذا نفوا سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه إلا إن كان ساماً لحديث أو حديثين، على القول بثبوت سماعه.

قال عليه السلام: «وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَحِيَّهُ الأَعْمَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَتَحِيَّهُ الصَّلَاةُ، فَتَقُولُ: يَا رَبَّ أَنَا الصَّلَاةُ، فَيَقُولُ إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»، قوله: «تَحِيَّهُ الأَعْمَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» العلماء فسروها على أحد تفسيرين:

\* منهم من قال: «تَحِيَّهُ الأَعْمَالُ» يعني يجيء ثواب الأعمال يوم القيمة والأجر الذي وضعه الله عَزَّ وَجَلَّ للأعمال<sup>(١)</sup>.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٥/٣٩٨): (وَأَخْمَدَ وَغَيْرُهُ مِنْ =

\* ومنهم من قال : «**تَجِيءُ الْأَعْمَالُ**» أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِ الْأَعْمَالِ تَجِيءَ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup>؛ كَمَا أَنَّهُ يوزِنُ الْعَمَلَ وَتُوزَنُ السَّيِّئَاتُ وَالْحَسَنَاتُ فَكَذَلِكَ هَذَا، وَكَمَا يَأْتِي الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْاجِجُ عَنْ أَصْحَابِهِ، وَكَمَا يَأْتِي الْعَمَلُ جَمْلَةً يَحْاجِجُ عَنْ أَصْحَابِهِ، فَهَذِهِ كُلُّهَا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ.

وَهَذَا الْآخِيرُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرُورِ الْغَيْبِيَّةِ أَنَّ تَقْرَرَ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّ لَا تَؤْوِلَ بِتَأْوِيلَاتِ تَصْرِفَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، وَكَوْنُ الْأَعْمَالِ تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَذَا مَجِيءٌ غَيْبِيٌّ لَا نَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ، وَإِذَا كَانَ غَيْبِيًّا فَيُجْبِي إِلَّا يُسْلِطَ عَلَيْهِ التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ يُخْرِجُ الْحَقَائِقَ الْغَيْبِيَّةَ عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى مَدْرَكَاتِ الْعِبَادِ، وَمَدْرَكَاتِ الْعِبَادِ لَا تَتَنَاهُ الْغَيْبِيَّاتُ؛ بَلْ إِنَّمَا تَتَنَاهُ الْمَعْهُودُ لَهُمْ مَا رَأَوْهُ أَوْ أَحْسَوْهُ أَوْ قَاسُوا عَلَيْهِ.

**فَإِذَا نَقُولُ الصَّحِيحَ أَنْ قَوْلَهُ : «**تَجِيءُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» أَنَّ هَذَا مَجِيءٌ**

= أَئْمَةُ السُّنَّةِ - فَسَرُّوا هَذَا الْحَدِيثَ - أَيْ حَدِيثٌ : «أَفْرَغُوا الْبَقَرَةَ وَآلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا الرَّهْرَاءُ وَآلُ عِمْرَانَ، يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَّابَاتَانِ..» - بِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ مَجِيءُ ثَوَابِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ كَمَا ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ مَجِيءِ الْأَعْمَالِ فِي الْقَبْرِ وَفِي الْقِيَامَةِ وَالْمَرَادُ مِنْهُ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ) (١). هـ. بِتَصْرِفِ .

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ كُلَّهُ فِي الْفَتْحِ (٤٢١/١١) : (وَقَالَ الْقُرْطَبِيُّ فِي (الْتَّذْكِرَةِ) : الْمَوْتُ مَعْنَى وَالْمَعْانِي لَا تَتَقْلِبُ جَوْهِرًا وَإِنَّمَا يَخْلُقُ اللَّهُ أَشْخَاصًا مِنْ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ وَكَذَا الْمَوْتُ يَخْلُقُ اللَّهُ كُبُسًا يُسَمِّيهِ الْمَوْتُ وَيُلْقِي فِي قُلُوبِ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّ هَذَا الْمَوْتَ يَكُونُ ذَبْحًا دَلِيلًا عَلَى الْخُلُودِ فِي الدَّارَيْنِ وَقَالَ عَيْرُهُ لَا مَانعَ أَنْ يَنْشِئَ اللَّهُ مِنْ الْأَغْرَاضِ أَجْسَادًا يَجْعَلُهَا مَادَّةً لَهَا كَمَا ثَبَّتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ إِنَّ الْبَقَرَةَ وَآلِ عِمْرَانَ يَعِيَّثَانِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ وَتَحْوِي ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ) (١). هـ. بِتَصْرِفِ . وَانْظُرْ : فِيضُ الْقَدِيرِ لِلْمَنَاوِيِّ (٦٣/٢).

حقيقي ، وأن الأعمال تجيء كما ذكر النبي ﷺ .

قال : «تَحِيُّ الصَّلَاةَ فَتُقُولُ يَا رَبِّ أَنَا الصَّلَاةُ» ، يعني : أن الأعمال تتنافس في أن تكون شافعة لأصحابها ، أو أن تكون هي الميزان الذي يوزن به أهله ، وهذا فيه تقرير لمسألة مهمة : وهي أن هذه الأعمال يكون بينها وبين أصحابها محبة وودة وألفة ، بحيث إن كل عمل صالح يريد لأصحابه الزلفى والنجاة ، وهذه الصلاة تريد لأصحابها النجاة .

ثم تجيء الصدقة ، والمراد بها هنا الصدقة المفروضة - يعني : الزكاة - والنافلة ؛ لأن اسم الصدقة يشمل الاثنين ، فيشمل الصدقة الواجبة والصدقة المستحبة ، فيقول الله تعالى لها : «إِنَّكَ عَلَىٰ خَيْرٍ» ، وهذا أيضاً صرف عن إجابة السؤال لها ، يعني : لأن الصلاة والصدقة وغيرها تزيد أن تكون هي المقدمة في الوزن ، يعني : أن تكون هي المقدمة فيما يتميز به المكلفون ، ثم يأتي الصيام المفروض يريد لأصحابه النجاة أيضاً ، وترتيبها على هذا ، وجنس الزكاة أفضل من جنس الصيام ، وهكذا فالفضل لهذه الأعمال على هذا الترتيب .

المقصود أن جنس هذه الأعمال يأتي ويريد لأهله النجاة ، وأن يكون هو الميزان ، فمن أتي به كان ميزانه راجحاً ، وكان مُعطاً ومكرماً ، ومن لم يأت به فإنه معرض للهلاك ؛ لكن ربنا تبارك وتعالى لما أتت الصلاة قال : «إِنَّكَ عَلَىٰ خَيْرٍ» لأنها عبادة عظيمة ، ثم كذلك في الصدقة قال : «إِنَّكَ عَلَىٰ خَيْرٍ» لأنها عبادة عظيمة ، ثم في الصيام قال : «إِنَّكَ عَلَىٰ خَيْرٍ» لأنه عبادة جليلة عظيمة . «ثُمَّ تَحِيُّ الْأَعْمَالُ عَلَىٰ ذَلِكَ» كل الأعمال الجهاد في سبيل الله تعالى ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وطلب العلم ، وال عمرة ، والحج ،

وصلة الرحم، يشمل قوله: «ثُمَّ تَحِيَءُ الْأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكَ»، يعني: كل الأعمال الصالحة تجيء، وكل يريد أن يكون الوزن به، وأن يكون هو المعيار وهو الميزان، والله يَعْلَم يقول إنك على خير إلى أن يأتي الإسلام.

وهذا فيه تنبيه إلى حُسْنِ الْأَدْبِ مع من رام شيئاً ولم يستحقه بأنه يُشَتَّن عليه ولا يهُجَّن في قوله، وهذا فيه أدب مهم لطالب العلم فيما يحكم به على الأشياء، أو فيما يُقَيِّمُ به الأشياء، أو فيما يخاطب به الناس، فربما مثلاً يأتي من يقول: أنا فعلت كذا وكذا. فِيُسْفَهُ، ويُقال له: كِيفَ نجعلك مثل كذا وكذا؟ إلى آخره، وهذا لا شك من استعجال الناس والعباد وعدم وزنهم بالوزن العدل والإنصاف والحق في كل الحالات، والله يَعْلَم عباده أنه من طلب شيئاً ليس بمستحقٍ له أنه يُشَتَّن عليه بما هو فيه، ولا يعطى أكثر من منزلته، فقال الله يَعْلَم للصلوة «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»، وللصدقة «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»، وللصيام «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»، ولجميع الأعمال «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»، ولكن لم يعطها سؤلها، ولم يُلْبِ لها مطلبتها؛ لأنها لا تستحق ذلك، فهي أنت بشيء مقدر لكنه ليس هو الميزان.

قال بعد ذلك «ثُمَّ يَعْلَمُ الْإِسْلَامُ فَيَقُولُ يَا رَبَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَأَنَا إِلَّا سَلَامٌ» «السلام» اسم من أسماء الله يَعْلَم، من أسماء الجمال لله يَعْلَم، والسلام من آثاره كل سلام سلم بها العباد، وكل أنواع السلامة لهم في دينهم وفي دنياهم فيما دقّ من الأمر أو فيما جلّ، فإنما هي من آثار اسمه يَعْلَم «السلام» و«الإِسْلَام» - كما سبق - من أسلم إذا دخل في السلم - يعني في اللغة - وطلب السلامة، وبينهما من جهة الاشتراك مناسبة؛ لأنَّ الإسلام فيمن أسلم يطلب السلامة، والسلام من أسماء الله يَعْلَم الذي من آثاره السلامة من جميع النواحي والجهات.

لذا فإنّ هذا الدعاء من الإسلام «يَا رَبِّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَأَنَا إِلْسَامٌ» فيه تنبية للعباد أن يكون مطلبهم ودعاؤهم بالتوسل بأسماء الله ﷺ المناسبة لمطالبهم، فإذا كان يريد مطلبًا في السلام فإنه يدعو الله ﷺ بأسمائه الحسنة بأسماء الجمال التي منها السلام مثلاً فيما يطلبه، وهذا هو تحقيق قول الله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فيدعى العبد بما يناسب مطلوبه، إذا كان مطلوبه المغفرة فيتعدد إلى الله ﷺ بأسماء الجمال له ﷺ كالغفور والرحيم والودود والتواب ونحو ذلك، وبأسماء الجلال أيضاً التي فيها عزته وجبروته وهيمنته وكبرياؤه ﷺ لعرضه لنفحات الرب ﷺ وتقدست أسماؤه، وكذلك في سائر المسائل، فالدعاء من أعظم ما يكون، فإذا وُفق العبد للدعاء بالتوسل والثناء على الله ﷺ بما يناسب المطلوب، فإنه لا يكاد الدعاء يُصرف بل يجاب؛ كما أخبر الله ﷺ بذلك.

هنا قال : «فَيَقُولُ يَا رَبِّ أَنْتَ السَّلَامُ وَأَنَا إِلْسَامٌ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَلَىٰ خَيْرٍ بِكَ الْيَوْمَ آخُذُ وَبِكَ أُعْطِيٌّ ، فَقَالَ اللَّهُ عَلَىٰ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَمَنْ يَتَبَعَّ غَيْرَ إِلْسَامٍ دِينَنَا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] .

قوله : «بِكَ الْيَوْمَ آخُذُ» يمكن أن يكون تفسيرها على أحد وجهين:  
**الأول:** «بِكَ الْيَوْمَ آخُذُ» من الأخذ وهو العقوبة والعذاب، والمؤاخذة أيضاً.

**والثاني:** «بِكَ الْيَوْمَ آخُذُ» يعني آخذ الوسيلة، آخذ الشفاعة فيكون الإسلام شافعاً، يؤخذ شافعاً، يؤخذ سبباً، يؤخذ ميزاناً.

وال الأول أظهر وهو أنه من الأخذ والمؤاخذة والعقوبة والنکال، يعني:  
 بك اليوم أؤخذ وأعقاب وأنكل وأعذب.

«وَبِكَ أُعْطِي»، يعني: أتكرم وأتفضل؛ كقوله ﷺ: «عَطَاهُمْ غَيْرَ مَجْدُوفِهِ» [هود: ١٠٨]. فدلل ذلك على أن الله ﷺ جعل الإسلام هو الميزان؛ لأنه يعاقب بتركه ويؤاخذ بتركه؛ كما أنه يكرم وينعم ويتفضل ويعطي بالإسلام. فإذا كان الأمر كذلك فإن تحقيق الإسلام هو أعظم أسباب النجاة، أعظم ما يكون به الإعطاء والكرم والفضل من الله ﷺ أن يحقق العبد إسلامه، وأن عليه ما تعبد به مما ليس من الإسلام.

وهذا كما ذكرنا يشمل الفتئتين: فئة من ليسوا ب المسلمين، وفئة أهل الإسلام الذين لم يحققوا الإسلام، فهو لاء مخاطبون بالمؤاخذة ومتوعدون بقوله ﷺ: «وَمَنْ يَبْتَغِ عَيْرَ إِلَّا سَلَمٌ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْأَخْسَرِينَ» [آل عمران: ٨٥].

إذا تبين هذا: فإن هذا الحديث من الأحاديث العظيمة التي تهز النفس والفؤاد والجوارح في لزوم الإسلام الصحيح وعدم مخالفته إلى غيره، فكما ترى ليست المسألة مسألة العبادات من حيث هي فقط، وإنما المسألة مسألة تحقيق الإسلام، وهذا مما يجب على طلبة العلم وعلى الدعاة إلى الله ﷺ أفراداً وجماعات ومجموعات أن يعتنوا به كثيراً؛ لأن الغاية من الدعوة والغاية من التعليم هو نجاة العباد وتعبيد العباد لربهم ﷺ، فإذا كانوا يدعون إلى شيء لا تؤمن معه نجاتهم يوم القيمة فإنهم على خطر حينئذ، وتكون الدعوة ليست على بابها، وليس على ما يحقق للمرء النجاة إذا سلكه. لهذا ينبغي - كمنهج - أن يؤخذ بالإسلام في شموله في الدعوة؛ لأن دعوة الناس إلى الإسلام - يعني من المسلمين ومن غير المسلمين - بحسب الحكمة والتدرج والبداءة بالأهم فالهم إلى آخره، لكن يُدعى إلى

الإسلام بشموله، فالذى لا يهتم مثلاً بدعوة الناس إلى توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ وتحقيق الشهادتين تحقيق الإسلام، فإنه لم يهتم بالإسلام الصحيح، بل اهتم بإسلام يظنه نافعاً وربما كان غير نافع.

من الناس أيضاً من يقتصر في دعوته على العقيدة فقط، دون أن يدعو الناس فيما يصلحهم في العبادات، وما يصلحهم في الأعمال، وما يؤدون به حقوق العباد، وهذا أيضاً فيه نقص. فحقيقة الإسلام - وهو ما فسره الإمام في الباب الذي قبله - هو الذي يجب أن يتخد منهاجاً للدعوة، وهو الإسلام الذي يشمل جميع ما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به أمر إيجاب، أو نهى عنه نَهْيٌ ونهى عنه رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَاهُ الْحَمْدَ وَسَلَّمَ نهي تحريم، ثم تأتي بعد ذلك المستحبات وغيرها من باب التبع.

وهذا يؤكد أنه يجب أن يفهم كيف تتحقق الدعوة في حياة الناس؟ وكيف يدعو المرء إلى الله عَزَّ وَجَلَّ وأن تكون دعوته على وفق الإسلام الصحيح؟ فإذا كان هو سيدعو إلى الإسلام الكامل الشامل فإنه هو في نفسه يجب أن يكون ملتزماً بالإسلام وتحقيق ما يجب عليه من الدخول في الإسلام، فإذا كان يدعو ولا يسلم المسلمين من لسانه ويده فإن هذا لم يأت بما يحبه الله عَزَّ وَجَلَّ ويرضاه في أمر الدعوة، أو إذا كان يدعو إلى شيء من الإسلام ويقول الشيء الآخر غير مهم، كالذين يقولون: إن الدعوة إلى العقيدة والتوحيد وتفهيم ذلك الناس هذا غير مهم، وبيان التوحيد والشرك وما يُضاد حقيقة الإسلام أن هذا ليس بهم، المهم كذا وكذا، هؤلاء أيضاً لم يرعوا الأمانة، ولم يأتوا بالإسلام الذي أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به.

كذلك من أتي للناس بالدعوة للزهدiyات وترك حقيقة الإسلام وأوامر

الإسلام العظيمة والأمر والنهي والعلم والدعوة إلى التوحيد والعقيدة، كذلك هذا مفرط.

فالواجب إذاً على الجميع أن يتخدوا الإسلام الكامل؛ كما أمر الله ﷺ به، وكما جاء في الكتاب والسنة، أن يتخدوه منهجاً لهم.

وفيمما أرى ويرى الكثير في الواقع أن من أسباب وقوع الخلاف اليوم بين الناس في الدعوة وبين الذين يدعون - سواء من الأفراد أو غيرهم - أن السبب هو في فهم الإسلام وفي طريقة الدعوة، لكن لو أخذ الجميع بالإسلام كله فإنهم حينئذ سيلتقون على كلمة سواء، لكن هذا يراعي جوانب لا يراعيها ذاك، وهذا يفترط في أشياء، وهذا يغلو في أشياء، وهكذا حتى صارت الأمة، حتى صار المخلصون على قلتهم في عموم الأمة متفرقين إلى فرق وإلى أقوال وإلى جماعات. نسأل الله ﷺ السلامة والعافية من كل ما يخالف طريق الجماعة الأولى.

إذا تقرر هذا - كما ذكرت في أول شرح كتاب فضل الإسلام - هذا الكتاب كتاب منهج، كتاب دعوة، إذا نظرت في تطبيق إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله منهج الدعوة والإسلام في دعوته، وجدته أخذ بما جاء في هذه النصوص بحذافيرها، فدعا إلى الإسلام كله: بأداء حقوق الله عز وجل وحقوق العباد، وبالامر بالفرايض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بالنصح للراعي وللرعية، والقيام بالحقوق جميعاً، وهذا هو حقيقة الإسلام التي وعد الله عز وجل من أخذ بها بالنصر والتأييد، مثل قوله عليه السلام: «وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَمِنَّا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ» عليه السلام إِنَّهُمْ هُمُ الْمَنْصُورُونَ عليه السلام وَلَنَّ جُنَاحَنَا لَهُمُ الْغَلَبُونَ عليه السلام» [الصفات: ١٧١ - ١٧٣]، وفي نحو قوله عليه السلام: «إِنَّا لَنَنْصُرُ

رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُولُ الْأَشْهَدُ ﴿٥١﴾ [غافر: ٥١] وهذا مما نرجو عاجل بركته وأجل بركته عند الله ﷺ في أن يكون ﷺ وتقديست أسماؤه رضي منا بما أخذنا به من عموم الإسلام وحلت علينا بذلك بركته ﷺ وسلامته التي وعد بها من حرق دينه ﷺ .

وَفِي الصَّحِيفَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَبِيعَتِنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَّيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». رَوَاهُ أَخْمَدُ<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

قوله: (وَفِي الصَّحِيفَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَبِيعَتِنَا) مرفوعاً، «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَّيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، هذا يريد به الإمام صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيان أن في قوله: «وَمَنْ يَتَبَعَ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَأَنَّ يُقْبَلَ مِنْهُ» [آل عمران: ٨٥] أنه يشمل أهل المحدثات والذين عملوا أعمالاً ليس عليها أمره صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سواء أكانت هذه المحدثات محدثات في العقائد، كالذين نفوا صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، أو اعتقدوا أن الله عَزَّ وَجَلَّ يجبر العباد، أو الذين نسبوا إلى الله عَزَّ وَجَلَّ أشياء ليست له عَزَّ وَجَلَّ، أو كان في العقائد والعمل كالذين عبدوا غير الله فأتوا بالشرك الأكبر، أو الذين أتوا بالشرك الأصغر بأنواعه، كل هؤلاء عملوا أعمالاً ليس عليها أمره صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أعمال قلبية أو أعمال جوارح. كذلك البدع المختلفة وهي درجات سبق الكلام عليها، أيضاً كلها من تعبد بها فهي مردودة عليه لن تُقبل منه بنص الآية والحديث، وصاحبها في الآخرة من الخاسرين، وسيأتي فيما يأتي من أبواب -إن شاء الله تعالى - بيان أن البدع من حيث الجنس أرفع درجة من الكبائر، فجنس البدعة أشنع وأغلظ من جنس الكبائر، وهذا لا يعني أن كل بدعة أعظم من كل كبيرة، لا، ولكن جنس البدع؛ لأنها:

\* معارضَةً للرسول صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

\* واستدركْكُ عليه.

(١) سبق تخریجه (ص ٩١).

\* وشرع دين لم يأذن به.

\* وتعبد بأشياء لم تكن عليها سنته من جهة الاعتقاد والشبهة.

وهذه أعظم من حيث الجنس من ذنوب الشهوات المختلفة، وهذا فيه تقرير لما يجب على الدعاة إلى الله أن يسلكوه في دعوتهم، وأن ينبهوا الجميع إلى خطر المحدثات والبدع والضلالات؛ لأنها مخالفة للدين الإسلام، ونبينا ﷺ أعلن أنّ أصحابها مردودة عليهم عباداتهم، وهذا معناه أنها لا تُقبل منهم، وأنهم خاسرون بما اقترفوا من آثام وبما اجترحوا من بدع وضلالات.



## باب وجوب الاستغناء بمتابعة الكتاب عن كلّ ما سواه.

### الشرح:

قال رَبُّكُمْ: (باب وجوب الاستغناء بمتابعة الكتاب عن كلّ ما سواه) ويعني بـ(الكتاب) القرآن، وفي عدد من النسخ أيضاً (وَبِمُتَابَعَتِهِ رَبُّكُمْ): والمذكور هنا كما هو في نسخ معتمدة من هذا الكتاب هو الصحيح؛ لأنّ عنوان الباب: (باب وجوب الاستغناء بمتابعة الكتاب عن كلّ ما سواه)، وسيأتي بيان أنّ متابعة النبي رَبُّكُمْ تدخل في متابعة الكتاب، والاستغناء بالكتاب يشمل أيضاً الاستغناء بسته رَبُّكُمْ.

قال رَبُّكُمْ: (وجوب الاستغناء)، ولفظ الوجوب هذا مأخذ أو مستدلّ عليه بما أورده من الأدلة التي فيها بيان: شمول الكتاب، وطاعة النبي رَبُّكُمْ، ولزوم الجماعة، والنهي عن النظر في كتب الأمم قبلنا، وغضب النبي رَبُّكُمْ حينما رأى في يد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أوراقاً من التوراة<sup>(١)</sup>.

و(الاستغناء) يعني الاكتفاء بمتابعة الكتاب، وبمطالعة الكتاب الذي هو القرآن وبالأخذ منه، وهذا واجب، ففي الكتاب الذي هو القرآن كفاية، وفي سنة النبي رَبُّكُمْ كفاية.

وقوله: (عن كلّ ما سواه)، هذا يشمل كلّ ما يريد العبد أن يأخذ منه الهدایة والعلم النافع مما هو سوى القرآن وسنة النبي رَبُّكُمْ.

فإذا دل التبويب على أن الاكتفاء بالكتاب والسنة، وما جاء في الكتاب

(١) سيأتي تخريرجه (ص ٢١٣).

والسنة من أوجه الأدلة أنَّ هذا واجب ليس للمرء الخيرة فيه، وأنَّ هذا يُستغني به عن كل كتاب يُطلب الهدى منه، أو يُطلب العلم النافع منه؛ كما سيأتي بيان تفصيله في شرح الآية والحديث.

وتبويب الإمام رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ لهذا الباب وعقده له من الأهمية بمكان، بل كل متبصر في حال الأمة في حال أهل الإسلام، الذين فارقوا الجماعة، وأنشأوا الفرق، وتبعوا الضلالات، يتبيَّن له أن سبب ذلك هو أنهم لم يستغنوا ولم يكتفوا بما جاء في القرآن والسنة، وهدي الصحابة رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ عن الكتب المختلفة والأراء العقلية والأقيسة، بل زهدوا في الكتاب، وزهدوا في السنن، وزهدوا في الهدي الأول، وأخذوا يتلقفون العلم من مصادر أخرى يظنون أن فيها الهدایة، وسواء أكان ذلك العلم في أمور التوحيد والعقيدة، أم كان في أمور الأمر والنهي والحلال والحرام، أم كان في أمور القوانين العلمية التي تبني عليها العلوم.

وأصل انحراف الناس في هذه الأمة جاء من أحد ثلاثة أنحاء، أو منها جميعاً:

**السبب الأول:** أنهم ذهبوا إلى العقل في تقدير أو في إثبات الحق من عدمه، وهذا هو الذي يسمونه الفلسفة التي أساسها تقديس العقل، وأن ما يملئ العقل الصحيح - حسب ما يزعمون - لا معقب له، وهذا كان عند أهل اليونان وعند الفلاسفة بعامة، ودخل في هذه الأمة شيئاً فشيئاً حتى صار تحكيم العقل مقدماً على تحكيم النص، وتوسيع في ذلك حتى صارت الاجتهادات العقلية مقدمة على ما جاء النص به، وزعم الفلاسفة أنَّ لهم قانوناً يزنون به الأمور سموه المنطق، بحيث يعصم الفكر - يعني ذلك العلم

الذي يسمى المنطق أو يسمى معيار العلم أو نحو ذلك مما سمي - و يجعلونه هو القانون الذي يعرف به صحة الشيء من عدمه؛ لأنَّ قانون التفكير السليم، وقانون الوصول إلى النتائج الصحيحة، ولهذا أبطلوا كثيراً مما جاء في الكتاب والسنة من المسائل؛ لأجل إبطال العقل لها بدلالة المنطق على ذلك البطلان.

هذا من جهة التقنين، يعني : من جهة استعمال علم وقانون ، لكن تُوسع في الأمة حتى صار الناس يخالفون العلم الصحيح باجتهاد ليس له معيار وليس له قانون أيضاً ، فتوسّع الناس في أقوال كثيرة وفي نحل مختلفة ليس لها قانون وليس لها معيار يُرجع إليه ، وأساسها كله الأخذ بفلسفة اليونان وما جاء في هذه الأمة من علوم القوم؛ علوم الأوائل ممن يسمونهم بالحكماء ، هذا السبب الأول .

**السبب الثاني:** أن ضعف العلم بالكتاب والسنة ظُن معه أن الكتاب والسنة وما فيها من الأدلة ليس بكافي ل حاجات الناس ، وأن حاجات الناس يحتاج معها إلى أنواع الاجتهادات في المسائل العلمية وفي المسائل العملية ، وهذا باطل من جهات - كما سيأتي - ولو قالوا : إننا نقتصر على ما جاء في النصوص وما لم يرد فيها نجتهد فيه . لكان هذا أمراً سائغاً ؛ كما كان عليه الصحابة رضي الله عنهما ، لكنهم ضعُف علمهم بالشريعة فصاروا يجتهدون فيما دلت عليه الشريعة ، فإذا كانت المسألة في الدليل ؛ إذا كانت المسألة في الكتاب أو في السنة وفي كلام السلف الصالح رضي الله عنه ، فما العلم إذاً أن يترك ذاك إلى علوم أخرى أو إلى اجتهادات لا أساس لها إلا تفكير أصحابها !! وهذا كثر جداً في الأمة في المسائل العقدية ، وفي مسائل الفقه أيضاً والحلال والحرام ، وفي مسائل السلوك والزهد والعبادة ، حتى حدثت هذه

الفرق والجماعات المختلفة في كل بلد وفي كل مصر، فتجد آراء مختلفة في العقيدة، وفرقًا متباعدة في التوحيد، وتتجدد في الصوفيات والزهدية والسلوكيات أيضًا فرقاً مختلفة، وكل فرقة تظن أنها هي المفضلة، وكذلك في مسائل الفقه تجد أن كل مفتى يفتى بما عنده مما وصل إليه اجتهاده، وهو قد قصر في النظر في نصوص الكتاب والسنة وتحقيق المسائل في ذلك، ولو كان الناس استغنووا بالكتاب والسنة، وبما فيهما من الدلائل على لزوم هدي السلف الصالح واتباع الصحابة، لضعف الافتراق جداً، وللزام الناس منهجاً واحداً مستقيماً.

ونحن نرى أيضاً اليوم أنَّ الناس إنما اختلفوا لأجل واحد من هذين السببين أو هما معاً.

**والسبب الثالث:** مما حدث في الأمة أيضاً في هذا السياسات الجائرة أو السياسات الظالمة التي حرفت الشريعة في مسائل كثيرة، وجعل أهل العلم وأهل القضاء وأهل الفتيا يفتون بها لأجل مصلحة دولة أو مصلحة فتاة، ثم تتبع ذلك ما بين فعل ورد فعل حتى حدث له من الآثار والعواقب ما وسع دائرة الافتراق والانحراف عن أساس الدين.

وسأ يأتي في شرح الحديث في الباب الذي بعده أهمية لزوم الجماعة ومعنى ذلك، وصلة ذلك لزوم بمتابعة الكتاب والسنة والاستغناء بهما عن كل ما سواهما.

وإذا نظر الناظر في زماننا الحاضر حيث كثر بعد ضعف الإسلام وضعف أهل الإسلام، ورغبة كثير من المخلصين في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الدعوة إلى الله عز وجل، وفي نصرة الإسلام في بقاع المسلمين

جميعاً، نجد أن هذه الأسباب الثلاثة تأتي ماثلة أمامك في أنهم خرجوا عن الاستغناء بمتابعة الكتاب والسنة عن كل ما سواه، وأثرت فيهم العقليات، أو أثر فيهم ضعف العلم وترك التعلم، أو أثرت فيهم السياسات المختلفة، حتى غدوا ما بين خير وشر تعرف منهم وتنكر إلا من تابع العلم الصحيح.

وتأمل ذلك تجده في الناس، وكما قال القائل: «حَرُوكَ تَرَ».

فإن الأكثرين ممن خالفوا الصراط الأول:

\* إما أن يكونوا خالفوه عن ضعف علم بما جاء في النصوص فيجتهدون مع وجود الدلائل.

\* وإنهم ركزوا إلى عقليات ومصالح يجعلونها حجة قوية.

\* وإنما أن تكون أثرت فيهم السياسات فجعلتهم يتصرفون بمحض آراء سياسية، وسواء كانت تلك السياسات منهم، أو من دول تجاههم، فإنها أثرت فيهم حتى صاروا بعيدين عن متابعة الكتاب والسنة حق المتابعة، وأخذوا يتلقفون العلم والحق من هنا وهناك فلم يدركوا ذلك.



**وَقُولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزَرَنَا عَيْنَكَ الْكِتَبَ تَبَيَّنَاهُ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ الْآيَة.**

الشّـ

هذه الآية فيها الدليل على أن الله ﷺ جعل القرآن تبياناً لكل شيء، وأنه نزله سبحانه مفرقاً ليكون تبياناً لكل شيء يحتاجه العباد في أمر دينهم وفيما ينفعهم في صلاح العلم والعمل، وهذه الآية كقوله ﷺ: «مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَبِ مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام: ٣٨]، ولكن آية الأنعام جرى فيها خلاف بين السلف في التفسير: ما المراد بالكتاب في قوله: «مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَبِ مِنْ شَيْءٍ»، هل هو اللوح المحفوظ أو هو القرآن؟ على قولين<sup>(١)</sup>.

أما هذه الآية فالكتاب فيها هو القرآن في تفاسير السلف لا غير، لهذا استدل بها بكتابه لأجل إلا يقال إن في الآية اختلافا في التفسير، فقوله: «وَزَرَّنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ» [النحل: ٨٩] يعني: أن الله عز وجل نزل

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣٥/٣)، قال رَبُّكُمْ: (قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَبِ مِنْ شَيْءٍ﴾)، في الكتاب قوله تعالى: أَحدهما: أنه اللوح المحفوظ، روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: (ما تركنا شيئاً إلا وقد كتبناه في أم الكتاب)، وإلى هذا المعنى ذهب قتادة وابن زيد. والثاني: أنه القرآن، روى عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: (ما تركنا من شيء إلا وقد بناه لكتم).

فعلى هذا يكون من العام الذي أريد به الخاص ، فيكون المعنى ما فرطنا في شيء بكم إليه حاجة إلا وبيناه في الكتاب ، إما نصاً ، وإما مجملأ ، وإنما دلالة ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَزَنَّا  
عَلَيْكَ الْكِتَبَ تَبَيَّنَتِ لِكُلِّ شَيْءٍ ۚ ۝ ، أي : لكل شيء يحتاج إليه في أمر الدين ) ١. هـ .  
وانظر : تفسير الطبرى ( ٧ / ١٨٨ ) ، وتفسير القرطبي ( ٦ / ٤٢٠ ) ، والدر المتنور للسيوطى  
( ٣ / ٢٦٧ ) ، وروح المعانى للألوسى ( ٧ / ١٤٤ ) ، وتفسير السعدى ( ١ / ٢٥٥ ) .

هذا القرآن من أجل أن يكون تبياناً لكل شيء، أو أنه يبيان فيه كل شيء تبياناً وأظهره وجعله ماثلاً، حتى لا يحتاج الناس إلى غير هذا القرآن.

قال ﷺ: ﴿تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، ﴿تَبَيَّنَ﴾ هنا: تفعال من البيان، وهل هي مفعول لأجله أو هي مصدر؟ على قولين لأهل العلم.

ويكون التقدير إذا كان مفعولاً لأجله أن تنزيل الكتاب من أجل أن يكون تبياناً، يعني: العلة في تبيين الكتاب للبيان.

وأما إذا كانت مصدراً فتكون للتأكيد، يعني: أن الله ﷺ نزل الكتاب وأبان فيه كل شيء تبياناً، فيكون مصدراً مؤكداً لما في الفعل المقدر الذي دل عليه المصدر، يعني: جعل كل شيء في هذا القرآن بيناً ظاهراً لا ليس فيه، وإنما هو بيان - يعني القرآن - لكل شيء يحتاجه الناس كما سيأتي.

قوله هنا: ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، (كُلُّ) هذه من ألفاظ العموم - كما هو معلوم في الأصول - لكنها من ألفاظ الظهور في العموم؛ لأن ألفاظ العموم على قسمين:

\* ألفاظ تدل على التنصيص في العموم.

\* وألفاظ تدل على الظهور في العموم.

والألفاظ التي تدل على الظهور في العموم معناه أن يكون العموم فيها بحسبها، وقد يخرج من ذلك العموم ما لا يصلح لما جاء العموم من أجله<sup>(١)</sup>. لهذا فسر السلف وأهل العلم «كُلُّ شَيْءٍ» بأنه كل شيء يحتاجه

(١) انظر: الإحکام لابن حزم (٣٧٩/٣)، وأصول السرخسي (١٢٥/١)، والإبهاج (٨٢/٢)، وإرشاد الفحول (ص ١٩٧).

العباد في أمر دينهم؛ كما فسرها ابن جرير الطبرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجماعة، ومن أهل العلم من المتقدمين كمجاحد وغيره فسروا «كُلُّ شَيْءٍ» هنا يعني الحلال والحرام<sup>(١)</sup>، يعني : تبياناً لما أحل الله عَزَّ وَجَلَّ وما حرم، فما أحل الله في كتابه فهو الحلال وما حرم فهو الحرام، وعموم التفسير أولى؛ لأن الحلال والحرام هو أحد أفراد هذا العموم، لكن قوله عَزَّ وَجَلَّ : «تَبَيَّنَ لَكُلُّ شَيْءٍ» لا يشمل ما لا ينفع الناس في دينهم؛ لأن القرآن لم ينزل تبياناً لأمور الناس في دنياهم، لم ينزل تبياناً لأمور الرياضيات والجبر والهندسة والفيزياء والكييماء والزراعة والفلك وأشباه ذلك، وإنما نزل للهداية؛ كما قال عَزَّ وَجَلَّ : «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰئِي هُوَ أَقْوَمُ» [الإسراء: ٩]، والله عَزَّ وَجَلَّ بحكمته جعل الأشياء فيما حولنا وفيما نتعامل به على قسمين :

**القسم الأول:** أشياء يدخلها هوى الإنسان: مثل محبته وبغضه، ومثل ما يأتي وما يذر، من بيعه وشرائه، وتعاملاته، وعباداته لربه ونحو ذلك، فهذه يدخلها الهوى، قد يرغب أن يظلم، ويرغب إلا يتبع، ويرغب أن يأتي بالفواحش، ويرغب أن يكون كذا وكذا، وهذه الأشياء تدخلها الأهواء في أمور الشبهات وفي أمور الشهوات.

**والقسم الثاني:** ما لا يدخله الهوى .

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٥٨٣)، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وقوله: «وَتَرَكَنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لَكُلُّ شَيْءٍ»)، قال ابن مسعود: وَقَدْ بَيَّنَ لَنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ كُلَّ عِلْمٍ، وَكُلَّ شَيْءٍ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ .

وَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَعْمَ وَأَشْمَلُ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ اشْتَمَلَ عَلَى كُلِّ عِلْمٍ نَافِعٍ مِنْ خَبِيرٍ مَا سَبَقَ، وَعِلْمٍ مَا سَيَّطَيْ، وَحُكْمٍ كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَمَا النَّاسُ إِلَيْهِ مُحْتَاجُونَ فِي أَمْرِ دُنْيَا هُمْ وَدِينِهِمْ، وَمَعَاشِهِمْ، وَمَعَادِهِمْ). ا.ه.

والقرآن جعله الله ﷺ هادياً للناس الصراط المستقيم والطريق القويم الذي لا يلتبس فيما يدخله هوى الناس ، وهو الأمور العلمية والعملية التي يحتاجونها .

أما الأمور التي تسرى فيها سنن الله ﷺ هذه لا يدخلها الهوى ، فالقرآن لم ينزل لأجل بيانها ؛ لهذا مثلاً أمور الحساب وأمور الهندسة ونحو ذلك ، هذه لا يدخلها الهوى ، لو قال القائل مثلاً : زوايا المثلث يمكن أن تكون مائتي درجة ، هذا لا يدخله رغبة الراغب ، أو يُصدر قراراً أن زوايا المثلث مائتا درجة ، أو أنه يأتي من يدعو الناس إلى أن تكون زوايا المثلث مثلاً مائتي درجة ، أو أن عشرة زائد عشرة تساوي خمسة عشر ، ونحو ذلك ، هذه لا تدخلها الأهواء ؛ لهذا الناس إذا أتى من يخبرهم فيها بغير الحق فإنهم سيردون عليه ؛ لأنها لا تتوافق الحق الذي يعلمونه ، وهو ليس له هوى في أن تكون الأمور الطبيعية على خلاف ما خلق الله ﷺ .

ولهذا يخطئ من يجعل القرآن كتاباً في العلوم كلها ؛ كما زعمت طائفة أن القرآن كتاب في الطبيعة ، وكتاب في الزراعة ، وكتاب في الهندسة ، وكتاب في الجبر ، وكتاب في كذا ، يظنون أن هذا فيه رفع ل شأن القرآن ، وليس كذلك ، بل فيه إنزال من شأن القرآن ؛ لأن الله ﷺ لم ينزل القرآن لذلك ، ولم يجعله كتاباً في الأمور الرياضية أو الطبية أو الهندسية . . إلى آخره ، وإنما جعله كتاب هداية فيما تدخل فيه أهواء الناس ل تحريف مراد الله ﷺ فيه .

أما ما حكمته سنن وقوانين من الله ﷺ وتقدست أسماؤه بأمور الطبيعة ، فهذه الحق فيها سيبين بما أجرى الله من سنته وما أجرى من تقنيته ، لهذا تجد أن بعض الناس في تفسيره لهذه الآية في كتب التفسير يجعل القرآن

شاملاً لكل العلوم، حتى آل الأمر في بعضهم أن جعلوا العلوم المحدثة الباطلة التي يردها القرآن، جعلوا القرآن مشتملاً عليها؛ كعلوم التصوف والفلسفة والطرق المختلفة، جعلوا القرآن يدل على ذلك كله، وأمور النظر وأمور الحكمة والقواعد والقوانين والمناظرة والجدل وأشباه ذلك، جعلوا كل هذه العلوم في القرآن، وهذا ولاشك من الغلو الباطل.

فالقرآن إذاً تبيان كما أخبر الله ﷺ: «تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ»، أبان الله فيه كل شيء ينفع العباد ويحتاجون إليه فيما قد يحرفونه بأهوائهم، أو قد لا يدركون الحق فيه مما ينفعهم في آخرتهم، أبانه الله ﷺ بياناً، فكل ما يكون من قبيل الهدایة في الدنيا أو في الآخرة هو في القرآن، أما العلوم الأخرى فإن هذه لا تدخل في العموم في قوله: «لِكُلِّ شَيْءٍ» لعدم اشتتمالها على الهدایة في الطريق الذي يتبع على الناس.

إذا تبين ذلك: فقوله ﷺ: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ» والاستغناء بالكتاب، هل معنى هذا أن السنة وأقوال الصحابة ليست مما يؤخذ به ويُستغني به؟

الجواب أن هذا هو من الكتاب، فالاستدلال بالسنة من القرآن، والاستدلال بأقوال الخلفاء الراشدين من القرآن، وكذلك الاستدلال بأقوال الصحابة في القرآن؛ ولهذا كما روى البخاري وغيره<sup>(١)</sup> أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «عَنِ اللَّهِ الْوَاثِيمَاتِ وَالْمُتَوَشِّمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيْرَاتِ خَلْقُ اللَّهِ»، فأتته امرأة فقالت: يا ابن مسعود لقد قرأت القرآن ما

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٨٦، ٥٩٣١، ٥٩٣٩)، ومسلم (٢١٢٥).

بين دفتيه فلم أجد لعن الله لما ذكرت ، قال : لئن كنت قرأتيه لقد وجدتني ،  
لقد قال ﷺ : ﴿وَمَا ءاَنْتُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنِهِ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر : ٧] ،  
وقد لعن رسول الله ﷺ كذا وكذا ، استدل ابن مسعود بما جاء في القرآن  
على أن السنة في القرآن ، وهذا استدلال أصولي عميق ؛ لأن دليل السنة  
والأخذ بها طاعة الرسول ﷺ ومتابعة النبي ﷺ هذا في القرآن ، وفي القرآن  
تبيانه وفي القرآن إظهاره ، فإذا الاستغناء بالقرآن يشتمل على الاستغناء بما  
دل عليه القرآن من متابعة النبي ﷺ ، وهذا فيه إدخال السنة في الاستغناء  
بمتابعة الكتاب عما سواه . كذلك أقوال الصحابة ﷺ فهي داخلة في قول  
الله ﷺ : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ  
الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [السباء : ١١٥] ، وفي  
قول الله ﷺ : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوكُمْ مِنْ بَعْدِ هُنَّ يَقُولُونَ رَبِّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلَا إِخْرَجْنَا  
الَّذِينَ سَبَقُونَا بِإِيمَانِنَا وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غُلَامًا لِلَّذِينَ أَمْنَتُوْ رَبِّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠] ، وكذلك الذين اتبعوهم بإحسان جاء النص عليهم في القرآن .  
فإذاً يكون اتباع هدي الصحابة ﷺ ، وهدي من اتبعهم بإحسان مما جاء  
في القرآن ، فيكون القرآن إذاً دل على أن السنة حجة ، وأن أقوال الصحابة  
ومنهج الصحابة وهدي الصحابة حجة ، وأن لزوم طريقة الصحابة والتابعين  
ذلك حجة ، فيكون إذاً الاستغناء بالكتاب هو استغناء بالسنة ، واستغناء  
بهدي الصحابة ، وبما جاء عنهم وعن التابعين في مسائل العلم .  
إذا كان الأمر كذلك فنقول إذاً : إن الآية دلت على الاستغناء بمتابعة  
القرآن والسنة وهدي السلف الصالح عن كل ما سواها .  
وإذا تبين ذلك : فإن أصول العلوم النافعة التي يحتاج إليها العباد في

دينهم وآخرتهم أتم الحاجة ثلاثة:

**الأول:** العلم بما يستحقه الله ﷺ من توحيده في ربوبيته وتوحيده في عبوديته - توحيد الألوهية - وتوحيده في أسمائه وصفاته، وهذا النوع من أنواع العلوم موجود في كتاب الله ﷺ.

**والنوع الثاني:** علم الحلال والحرام، معرفة ما أُبيح لهم أن يفعلوه، أو ما أمروا به إما فرضاً أو استحباباً، أو ما حُرم عليهم، وهذا هو المسمى بعلم الفقه، يعني: علم الحلال والحرام، وهذا هو الذي فسر به مجاهد رحمه الله قوله عليه السلام: **﴿تَبَيَّنَ لَكُلُّ شَيْءٍ﴾** [النحل: ٨٩]، وهذا من أصول العلوم النافعة.

**والنوع الثالث:** هو العلم بما يكون العباد عليه بعد مماتهم، إلى أن يكون أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، وهذا هو المسمى بعلم اليوم الآخر، أو علم المعاد.

وهذه العلوم الثلاثة هي أصول العلوم النافعة التي تحيي القلب، وتجعل القلب يقطأ حياً عالماً بمراد ربِّه منه، وهذه العلوم النافعة كلها في القرآن على أتم بيان وعلى أتم تفصيل، وعلم التوحيد هو ثلث تلك العلوم؛ ولهذا قال عليه السلام عن سورة الإخلاص: **«إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»**<sup>(١)</sup>؛ لأن ثلث القرآن في التوحيد، يعني: من حيث الدلالة وتنوع العلم لا من حيث عدد الآيات.

وبتقسيم آخر: فإن لله ﷺ أمرٌ وخبر، وقد أنزل الكتاب على رسوله عليه السلام وأخبر فيه بما ينفع العباد، وفيه أمر العباد بما ينفعهم، فكتاب الله ﷺ

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ينقسم إلى قسمين:

**القسم الأول أوامر: وفيها الحلال والحرام.**

**القسم الثاني أخبار: وفيها التوحيد، وقصص الموحدين من المرسلين وأتباعهم، وقصص المعرضين عن التوحيد من المشركين ومن شابههم، وأمر المعاد وما يحصل بعد الممات إلى دخول أهل الجنة، ودخول أهل النار.**

وهذا أحد نوعي الخبر الذي للعباد به حاجة أيما حاجة؛ ولهذا قال ﷺ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، فكل علم يحتاجه العبد في صلاح قلوبهم، وصلاح أعمالهم، وصلاح دنياهم لآخرتهم وما يكونون عليه في آخرتهم، فهو في القرآن، فإن احتاجوا معرفة حق الله ﷺ فهو في القرآن، وإن احتاجوا إلى معرفة أسماء الله ﷺ وصفاته فهي في القرآن على أتم بيان، وإن احتاجوا إلى معرفة الحلال والحرام فهو في القرآن، وإن احتاجوا إلى معرفة مصيرهم وأحوال اليوم الآخر فهو في القرآن.

فالله ﷺ قد أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، قال ﷺ: ﴿أَلَيْمَ أَكَمَّتْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣٢]، وأكبر النعمة وأكبر الفضل بهذا القرآن؛ كما قال ﷺ: ﴿قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ، فَإِذَا لَكُمْ فَلَيَقْرَأُوهُ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسر هذه الآية بقوله: «فضل الله القرآن»<sup>(١)</sup>.

فَاللَّهُ أَتَمْ عَلَيْنَا النِّعْمَةَ وَالْفَضْلَ وَالرَّحْمَةَ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَكُلُّ هَذِي،  
وَكُلُّ شَفَاءٍ، وَكُلُّ خَيْرٍ، وَكُلُّ عِلْمٍ يَنْفَعُ الْعَبَادَ فِي دِينِهِمْ وَفِي آخِرِهِمْ، فَهُوَ فِي  
هَذَا الْكِتَابِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤْلِفُ لِلَّهِ تَعَالَى: (بَابُ وُجُوبِ الْأَسْتَغْفَارِ بِمُتَابَعَةِ  
الْكِتَابِ عَنْ كُلِّ مَا سَوَّاهُ)؛ لَأَنَّ الْهَدِيَّ كُلُّهُ فِيهِ، وَلَأَنَّ الْخَيْرَ كُلُّهُ فِيهِ، وَلَأَنَّ  
أَصْوَلَ مَا يَنْفَعُ الْعَبْدَ وَتَفَاصِيلَ مَا يَنْفَعُ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْقُرْآنِ.

وَالسُّنَّةُ كُلُّهَا بِمُجْمِلِهَا وَتَفَاصِيلِهَا هِيَ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ  
قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَا أَنْتُمْ بِرَسُولِي فَخَلُوْهُ وَمَا يَنْهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهُوا» [الحشر: ٧]،  
يُعْنِي: سَوَاءَ كَانَ آتَاكُمْ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي يَجْبُ عَلَيْكُمْ تَصْدِيقُهَا، أَوْ بِالْأَوْامِرِ  
وَالنَّوَاهِي الَّتِي يَجْبُ عَلَيْكُمُ الْإِلْتَزَامُ بِهَا، فَيَجْبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا ذَلِكَ،

= قال ابن الجوزي في زاد المسير (٤٠/٤): (قوله تعالى: ﴿فَلْيَقْرِئُ اللَّهُ وَرَجُلَيْهِ﴾ فيه ثمانية  
أقوال:

أحداها: أن فضل الله الإسلام، ورحمته القرآن، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس رض  
وبه قال قتادة وهلال بن يساف، وروي عن الحسن ومجاحد في بعض الرواية عنهما،  
وهو اختيار ابن قتيبة.

والثاني: أن فضل الله القرآن، ورحمته أن جعلهم من أهل القرآن، رواه العوفي عن ابن  
عباس رض، وبه قال أبو سعيد الخدري والحسن في رواية.

والثالث: أن فضل الله العلم، ورحمته محمد رض، رواه الضحاك عن ابن عباس رض.

والرابع: أن فضل الله الإسلام، ورحمته تربينه في القلوب، قاله ابن عمر رض.

والخامس: أن فضل الله القرآن، ورحمته الإسلام، قاله الضحاك وزيد بن أسلم وابنه  
ومقاتل.

والسادس: أن فضل الله ورحمته القرآن، رواه ابن أبي نجيح عن مجاهد واختاره  
الزجاج.

والسابع: أن فضل الله القرآن، ورحمته السنة، قاله خالد بن معدان.

والثامن: فضل الله التوفيق، ورحمته العصمة، قاله ابن عيينة). ا.ه.

وما نهاكم عنه من الأفعال فانتهوا، فما آتانا من الأخبار والأوامر نأخذها، وما نهانا عنه فإننا ننتهي.

وهذا أصل عظيم لعلوم الإسلام النافعة التي هي تفصيلٌ لتلك العلوم الثلاثة: العلم بتوحيد الله، العلم بالفقه، العلم بالمعاد.

وقد ذكر بعض العلماء أن كل علم موجود في كتاب الله ﷺ، وقد أطال السيوطي في كتابه الإكليل<sup>(١)</sup>، وذكر أن كل العلوم مستخرجة من كتاب الله، ونقل نقاً طويلاً عن بعض العلماء في بيان هذا الأمر، ولكن هذا ليس بمعتمد، فإنه لا يخلو من تكلف، بل إنه نقل أن العلوم المبتدعة مثل التصوف ونحوه أنها مستقاة من كتاب الله، وأنها مستفادة من كتاب الله ﷺ حتى السحر والتنجيم والفلك جعلوها مستفادة من كتاب الله ﷺ، والجبر والهندسة والطب ونحو ذلك جعلوها مستفادة من كتاب الله ﷺ.

ولا شك أن في كتاب الله ﷺ بياناً لأصول كثير من العلوم، مثل ما يذكره بعض علماء المسلمين في أن القرآن هو أول من نبه إلى الجبر وعمل المعادلات، وحل المجهيل، ونحو ذلك من أنواع العلوم الأخرى مثل الهندسة.

ولكن لا يسوغ أن يجعل القرآن كتاباً أولى لبيان الفلكيات أو لبيان الطبيات أو لبيان أحوال الهندسة أو الجبر أو نحو ذلك، وهذا لا بد من التنبيه عليه؛

(١) نقل كلامه بطوله الشنقيطي رحمه الله في تفسيره أضواء البيان (٤٣٤ - ٤٢٧/٢)، ثم أعقبه بقوله: (وَإِنَّمَا أَوْرَذَنَا بِرُمَيْهِ مَعَ طُولِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْضَاحٍ: أَنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ يَبَانُ كُلُّ شَيْءٍ). وإنْ كَانَتْ فِي الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ أَشْيَاءٌ جَدِيرَةٌ بِالِإِنْتِقَادِ تَرَكُنُا مُنَاقَشَتَهَا خَرْقَةً الْإِطَالَةِ الْمُمْلِمَةِ، مَعَ كَثْرَةِ الْفَائِدَةِ فِي الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ فِي الْجُمْلَةِ). ا. هـ.

لأن بعض المفكرين في هذا العصر أرادوا أن يجعلوا القرآن فيه هذا كله، وهذا لا شك أنه من الباطل ومن الضعف، ولم ينزل القرآن لذلك؛ لأن الله ﷺ أنزل القرآن لعموم الهدى والرشاد.

وكذلك التأصيل سواء في أصول الدين أو في أصول الفقه، فإنه ما كان في كتاب الله فهو مقبول، وما لم يكن في كتاب الله فهو مردود على أهله، والسنة موجودة في القرآن؛ لأن الله ﷺ يقول: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَيِّلِ الْمُؤْمِنَاتِ نُولِهِ مَا تَوَلَّ وَنَصَّلُهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» [النساء: ١١٥]، وقد استدل بهذه الآية الشافعي رضي الله عنه [١]، وغيره من أئمة الإسلام على أن القرآن فيه دليل الإجماع، وكذلك ما جاء في السنة من الأدلة على اتباع الخلفاء الأربع [٢]، فهي في القرآن؛ لأن طاعة النبي ﷺ واجبة وفرض بما جاء في القرآن.

فالعلوم المتفرعة من الكتاب والسنة وفهم معانيها والتأمل فيها هذه علوم نافعة، أما العلوم المحدثة مثل التصوف، والفلسفة بمعناها الواسع، وقانون الفلسفة الذي هو المنطق، وما ابتدع من الكلام في أصول الدين، هذه كلها علوم غير نافعة، ومن ظن أنها نافعة فإن ضررها أكبر من نفعها،

(١) انظر: تاريخ دمشق (٣٦٣/٥١)، والإحكام للأمدي (٢٥٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٨٤/١٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٤٤/٢).

(٢) إشارة إلى قول النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ سُتُّنِي وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيَّينَ مِنْ بَعْدِي»، أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذى (٢٦٧٦)، وقال: (حديث حسن صحيح)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ١٢٦/٤)، وأحمد (١٢٧، ٩٥)، والدارمي (٩٥)، وابن حبان (١٧٨/١، ١٧٩) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

وقد أفتى العلماء بحرمة الاشتغال بها؛ وذلك لأنها لا تنفع في بيان القرآن، والله عَزَّ وَجَلَّ جعل القرآن تبياناً لكل شيء، وهذه العلوم فيها محاادة للقرآن؛ لأن فيها تأصيلات مضادة لما أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ في كتابه.



وَرَوْى النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَرَقَةً مِنَ التُّورَةِ فَقَالَ: «أَمْتَهَوْ كُونَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ لَقَدْ جَئْنُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا وَاتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي، لَضَلَّتُمْ».

وفي رواية: «ولو كان موسى حيًّا ما وسعه إلا اتباعي»، فقال عمر رضي الله عنه: «رضينا بالله ربنا، وبالإسلام ديننا، وبمحمد نبيًا»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذا الحديث عزاه المؤلف كتبه للنسائي ولغير النسائي ، والحديث رواه جمع من أهل العلم، منهم الإمام أحمد في مستنه من حديث جابر ومن حديث غيره، ومنهم الدارمي وأبو يعلى وجماعة كثيرون من أهل العلم، وله طرق مختلفة عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد ذكر تحريرجه مطولاً وأحسن فيه الشيخ ناصر الدين الألباني كتبه في إرواء الغليل<sup>(٢)</sup> ، وحسنه، ولم يذكر في تحريرجه رواية النسائي التي ذكرها المؤلف هنا، فيُنظر ذلك.

فالحديث حسن، صصححه جماعة من أهل العلم، وله روایات مختلفة يعتمد بعضها بعضاً.

والحديث فيه أن عمر رضي الله عنه كان في يده ورقة من التوراة، انتسخها من

(١) أخرجه أحمد (٣٨٧/٣)، والدارمي في سننه (٤٣٦)، وأبو يعلى (٤/١٠٢)، وعبدالرازق في مصنفه (٦/١١٣)، وابن أبي شيبة (٢٦٤٢١)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/٢٠٠) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: إرواء الغليل (٦/٣٤).

أهل الكتاب، فلما رأه النبي ﷺ يطالع فيها غضب، وقال: «أَمْتَهُوْكُونَ يَا ابْنَ الْحَطَابِ»، «أَمْتَهُوْكُونَ» يعني: أمتاحرون، يعني: أفي حيرة أنت؟ أفي شك أنت؟ أفي ريب أنت مما جئت به؟

وقال: «لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا»، يعني: بالشريعة، «بِيَضَاءَ نَقِيَّةً» لا يدخلها لبس ولا تحريف، «وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا وَاتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي، لَضَلَّلْتُمْ»؛ لأن رسالة النبي ﷺ هي خاتمة الرسالات؛ ولأن نبوته هي خاتمة النبوات، وكتابه الذي هو القرآن هو خاتم الكتب، وهو المهيمن على كل كتاب. فإذا لا يجوز النظر فيما سبقه من الكتب بعد ما أنزل الله ﷺ الكتاب.

وفي رواية: «وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسَعَهُ إِلَّا اتَّبَاعِي»؛ لأنه بعدبعثة النبي ﷺ يجب على الجميع أن يؤمّنوا به، وكانت رسالة كل رسول خاصة، ورسالة محمد ﷺ عامة إلى الناس جميعاً، قال ﷺ: «فَلْ يَنَأِيَهَا النَّاسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا» [الأعراف: ١٥٨]، «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» [الأنبياء: ١٠٧]، فرسالته ﷺ تعم الشّفلين الجن والإنس، وكل رسول كان يرسل إلى قومه خاصة، ومحمد ﷺ أرسل للناس عامة.

فهذا يدل على أنه لا يجوز النظر فيما سبق من الكتب، ولا أن يتبع غير النبي ﷺ، ولو كان أحد من الأنبياء موجوداً حال بعثة النبي ﷺ لا تبعه؛ فإن عيسى عليه السلام رفع حياً: «وَمَا قَاتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شَيْءٌ كَمُّ» [النساء: ١٥٧]، وينزل في آخر الزمان في دمشق في المسجد الذي بناه بنو أمية عند المنارة البيضاء - كما جاء في الأحاديث الصحيحة -، فينزل حكمًا عدلاً مقوسطاً<sup>(١)</sup>.

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري (٣٤٦٠، ٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفَسْيَ بِيَدِهِ لَيُوشَكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيْكُمْ =

ويكون مأموراً في تلك الصلاة، ف يأتي فيعرفه الناس فإذا الإمام يتاخر ليتقدم رسول الله عيسى عليه السلام، فيدفع عيسى عليه السلام بالإمام ويقول: إمامكم منكم تكرمة الله لهذه الأمة. فينزل يحكم بالقرآن ويدع الإنجيل ويأمر باتباع محمد عليه السلام، فهو عليه السلام بعد نزوله يكون من أتباع النبي عليه السلام، ولما لقيه في السماء لقيه جسداً وروحاً وأمن بنبينا عليه السلام.

ولهذا من الألغاز التي يلغز بها بعض أهل العلم أن يقال مثلاً: رجل من أمة محمد هو أفضل من أبي بكر الصديق بالإجماع؟

ويجيب أهل العلم على ذلك بأنه عيسى عليه السلام؛ لأنه حي وينزل - وهذا عقيدة يعتقدها كل مسلم - ويحكم بالقرآن ويكسر الصليب ويدع الإنجيل؛ ولهذا هو من الأمة ولقد لقي النبي عليه السلام ليلة المعراج وأمن به.

المقصود من ذلك أنه يجب متابعة النبي عليه السلام والاستغناء بالقرآن وعدم النظر في التوراة، وهاهنا دل الحديث على تحريم النظر في التوراة، وعلى

---

= ابن مريم حكماً مُشِيطاً، فَيُكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَقْعُضُ الْجِرْزَيَّةَ، وَيَفِيضُ الْمَالَ حَتَّى لا يَقْبِلَهُ أَحَدٌ.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (٣٦٧/٣)، من حديث جابر عليهما السلام، بعد أن ذكر فتنة الدجال: «... فَيَقْرُبُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى جَبَلِ الدُّخَانِ بِالشَّامِ فَيَأْتِيهِمْ، فَيَحَاصِرُهُمْ، فَيَسْتَدِّ حَصَارُهُمْ وَيَجْهُذُهُمْ جَهَدًا شَدِيدًا، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فِيَوْمِي مِنَ السُّرَّ، فَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى الْكَذَابِ الْحَيْثِ؟ فَيَقُولُونَ: هَذَا رَجُلٌ حِنْيٌ، لَيَنْظِلُقُونَ فَإِذَا هُمْ يَعْبَسُونَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَتَقَامُ الصَّلَاةُ، فَيَقُولُ لَهُ: تَقْدِمُ يَارُوحَ اللَّهِ، فَيَقُولُ: لَيَتَقْدِمَ إِمَامُكُمْ فَلَيُصَلِّ بِكُمْ، فَإِذَا صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ خَرَجُوا إِلَيْهِ»، قال: «فَجِئَنِي يَرَى الْكَذَابُ يَنْتَاثِرُ كَمَا يَنْتَاثِرُ الْمُلْحُ فيَالْمَاءِ، فَيَمْشِي إِلَيْهِ، فَيَقْتُلُهُ حَتَّى إِنَّ الشَّجَرَةَ وَالْحَجَرَ يُنَادِي: يَا رُوحَ اللَّهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ، فَلَا يَرُوكُ مِنْ كَانَ يَتَبَعُهُ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ».

غضب النبي ﷺ من ذلك، وأن المرأة إذا نظر فهو يكون في شك من أمره؛ كما قال ﷺ لعمر رضي الله عنه: «أَمْتَهُوْكُونَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ»، أمتخرون، أمتشكرون ونحو ذلك.

إذا تبين هذا فالعلماء لهم قولان في النظر في التوراة:

**القول الأول:** يحرم النظر في التوراة أو الإنجيل أو في الزبور مطلقاً، يعني: لأي أحد سواء أكان عالماً أم غير عالم، وسواء في وقت التنزيل أم بعد وقت التنزيل، وهذا قول جمهرة كثيرة من أهل العلم.

**والقول الثاني:** أن ذلك يحرم لكن ليس على إطلاقه، فيجوز لأهل العلم المؤوثق بهم أن ينظروا في التوراة لغرض إبطال دعوى اليهود، أو دعوى النصارى، أو لنصرة الدين، أو ما شابه ذلك في مسائل الدعوة إلى الله عز وجل والجهاد العلمي.

وهذا القول الثاني هو الذي اعتمد كثير من أهل العلم<sup>(١)</sup> وألفوا كتاباً كثيرة في بيان بعض التحريفات التي اشتمل عليها الإنجيل والتوراة.

بل كتبَ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتاباً سماه (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) فيه نقول كثيرة عن التوراة والإنجيل، وكتاب لابن القيم رحمه الله (هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى) أيضاً فيه نقل كثير

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح (١٣ / ٥٢٥ - ٥٢٧): (... وَالَّذِي يُظْهِرُ أَنَّ كَرَاهِيَّةَ ذَلِكَ لِلتَّتَحْرِيمِ لَا لِلتَّخْرِيمِ، وَالْأَوْنَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّقْرِفَةُ بَيْنَ مَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ وَيَصِرْ مِنَ الرَّأْسِخِينَ فِي الْإِيمَانِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ فِي شَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ، بِخَلْفِ الرَّأْسِخِ فَيَجُوزُ لَهُ وَلَا سِيَّما عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِ، وَيَدْعُ عَلَى ذَلِكَ نَقْلُ الْأَئِمَّةِ قَدِيرًا وَحَدِيدًا مِّنَ التَّوْرَةِ، وَإِلَرَامُهُمُ الْيَهُودُ بِالتَّضْرِيقِ بِمُحَمَّدٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنْ كِتَابِهِمْ، وَلَوْلَا اغْتَادُهُمْ جَوَازُ النَّظَرِ فِيهِ لَمَا فَعَلُوهُ وَتَوَارَدُوا عَلَيْهِ... ) .١. هـ.

عن تلك الكتب، وكذلك القرطبي وجماعات من أهل العلم نظروا في ذلك لغرض نصرة الشريعة، وهذا هو المعتمد في أنه لا يجوز لأفراد الناس وأحاد طلاب العلم أن ينظروا فيها؛ بل يحرم ويأثم من نظر فيها، ولكن إذا كان نظره نظر عالم راسخ في العلم لقصد الجهاد، فإن هذا جائز بحسبه؛ لأنَّه ﷺ لما أمر برجم اليهودي الذي زنى باليهودية قالوا: إن الرجم ليس في كتابنا، قال: «فَأَتُوا بِالْتَّوْرَاةِ فَأَتَلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» [آل عمران: ٢٢]، فأتوا بالتوراة فنظر فيها النبي ﷺ، ووضع اليهودي يده أو إصبعه على آية الرجم، فقال عبد الله بن سلام رضي الله عنه: مُرْءَةٌ يا رسول الله أن يرفع يده فالآية تحت يده<sup>(١)</sup>.

**المقصود من ذلك:** أن الحديث دل على التحرير وهو على بابه، ويُستثنى من ذلك من ذكرنا من الراسخين في العلم الذين لهم قصد صحيح في الجهاد في سبيل الله.

**إذا تبين هذا فهل النهي عن النظر في التوراة والإنجيل لأجل أنها منسوبة أو لأجل أنها معرفة أو هما معا؟**

(١) أخرجه البخاري (٣٦٣٥)، ومسلم (٤٥٥٦)، ومسلم (١٦٩٩) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، «أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَيَّا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَحِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأنِ الرَّجْمِ. فَقَالُوا: نَفْضُحُهُمْ وَيُبْخَلُونَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامَ: كَذَبْتُمْ إِنْ فِيهَا الرَّجْمَ فَأَتُوا بِالْتَّوْرَاةِ فَتَشَرُّوْهَا، فَوَضَعَ أَخْدُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامَ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: صَدِيقٌ يَا مُحَمَّدُ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمْرَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَبْجِنُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيْهَا الْحِجَارَةَ».

## الصحيح أنّ النهي لهذه الأسباب جميـعاً :

**أولاً:** لأنها منسوـخـة، فرسالة موسى ﷺ ورسالة عيسى ﷺ نسختا برسالة محمد ﷺ، والله يعـلـمـ لا يرضـي إـلا بـاتـبـاعـ القرآنـ وـاتـبـاعـ محمد ﷺ.

**والسبـبـ الثاني:** أيضاً أنها محرـفةـ، وتحـرـيفـ التـورـةـ وـتـحـرـيفـ الإـنـجـيلـ كبيرـ جـداًـ، وإـذـاـ كـانـتـ مـحـرـفـةـ فإـنـهـ لاـ يـوـثـقـ بـأـخـذـ الـحـقـ مـنـهـ إـذـاـ كـانـ النـاظـرـ فـيـهاـ يـرـيدـ حـقـاـ فـيـ مـسـأـلـةـ؛ لأنـهاـ مـحـرـفـةـ وـمـبـدـلـةـ؛ كـمـ نـصـ اللهـ يـعـلـمـ عـلـىـ ذـلـكـ.

لـكـنـ اـخـتـلـفـ أـهـلـ الـعـلـمـ هـلـ التـحـرـيفـ الـذـيـ فـيـ التـورـةـ وـالـإـنـجـيلـ هـوـ تـحـرـيفـ تـبـدـيـلـ وـتـغـيـرـ لـالـأـلـفـاظـ؟ـ أـوـ هـوـ تـحـرـيفـ وـتـبـدـيـلـ لـمـعـنـىـ تـأـوـيـلـ الـكـلـمـ عـلـىـ غـيرـ تـأـوـيـلـهـ، وـتـحـرـيفـ الـمـعـانـيـ وـتـبـدـيـلـ الـمـعـانـيـ بـالـتـأـوـيـلـ؟ـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـقوـالـ لـأـهـلـ الـعـلـمـ<sup>(١)</sup>:

**القول الأول:** هو أن التـحـرـيفـ تـحـرـيفـ الـفـاظـ، وهذا ذـهـبـ إـلـيـهـ كـثـيـرـونـ جـداًـ مـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ فـيـ أـنـ التـورـةـ حـرـفـتـ الـفـاظـهـ وـالـإـنـجـيلـ حـرـفـتـ الـفـاظـهـ، فـحـذـفـ مـنـهـ أـشـيـاءـ وـزـيـدـ فـيـهـ أـشـيـاءـ فـيـ الـلـفـظـ؛ـ وـلـهـذـاـ قـالـ اللـهـ يـعـلـمـ مـثـلـاًـ: ﴿إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْنَا مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْنَا مِنَ الْتَّوْرَةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولِ يَأْتِيَ مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحَدٌ﴾ [الـصـفـ:ـ ٦ـ]ـ،ـ وـهـذـهـ الـبـشـارـةـ لـاـ تـجـدـهـ فـيـ الـإـنـجـيلـ،ـ وـهـيـ فـيـ بـعـضـ الـأـنـجـيلـ؛ـ لـكـنـ الـأـنـجـيلـ الـأـرـبـعـةـ الـمـعـتـمـدـةـ عـنـدـهـمـ لـيـسـتـ فـيـهـاـ،ـ مـعـ أـنـ ذـكـرـ النـبـيـ ﷺ مـوـجـودـ فـيـ التـورـةـ،ـ هـذـاـ يـعـنـيـ أـنـهـمـ حـذـفـواـ مـنـهـ أـشـيـاءـ،ـ كـذـلـكـ بـعـضـ الـمـسـائـلـ الـفـقـهـيـةـ أـيـضاـ أـزـلـوـهـاـ،ـ مـاـ اـشـتـمـلـ عـلـيـهـ مـنـ تـوـحـيدـ اللـهـ يـعـلـمـ،ـ نـجـدـ أـنـهـ فـيـهـ نـسـبـةـ الـنـقـصـ لـلـهـ يـعـلـمـ،ـ وـفـيـهـ نـسـبـةــ يـعـنـيـ فـيـ التـورـةـ وـالـإـنـجـيلـ مـعـاـ وـالـتـورـةـ أـكـثـرــ فـيـهـ نـسـبـةـ الـنـقـائـصـ لـلـأـنـبـيـاءـ وـوـقـوعـ الـأـنـبـيـاءـ فـيـ الـفـوـاحـشـ،ـ وـنـحـوـ ذـلـكـ مـاـ

(١) انـظـرـ:ـ فـتـحـ الـبـارـيـ (١٣ـ /ـ ٥٢٣ـ -ـ ٥٢٥ـ).

نجزم أن هذا مما غيروه وزادوه ونقصوا منه. وهذا يدل لهذا القول وهو أن التوراة والإنجيل والزبور وقع فيها التحريف في الألفاظ.

وأصحاب هذا القول يقولون: إن التحريف تحريف اللفظ، ويستدلون بظاهر قوله ﷺ: «يُحَرِّفُونَ الْكَلَمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ» [المائدة: ٤١]، ونحو ذلك مما جاء، وأن الله ﷺ اختص الحفظ بالقرآن، ومعنى ذلك: أن تلك الكتب وقع فيها التحريف والتبدل في الألفاظ.

**القول الثاني:** وهو الذي اختاره البخاري كتبه في الصحيح، واختاره جماعة من أهل العلم أيضاً، هو أن التحريف والتغيير والتبدل إنما وقع في تأويل المعاني ولم يقع في النصوص، أي: الألفاظ، واستدلوا عليه بحديث آية الرجم وأنهم قالوا الرجم ليس في كتابنا، ليس في التوراة الرجم فقال الله ﷺ: «قُلْ فَأَتُوا بِالْتَّوْرَاةِ فَأَتَلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» [آل عمران: ٩٣]، فوضع القارئ إصبعه على آية الرجم حتى لا تظهر، قالوا: فلو كان عندهم التحريف بحذف الألفاظ لازموا هذه الآية بعدما تركوا حكم الرجم بما نص الله ﷺ في التوراة.

وهذا ذهب إليه البخاري وجماعة من أهل العلم أيضاً لهذا الحديث، ويفسرون الآيات التي فيها التحريف والتبدل بأنه تحريف معاني لا تحريف ألفاظ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد- باب قول الله تعالى: «بِلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١﴾ في لفظ مَحْمُوظ (١٣/٥٢٢ فتح)، قال كتبه: ((يحرفون): يزيتون، وليس أحد يزيل لفظ كتاب الله من كتب الله عز وجل ولકثهم يحرفونه يتآولونه عن غير تأويله).

**القول الثالث:** وهو القول الراجح والصحيح، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، وجماعة من أهل العلم من أئمة الدعوة ومن غيرهم أيضاً<sup>(١)</sup>، بأن التحريف والتبدل وقع على الجهتين معاً، وقع فيها تحريف الفاظ وتحريف كلمات بإزالتها وإدخال ما ليس من التوراة فيها، أزالة الفاظاً وأياتٍ أو جملةً وأدخلوا أشياءً آخر، وأيضاً فسروه بغير تفسيره وتأولوه على غير تأويله، فوقع الأمران معاً. وهذا هو الصحيح، وهو الذي يطابق الواقع فيمن نظر إلى هذين الكتابين، لذلك التوراة الموجودة الآن والإنجيل الموجود الآن ليس هو باللغة التي نزل بها، الآن يترجمونه إلى لغات متعددة، يعني: بحسب لغات البلاد، فترجم للغة العربية، وترجم للغات المختلفة الإنكليزية والفرنسية والألمانية إلى آخره، منذ قرون من الزمان، وليس في أيدي الناس النصوص القديمة، ولذلك إذا عمل أحد مقارنة ما بين النصوص الموجودة الآن والنصوص التي ينقل عنها أهل العلم من سبعمائة أو ثمانمائة سنة فيما نقلوا من الردود يجد بينها اختلافاً، بل يوجد اختلاف بين ترجمات التوراة والإنجيل قبل أربعمائة أو خمسمائة سنة إلى يومنا هذا في اللغة العربية، يكون هناك اختلاف في الترجم وزيادة ونقص بحسبطبعات، وهذا يدل على أن تلك الكتب غير محفوظة وغير موثوق بها، والله تعالى لم يجعل لهم من خاصية المحافظة

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كذلك في اقتضاء الصراط المستقيم (ص:٨): (والتحريف قد فُسر بتحريف التنزيل وبحرف التأويل) أ.ه.

وقال ابن القيم كذلك في الصواعق المرسلة (٣٥٨/١): (والتحريف نوعان: تحريف اللفظ: وهو تبدل، وتحريف المعنى: وهو صرف اللفظ عنه إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ) أ.ه. وانظر: هداية الحيارى (ص:٤٩).

عليها بالنقل وبالإسناد ما جعل الله لهذه الأمة المحمدية من خاصية المحافظة على القرآن بالنقل والأسانيد، بحيث لو زاد واحد في شرق الأرض أو في غربها حرفًا في القرآن لدهمه صبيان المسلمين في أنه زاد ونقص؛ لحفظ الله ﷺ لهذا الكتاب العظيم.

إذاً تقرر من ذلك: أن عدم النظر في التوراة والإنجيل إنما لأجل أن هذه الكتب محرفة ولأجل أنها منسوبة، وحيثند لا يمكن أن يؤخذ منها حرف؛ ولهذا في أحاديثبني إسرائيل - وقد يكون بعضها من التوراة أو بعضها من الإنجيل - قال ﷺ: «إِذَا حَدَّثْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»<sup>(١)</sup>؛ لأنهم قد تصدقهم في شيء قد كذبوا فيه، وقد تكذبهم في شيء هو مطابق لما هو موجود، وهذا أمر لا علم لنا به؛ لأنها حرفت وبُدلت، فإذاً لا نصدق ولا نكذب، ونؤمن بأن التوراة أنزلها الله ﷺ على موسى، وأن الإنجيل أنزله الله ﷺ على عيسى، نؤمن بكتاب الله ﷺ.

أما خصوص هذين الكتابين التوراة والإنجيل، أو كما يسمونه في العصر الحاضر العهد القديم والعهد الجديد بخصوصها فهذه لأنؤمن بها، وإنما نؤمن بالتوراة التي أنزلها الله ﷺ، ونؤمن بالإنجيل الذي أنزله الله ﷺ، أما هذا المحرف المبدل في ألفاظه، وفي تأويلاته، وزيادة أشياء وحذف أشياء

(١) أخرجه بهذا اللفظ: أبو داود (٣٦٤٤)، وأحمد (٤/١٣٦)، وابن حبان (٦٢٥٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/١١١)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٧٤، ٨٧٦)، والبيهقي في الكبرى (٢/١٠) من حديث أبي نملة الأنصاري رضي الله عنه.

وأصله عند البخاري (٤٤٨٥، ٤٤٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيَقْسِرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: {مَا أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا}».

وادخال تفاسير علمائهم ورعبانهم فيه، فهذا لا نؤمن به، فيكون الإيمان حينئذ بكتاب الله؛ إيمان بما أنزل الله بِهِ، وأما هذا الذي دخله التحريف والتغيير فلا نؤمن به.

مُراد إمام الدعوة رحمه الله من استدلاله بها الحديث : أن هذه التوراة  
أصلها كلام الله عز وجل، لكن لما وقع فيها التحريف والتبييل والتغيير وكأنَّ  
مستغنين بالكتاب وبالسنة فإن النظر فيها لا يحل بل يحرم ، إذا كان هذا في  
كتاب أصله من عند الله عز وجل فكيف إذاً الأمر بالنسبة إلى كتب تَسْجِنُها عقول  
البشر؟ وكتب خطتها أنامل من لم يهتد بهدي الكتاب والسنة ، من كتب  
الأقوال المختلفة التي فرقت هذه الأمة ، من الكتب التي قد يسمونها : كتب  
الفلسفة ، وكتب المنطق ، وكتب علم الكلام ، وكتب التصوف ، وكتب  
الأحوال ، حتى إن آثار هذه الكتب لما نظر فيها الناس أثَّرت في تفسير  
الكتاب وفي تفسير أحاديث النبي صلوات الله عليه وسلم ، فتتجد أن من العلماء من فسَّر القرآن  
بعض الأقوال الفلسفية والعقلية وترك تفاسير السلف ، ومنهم من فسر السنة  
بنحو ما جاء في أقوال الفلاسفة وأهل المنطق إلى آخره ، مما جعل الكتب  
الموروثة في هذه الأمة مشتملة على حق وباطل ، وقل من يميز ذلك .

ولهذا كان من المنهج الذي ورثه أئمة الإسلام من السلف الصالح الأول أن يستغنو بالكتب النافعة عن الكتب التي اشتغلت على حق وباطل؛ لأنَّه والحمد لله القصد سلام المؤمن في دينه، وسلامة المؤمن في إيمانه، فإذا كان كذلك فهو يستغني بما صبح من الكتب، أو قلَّ فيه الغلط عما كثر فيه الغلط ونحو مناخي لا يؤمن فيها.

للهذا يجب إلا ينظر في الكتب التي فيها ضلالات، حتى إن أهل العلم

قالوا : إن كتب أهل البدع يجب إحراقها ولا ضمان على من أحرقها ؛ كما ذكروه في آخر باب الغصب من كتب الفقه ، وهذا يدل على أن كتب الصلالات هي من باب أولى تُمنع ؛ لأن النبي ﷺ منع عمر ؓ من أن ينظر في التوراة ، فتلك من باب أولى .

فإذاً المنهج الصحيح أن يُربى الناس في الدعوة ، وأن يرشدوا إلى ما ينفعهم في العلم الذي يقابلون به الله ﷺ في الآخرة .

والعلم النافع هو ثلاثة أقسام كلها في القرآن كما وصفها ابن القيم رحمه الله بقوله <sup>(١)</sup> :

وَالْمَجْهُلُ دَاءَ قَاتِلٌ وَشِفَاوَةٌ  
أَمْرَانِ فِي الشَّرِكِيبِ مُتَّفِقَانِ

نَصٌّ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مِنْ سُنَّةِ  
وَطَبِيبُ ذَاكَ الْعَالَمِ الرَّبَّانِي

وَالْعِلْمُ أَقْسَامٌ ثَلَاثٌ مَا لَهَا  
مِنْ رَأْبِعٍ وَالْحَقُّ ذُو تِبْيَانٍ

عِلْمٌ بِأَوْصَافِ إِلَهٍ وَفَعْلِهِ  
وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ لِلرَّحْمَنِ

وَالْأَمْرُ وَالنَّهِيُّ الَّذِي هُوَ دِيَنُهُ  
وَجَزَاؤُهُ يَوْمُ الْمَعَادِ الشَّانِي

وَالْكُلُّ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنْنِ الَّتِي  
جَاءَتْ عَنِ الْمُبْغُوثِ بِالْفُرْقَانِ

وَاللَّهُ مَا قَالَ إِمْرَؤٌ مُشَحَّدٌ لَّقَرَبِ  
بِسْوَاهُمَا إِلَّا مِنَ الْهَذَيَانِ

وَالكل ، يعني : كل أنواع العلوم .

وهذا يدل على أن العلوم النافعة للمرء في دينه وفيما ينفعه في الآخرة ما

(١) انظر : التونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٣٨٣ / ٢).

يحصل به الاهتداء في أمر دينه، ويرشد به إلى الصواب، ويتمكن بها العلم الصحيح، هذه كلها في الكتاب وفي السنن وفي هدي السلف الصالح، وفيما سطرته أيدي العلماء المأمونون على الشريعة، في كتب العقيدة أو كتب السنة، أو ما اجتهدوا فيه مما نظروا له في النصوص، هذا هو العلم الذي ينفع.

ولذلك كلما كان المرء أكثر نصحاً للعباد فإنه يرشدهم إلى هذه الكتب النافعة ويضعف نظر أولئك في الكتب المختلفة، وهذا ظاهر في أنَّ كثيرين إنما انحرفت أفكارهم ومفاهيمهم ونظاراتهم وأصبحوا يتصرّرون أشياء على غير الحق؛ لأنَّهم نظروا في كتب مختلفة، النظر في الكتب المختلفة قد يؤثر على طالب العلم في أنه يجعله متخيراً؛ ولذلك ما أعظم قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: «أَمْتَهُو كُونَ»، يعني: أمتخرون؛ لأنَّ النظر يوجب الحيرة، كثرة النظر في الكتب المخالفة توجب الحيرة، سماع أهل البدع يجعل في القلب شيئاً، والنظر إليهم أيضاً - أهل الشرك والضلالات، وأهل العلوم الضالة - يجعل في قلبه شيئاً من عدم يقينه بالحق، فكيف إذاً إذا كان يقرأ ويستسقي من تلك العلوم التي هي علوم مخالفة لما جاء في الكتاب والسنة؟ فيحدث الخلل الكبير، وهذا من أسباب الخلل الواقع في هذه الأمة أن نشأت كتب كثيرة عقلية لا تعتمد على العلم الصحيح، أصحابها عَزِّبَ عنهم علم الكتاب والسنة وذهبوا إلى غيره - والعياذ بالله - فحصل فيهم الخلط الكبير، وصدق رسول الله ﷺ فيما أخبر به في أن ذلك يوجب الحيرة والشك والريب.

والنبي ﷺ نهى عمر رضي الله عنه عن النظر في أوراق من التوراة؛ وذلك لأنَّ ما جاء في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ فيه الغنية، فلأنَّ يُمنع ما هو أدنى من

كلام الله ﷺ مما هو من كلام البشر من باب أولي ، فيُمنع النظر في كل ما لم يكن في كتاب الله ﷺ من الأمور الفلسفية ، والمنطقية ، والتصوف ، والبدع والتفسير المضلة التي فيها إشارات الصوفية ، وفيها تأويل الصفات ، ونحو ذلك .

ولهذا اعنى إمام الدعوة قطّل الله بهذا أتم العناية ، فلا تجد في جزيرة العرب في وقته قطّل الله الكتب المضلة منتشرة بين الناس ، حتى التفاسير التي فيها تأويلات ، وفيها خروج عن نهج السلف ، وليس على ما نعلم من السنة ومن أقوال الصحابة تجد أنها كانت تُمنع إلى وقت قريب في هذه البلاد ، فلا تجد في المكتبات كتاباً في التفسير فيها تأويلات في العقيدة ، أو كتاباً فيها زلل في السلوك من كتب الصوفية ونحوهم ، كذلك لا تجد كتب الفلسفة والمنطق المضلة ونحو ذلك ؛ وذلك صيانة للناس في دينهم أولاً .

**وثانياً** : أنه ما دام أن القرآن نزل تبياناً لكل شيء ، والسنة كاملة ، وأقوال الصحابة وأئمة الإسلام قد أوضحت ذلك وبينته ، فليس هناك حاجة إلى هذه الكتب .

ولهذا ما نظر أحدُ في كتب السنة ، وفي كتب التفسير المعتمدة على السنة وعلى أقوال السلف ، وما تفرع عن ذلك من العلوم ، إلا إزداد يقيناً وإيماناً بإذن الله قطّل الله ، وما نظر في غيرها من الكتب إلا أنتهى الحيرة التي نبه عليها المصطفى قطّل الله في قوله لعمرو قطّل الله : «أَمْتَهُو كُونَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟» ، يعني : أمت Hwyeron؟

وفي هذا تنبئه ودلالة على أن النظر في تلك الكتب يورث الحيرة ، وهذا واضح ، وقد أثبتت أئمة أهل الكلام على أنفسهم الحيرة والضلال ، وأثبتوا

على أنفسهم الاشتباه في الطريق، والاشتباه في المسائل والتحير، كَقَوْلِ  
بعض رُؤسَائِهِمْ<sup>(١)</sup> :

نِهايَةِ إِقْدَامِ الْغَفُولِ عَقَالُ  
وَأَكْثَرُ سَفِيِّ الْعَالَمَيْنِ صَلَالُ  
وَأَزْوَاحُنَا فِي وَخْشَيَّةِ مِنْ جُشُومِنَا  
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا  
لَقَدْ تَأْمَلْتُ الظُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَلَيْلَاً،  
وَلَا تَرْوِي غَلِيلَاً، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الظُّرُقَ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، أَقْرَأْتُ فِي الْإِنْبَاتِ:  
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصُعدُ الْكَلْمُ الْطَّيْبُ﴾ [فاطر: ١٠]،  
وَأَقْرَأْتُ فِي النَّفْيِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الثُّورَى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾  
[طه: ١١٠]، وَمَنْ جَرَبَ مِثْلَ تَجْرِيَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي . ١٠ هـ.

(١) هو المتكلم صاحب التفسير والتصانيف محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري أبو المعالي وأبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي، ويقال له ابن خطيب الري، صاحب التفسير المسمى (مفاجع الغيب)، وله (أساس التقديس)، و(أقسام اللذات)، وكان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول: من لزم مذهب العجاجز كان هو الفاجز. ولد سنة ثلث وأربعين وخمسمائة، وتوفي سنة ست وستمائة.

انظر: وفيات الأعيان (٤/٢٥٠)، والوافي بالوفيات (٤/١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٢١/٥٠١، ٥٠٠)، والبداية والنهاية (١٣/٥٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨١/٨)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٧٧)، ومجموع الفتاوى (٤/٧٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٩٥)، ودرء التعارض (١/١٦٠)، ومنهاج السنة النبوية (٥/٢٧١) وذكر الدكتور محمد رشاد سالم في الحاشية أن شيخ الإسلام ابن تيمية يذكر أن الرازي كان يتمثل بهذا الكلام في كتابه (أقسام اللذات)، وذكر الدكتور أن هذا الكتاب مخطوط بالهند، ولم يذكره بروكليمان ضمن مؤلفات الرازي .

وَيَقُولُ الْآخَرُ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup> : (لَقَدْ خُضْتُ الْبَحْرَ الْخَضَمَ، وَتَرَكْتُ أَهْلَ إِسْلَامٍ  
وَعُلُومَهُمْ، وَخُضْتُ فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالآنَ إِنْ لَمْ يَتَدَارَكُنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ  
مِنْهُ فَالْوَيْلُ لِفُلَانِي، وَهَا أَنَا ذَا أَمْوَاتُ عَلَى عَقِيْدَةِ أُمِّيْ).

وقال الآخر :

لَعْمَرِي لَقَدْ طَفَتِ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا  
وَسَيَرَتْ طَرْزِ فِي بَيْنِ تِلْكَ الْمَعَالِيمِ  
فَلَمْ أَرِ إِلَّا وَاضِعًا كَفَ حَائِرٍ  
عَلَى ذَقْنِ أَوْ قَارِعًا سِنَ نَادِمٍ<sup>(٢)</sup>

(١) هو إمام الحرمين أبو المعالي الجوني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله، النيسابوري، الفقيه الشافعي المتكلم، أحد أئمة الأشاعرة، تفقه على والده، وجاور بمكة في شبيته أربعة أعوام، ومن ثم قيل له إمام الحرمين، كان أحد أواعية العلم في زمانه، ولد سنة تسع عشرة وأربعين، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعين، نقل عنه الذهبي أنه قال: (فَرَأَتْ خَمْسِينَ أَلْفًا فِي خَمْسِينَ أَلْفًا، ثُمَّ خَلَيْتُ أَهْلَ إِسْلَامٍ بِإِسْلَامِهِمْ فِيهَا وَعُلُومِهِمُ الظَّاهِرَةَ، وَرَكِبْتُ الْبَحْرَ الْخَضَمَ، وَغَصَّتُ فِي الَّذِي نَهَى أَهْلُ إِسْلَامٍ، كُلَّ ذَلِكَ فِي ظَلْبِ الْحَقِّ، وَكُنْتُ أَهْرُبُ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ مِنَ التَّقْلِيدِ، وَالآنَ فَقَدْ رَجَعْتُ إِلَى كَلْمَةِ الْحَقِّ، عَلَيْنِكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْنِي الْحَقُّ بِلَطْفِ بَرِّهِ، فَأَمْوَاتُ عَلَى دِينِ الْعَجَائِزِ، وَيُخْتَمُ عَاقِبَةُ أَمْرِي بِعِنْدِ الرَّحِيلِ عَلَى كَلْمَةِ الْإِخْلَاصِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَالْوَيْلُ لِابْنِ الْجُحُونِيَّ).

من تصانيفه: النهاية في الفقه، والبرهان في أصول الفقه، والإرشاد في أصول الدين، والورقات، وغير ذلك، وسيأتي نقل شيخ الإسلام من رسالة النظامية (ص ٤١٠). انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٢٨ / ١٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٧١ / ١٨)، وال عبر (٢٩٣ / ٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥ / ١٦٥)، وشندرات الذهب (٣٥٨ / ٣).

وقد ذكر كلامه الذي نقله شيخ الإسلام هنا: السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٣ / ٢٦٠)، والذهب في سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٧١)، وابن العماد الحنبلي في الشندرات (٣٦١ / ٣)، وانظر: منهاج السنة (٥ / ٢٦٩)، والصواعق المرسلة (٢ / ٦٦٤).

(٢) هذان البيتان ذكرهما الشهريستاني في أول كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام (ص ٣) =

فبعد أن رسخت أقدامهم في البدع، وعلا كعبهم في الضلالات ومخالفه السنة، يأتيهم الندم في آخر حياتهم.

وهذا الغزالى<sup>(١)</sup> يقولون: إنه تاب ورجع عن الفلسفة والتصوف، ومات وصحيح البخاري على صدره<sup>(٢)</sup>، والمقالة معروفة.

كذلك الرazi، يقولون: إنه كتب كتاباً فيه بيان رجوعه إلى عقيدة

ولم ينسبهما لأحد، انظر: منهاج السنة النبوية (٥/٢٧٠)، وإثارة الحق على الخلق لابن الوزير (ص ١٤٠). وقد قيل إن هذين البيتين لأبي بكر محمد بن باجة المعروف بابن الصانع، وقيل إنهما لابن سينا. انظر: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/٢٩٩)، ومقدمة الملل والنحل، ووفيات الأعيان لابن خلkan (٤/٢٧٤)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٢٨) ونسبهما لأبي عبد الله الشهريستاني. وقد رد عليه الأمير الصناعي قائلاً:

لَعْلَكَ أَهْمَلْتَ الْطَّوَافَ بِمَغْهِدِ الرَّأْشِ  
شُوْلِ وَمَنْ وَالْأَهْ مِنْ كُلَّ عَالَمِ  
فَمَا حَارَ مَنْ يَهْدِي بِهَدْيٍ مُّحَمَّدٌ  
وَلَسْنَتْ تَرَاهُ قَارِئًا سِنَّ نَادِمٍ

انظر: حاشية درء التعارض (١/١٥٩)، وحاشية منهاج السنة النبوية (٥/٢٧٠) حيث بين الدكتور محمد رشاد سالم أن كلمة (العمري) ليست من البيتين، بل هي تابعة لما قبلها. (١) هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالى، ولد سنة خمسين وأربعين، وتفقه على إمام الحرمين، ويرع في علوم كثيرة، وله مصنفات منتشرة في فنون متعددة، ومن أشهر مصنفاته كتاب إحياء علوم الدين، فيه أحاديث كثيرة، وغرائب، ومنكرات، وموضوعات، توفي بطورس سنة خمس وخمسين.

انظر: البداية والنهاية (١٢/١٧٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/١٩١)، والصواعق المرسلة (٣/٨٤٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٢٧). (٢) انظر: الصواعق المرسلة (٣/٨٤٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٢٧).

السلف<sup>(١)</sup>، وكذلك غيرهم من أئمة أهل الكلام، ما السبب؟

السبب: أن النظر في غير الكتاب والسنة وما تفرع عنهما من العلوم يورث الحيرة والضلال التي خشىها النبي ﷺ على عمر رضي الله عنه في قوله: «أَمْتَهُوْكُونَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟».

وفي هذا دلالة على أنه لا يسوغ لأحد أن ينظر في الكتب التي لا تورثه هدى وشفاء، ولا تورثه يقيناً، ولا إيماناً.

وهل هذا على جميع الناس؟

الجواب: لا ، فمن احتاج إلى ذلك من أهل العلم ومن طلبة العلم؛ لأجل إعلاء راية أهل السنة والإيمان، فإن له ذلك، لكن لا ينبغي لطلاب العلم المبتدئين النظر في كتب القوم، من كتب التفسير، وكتب التصوف، مثل: إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالى ، وغيره؛ لأن من أراد السلوك الصحيح بإصلاح القلوب والأعمال وجد ضالته في الكتاب والسنة، وفي الكتب التي فيها علوم الكتاب والسنة ما يكفي ويشفي ، وانظر إلى كتاب رياض الصالحين تجد أنه قد أتى في هذا بما يقرب من الغاية، فليس هناك حاجة إلى النظر في غيرها ، بل الحاجة إلى التركيز على علوم الكتاب والسنة.

(١) نقل ابن القيم رحمه الله عن الرازى أنه قال في كتابه (أقسام اللذات): (وَاغْلَمْ أَنَّهَ بَعْدَ التَّوْغِلِ فِي هَذِهِ الْمَضَائِقِ، وَالتَّعَمِيقِ فِي الْإِسْتِكْشَافِ عَنْ أَسْرَارِ هَذِهِ الْحَقَائِقِ، رَأَيْتُ الْأَصْوَبَ الْأَضَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَالْفُرْقَانِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ تَرْكُ التَّعْمُقِ وَالْإِسْتِدَالِ إِلَيْ أَقْسَامِ أَجْسَامِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ عَلَى وُجُودِ رَبِّ الْعَالَمَيْنِ، ثُمَّ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعْظِيمِ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي التَّفَاصِيلِ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَعَلَى هَذَا الْقَانُونِ فَقْسُنْ، وَخُتَمَ الْكِتَابُ). ا.هـ. انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٩٥).

## باب ما جاء في الخروج عن دعوى الإسلام

### الشرح:

ينظر إمام الدعوة رحمه الله في هذا الكتاب إلى أسباب حدوث الافتراق والتباین في هذه الأمة وعدم اجتماع الكلمة بين المسلمين، وإلى ما حصل من فرح كل طائفة بمذهبها أو بطريقتها، وأن سبب اجتماع الناس هو إلا يكون بينهم تميز وتفريق، بل يرجعوا إلى الأوصاف التي وصفهم الله عز وجل بها وأسماء التي أسماهم الله عز وجل بها.

والناظر في تاريخ هذه الأمة يجد أنَّ الأسماء والشعارات والألقاب التي حدثت في هذه الأمة وفرَّقت بين المسلمين أنها كثيرة جداً، وهذه الألقاب والأسماء المختلفة قد تكون بالتعصب إلى بلد، وقد تكون بالتعصب إلى قبيلة، وقد تكون بالتعصب إلى رجل، أو بالتعصب إلى فئة وحزب وجماعة وفرقة، أو تكون بالتعصب إلى مذهب معين، فحدثت أسماء كثيرة في هذه الأمة مخالفة للأسماء الشرعية التي ذكرها الله عز وجل في كتابه أو ذكرها رسوله صلوات الله عليه وسلم في سنته، ولاشك أن سمة التجمع إذا كانت على اسم واحد فإنَّ الفرقة تقل، وإذا كانت على أسماء كثيرة متعددة فإن التوحد والتفرد بالاسم يوجب ولاشك الفرقة في الأبدان ويوجب الفرقة في الأقوال، مما يعني أنه يُحدث افتراقاً في الدين وافتراقاً في الجماعة، وهذا هو الذي خشيه إمام الدعوة على المستقبل. وأيضاً يصف به الماضي الذي مضى في حياة المسلمين، أن الله عز وجل سماانا بأسماء لم يقبلها المسلمون بل أحدثوا أسماء من عند أنفسهم، وجعلوا لكل فرقة منهم اسمًا ولقباً أحدهما، ثم بعد ذلك

تعصبو له وجعلوا الولاء والبراء له، ومن كان في هذا الاسم فهو المقبول، ومن كان خارجاً عنه فهو غير مقبول؛ لأجل التعصب للأسماء وليس التعصب لأصل الديانة، وهذا من النظر العظيم والتأمل البليغ في حال المسلمين قبل، وفيما يخشى عليهم بعد.

والمتأمل في الكتاب والسنّة وسيرة النبي ﷺ يجد أن الله عزّ وجلّ سمي عباده بأسماء، سماهم المسلمين والمؤمنين، وهذا كما في قوله ﷺ: «هُوَ سَمَّنَاكُمُ الْمُسْلِمِينَ إِنْ قَبْلَ وَفِي هَذَا» [الحج: ٧٨]، وسيأتي أن أرجح الأقوال: أن الله عزّ وجلّ هو الذي سمي وليس إبراهيم الخليل عليه السلام، سمي المؤمنين وسمى المهاجرين لمن هاجر من مكة إلى المدينة أولاً، ثم كل صاحب هجرة إلى المدينة سمي مهاجراً، وسمى الأنصار أيضاً، وجعل العلاقة والعصبية إنما هي لاسم الإسلام واسم الإيمان دون غيرها من الأسماء التي سمي الله عزّ وجلّ بها طائفة من المسلمين، فالله عزّ وجلّ سمي من هاجر مهاجراً، وسمى من نصر أنصارياً، قال عزّ وجلّ: «وَالسَّنِيقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ» [التوبه: ١٠٠]، والمهاجرون اسم شرعي، والأنصار اسم شرعي، لكنه تخصيص لبعض المسلمين باسم معين لأجل وصف اتصفوا به وهو الهجرة أو النصرة.

ومع ذلك لما أتى رجل وجعل العصبية للهجرة أو جعل العصبية للنصرة فإنه جعل ذلك من دعوى أهل الجاهلية، فلما اختصم غلامان مهاجري وأنصاري، فقال أحدهما: يا للمهاجرين، وقال الآخر: يا للأنصار، يعني: هذا يدعوا المهاجرين لنصرته، وذاك يدعوا الأنصار لنصرته، قال النبي ﷺ: «أَبْدَعُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟»<sup>(١)</sup>، مع أن التعصب جاء

(١) رواه بهذا اللفظ ابن جرير الطبراني في تفسيره (٤/٢٢)، وعزاه السيوطي في الدر المثور

(٢) ابن إسحق، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، من حديث =

على اسم شرعي سمي الله ﷺ به أهله، وكان الاسم - وهو اسم المهاجر أو الأنصاري - للتعريف والوصف، فلما تحول إلى اسم للتعصب عليه والنذاء والنخوة به، ذمه النبي ﷺ وجعله من دعوى الجاهلية.

وهذا فيه الدليل على وجوب لزوم الاسم الأول الذي هو اسم المسلم واسم المؤمن الذي سما الله ﷺ به وسمانا به رسوله ﷺ، ونادى الله الناس في القرآن به: «يَتَأْتِيهَا الْذِيْبُ اَمَّنْوًا» [التوبه: ٣٨]، ونحو ذلك، فإنما ناداهم باسم الإيمان دون غيره من الأسماء أو الصفات.

وهذا به يتبيّن أن من خرج عن دعوى الإسلام، يعني: عن اسم الإسلام إلى غيره، فإن هذا قد تناولته النصوص وتناولها أهل العلم في كلامهم:

\* فمنه ما هو مذموم.

\* ومنه ما هو مأذون به بشروطه.

وهذا كما سيأتي بيانه عند شرح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.



= زيد بن أسلم رضي الله عنه في قصة طويلة.

وال الحديث أخرجه البخاري (٣٥١٨)، و مسلم (٤٩٠٥)، و مسلم (٢٥٨٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ولفظه: «مَا بَأْلَ دَعَوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟»، ويوب عليه البخاري: (بابُ مَا يُنْهَى مِنْ دَعَوَى الْجَاهِلِيَّةِ).

**وقوله تعالى: «هُوَ سَمِّنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلٍ وَفِي هَذَا»** [الحج: ٧٨].

### الشرح:

قوله **﴿هُوَ﴾**، جمهور أهل التفسير على أن الضمير يرجع إلى رب العالمين <sup>(١)</sup>، يعني: أن الله **جَلَّ جَلَالَهُ** كما يدل عليه سياق الآية ولحاقها هو الذي لم يجعل علينا في الدين من حرج، هو الذي خف عننا، وهذا هو ملة أبينا إبراهيم **عَلَيْهِ السَّلَامُ**، قال **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: **«وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّثْلَهُ أَيْكُمْ إِنَّ رَهِيمٌ**» [الحج: ٧٨]، يعني: نفي الحرج **«مِثْلَهُ أَيْكُمْ إِنَّ رَهِيمٌ هُوَ سَمِّنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ**»، يعني: الله **جَلَّ جَلَالَهُ** هو الذي سماكم المسلمين من قبل، يعني: في الكتب السابقة، **﴿وَفِي هَذَا﴾** يعني: في هذا القرآن الذي أنزله الله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** على محمد **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ**.

وذهب قليل من أهل العلم <sup>(٢)</sup>، منهم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ومن نحا نحوه، إلى أن الضمير في قوله: **«هُوَ** يرجع إلى إبراهيم الخليل **عَلَيْهِ السَّلَامُ**، وهذا ليس بجيد، بل هو أقرب إلى الغلط؛ لأن سياق الآية يدل على أن المراد بالضمير هو الله **جَلَّ جَلَالَهُ** وتقدست أسماؤه.

**الشاهد من الاستدلال بالأية قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** **«هُوَ سَمِّنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ»**** [الحج: ٧٨]

(١) انظر تفسير الطبرى (١٧/١٧، ٢٠٨)، وتأفسير ابن زيد (٢٣٧/٣)، وزاد المسير لابن الجوزى (٤٥٧/٥).

(٢) قال ابن جرير الطبرى (١٧/٢٠٨): (قال ابن زيد: **«هُوَ سَمِّنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ»**) [الحج: ٧٨]  
قال: ألا ترى قول إبراهيم **«وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتَنَا أَمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ»** [آل عمران: ١٢٨]  
قال: هذا قول إبراهيم، **«هُوَ سَمِّنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ»**. ا.ه.

والله يَعْلَمُ لم يسمّ أتباع محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ باسم إلا باسم الإسلام؛ ولذلك كان اسم المسلمين يختص بهذه الأمة، وأما اسم المؤمنين فقد يشمل كل مؤمن ولا يختص بهذه الأمة، يعني من حيث الإطلاق، فتجد مثلاً أن النصارى يستعملون لفظ المؤمن ولا يستعملون لفظ المسلم، فيقولون مثلاً: أيها المؤمنون بالله، هذه رسالة إلى المؤمنين بالله، هذه صفة المؤمنين بالله، وهذه خصال المؤمنين بالله. يستعمل هذا اللفظ النصارى واليهود، أما اسم المسلم فهو خاص بمن اتبع محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ وأمن به ودان بدین الإسلام.

ولهذا يجب المحافظة على هذا الاسم في كل مكان، وأنّ هذا هو خاصية هذه الأمة مما عدتها من الأمم، هذه تسمية الله يَعْلَمُ فيجب على العباد أن يرضاوا بتسمية الله يَعْلَمُ لهم؛ لأنها أكرم تسمية وأعظم تسمية، فالسمسي هو رب العالمين واللقب هو رب العالمين، فمن خرج عن تسمية رب العالمين لعباده فقد خرج عما رضيه الله يَعْلَمُ لعباده المسلمين. وهذا الباب مهم؛ لأن فيه الكلام على الأسماء والشعارات والألقاب والتعصب للجماعات، سواء كانت جماعات إسلامية -كما يقال- أم كانت جماعات اجتمعت على شيء آخر.



وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ وَبِحَمْسِ اللَّهِ أَمْرِنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ وَالجِهَادُ وَالْهِجْرَةُ وَالجَمَاعَةُ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَيْدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنْقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ دَعَاهَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُنُّ حَيَّنَمَ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ؟ قَالَ: «وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ فَادْعُوا بِدَعْوَى اللَّهِ الَّذِي سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْتَّرمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيقٌ<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

حديث الحارت الأشعري حديث صحيح رواه الإمام أحمد والترمذى؛ كما ذكر المصنف رضى الله عنه، وكذلك رواه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحه، والحاكم، وقال: (على شرط البخاري ومسلم)، وصححه عدد من أهل العلم، وهو حديث صحيح طويل في أصول الإيمان، وأصول العمل، فينبغي الوقوف عنده وتأمل معانيه.

فهذا الحديث من الأحاديث العظيمة وجوامع الكلم، التي اشتتملت على كل المطالب الدينية التي تنفع العباد في دينهم ودنياهم، وفيما يصلح شأنهم في اجتماعهم في الدين وفي أمر الدنيا.

وبيَّنَ رَبِّكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَوْامِرُ اللَّهُ يَعْلَمُ أَمْرَهُ بِهَا، فَقَالَ: «أَمْرُكُمْ بِخَمْسِ اللَّهِ

(١) أخرجه الترمذى (٢٨٦٣)، وأحمد (٤/١٣٠)، وابن حبان (١٤/١٢٥)، وابن خزيمة (٣/١٩٥)، والطبراني في الكبير (٣٤٢٧، ٣٤٣٠)، والحاكم في المستدرك (١/٥٨٢) والبيهقي في الكبير (٨/١٥٧).

أمرني بِهِنَّ»، قوله: «أَمْرُكُمْ» يفيد وجوب هذه المطالب، وتخصيصها يدل على أنها من مطالب الإسلام العظام، ومن خصاله الجليلة التي فاقت غيرها من الأوامر، قوله: «بِخَمْسٍ» يدل على أنها مختارة، وعلى أن هذه الخمس أهم من غيرها مما يدخل في معناها.

قال: «الله أَمْرَنِي بِهِنَّ» هذا يدل على أن النبي ﷺ إذا أمر بأمر فإنما يبلغ رسالة الله ﷺ، فیأمر بما أمر الله ﷺ، وينهى عما نهى الله ﷺ، والسنة أخذ القرآن في أنها وحي من عند الله ﷺ، وأن السنة بيان للقرآن وتفصيل لأحكامه، فهي من عند الله ﷺ، وقد كان حسان بن عطية ؓ يقول: «كَانَ جَبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّنْنَةِ كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup>. وأيضاً صرح عنه ﷺ أنه قال: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»<sup>(٢)</sup>، وقال ﷺ: «وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا» [النساء: ١١٣]، والحكمة هي السنة، فأمر النبي ﷺ هو أمر من الله ﷺ، وتأكيدته ﷺ بهذه الجملة بقوله: «الله أَمْرَنِي بِهِنَّ» ليلفت النظر إلى عِظَم هذه الأوامر وعلى جلالتها، وفيه التشويق لسماعها وبيان ما فيها.

قال بعدها: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ»، والسمع هنا:

يجوز أن تكون بدلاً من «خَمْسٍ»، في قوله: «بِخَمْسٍ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ..» إلى آخره، بدل بعض من كل، أو أن تُرفع على الاستئناف، يعني: تقول:

(١) أخرجه الدارمي (٥٨٧)، وأبو داود في المراسيل (١/٣٦١)، والموزي في السنة (١/٣٣)، واللالكاني في اعتقاد أهل السنة (١/٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وأحمد (٤/١٣٠)، والطبراني في مسنـد الشاميين (٢/١٣٧) والموزي في السنة (ص ٧١)، وابن عبد البر في التمهيد (١/١٥٠) من حديث المقدام ابن معد يكرب ؓ.

«السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ»، تكون خبراً لمبتدأ محدوف تقديره: (وهي)، أو (وهنّ) السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة.

وكلا الأمرين جاء في القرآن وفي السنة في مواضع، فيجوز هذا وهذا.

قوله: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ»، جعلها ها هنا اثنين، فجعل السمع واحداً، والطاعة واحدة؛ وذلك لأن الحاجة إليهما معاً في الأمر متعدنة وعظيمة، مع أن السمع والطاعة مقتضان من حيث الوجود، فمن سمع فقد أطاع، ومن أطاع فقد سمع.

ويريد بالسمع والطاعة:

أولاً: الاستجابة لمن له حق أن يُحاب، وأعظم ذلك الاستجابة لله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ولرسوله وطاعة الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وطاعة رسوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وقد قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في حق نبيه: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَانُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، ومعلوم أنَّ الرسول بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أمر بالاستجابة، وفي القرآن في غير ما آية الأمر بالاستجابة لله وللنَّبِيِّ، وكذلك أمر الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بطاعته وطاعة رسوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

اما الأمر الثاني - وهو المقصود هنا ، وهو الذي يكثر ترداده مخالفة لما كان عليه أهل الجاهلية - : السمع والطاعة لولي الأمر، لإمام المسلمين أو لمن أنابه أو كان أميراً من أمرائه، فإن السمع والطاعة شريعة ماضية، وأمر الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ به.

والسمع معناه: أن يسمع لأمر ولي الأمر وأن يستجيب له فيما أمر.

والطاعة معناها: أن يطيع من ولاه الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أمر الناس ، وأن يعتقد أن هذه الطاعة طاعة للله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أو لرسوله.

فالسمع والطاعة واجبان، وهم من حق الله ﷺ أولاً، ثم من حقولي الأمر المسلم ومن النصح له، ثم من حق المسلمين أيضاً، فاجتمعت في السمع والطاعة ثلاثة حقوق:

**الحق الأول:** حق الله ﷺ؛ لأنه هو الذي أمر بذلك.

**والحق الثاني:** حقولي الأمر والنصح له؛ لأن هذا حق أحقه الله ﷺ له، وأمر الله ﷺ باداء الحقوق إلى أهلها.

**والحق الثالث:** حق للمسلمين جمِيعاً؛ لأنه من خرج عن السمع والطاعة فإنه لا يؤذى ولِي الأمر فقط، وإنما يؤذى المسلمين جمِيعاً؛ لما يترب على عدم سمعه وطاعته من المفاسد.

إذا تبين هذا فإن السمع والطاعة لولي الأمر مشروطة في النصوص بأنها سمع وطاعة في غير معصية، أما إذا أمر العبد بمعصية فإنه لا سمع ولا طاعة؛ لأنه حينئذ يكون قد عارض ما أمر الله ﷺ، يكون الذي أمر به معارضًا لأمر الله ﷺ، وأمر الله ﷺ هو المقدم، وطاعة ولادة الأمور إنما تجب تبعًا لطاعة الله ولطاعة رسوله ﷺ، ولا تجب استقلالاً؛ ولهذا قال الله ﷺ: «**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَنْتُمْ مُنْتَهَى هُدُوكُمْ»** [النساء: ٥٩] قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وتلميذه العلامة ابن القيم رحمه الله وأخرون<sup>(١)</sup>: كرر الفعل **«أَطِيعُوا»** في قوله: «**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**»؛

(١) انظر: منهاج السنة (٣٨٧/٣)، وإعلام الموقعين (٤٨/١)، قال ابن القيم رحمه الله: (فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلاماً بـأَنَّ طاعة الرَّسُول تجُبُ استقلالاً مِنْ غير عرضٍ مَا أَمْرَيْهُ عَلَى الْكِتَابِ، بل إِذَا أَمْرَ وَجَبَتْ طَاعَتُه مُظْلِقاً، سَوَاءً كَانَ مَا أَمْرَ بِهِ فِي الْكِتَابِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ، فَإِنَّهُ أُوتِيَ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِطَاعَةَ أُولَئِي الْأَمْرِ =

لأن الله يكفيك بطاع استقلالاً لحقه، والرسول ﷺ أيضاً يطاع استقلالاً لحقه، يعني: لأنك لا تعارض كلامه ﷺ على القرآن، وأما ولـي الأمر فلم يكرر له الفعل **(أطـيـعـوا)**، قال: **(وَأُولَئِكَ الْأَمْرُ مِنْكُمْ)**; لأن طاعته تجب تبعاً لطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ ولا تجب استقلالاً، فإذا كان أمره فيه معصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فحينئذ يطاع ولـي الأمر في غير المعصية، وغير المعصية هي الحالات التي يجتهد فيها، أو يكون أمره أو نهيه فيها ليس بظاهر أنه معصية لله ولـي الرسول ﷺ، فيطاع في المسائل الاجتهادية.

قال طائفة من العلماء، من الشافعية ومن غيرهم: حتى وإن كان ما أمر به مُخـرجـا على أحد أقوال الأئمة فإنه يطاع؛ لأنه يقصد حينئذ بوجه شرعـيـ المصلحة في التزامـهـ وعدم مخالفـتهـ.

وهذا أمر بـيـنـ، والعلماء فيما كتبوا في السياسة الشرعـيةـ قرروا ذلك، وهي مسألـةـ عـظـيمـةـ.

وهـنـاـ نـنـبـهـ إـلـىـ أنـ بـعـضـ أـهـلـ الـعـلـمـ قدـ يـعـبرـ فـيـ هـذـاـ المـقـامـ بـقـوـلـهـ: يـطـاعـ ولـيـ الـأـمـرـ المـقـسـطـ العـادـلـ فـيـ غـيرـ الـمـعـصـيـةـ، وـيـطـاعـ ولـيـ الـأـمـرـ الـجـائـرـ فـيـ ماـ يـعـلـمـ أـنـهـ طـاعـةـ. وـهـذـاـ التـعـبـيرـ عـبـرـ بـهـ بـعـضـ أـهـلـ الـعـلـمـ وـفـيـ نـظـرـ مـنـ جـهـتـيـنـ:

**الجهة الأولى:** أن النصوص ليس فيها تفريق في الطاعة بين ولـيـ الـأـمـرـ

= اـسـتـيقـلاـلـاـ، بـلـ حـذـفـ الـفـعـلـ وـجـعـلـ طـاعـتـهـمـ فـيـ ضـيـنـ طـاعـةـ الرـسـوـلـ؛ إـيـذـانـاـ بـأـنـهـمـ إـنـمـاـ يـطـاعـونـ تـبـعـاـ لـطـاعـةـ الرـسـوـلـ، فـمـنـ أـمـرـ مـنـهـمـ بـطـاعـةـ الرـسـوـلـ وـجـبـ طـاعـتـهـ، وـمـنـ أـمـرـ بـخـلـافـ مـاـ جـاءـ بـهـ الرـسـوـلـ فـلـاـ سـمـعـ لـهـ وـلـاـ طـاعـةـ كـمـاـ صـحـ عـنـهـ ﷺ أـنـهـ قـالـ: «لـاـ طـاعـةـ لـمـخـلـوقـ فـيـ مـعـصـيـةـ الـخـالـقـ» وـقـالـ: «إـنـمـاـ طـاعـةـ فـيـ الـمـعـرـوفـ» وـقـالـ فـيـ وـلـاـةـ الـأـمـورـ: «مـنـ أـمـرـكـمـ مـنـهـمـ بـمـعـصـيـةـ اللـهـ فـلـاـ سـمـعـ لـهـ وـلـاـ طـاعـةـ»). . ١. هـ.

المقسط العادل وبين ولي الأمر الجائز؛ بل قال النبي ﷺ في ولي الأمر الجائز: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأَخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على إطلاق السمع والطاعة في هذا المقام.

والتنبيه الثاني على هذا الكلام: أن هذا الكلام يمكن أن يُحمل على محمل صحيح يوافق النصوص، وهو أنَّ الأوامر الشرعية فيها أن يأتِي الإنسان العدل وألا يعين على الظلم، قال ﷺ: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلْزَامِ وَالنَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْمَدْحَوْنَ» [المائدة: ٢]، وولي الأمر إذا كان عادلاً - يعني غالب أوامره على العدل وعلى الطاعة - فإنه حينئذ لا يستفصل فيما أمر به هل هذا موافق لأمر الله أم ليس بموافق؟ لأنَّ الأصل أنه لا يأمر إلا بموافق، فهذا يطاع دون بحث في المسائل المتعدية، فيخص الكلام فيما يتعدى الكلام إلى غيره، كأن يقول مثلاً: خُذْ أرض فلان، أو يقول خذ من فلان مال كذا، أو صادر سلاح فلان، أو افعل كذا، فهذا إذا كان ولي الأمر مقسطاً عادلاً فإنه لا يستفصل؛ لأنَّ الأصل في أوامره أنها على وجه شرعاً.

وأما إذا كان غير ذلك بأنَّ كان معلماً عنه الظلم والتعدى على الحقوق، فإنَّ هذا الكلام ممن قاله من أهل العلم يمكن أن يُحمل على الأوامر المتعدية؛ لأنَّ ولي الأمر إذا كان ظالماً يتعدى على الناس فإنَّ المسلمين لا يطيعه حتى يعلم أنَّ ما أمر به طاعة، فيحمل قوله ويطاع ولي الأمر فيما يعلم أنه طاعة إذا كان متعدياً على الغير، يقول فيما فيه فعل بالغير، فهذا يحتاج إلى استفصال وإلى بيان.

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٧) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وهذا ما يمكن أن يحمل عليه هذا الكلام ممن قاله من أهل العلم، مع أن النصوص، وقول عامة أهل السنة، والمدون في كتب العقائد، أنه لا تفصيل في هذه المسألة، بل يُسمع ويُطاع في غير المعصية، في أي مسألة لا يظهر فيها أنها معصية فإنها يطاع في ذلك، فإذا أمر بمعصية سواء أكانت للعبد في نفسه؛ لأن يأمره بالرشوة مثلاً، أو أن يأمره بمقارفة حرام، أو أن يأمره بما لا يحل شرعاً، فإنه لا يجوز له أن يطيعه في ذلك، فإن أطاعه فإنه آثم ولا يُعذر بذلك، وكذلك في الأوامر المتعددة، إذا أمره أن يفعل فعلًا بالآخرين، ويعلم هذا المأمور أن هذا الفعل معصية، فإنه لا يجوز له أن يطيعه في ذلك، فكونه يتحمّل ما يأتيه من مخالفة الأمر أسهل من أنه يخالف أمر الله حَفَّهُ اللَّهُ وَتَقدَّسَ أَسْماؤُهُ.

قال بعدها: «وَالجِهَاد»، المراد به هنا جهاد الأعداء، وهو على قسمين:

\* جهاد بالحججة والبيان.

\* وجهاد بالسنن والسلاح.

**أما الأول:** وهو الجهاد بالحججة والبيان، فهذا واجب مأمور به لكل من قدر عليه، في كل زمان وكل مكان وكل حال بحسبه، وقد أمر الله حَفَّهُ اللَّهُ وَتَقدَّسَ أَسْماؤُهُ نبيه بذلك في مكة قبل أن يشرع الجهاد بالسنن، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلَا تُطِعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدُهُمْ بِهِ، جِهَادًا كَيْرًا» [الفرقان: ٥٢]، يعني جاهدتهم بالقرآن، فهذا جهاد بالحججة والبيان، وهذا يعم الأزمنة والأمكنة «لَا تَرَأْنُ طَائِفَةً مِّنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذِلِكَ»<sup>(١)</sup> وهذه

(١) سبق تخریجه (ص ١١٩).

الطاقة دائمة قائمة بالجهاد بالحجارة والبيان.

أما الثاني: وهو الجهاد بالسنان، فهو على قسمين:

\* جهاد عيني.

\* جهاد كفائي.

يعني: إما أن يكون فرض عين، وإما أن يكون فرض كفاية، والله أعلم  
أمر بالجهاد؛ كما في هذا الحديث، وهذا الأمر يعني يكون مأموراً به إما  
أمر عين على من تعين عليه، أو أمر كفاية على عموم الأمة إذا نابها شيء  
واحتاجت معه إلى الجهاد في سبيل الله، أو كانت الشروط مجتمعة في  
جهاد نشر الإسلام وإقامة توحيد الله تعالى وعبادته وحده دونما غيره.

ثم قال: «وَالْهِجْرَةُ»، والهجرة في النصوص قسمان:

\* هجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام.

\* هجرة مما سوى الله تعالى إلى الله تعالى وحده.

وال الأول: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام؛ كهجرة الصحابة رضي الله عنه  
من مكة إلى الحبشة، وكهجرة الصحابة رضي الله عنه أيضاً من مكة إلى المدينة، وقد  
يعرض هذا في أنه يكون هناك هجرة من دار كفر قد تظهر بعد زمن النبوة أو  
قد ظهرت بعد زمن النبوة إلى دار يعلو فيها الإسلام، وأما قول النبي ﷺ:  
«لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنَيّْةٌ»<sup>(١)</sup>، فالمقصود منه لا هجرة من مكة

(١) أخرجه البخاري (٢٧٨٣، ٢٨٢٥) بهذا اللفظ، ومسلم (١٣٥٣) بنحوه، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم (١٨٦٤) بهذا اللفظ من حديث عائشة رضي الله عنها.

إلى المدينة بعد الفتح؛ لأنَّه بعد الفتح أصبحت مكة دار إسلام، فمن كان فيها بعد الفتح فإنه يمكنُه البقاء ولا يلزمُه الهجرة إلى المدينة، بل يبقى فيها، ولا تزال مكة دار إسلام إلى أن يرث الله بِهِ الأرض ومن عليها، حرسها الله وبِلاد المسلمين.

وهذه الهجرة لها أحكام وشروط، وتفصيلها في موضعه من كتب العلماء في العقيدة أو في التوحيد والفقه، ولا نطيل في بيانها في هذا الموطن، لكن ننبئ إلى أنَّ الهجرة هذه من دار الكفر إلى دار الإسلام هي واجبة بشروطها. وقد يكون ثُمَّ هجرة أخرى أيضاً، وهي من دار بدعة إلى دار سنة، أو من دار لا يستطيع فيها إظهار الدين إلى دار يستطيع فيها إظهار الدين، وهذه تختلف باختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة، ولها تفاصيل.

كذلك إذا كان لا يستطيع البقاء في دار بدعة أو تظهر فيها البدع؛ لأجل ما ينوب نفسه من الحزن أو من الضيق على ظهور البدع، ولكنه يستطيع أن يظهر دينه وأن يعلِّي أمر السنة، لكن يريد بلا داعياً يأمن فيها أكثر ولا يعرض فيها دينه للفتنة، فيكون حكم الهجرة في هذا الحال مستحبة؛ لأنَّه يستطيع أن يظهر دينه والبلد أو الدار ليست دار كفر، وإنما هي دار فيها السنة وفيها البدع.

وَثُمَّ تفاصيل آخر تطلب من مطانها.

القسم الثاني: الهجرة مما سوى الله بِهِ إلى الله بِهِ: «فَنَرُوا إِلَى اللَّهِ إِنَّ لَكُمْ مِنْهُ تَذِيرٌ مُّبِينٌ» [الذاريات: ٥٠]، بأن يهجر كل ما يُشغل عن الله بِهِ ويتجه وبِهَا جر إلى الله بِهِ; ولهذا جاء في الحديث: «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا

نَهَى اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، وهذا يعمّ أشياء كثيرة تدل على أنّ حقيقة الهجرة هجرة ما لا يحب الله تعالى وتقديس أسماؤه، وهذه يختلف فيها الناس، وتختلف مقاماتهم في ذلك بحسب عظم محبتهم لله تعالى ولرسوله ﷺ.

وهذه الهجرة مما سوى الله تعالى وحده تكون في الاعتقادات، وفي عمل القلب، وفي كلام اللسان، وفي استعمال الحواس والجوارح، والأمر فيها عصيّب، والفتنة بعمومها إنما يُتلى الناس فيها في هذا المقام العظيم، هل هاجروا مما نهى الله تعالى عنه إلى ما أمر الله تعالى به، أم أنهم قصروا في ذلك؟ والتقصير يكون سببه ضعف المحبة وضعف الإيمان، ويكون أصحابه من خلطوا عملاً صالحاً وأخر سيئاً.

**الخصلة الخامسة والأخيرة:** قال: «وَالجَمَاعَةُ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شَيْءٍ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنْقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ»، قوله: «وَالجَمَاعَةُ» هنا أمر بالجماعة، والمراد بالجماعة في هذا الحديث: جماعة المسلمين في أجسامهم وأن لا يخرج عنهم ويفارق جماعة المسلمين في أجسامهم؛ لأجل ما يتربّى على ذلك من المفاسد التي نهى الله تعالى عنها. وأصل الجماعة التي أمر بها الله تعالى وضدّها وهو الانفصال الذي نهى الله تعالى عنه - يشمل الاجتماع في الدين، ويشمل الجماعة في الأبدان -؛ وقد ذكر الخطابي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> في كتابه: (العزلة) كلمة فائقة فيها تحرير هذا المقام،

(١) سبق تخرّيجه (ص ١٦٣).

(٢) هو أبو سليمان الخطابي حمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الفقيه الأديب، صاحب معالم السنن، وغريب الحديث، والغنية عن الكلام، وشرح الأسماء الحسني وغير ذلك، توفي بيست في ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

قال : (الفرقة فرقتان : فرقة الآراء والأديان ، وفرقة الأشخاص والأبدان ، والجماعة جماعتان : جماعة هي الأئمة والأمراء ، وجماعة هي العامة والدهماء ، فأما الافتراق في الآراء والأديان ، فإنه محظوظ في العقول ، محرم في قضايا الأصول ؛ لأنه داعية الضلال ، وسبب التعطيل والإهمال . . . )<sup>(١)</sup> إلى آخر كلامه كَلِمَاتِهِ .

### إذ الجماعة نوعان :

\* جماعة الأديان .

\* وجماعة الأبدان .

وكل منهما متعلقة بالأخرى ، فإذا تم الاجتماع على الدين الواحد دون تفرق فإنه يجتمع الناس في أبدانهم ، وإذا اجتمعوا في أبدانهم فإنه أخرى أن يجتمعوا في دينهم ؛ لأن الفرقة في هذا تنتجه الفرقة في هذا ولا بد ، فمن تفرق في دين الله فإنه يحصل بينهم الفرقة في الأبدان والبغضاء والشحنة والتقاذف وكراهة بعضهم لبعض ، والاجتماع في الدين أمره عظيم بأن لا يسلك غير طريق الجماعة الأولى ، وهي جماعة الصحابة والتابعين وتبع التابعين ، الذين لم تظهر فيهم البدع ، ولم تفسد فيهم الأهواء ، وإنما وجدت وأنكرت ، هؤلاء هم الذين كانوا على الجماعة الأولى .

وإذا كان الأمر كذلك فإن لزوم الأمر الأول هو طريق النجاة بيقين ، وأما غيره من الاجتهادات فقصاري ما يصل إليه أصحابه أنهم يظنون أنه طريق

= انظر : الوافي بالوفيات (٧/٢٠٧) ، وال عبر (٣/٤١) ، و سير أعلام النبلاء (١٧/٢٣) ، و شذرات الذهب (٣/١٢٧) .

(١) انظر : العزلة (ص ٥، ٦) .

نجاة، وقد يكون ظنهم غلطاً، وقد يكون ظنهم باطلاً، وقد يعتري الظن بعض الصواب لكنه مظنون؛ ولهذا من سلك غير طريق الجماعة الأولى فإنه قد عرّض نفسه لمخالفة الجماعة وإحداث الفرقـة، وبالتالي يكون قد عرّض نفسه للوعيد الذي جاء في قوله ﷺ في الافتراق: «لتُفْتَرِقُنَّ أُمَّيَّةٍ عَلَى ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ، فِرْقَةً وَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ، وَثَتَّانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ». قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: الجماعة<sup>(١)</sup>، وهذا الأمر مهم وجلل، وكل من أراد نجاة نفسه فعليه أن يلزم الطريقة الأولى؛ لأن الطرق المحدثة ربما فيها خير وربما فيها شر.

ولهذا لما سأله حذيفة رضي الله عنه النبي ﷺ بعد أن ذكر له الشر فقال له: «وَهُلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟» قال: نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ. قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قال: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْبِيٍّ، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُهُمْ. قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرٌ مِنْ شَرٌّ؟ قال: نَعَمْ، دُعَاءٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَدَّفُوهُ فِيهَا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا؟ فَقَالَ: هُمْ مِنْ جُلْدِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّيَّنَا. قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَذْرَكْنِي ذَلِكَ؟ قال: تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا؟ قال: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْضَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

### فما هي الجماعة؟

إن معنى الجماعة مما اختلف فيه الناس، وخاصة أهل البدع وأهل الضلالات، فإنهم يفسرون الجماعة بما ينصر مذاهبهم الباطلة، وذلك

(١) سبق تخریجه (ص ٦٨).

(٢) سبق تخریجه (ص ١٢٦).

رغبة منهم أن يكونوا داخلين تحت مسمى الجماعة التي وعدها الرسول ﷺ بالنجاة، وأمر بلزم سبيلها، فما هي الجماعة؟

الجماعة ضد الفرق، والاجتماع ضد التفرق، والافتراق على نوعين:

\* إما أن يكون في الآراء والأديان.

\* وإما أن يكون في الأشخاص والأبدان.

والجماعة على المعنى الأول: هي اجتماع في الرأي والدين، وعلى النوع الثاني تكون اجتماع الأشخاص بأبدانهم<sup>(١)</sup>.

وبهذا التفصيل نخلص من إشكالات كثيرة وأقوال كثيرة ذكرها من ذكرها من أهل العلم في معنى الجماعة، فإنهم اختلفوا في معنى الجماعة اختلافاً واسعاً، ولكن بفهم هذا التقسيم يمكن الجمع بين جميع الأقوال التي قيلت في ذلك من أقوال على السلف المتقدمين والمتاخرين.

فأمر النبي ﷺ بلزم الجماعة، يعني: أن يلزم المسلم ما كانت عليه الجماعة الأولى التي هي صاحبة رسول الله ﷺ ومن سار على منهاجهم، وذلك لأنهم بشهادة الرسول ﷺ هم الجماعة، ومن أتى بعدهم فإما أن يسلك سبيلهم ونهجهم فيكون من الجماعة - جماعة الرأي والدين - وإنما أن يخالف ما كانوا عليه فيكون مفارقاً للجماعة، وحاق به قول النبي ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شَيْرٍ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُقُّبِهِ»، وهذا وعيد شديد؛ لأن الذين أحدثوا الأقوال والآراء والأديان خالفوا بها قول الجماعة الأولى صاحبة رسول الله ﷺ.

(١) راجع كلام الإمام الخطابي رحمه الله (ص ٢٤٥).

فإذا سألت المرجئة، والمعتزلة، والخوارج، والشيعة الرافضة، والأشاعرة، والماتريدية، وغيرهم من أصحاب الأهواء والأراء: هل كان الصحابة رضي الله عنه على مثل ما أنتم عليه؟ لكان جوابهم: لا . فإذاً يكون إحداث تلك الأقوال وتلك التسميات مخالفًا لما كان عليه صحابة رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، ومعنى ذلك: أنه تفرق في الدين وترك للجماعة ، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعَةً لَّتَبْلُغَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِلَّا مَا أَمْرَهُمْ بِإِلَيْهِ اللَّهُ ثُمَّ يَنْهَا هُمْ إِنَّمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

فيجب أن يكون الاجتماع على ما كانت عليه الجماعة الأولى من الرأي والدين ، ومعنى ذلك: أن كل من انتسب إلى الإسلام فإنه يوزن بمحافظته على الجماعة ، فإن كان مقتفيًا أثر صحابة رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فإنه محمود بذلك ، ويكون متancock بالجماعة الأولى غير مفارق الجماعة ، وإن كان على غير ذلك فإنه من الذي فرقوا دينهم وكانوا شيئاً.

**وأما الجماعة بالمعنى الثاني:** هي لزوم جماعة المسلمين وعدم التفرق بالأبدان والأشخاص ، فإن من فرق أمر الأمة وهي جميع فإنه قد ترك الجماعة وأحدث الفرقة . فإذا كان للمسلمين جماعة على هدى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه وهدى صحابته ، والتزموا بما التزم به الأوائل ، فلا يجوز الخروج عليهم بالسيف وتفريق كلمتهم وجمعهم ، ولو كان عندهم بعض القصور؛ لأن هذا خروج عن الجماعة بالمعنى الثاني ، وهذا موافق لما جاء في أول الحديث في قوله: «أَنَا أَمْرُكُمْ بِخَمْسٍ اللَّهُ أَمْرَنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ...».

فإذاً أمر الاجتماع على الدين والاجتماع في الأبدان هذا أمر عظيم جداً وأحدهما ملازم للأخر ، فالذي يريد النجاة فعليه بطريق الجماعة الأولى ،

فإنها هي على الحق بإجماع المسلمين، حتى أهل البدع يقولون طريقة الصحابة والتابعين وطريقة السلف أسلم، فحتى في السلوك يقولون أسلم، حتى في الزهد يقولون أسلم، فهي باتفاق المسلمين أسلم؛ لأنها هي الطريقة التي أجمع عليها الناس، لكن دخلت اجتهادات أفسدت الأمر وفرقت المسلمين، ومن اجتهد فإنه يظن أنه على شعبة نجاة وقد لا يكون الأمر كذلك.

قال : «فَإِنَّمَا مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِدَّ شُبْرٌ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنْقِهِ» ، قوله : «فَارَقَ الْجَمَاعَةَ» ، يعني : فارق جماعة المسلمين في الدين ، أو في الأديان والأبدان ، وهو المقصود هنا لارتباط الأوامر الخمسة هذه بعضها مع بعض ، قال : «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ» ، بمعنى : أنه لم يدن بلزوم الجماعة ، ولزوم طاعة الإمام وعدم الخروج عليه والنصيحة له ، فإنه من فارق الجماعة بهذا المعنى «قِيدَ شُبْرٌ» ، «قِيدٌ» بمعنى مسافة ، وهو خلاف القيد ، الذي هو القيد المعروف وهو التكليل أو التوثيق ، أما القيد فهو المسافة ، ارتفعت الشمس قيد رمح يعني مسافة رمح «قِيدَ شُبْرٌ» يعني مسافة شبر ، وهذا كناية عن قلة المفارقة ، يعني فارق الجماعة ولو شبراً ، وجلس منفرداً ولو شبراً واحداً بعيداً عن الجماعة .

قال : «فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنْقِهِ» ، وهذا من أحاديث الوعيد التي تُمرُّ كما جاءت ، وفيها تهديد وتخويف للمسلم أن يفارق الجماعة .

«خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنْقِهِ» هل يفهم من ذلك تكفيره؟ المعتمد عند أهل السنة أنه لا يفهم من ذلك تكفيره ، ولكنه قد فعل أمراً عظيماً وجلاً أو جب أن يخلع الإسلام الذي يدعو إلى الاجتماع وعدم الافتراق من عنقه .

قال : «إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَ» يعني إلا أن يتوب ؛ لأن من تاب تاب الله عليه .  
 قال بعدها : «وَمَنْ دَعَا دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُحْنَى جَهَنَّمَ» ، قوله : «وَمَنْ دَعَا دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» يعني دعا إلى أمر أبطله الإسلام وكان مما تميز به أهل الجاهلية ، فإنه حيتذ من أهل الكبائر ومن أهل الوعيد ، وتوعده بقوله : «فَإِنَّهُ مِنْ جُحْنَى جَهَنَّمَ» .

وهنا قوله : «دَعَا دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» لها تفسيران :

**التفسير الأول:** أنها - فيما سبق ذكره - من كل خصلة من خصال الجاهلية أبطلها الإسلام ف يأتي أحد يدعوا إليها ، فهذه كما جاء في الحديث الذي مر معنا «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ» وذكر منهم «وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً الْجَاهِلِيَّةِ»<sup>(١)</sup> .

**والتفسير الثاني:** قوله : «وَمَنْ دَعَا دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» ، أي تسمى بأسماء الجاهلية التي كانت تدعو إلى العصبية ، وأرجع الناس إلى عصبيات الجاهلية وإلى فخرها بالأباء والقبائل ، وهذا يُفرّق ولا يجمع الناس على كلمة الإسلام واسم المسلمين واسم المؤمنين . وهذا الصنفان معاً توعدهم عَزَّلَهُ اللَّهُ بقوله : «فَإِنَّهُ مِنْ جُحْنَى جَهَنَّمَ» ، و«جُحْنَى» لها ضبطان : «جُحْنَى» هكذا بالقصر ، والثانية : «جُحْنَى» بضم الجيم ، وهي القراءة المعروفة<sup>(٢)</sup> في آية سورة مريم : «وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا حِيَثَيَا» [مريم: ٧٢] ، وهذه مأخوذة من **الجُحُثُ** على الركب والعذاب على هذا النحو ، يعني : أنه من يكب في النار

(١) سبق تخرجه (ص ١٠٨).

(٢) انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٤٠٧)، والتيسير في القراءات السبعة لأبي عمرو الداني (ص ١٤٨)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ٤٣٩).

على وجهه وعلى ركبته ونحو ذلك.

«فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ؟ قَالَ : وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ»، وهذا يدل على عظم هذه الكبيرة، وأن أصحابها متوعدون بأشد الوعيد والعياذ بالله، ثم قال ﷺ أمراً : «فَادْعُوا بِدَعْوَى اللَّهِ»، يعني : تسموا بتسمية الله «الَّذِي سَمَّا كُمْ»، وهذه التسمية هي : «الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ»، يعني : يا عباد الله، فالله يَعْلَمُ سمي عباده المسلمين؛ كما في قوله : «هُوَ سَمَّنَاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا» [الحج: ٧٨]، وأيضا سماهم المؤمنين فيما نادهم به في القرآن : «بَتَّأَنَّاهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا» [التوبه: ٣٨]، وفي قوله : «وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» [النور: ٣١]، فسماهما بهذين الاسمين الشريفين، الذين جمعا أعظم خصلتين وهما الإسلام والإيمان، وسيأتي مزيد بيان في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية كَفَلَهُ اللَّهُ.



**وَفِي الصَّحِيحِ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَمَا تَهْمِيَتْهُ جَاهِلِيَّةً»<sup>(١)</sup>.**

**وَفِيهِ: «أَبْدَعُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.**

### الشرح:

ثم قال الإمام رحمه الله بعد ذلك: (وَفِي الصَّحِيحِ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَمَا تَهْمِيَتْهُ جَاهِلِيَّةً»)، يعني: أنه من فارق جماعة المسلمين جماعة الأبدان أقل افتراق، وخالفهم وانحاز إلى غيرهم «فَمَا تَهْمِيَتْهُ جَاهِلِيَّةً»؛ لأن أهل الجاهلية لم يكونوا يذعنون لولي أمر، بل كانوا متفرقين في ذلك.

وقد ذكر الإمام رحمه الله في كتابه (مسائل الجاهلية) - وهي من أوائل الخصال التي ذكر - : (وأمر بالسمع والطاعة)، وقال فيها بعدها: (وغلظ في ذلك وأبدى وأعاد)<sup>(٣)</sup>، يعني: كرر رحمه الله هذا الأمر لأجل إلا يشابه أهل الجاهلية حتى إن أهل الجاهلية لا تقر قبيلة بأن تكون سامعة مطيعة لقبيلة أخرى.

ومن آثار ذلك: لما توفي رسول الله صلوات الله عليه وسلم واجتمع المهاجرون والأنصار، اجتمعت قريش - يعني الصحابة رضي الله عنهم من قريش - والصحابة من الأوس والخزرج رضي الله عنهم على الإمارة، بدأت فيهم إذ ذاك نزعة من نزعات الجاهلية،

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٩، ٧٠٥٤)، ومسلم (٧١٤٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) سبق تحريرجه (ص ٢٣٥).

(٣) انظر: مسائل الجاهلية للإمام المجدد رحمه الله محمد بن عبد الوهاب (ص ٦، ٧)، وللشارح - حفظه الله - شرح ممتع على هذا الكتاب، عجل الله بطبعه ونفع الأمة به.

قالوا : «مَنْ أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ»<sup>(١)</sup>.

وهذا يدلّ على أن النّفوس مُشربة بحب الفرقّة وحب الاعتزاز بالنفس، وبالميل إلى القبيلة وبالميل إلى القريب، وأن هذا الأمر مفرق للمسلمين ومفرق للجماعة؛ ولهذا كان من أعظم موافق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه ألزم الناس إذ ذاك بحجه القوية أن تكون الولاية في قريش؛ لأنّه ساق معنى قول النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ»<sup>(٢)</sup>، وقال : «نَحْنُ الْأَمْرَاءُ، وَأَنْتُمُ الْوُزْرَاءُ»، أو المستشارون ونحو ذلك مما يكون فيه الأنصار مقربين لكن ليست لهم الولاية.

إذا تبيّن هذا : فمن أعظم ما حدث في هذه الأمة من أول الأمر الانفراق، بداية الانفراق في الولاية، بداية عدم الرضوخ للجماعة، بداية الاعتزاز بأشياء جاهلية، بدأت هذه في أول الأمر، ثم حصلت فرقّة الدين

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه : «ثُمَّ تَكَلَّمُ أَبُو بَكْرٍ فَتَكَلَّمُ أَبْلَغُ النَّاسِ». فَقَالَ : فِي كَلَامِهِ نَحْنُ الْأَمْرَاءُ وَأَنْتُمُ الْوُزْرَاءُ. فَقَالَ حُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ لَا وَاللَّهِ لَا تَفْعَلُ مَنْ أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا، وَلَكُمُ الْأَمْرَاءُ وَأَنْتُمُ الْوُزْرَاءُ، هُنْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ دَارُوا، وَأَغْرَيْتُمُ أَخْسَابَنَا، فَبَأْتُمُوا عُمَرًا، أَوْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَبْنَى الْجَرَاحَ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ نَبِيِّكُمْ أَنْتَ، فَأَنْتَ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه..».

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٦٧/٣)، وأحمد (١٢٩/٣)، وأبو يعلى (٣٢١/٦)، وابن أبي شيبة (٣٢٣٨٨)، والطبراني في الأوسط (٣٥٧/٦)، وفي الكبير (٧٢٥)، والبيهقي في الكبرى (١٢١/٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

وآخرجه البخاري (٧١٣٩) من حديث معاوية رضي الله عنه، قال : «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه يَقُولُ : «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَاءَ فِي قُرَيْشٍ لَا يَعْدَبُهُمْ أَحَدٌ إِلَّا كَيْدُ اللَّهِ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ»، وبَوَّبَ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ (بَابُ : الْأَمْرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ).

بعد نوازع فرقة الأبدان، فبدأت فرقة الأبدان في النفوس، ثم كان من نتائجها أن انحاز بعض الناس إلى من وجدوا فيهم من يسمع للأهواء، وألقوا فيهم الأهواء حتى حدثت بدعة الخوارج في عهد عثمان، وتجمعوا حتى قتلوا عثمان رضي الله عنه باسم الدين، وباسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعياذ بالله.

ثم قال كذلك : «وَفِيهِ» ، يعني : وفي الصحيح ، «أَبْدَعُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ» ، يريد كذلك القصة التي حصلت بين غلام من المهاجرين وبين غلام من الأنصار؛ حيث اختلف الغلامان على شيء حتى اختصما وتشابكا، فأراد المهاجري أن يتصر بالمهاجرين ، وأراد الأنصاري أن يتصر بالأنصار فقال الغلام المهاجري : يا للمهاجرين . يتتخى بهم ويندبهم ويدعوهم لنصرته ، وقال الآخر : يا للأنصار . يدعوهم لنصرته ويندبهم لنصرته ، فلما سمعها النبي عليه السلام قال : «أَبْدَعُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟» يعني : أبتسمية الجاهلية وبستنة الجاهلية وأنا لا أزال حيا بين أظهركم؟ وهذا فيه التغليظ والإنكار الشديد على ذلك ، وهذا يدل على أن الاسم إذا تُعَصِّب له فإنه مذموم ، حتى ولو كان الاسم اسمًا شرعياً ، فكيف بالأسماء المحدثة؟ كما سيأتي بيانه .



قال أبو العباس<sup>(١)</sup>: وَكُلُّ مَا حَرَجَ عَنْ دُعْوَةِ الْإِسْلَامِ وَالْقُرْآنِ: مِنْ نَسَبٍ أَوْ بَلْدٍ أَوْ جِنْسٍ أَوْ مَذْهَبٍ أَوْ طَرِيقَةٍ: فَهُوَ مِنْ عَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، بَلْ لَمَّا احْتَصَمَ رَجُلًا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ قَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَبِدْعُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ<sup>(٢)</sup>، وَغَضِبَ لِذَلِكَ عَصَبًا شَدِيدًا<sup>(٢)</sup>.

## الشرح:

قال نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ: (قال أبو العباس)، يعني به شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ من الأئمة الصالحين السابقين الذين نصروا الإسلام، بالرد على أهل البدع، وبنشر السنة، ولفت النظر إلى لزوم متابعة الدليل - عليه رحمة الله ورضوانه -.

وهذا الكلام من شيخ الإسلام ابن تيمية نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ من نفيس كلام أهل العلم، الذين تفقهوا في النصوص، وعلموا مدارك السلف في فهم الأدلة، وعلموا حدود ما أنزل الله نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ على رسوله نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ، فإن العلم النافع زاد في العبد المؤمن زاده بصيرة في دينه وبصيرة فيما، حوله حتى لا يتبس عليه الحق بالباطل، والله نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ قال أمراً نبيه نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ: «قُلْ هَذِهِ سَيِّلَةٌ أَذْعُوْا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي» [يوسف: ١٠٨]، وهو نَعَمَ اللَّهُ أَعْلَمُ «عَلَى بَصِيرَةٍ»، يعني: على إدراك تام وعلم كامل بأمر الدين وأمر الدعوة التي يدعو إليها، وكذلك من اتبعه في الدين

(١) انظر: السياسة الشرعية (١/٨٢)، ومجموع الفتاوى (٢٨/٣٢٨).

(٢) سبق تخریجه (ص ٢٥٢).

وكان على هديه عليه السلام فهو على بصيرة، وأهل بصيرة ناجون، وشيخ الإسلام ابن تيمية كغيره من الأئمة الأعلام الذين رفعوا راية السنة، ونصروا مذهب السلف الصالح نصيحة للأمة وطاعة لله عز وجله ولرسوله صلوات الله عليه وسلم، هؤلاء لا يكتمون نصيحة للعباد، بل يؤدونها لهم، وقد لاقوا ما لاقوا في زمنهم من أنواع الابتلاء، لكن بقي كلامهم ينفع؛ لأنّه من مشكاة الكتاب والسنة، وليس فيه هوى، وليس فيه خروج عن طريقة الجماعة الأولى وصراط السلف الصالح عليه السلام.

وهذا الكلام من الكلام الجزيل المفيد غاية الفائدة، قال: (وَكُلُّ مَا حَرَجَ عَنْ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ وَالْقُرْآنِ)، يعني: كل تسمية خرجت عما سُمِّيَ الله عز وجله بها عباده في القرآن أو عن تسمية الإسلام، قال: (مِنْ نَسَبٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ جِنْسٍ أَوْ مَذَهَبٍ أَوْ طَرِيقَةً: فَهُوَ مِنْ عَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ)، فكل تسمية حينئذ تكون من عزاء الجاهلية، ومن دعا بدعوى الجاهلية فإنه متوعد.

قال: «مِنْ نَسَبٍ» لأن يُخرج عن اسم المسلمين باسم المؤمنين إلى اسم يُنتمي إليه، إلى قبيلة فلانية من القبائل كقريش مثلاً، أو الأوس، أو الخزر، أو تميم، أو سُبيع، أو أي قبيلة من القبائل الموجودة، وهذه كلها خارجة عن دعوى الإسلام، سيأتي تفصيل الكلام عما يجوز وما لا يجوز من ذلك.

فإذا خرج عن دعوى الإسلام إلى نسب يوالى ويُعادى فيه، وينصر صاحبه ولا ينصر الآخر، بل يُبغض لأجل النسب، ولا يُقام لاسم الإسلام ما يستحقه مما أمر الله عز وجله به، فإنه حينئذ من عزاء الجاهلية.

قال: (أَوْ بَلَدٍ)، يعني: أن تكون النسبة إلى بلد من البلاد تعز، ويُوالى

عليها ويعادى؛ كما ينسب مثلاً يقال: مصرى، شامى، سعودى، يمنى، كويتى، مغربى إلى آخره، ويقالى ويعادى على هذه الأسماء، فإن هذا من عزاء الجاهلية.

قال: (أوْ جِنْسٍ)؛ لأن يقالى على جنس العرب فقط، أو جنس البربر فقط، أو جنس من الأجناس الموجودة في الأرض فقط، ولا يقيم لاسم الإسلام ولا للدعوى الإسلام مقامها، فيقالى من والى هذا، ويعادى من عادى هذا، وهي القوميات التي انتشرت في الزمان الأخير، هذه كلها من عزاء الجاهلية.

قال: (أوْ مَذْهَبٌ)، هذا المذهب سواء أكان مذهبًا عقدياً، أو مذهبًا فقهياً، أو مذهبًا سلوكيًا.

**المذهب العقدي** مثل: المعتزلة، أو الخوارج، أو الإرجاء، ونحو ذلك من المذاهب العقدية التي جاءت تسميتها بعد مُضي الجماعة الأولى.

**والذهب الفقهي** مثل: حنفى، شافعى، حنفى، مالكى، ظاهري إلى آخره.

أو كان مذهبًا سلوكيًا، أو صوفياً - كما يُسمى - ونحو ذلك، مثل: الطرق المختلفة في الصوفية التي تعزى كل فرقة إلى صاحبها: قادرية، نقشبندية، شاذلية إلى آخره.

فهذه كلها من النسب التي هي من عزاء الجاهلية إذا تجاوزت التعريف إلى اعتقاد صحة ما عليه أهلها في كل شيء، كما سيأتي تفصيلها.

قال: (أوْ مَذْهَبٌ أَوْ طَرِيقَةٌ: فَهُوَ مِنْ عَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ)، مهما كانت، سواء

كانت طريقة صوفية، أو كانت طريقة دعوية، أو كانت حزبية، أو سياسية إلى آخره، فإن هذا كله كان عند أهل الجاهلية فجاء الله عَزَّ وَجَلَّ بالإسلام وأبطل كل عزاء الجاهلية، إلا ما كان فيه اسم المسلمين والمؤمنين.

إذا تبين ذلك فإننا نقول: إن هذه التسميات الحادثة في هذه الأمة بأنواعها، سواء أكانت لنسب، أو قبيلة، أو بلد، أو جنس، أو مذهب، أو طريقة، فإن الأحوال فيها ثلاثة:

**الحال الأولى:** أن تكون ممدودة.

**والحال الثانية:** أن تكون مذمومة.

**والحال الثالثة:** أن تكون مباحة.

أما الحال الأولى: وهي أن تكون ممدودة، فهي إذا كانت التسميات مما تميز المسلمين بما نُصّ في الكتاب والسنة على حسنها وعلى اعتباره، فالله عَزَّ وَجَلَّ سمي المسلمين باسم الإسلام والإيمان.

وكذلك وصف المتقين مع أن فيها تزكية، ووصف بالأبرار مع أن فيها تزكية، ونحو ذلك، فهذه تسميات هي من قبيل الأوصاف لاسم المسلم واسم المؤمن، وكل مسلم لديه تقوى بحسبه، وكل مؤمن لديه تقوى ويربحسبه.

وكذلك ما جاء بالوصف كلزمون السنة والجماعة، فاسم السنة واسم الجماعة هذه من الأسماء التي جاءت في الأحاديث وأصلها في القرآن، ولهذا يسمى خاصة أهل الإسلام أهل السنة والجماعة؛ لأنهم لزموا سنة النبي ﷺ ولزموا الجماعة، والنبي ﷺ هو الذي أذن بهذه التسمية بقوله في

حدث الافتراق لما قالوا: من هم؟ قال: «الْجَمَاعَةُ»<sup>(١)</sup>، من هي؟ يعني الفرقة الناجية، فقال: «الْجَمَاعَةُ»، وفي ورواية أخرى قال: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»، وقال: «عَلَيْكُمْ إِسْتَبْиَّ وَسَنَةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيَّينَ»<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك أئمة السلف وأهل الحديث أقاموا هذا الاسم مقام الأسماء المحدثة، فلما تفرقت الأسماء وتعددت رجعوا إلى الاسم الذي يميز أهل الإسلام المتمسكون بالأمر الأول عما عداهم؛ لأنهم بين أمرين: \*

\* إما أن يسلبوا اسم الإسلام عن أصحاب الأهواء المحدثة، وهذا ليس بصحيح لأنهم مسلمون.

\* وإنما أن يصفوا من كان على الإسلام الأول باسم يُخَصُّون به ويكون منصوصاً عليه في الأدلة، فهذا يكون سائغاً.

وهذا إجماع منهم على أن من كان على الأمر الأول فإنه يسمى مثلاً أهل السنة والجماعة، أو قد يقال: أهل الحديث؛ لأن السنة هي الحديث، أو يقال: مثلاً أهل الأثر، أو أتباع السلف ونحو ذلك، هذه كلها في معنى واحد؛ لأنها ترجع بالأمر إلى ما كانت عليه الجماعة الأولى التي نص النبي ﷺ على أنها ناجية، فهذه تسمية ممدودة.

**الحال الثانية:** الأسماء والدعوى المذومة، وهذه مما حذر في الأمة من الأهواء المختلفة التي اتخذت لنفسها اسمًا يخالف الاسم الذي كان عليه الصحابة رضي الله عنه؛ كالخوارج، والمرجئة، والمعزلة وأشباه ذلك؛ لأنهم يدعون إلى ذلك ويررون أنهم على صواب فيه، وربما سموا أنفسهم

(١) سبق تخریجه (ص ٦٨).

(٢) سبق تخریجه (ص ٦٤).

أهل السنة والجماعة بأحد الاعتبارات، فكل تسمية فيها إشارة لمذهب يشتمل على باطل في العقيدة أو باطل في السلوك فإن التسمية في نفسها مذمومة، ولو لم يقترن بها شيء آخر، فكيف إذا اقترن بها التعصب؟ أو اقترنت بها بدع أخرى أو أهواه أخرى؟ لهذا فإن الأصل إلا يخرج عن دعوى الإسلام؛ كما قال شيخ الإسلام هنا: (وَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ وَالْقُرْآنِ: مِنْ نَسَبٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ جِنْسٍ أَوْ مَذْهَبٍ أَوْ طَرِيقَةً: فَهُوَ مِنْ عَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ)، إلا ما أذن به مما ذكرت أو سذكر.

فإذا هذه التسميات كلها باطلة وتكون من عزاء الجاهلية؛ لأنها تفرق، مثل: الطرق الصوفية المختلفة الأسماء، ويدخل فيها أيضاً الأسماء المحدثة للجماعات الإسلامية بأنواعها، التي جعلت لها اسمياً يصدق عليه أنه اسم لحزب يميز هذا الحزب عن غيره، كحزب التحرير مثلاً، وكحزب الإخوان المسلمين، وكجماعات آخر تظهر في بلد دون بلد، فهذه تسميات محدثة وهي مذمومة؛ لأن الاسم في نفسه مشتمل على دعوى تفرق المسلمين، وتنصر من كان في هذا الحزب دون غيره.

ولهذا نقول إن هذه الأسماء المحدثة: الجماعات الإسلامية مثلاً، والأحزاب، على نوعين:

\* منها ما هو للتعریف.

\* ومنها ما هو للتنظيم.

فما كان منها للتعریف فالاصل في باب التعریف في الأسماء أنه واسع، مثل ما سيأتي تفصيله في الأسماء المباحة - إن شاء الله تعالى - .

وأما ما كان من قبيل التنظيم، وأن يوالى فيه ويعادى، ويُتعصب له دون

غيره، وينصر صاحبه دون غيره، فهذا لا شك أنه من عزاء الجاهلية، وأعظم منه انتصار المهاجري، يعني أعظم مما رغبوا فيه انتصار المهاجري باسم شرعي وهو «المهاجرون»، وانتصار الأنصارى لاسم شرعى وهو «الأنصار» ومع ذلك لما انتصر لاسم وألهه دون غيرهم صار من دعوى الجاهلية بنص كلام النبي ﷺ.

إذا كان الأمر في الأسماء المحدثة وانتصر لها ودفع عنها دون غيرها؛ بل ربما حورب غير من كان معهم من المسلمين مع أنهم على طاعة وعلى خير، فإن هذا يدخل في دعوى الجاهلية وعزاء الجاهلية من باب أولى.

والمتأملاليوم ينظر إلى أن واقع الجماعات الإسلامية بعامته في الأسماء أن هذه التسميات لو كانت للتعريف فقط لكان الأمر أسهل، لكنها ليست للتعريف، بل هي للدلالة على الحزب أو على التنظيم، ولكي يتعارف أصحابها فيما بينهم، فتجد أن المسلم مثلاً يذهب اليوم إلى بلد من البلاد فتجد أن أصحاب الحزب المعين يسألون هذا من أي فئة أو أي جهة... إلى آخره، فإذا كان أثني عليه أنه كان من هذه الجماعة، أو من أهل الحزب، أو أنه متعاطف معهم تبنوه، وإذا لم يكن بذلك - وإن كان عالماً جليلاً وليس من تلك الفئة -، فإنهم يرفضونه ويتوادون برفضه، مع أنه قد يكون عنده علم كبير بكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، وإذا جاءت مشكلة أو جاءت منافسة على شيء فإنهم يجتمعون على ذلك الاسم ويتعصبون له دون غيره.

والذي نظر فيما أحدهته الحزيات والأسماء في أقرب شيء إلينا - وهو ما حصل في أفغانستان في العشرين سنة الماضية - وجد ذلك ماثلاً في أن

وجود الأحزاب والأسماء فيه لم تكن للتعريف، وإنما كانت للاجتماع عليها والتعصب لها دون غيرها، فلما خرج العدو ونصر الله عباده ظهرت المفاسد الأخرى للتعصب المذموم للحزبيات هذه فأوقعت المسلمين فيما بينهم.

وهذا كله يدل على أن كل مخلص لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل مخلص لدين الإسلام، وكل راغب في رفع راية الإسلام، يجب إلا يُتعصب لاسم دون اسم الإسلام، بل يكون التعامل مع المسلمين على اسم الإسلام ما داموا على التوحيد، ولم يكونوا من أهل الشرك الأكبر، فإذا كان كذلك فربت.

ومن المتفق عند أهل السنة والجماعة أن كل مسلم يوالى بحسب ما عنده من الإسلام، وبحسب ما عنده من الإيمان، فولاية المسلم للمسلم تتبعض بقدر ما عنده من تحقيق الإسلام وتحقيق الإيمان، وهذا هو نظر السلف في الشرع فيما تعاملوا به مع الناس، أما الولاء والبراء، والحب والبغض، والمكاييد، ونحو ذلك مما يحصل، فهذا كله من فعل الجahلية، وأثر من آثار التسميات التي لا يقرها أهل الحق البتة.

إذا نصل من ذلك إلى أنَّ الأسماء المذمومة هذه في الجماعات أو في غيرها يجب على كل مخلص أن يسعى إلى إلا تبقى في الناس، بل أن يبقى المؤمنون إخوة يبحثون عن الحق في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وفي سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي هدي السلف الصالح، ولو زالت هذه الشعارات وهذه الأسماء لزالت الشحنة من النفوس، ولا جتمع هذا الكم من المؤمنين على كلمة سواء، وجاهدوا في الله حق جهاده، وللحصل أشياء يمنَّ الله عَزَّوَجَلَّ بها إذا اجتمع العباد على كلمته.

أما إذا رضينا بعزاء الجاهلية، وبهذا الموجود، فالله المستعان، وأنتم تنتظرون هذا، وقل من يتخلص منه، وواجب على العبد أن يكون الأمر بيته وبين ربه بِهِ، وأن يُخلص نفسه من الهوى، وأن ينظر لكل مؤمن بميزان اسم الإسلام والإيمان، وأن يكون ميزانه هو ميزان أهل السنة والجماعة في ذلك، وألا يكون الميزان ميزان أحزاب أو ميزان تنظيمات، أو أن هذا من هؤلاء أو ليس منهم، ونحو ذلك من الأسماء.

كذلك مما يجب على عباد الله المؤمنين، إلا يُحدثوا أسماء تزيد من الافتراق، وهذا حصل ويحصل في كل زمن من أنه إذا تبغضت فتتان لمز هؤلاء باسم، والآخرون سموا أولئك باسم، فنشأت فرق جديدة، أو نشأت جماعات، أو نشأت مذاهب أو أفكار جديدة زادت من فرقة المسلمين، ومن قواعد أهل السنة والجماعة: أنَّ البدعة لا ترد ببدعة، والغلط لا يرد بغلط، بل يُصبر، حتى الإنسان إذا أعتدي عليه ونيل منه يصبر ويحتسب عند الله بِهِ، ولا يقابل الباطل بباطل، أو يقابل التسمية بتسمية، أو يقابل البدعة ببدعة؛ لأنَّ هذا يفرق أكثر وأكثر ولا تجمع النفوس، وقد جُرِّب ذلك ووجد أن انتصار الناس للأسماء أعظم من انتصارهم للحق، وقلَّ من ينتصر للحق المجرد، ولكنه إذا جاء الاسم فإنه يتحرك أكثر وأكثر، وجُرِّب هذا في أنه يُذكر اسم أحد من المعظمين عند أي فئة من الفئات، يُذكر بشيء مما قد لا يليق أن يذكر به، لكن -يعني من باب المثال- فستجد أنه يتعصب له وينتصر له أعظم مما لو خولفت مسألة شرعية، أو وقع الناس في منكر أو في باطل، وهذا من استيلاء عزاء الجاهلية على النفوس، وهذا كثير في كل بلاد المسلمين بلا استثناء، والله المستعان.

لهذا الواجب على كل مخلص أن يسعى إلى أن يجمع الناس على كلمة سواء، فيها تحكيم الكتاب والسنة، واتباع طريقة السلف، وإلغاء الأسماء، وعدم إحداث التعصبات التي قد تشير الناس وتفرق عن الاجتماع، وكل ناصح لا بد أن يسعى في ذلك. وأما إذا أقررنا في أي بلد كان هذه التسميات وسعينا فيها، أو أن أهلها رضوا بها، فإن الواقع لن يكون ساراً لنا، وأمامنا تجارب كثيرة دلت على أن الفرقة لا تأتي بخير؛ كما قال عليه السلام: «الفُرْقَةُ عَذَابٌ»<sup>(١)</sup>.

والآن الناس في سعة، لكن لا ندري ما المستقبل، وربما تحول التراشق بالكلام إلى تراجم بغierre؛ كما حدث في بعض البلاد.

لهذا أوصي طلاب العلم على أن يجمعوا الناس على تقوى الله عز وجل، وعلى لزوم الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح، وأن إلزام الناس أو دعوتهم إلى الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح يجب أن تكون متخلاصة من التنايز بالألقاب ومن القدح، ومما يجعل النفوس تثور فيها ثوائر الجاهلية، ويثير فيها الغضب الباطل وحمية الجاهلية بعد أن أذهب الله عز وجل عنا ذلك، وإذا رضينا بما نحن عليه فإننا نرضى بغير الحق، وواجب أن يُبرئ الإنسان ذمته تجاه ذلك، وألا يخوض فيما لا يحب الله ولا يرضي.

**النوع الثالث:** التسميات المباحة، هي كل اسم أحدث وكان للتعريف، وليس للموالة والمعاداة فيه أو للتعصب عليه، وأصل الإباحة في ذلك من

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند (٤/٢٧٨)، والشهاب القضايعي في مسنده (١/٤٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٤٤) ح ٩٣، ورواه ابن أبي الدنيا في كتابه الشكر (ص ٢٥)، من حديث التعمان بن بشير رضي الله عنه. وقال المنذري: (إسناده لا يأس به). انظر: صحيح الترغيب والترهيب (١/٥٧٣).

الله ﷺ سمي المهاجرين مهاجرين وصار هذا الاسم باقياً عليهم، وسمى الأنصار كذلك، والنبي ﷺ نادى قريشاً باسمها، ونادى القبائل باسمها، بل جعل في الحروب كل قبيلة لها جناح من الجيش ليكون ذلك أدعى باجتهدهم وجهادهم لأعداء الله ﷺ.

وهذا كله للتعریف، فإذا كانت الأسماء للتعریف فلا حرج في التعریف، سواء كانت النسبة هذه أو الأسماء لنسب القبائل أو لأسماء القبائل، وقد قال الله ﷺ: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُورًا وَّقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، فالتعريف لا بأس به بأي صفة كانت.

وكذلك إذا كانت النسبة لمذهب من المذاهب مما لا يشتمل في نفسه على باطل؛ يعني أن يكون مؤسساً على باطل، كالنسبة مثلاً للمذهب الحنفي، والنسبة للمذهب الشافعي، مذهب المالكية، مذهب الحنفية، مذهب الظاهيرية ونحو ذلك، فهذه مذاهب للتعریف.

كذلك ما نسب إلى مكان معين، قال هذا فلان كذا بالنسبة إلى بلد أو إقليم أو نحو ذلك أو جنس، هذا للتعریف الأمر فيه واسع.

كذلك الطرق المختلفة والجمعيات أو الجماعات إذا كانت للتعریف فلا بأس بذلك.

ومثال ذلك: جماعات تحفيظ القرآن الكريم في هذه البلاد المباركة، موجودة باسم الجماعة ولا تشتمل على موالة لمن فيها ومعاداة على من ليس فيها؛ وذلك أن الاسم للتعریف ليس إلا، ولتنظيم العمل، وهذا أمر سائع؛ لأن الله ﷺ أذن بالأسماء خلاف اسم المسلمين والمؤمنين.

وهذه الأسماء في نفسها إذا تحولت إلى تعصب وموالاة ومعاداة، فإنه يجب إبطال هذا التعصب وهذه الموالاة والرجوع إلى الأصل في ذلك. فإذا أتي - مثلاً - أتباع المذهب الشافعي وأتباع المذهب المالكي وتعصباً لأنفسهم ضد مذهب آخر ليتصروا لمذهبهم، كان هذا من عزاء الجاهلية.

وكذلك إذا أراد أهل قبيلة ما أن يتتصروا لقبيلتهم ضد قبيلة أخرى وكان هذا بمجرد الاسم كان هذا من عزاء الجاهلية.

كذلك كل ما يتصل بهذه الأسماء المباحة لو أرادوا أن يتتصروا للاسم، وأن يوالوا ويعادوا عليه، وأن يُضعفوا اسم الإسلام أو أثر الإسلام والإيمان، هذا كله من آثار الجاهلية في ذلك.

لعل فيما ذكرنا إشارات إلى أصول هذه المسائل، وقد بيّن هذه الأصول شيخ الإسلام ابن تيمية، وبينها غيره أيضاً، ويمكن أن يُراجع مثلاً: (كتاب اقضاء الصراط المستقيم)، أو نحوه من الكتب التي فيها مخالفة أهل الجاهلية ومخالفة أهل الجحيم.



## باب وُجُوب الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ كُلُّهِ وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ

**وقوله تعالى:** ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي إِسْلَامٍ كَافَةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]. **وقوله تعالى:** ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزَلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٦٠]. **وقوله تعالى:** ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا يَشْيَعُونَ لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبَيَّضُ وُجُوهٌ وَتَسُودُ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] «تَبَيَّضُ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَئْتِلَافِ، وَتَسُودُ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَخْتِلَافِ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

قال المؤلف رحمه الله: (باب وُجُوب الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ كُلُّهِ وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ)، يعني: يجب على أهل الإسلام أن يدخلوا فيه كله ويقبلوه جمياً، ولا يفرقوا في الطاعة بين أمرٍ أو أمرٍ أو حكمٍ أو حكمٍ، سواء الأحكام الغبية أو العلمية.

فيجب أن يقبل ما جاء به النبي ﷺ كافية، وكل ما هو عدا الإسلام يجب تركه، فترك ما كان عليه أهل الملل، سواء الملل المنسوبة أو الملل

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٧٩/٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧٢٩/٣)، واللالكي في اعتقاد أهل السنة (١/٧٢).

وانظر: تفسير البغوي (١/٣٣٩)، وتفسير القرطبي (٤/١٦٧٩)، وتفسير ابن كثير (١/٣٩١)، والدر المتشور للسيوطى (٢/٢٩١).

المبتدعة؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَإِسْلَمُوا» [آل عمران: ١٩]، وقوله ﷺ: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ يُظْهِرُهُ عَلَى الْأَدِينَ كُلِّهِ» [التوبه: ٣٣]، أي: يكون ظاهراً على الأديان، فما جاء في باب الأخبار والعقائد، وما أنزل الله على رسوله ﷺ في ذاته وصفاته، أو أحكامه الكونية، أو أحكامه الشرعية والأوامر والنواهي، كل ذلك بابه واحد في أنه واجب قبوله جميعاً، والدليل على ذلك قوله ﷺ: «يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْخُلُوا فِي الْسِّلْمَ كَافَّةً» [البقرة: ٢٠٨].

ثم قال ﷺ: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْخُلُوا فِي الْسِّلْمَ كَافَّةً»»، والسلّمُ: هو الإسلام، والعرب تعرف ذلك، فإن السّلّم هو الاستسلام، وهذا بخلاف السّلم الذي هو الموافقة والمهادنة، ويكون بكسر السين في بعض اللغات. وقال أهل العلم وعامة المفسرين من الصحابة وغيرهم<sup>(١)</sup>: السّلّم هو الإسلام. وقيل: السّلّم هو الطاعة، أي: طاعة الله ورسوله.

وهل النداء في الآية لأهل الإسلام، أو للذين آمنوا من أهل الكتاب؟  
الأرجح: الأول.

وقوله: «كَافَّةً»، قيل: أنه حال من الداخلين، والأظهر أنه حال من السّلّم، أي: في الإسلام بأجمعه.

قال ابن الجوزي في (زاد المسير)<sup>(٢)</sup>: «هذا خطاب للمسلمين أن يتبعوا جميع شرائع الإسلام»، ويشمل أن يكون خطاباً لتشييت من فعلوا ذلك علي

(١) انظر تفسير الطبرى (٢/٣٢٤. ٣٢٢)، وزاد المسير لابن الجوزي (١/٢٢٥).

(٢) انظر: زاد المسير (١/٢٢٤، ٢٢٥).

الْتَّمَامُ عَلَيْ قَدْرِ اسْتِطاعَتْهُمْ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ: أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا تَوَجَّهَ مِنَ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ إِلَيْهِ مِنْ لَمْ يَحْصِلْهُ فَالْمُقْصُودُ الْمَطَالِبَ بِتَحْصِيلِهِ، وَإِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ مِنْ حَصْلَهُ وَلَكِنْ حَصْلَهُ نَاقِصًا فَالْمُقْصُودُ الْأَمْرُ وَالْمَطَالِبُ بِالْتَّمَامِ، وَإِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ مِنْ حَصْلَهُ تَامًا عَلَيْ قَدْرِ الْاسْتِطاعَةِ فَالْمُقْصُودُ الْمَطَالِبُ بِالثَّبَاتِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا مَنَّا﴾ [النساء: ١٣٦] وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَنْقَلَ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، وَهُوَ أَنْقِي النَّاسِ. وَدَلَالَةُ آيَةِ الْبَابِ عَلَيِ التَّرْجِمَةِ وَاضْعَفَهُ.

قَالَ بَعْدَهَا: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾»، هَذَا دَلِيلٌ عَلَيْ قَوْلِهِ فِي التَّرْجِمَةِ: (وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ)، وَأَصْلُ الإِيمَانِ: الْكُفُرُ بِالْطَّاغُوتِ، وَهُؤُلَاءِ يُحَكِّمُونَ بِحُكْمِ الْطَّاغُوتِ مُخْتَارِينَ، فَمَنْ رَضِيَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ شَرِيعَ اللَّهِ حَكْمًا عَلَيْهِ دَلَلَ ذَلِكَ عَلَيْ نَفِيِّ إِيمَانِهِ أَصْلًاً، أَوْ نَفِيِّ أَكْثَرِهِ بِحَسْبِ الْحَالِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يَرْعَمُونَ﴾، الزَّعْمُ يَكُونُ فِي الدَّعْوَى الْكَاذِبَةِ، وَيَكُونُ فِي الدَّعْوَى الْمُنْزَلَةِ مُنْزَلَةِ الْكَاذِبَةِ، وَيَكُونُ الزَّعْمُ بِمَعْنَى القُولِ الْمُجَرَّدِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ، فَرَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَرْعَمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ»<sup>(١)</sup>، أَيْ: قَالَ: إِنَّكَ تَقُولُ.

وَفِي آيَةِ الْبَابِ النَّهِيِّ عَنِ مُشَابَّهَةِ فَعْلِ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكِمُوا إِلَيْ الْطَّاغُوتِ، وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَالْتَّوْجِهُ إِلَيْهِ غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ؛ فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَيْ وجوبِ تَرْكِ مَا سِوَاهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢) مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وقال : «وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾» من المفسرين من حملها علي أهل الكتاب<sup>(١)</sup> : اليهود والنصارى ، أي : أنت بريء منهم ، وهم بريئون منك ، ومن المفسرين من قال : هم أهل الأهواء والبدع من هذه الأمة ، وفيه حديث إن صح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام : «هُمْ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبَدْعِ»<sup>(٢)</sup> .

وورد عن بعض المفسرين أنهم الخوارج ، قال ابن كثير<sup>(٣)</sup> : الظاهر أنها تشمل الجميع . وهذا صحيح ؛ لأن الآية إذا كانت عامة فإنها تشمل كل ما يدخل في معناها إلا بمخصوص .

وقرأ حمزة والكسائي : «إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ»<sup>(٤)</sup> ، وكذلك قوله : «مِنَ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا» [الروم : ٣٢] ، وهي قراءة سبعية متواترة صحيحة ، ومعناها ظاهر ، فأهل الأهواء فارقوا دينهم لما أحدثوا البدع ،

(١) انظر تفسير الطبرى (١٠٥ / ٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٤٣٠ / ٥) ، والطبراني في الصغير (٣٣٨ / ١) ، وأبو نعيم في الحلية (١٣٨ / ٤) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٤٩ / ٥) من حديث عمر بن الخطاب<sup>رض</sup> .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٨ / ١) : (وفيه بقية ومجالد بن سعيد ، وكلاهما ضعيف) .

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٠٧ / ١) من حديث أبي هريرة<sup>رض</sup> ، وقال : (لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا موسى تفرد به معلل) . انظر : العلل للدارقطني (٣٢١ / ٨) ، والعلل المتأخرة لابن الجوزي (١٤٤ / ١) .

(٣) انظر تفسير ابن كثير (٢ / ١٩٧) .

(٤) انظر : تفسير الطبرى (١٠٤ / ٨) ، زاد المسير (١٥٨ / ٣) ، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ٢٧٨) .

فليس منهم النبي ﷺ في شيء، ومن اتبع سنته فهو ليس من أهل الأهواء في شيء، والذين فارقوا دينهم لم يدخلوا في الإسلام كله ولم يتركوا ما سواه، وأكثر البدع جاءت عن اليهود والنصارى أو المجوس أو غيرهم، فإن جهماً<sup>(١)</sup> تأثر بطاقة في الهند اسمها السمنية<sup>(٢)</sup>، . . . . .

(١) الجهم بن صفوان أبو محرز الراسيي، مولاهم السمرقندى، الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين، وقد زرع شرًا عظيمًا، رأس في التعطيل، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء، وزعم أن القرآن مخلوق، وذهب إلى القول بأن العبد لا قدرة له أصلًا، بل فعله كحركة المرتعش أو كالريشة في مهب الريح، أو بمنزلة حركة أغصان الشجر، فالعبد عندهم مجبور على فعله، وأن الجنة والنار تفانيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى، قتل سلم بن أحوز سنة ثمان وعشرين ومائة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٨٦/١)، والفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (١٥٩/٢)، والتعريفات للجرجاني (ص ١٠٨)، وفتح الباري (٣٤٥/١٣)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٥٩٠).

(٢) السمنية بضم السين وفتح الميم نسبة إلى سومنات قرية بالهند، وهي فرقة من عبادة الأصنام تقول بقدم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناصح الأرواح في الصور المختلفة. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢٥٣)، ولسان العرب (٢٢٠/١٣)، ومخтар الصحاح (ص ١٣٢)، والمصباح المنير (١/٢٩٠)، والتعاريف للمناوي (ص ٤١٥).

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص ٥٩١): (وكان جهم بخراسان فأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها ناس بعد أن ترك الصلاة أربعين يوماً شكاً في ربه، وكان ذلك لمناظرته قوماً من المشركين يقال لهم: السمنية، من فلاسفة الهند الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات . . .).

انظر تفصيل ذلك في: كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص ١٩ - ٢١) =

ومعبد الجهنمي<sup>(١)</sup> أخذ مسألة القدر عن سنسويه أو سوسن وهو يهودي<sup>(٢)</sup>، وقد حذر الله من اتباع سبيلهم.

قال رَبُّكُمْ بعدها : «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : 《يَوْمَ تَبَيَّضُ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُ وُجُوهٌ》 [آل عمران: ٦] : «تَبَيَّضُ وُجُوهٌ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَئْمَانِ، وَتَسْوَدُ وُجُوهٌ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْأَخْتِلَافِ» ، معناه : أن جزاء من فرقوا الدين وفارقوه تسود وجوههم ، والذين دخلوا في الإسلام كله تبيض وجوههم .




---

= واعتقاد أهل السنة للالكائي (٣/٣٨١، ٣٨٠)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٢٨ - ١٣٠)، ومجموع الفتاوى (٤/٢١٧ - ٢١٩).

(١) هو معبد بن عبد الله بن عويمر ، ويقال : معبد بن خالد ، ويقال : معبد بن عبد الله بن عكيم ، وهو أول من تكلم في القدر ، ويقال : إنه أخذ ذلك عن رجل من النصارى من أهل العراق يقال له : سوسن ، وأخذ غيلان القدر من معبد ، وقد كانت لمعبد عبادة وفيه زهادة ، قال الحسن البصري : (إياكم ومعبدًا فإنه ضال مضل) ١. هـ ، وكان منمن خرج مع ابن الأشعث فعاقبه الحجاج عقوبة عظيمة بأنواع العذاب ثم قتله ، وقال سعيد بن عفیر : (بل صلبه عبد الملك بن مروان في سنة ثمانين بدمشق ثم قتله) ١. هـ .  
انظر : تاريخ دمشق (٥٩/٣١٢)، وتاريخ بغداد (٣/١٠)، وال عبر (١/٩٢)، والبداية والنهاية (٩/٣٤)، وشندرات الذهب (١/٨٨).

(٢) انظر : القدر لأبي بكر الفريابي (ص ٢٦٢)، حيث نسبه فقال : (أول من تكلم في القدر سنسويه بن يونس الأسواري ، وكان حقيرًا صغير الشأن) .  
وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام الالكائي (٤/٧٤٩)، وفيه : قال ابن عون : (أدرك الناس وما يتكلمون إلا في علي وعثمان ، حتى نشأ هنا حقير يقال له : سنسويه البقال ، فكان أول من تكلم في القدر) .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّةً عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ نَفَرَقْتُ عَلَى ثِنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَنَفَرَقْتُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»<sup>(١)</sup>.

وليتَأمل المؤمن الذي يرجو لقاء الله، كلام الصادق المصدوق في هذا المقام خصوصاً قوله: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»، يا لها من موعظة لو وافقت من القلوب حياؤاً! رواه الترمذى.

ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة وصححه، ولكن ليس فيه ذكر النار، وهو في حديث معاوية عند أحمد وأبي داود، وفيه: «أنه سيخرج في أمتي أقوام تجاري بهم تلك الأهواء كما يتجرى الكلب بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله»<sup>(٢)</sup>.

وتقدم قوله: «وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الترمذى (٢٦٤١) وقال: (هذا حديث غريب لا نعرف إلا من هذا الوجه)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢١٨/١)، كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٣٧/٥)، والصغرى (٢٩/٢) من حديث أنس رضي الله عنه. وروي نحوه من حديث أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمرو بن عوف المزني، وعوف بن مالك، وأبي أمامة، وجابر بن عبد الله، رضي الله عنهما أجمعين. انظر: تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي (٤٤٧/١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، وأحمد (١٠٢/٤) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٣) سبق تخريجه (ص ١٠٨).

## الشرح:

**حديث الافتراق** رواه جمعٌ من الصحابة رضي الله عنهم: عبد الله بن عمرو، وأبو هريرة، ومعاوية رضي الله عنهم، قال ابن تيمية رحمه الله<sup>(١)</sup>: هذا الحديث خبر، لكنه متضمن للنهي الشديد؛ لأن الأمم تلك قد لُعنت، ففيه النهي والأمر بالبعد عن الملل.

واليهود كان دينهم واحداً، وكذلك النصارى، ثم حدث الافتراق، وكذلك هذه الأمة افترقت، وفرقة منها ناجية، قال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «**كُلُّهُمْ في النار إلا ملة واحدة**»، قالوا: مَن هم؟ قال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**».

فيالها من موعلة ما أبلغها، ولو كان في القلوب حياة ل كانت تسعى إلى الجنة والبعد عن النار، ومن أراد أن يتبع عن النار فليتشبث بما كان عليه النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه وأصحابه رضي الله عنهم، والدين الذي كان عليه النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه وأصحابه رضي الله عنهم واضح.

**فالخوارج** يقولون: نحن لسنا على ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم.

وكذلك المرجئة يقولون: نحن نتكلّم في شيء سكتوا عنه.

وكذلك القدرية والمعطلة معترفون أنهم ليسوا على ملة الصحابة رضي الله عنهم وتأمل هذا في جميع المسائل هل كان عليها النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه والصحابة؟ أو دل عليه كلام النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه والصحابة رضي الله عنهم؟

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٣)، ومنهاج السنة النبوية (٣/٤٦٧).

وقوله في زيادة أبي داود عن معاوية: «أَنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ لَا يَئْتِي مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ» هذا من الأمور الغيبة التي حصلت، وفيه تحذير، وقد ذكره بعد ذكر الانفراق.

قال أهل العلم: يفهم علي معنيين:

**الأول:** أنه عام في أهل البدع، تجاري بهم الأهواء مثل الكلب الذي يدخل الجسم كله - وهو مرض في الكلب - فإن عض آدمياً أصيب به، فهو عام في أهل البدع، واحتجوا بحديث احتجاز التوبة عن كل صاحب بدعة، فلا يحصل لهم التوفيق إلى التوبة.

**الثاني:** أن المشاهد أن من أهل البدع من رجع وتاب من بدعته؛ كالخوارج الذين ناظرهم ابن عباس رض، فقد رجعت طائفة كثيرة منهم، قيل: الثالث، وقيل: النصف، وكالواثق الذي كان ينصر أهل البدع، ثم تاب، وكذلك غيرهم.

قال الشاطبي<sup>(١)</sup>: الأظهر أن قوله: «سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ» بعد ذكر الفرق أنه للتخصيص بأنه سيكون منهم أقوام، وهؤلاء هم الذين احتجز الله عنهم التوبة؛ كما قال النبي ﷺ فيما صح عنه: «إِنَّ اللَّهَ حَجَرَ - أَوْ قَالَ: حَجَبَ - التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ»<sup>(٢)</sup>، قال الشاطبي رحمه الله: فكيف يميز

(١) انظر: الاعتصام (٢٦٧/٢-٢٨٢).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤/٢٨١)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/٥٩) من حديث أنس بن مالك رض. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٨٩): (ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي وهو ثقة). وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/٤٥): (إسناده حسن).

هؤلاء؟ ثم ذكر بعض الخصائص، فمنها:

\* الظهور والمقاتلة لمن سواهم.

\* والنكأة بأهل السنة.

أما المستخفون فلا يصلح أن يُوصفوا بأن الكلب يتجرى بهم.

وقوله: «كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»، ليس معناه هي كافرة؟ كمن قال عنها: إنها فرق نارية، لكنهم لم يدخلوا في الإسلام كله سواء في الأحكام أو العقائد، فقد فرّقوا دينهم، أما الفرق الكافرة فهي خارجة عن الثلاث والسبعين.

والأئمّة عبد الله بن المبارك: (لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَجَابَ بِأَنَّ أَصْوَلَهَا أَرْبَعَةً: الشِّيَعَةُ، وَالْخَوَارِجُ، وَالْمُرْجِحَةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ. فَقَيِيلَ لَهُ فَالْجَهَمِيَّةُ؟ فَقَالَ: لَيَسْتِ الْجَهَمِيَّةُ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّا لَنَحْكِي قَوْلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْكِي كَلَامَ الْجَهَمِيَّةِ) <sup>(١)</sup>.

فيجب أن نحذر منأخذ ما سوى هذا الدين ولتبتعه كما قال عليهما النبي ﷺ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْهَلُوا فِي إِسْلَامِكُافَّةً» [البقرة: ٢٠٨].

وهذا الكتاب (فضل الإسلام) كتاب عملي يحتاجه طالب العلم في مواجهة أهل البدع، وفي بيان الحق، فألفه المؤلف للحاجة إليه، فالخرافيون والقبوريون خاصة، وأهل البدع عامة، إن قلت لهم: هل كان النبي ﷺ على ما أنتم عليه من بناء القباب على القبور وتعظيمها، ومن

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (١/٧١)، والصواعق المرسلة (٤/١٣٩٨)، والتمهيد لابن عبد البر (٧/١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٨/٤٠١).

الاستشفاع بالموتي والاعتقاد فيهم؟ فسيقولون: لا، وكذلك القدرة والجبرية وأهل البدع كلها، فتمسك بهذا الحديث وسل المبتدع هذا السؤال ثم قل: إلا يسعنا ما وسعهم؟ إلا نرضي بما رضوا به؟ إلا يكفيانا ما كفيهم؟ فهذه مسألة مفيدة في المجادلة بالتالي هي أحسن.

وفرق الشيعة قد انتهي وجودهم، وال موجودون الآن يقال لهم: روافض<sup>(١)</sup> والروافض قد اختلف فيهم العلماء، هل يدخلون في الفرق الثلاث والسبعين أم أنهم خارجون عن الإسلام؟<sup>(٢)</sup> والأظهر أن الذي يعتقد اعتقاد الروافض

(١) هي فرقة من فرق الشيعة الضالة، سموا روافض لرفضهم إماماً أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويقال: سموا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج على هشام بن عبداً ملوكه، فطعن عسکره على أبي بكر رضي الله عنه، فمنعهم من ذلك فرفضوه، فقال لهم زيد بن علي: رفضتمني؟ قالوا: نعم، فبقي عليهم هذا الاسم، وهم مجتمعون على أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه نص على استخلاف على بن أبي طالب رضي الله عنه باسمه وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاه النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ١٦ وما بعدها)، والفرق بين الفرق (ص ١٥)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ٥٢).

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله في الصارم المسلول (١٠٦١ / ٣ - ١٠٦٤): (وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سب الصحابة، وكفر الراافضة، قال محمد ابن يوسف الفريابي - وسئل عن شتم أبي بكر - قال: كافر، قيل: فيصلى عليه؟ قال: لا، وسأله كيف يصنع به وهو يقول لا إله إلا الله؟ قال: لا تمسوه بأيديكم، ادفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرته).

وذكر نحو ذلك عن أحمد بن يونس، وأبي بكر بن هانئ، وعبد الله بن إدريس، والحسن ابن الحسن.

إلى أن قال: (وصرح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي وعثمان، وبكفر الراافضة المعتقدين لسب جميع الصحابة، الذين كفروا الصحابة وفسقوهم وسبوهم). ١.٥.

من سب الصحابة رضي الله عنه وأنهم ضلوا إلا القليل منهم، ودعاء غير الله، وغير ذلك من معتقداتهم، فهو خارج عن الفرق؛ لأنّه خارج عن الإسلام، ولكن لا يحكم علي معين.



## باب ما جاءَ أَنَّ الْبِدْعَةَ أَشَدُّ مِنِ الْكَبَائِرِ

**وقوله عَزَّ وَجَلَّ:** «إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ، وَيَعْفُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء: ١١٦]، **وقوله تَعَالَى:** «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلِّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ» [الأنعام: ٤٤]، **وقوله تَعَالَى:** «لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَمَنْ أَوزَرَ الَّذِينَ يُضْلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا سَاءَ مَا يَرَوْنَ» [النحل: ٢٥].

### الشرح:

ذكر المؤلف هذا الباب بعد (باب وجوب الدخول في الإسلام كله وترك ما سواه)، ومناسبته له ظاهرة؛ لأن المبتدع لم يدخل في الإسلام كله، ولم يتمثل قول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ كَافَةً وَلَا تَنْهِيُوا حُطُوتَ الشَّيْطَانِ» [البقرة: ٢٠٨]، والمبتدع اتبع خطوات الشيطان، والبدع ميراث الملل السابقة المنسوبة والمبتعدة.

والمقصود بقوله: (باب ما جاءَ أَنَّ الْبِدْعَةَ أَشَدُّ مِنِ الْكَبَائِرِ) لا يعني النص الصحيح بذلك، بل الأدلة والنصوص الدالة عليه، والبدع بجنسها أشد من الكبائر، فهي أشد من حيث الجنس لا من حيث عين البدعة.

وقلنا: إن البدع أشد من الكبائر لأسباب:

**السبب الأول:** أن البدعة يفعلها صاحبها تقرباً ويظن أنها طاعة، أما الكبائر فيفعلها مع اعتقاد الذنب.

**السبب الثاني:** أن فيها زيادة وإضافة في الدين، والزيادة أعظم من المخالفة.

**السبب الثالث:** باب البدع الشبهات، وباب الكبائر الشهوات، والشبهات أقوى وأكثر ثباتاً في النفس من الشهوات.

**السبب الرابع:** المبتدع يحاج عن بدعته، والعاصي لا يجادل فيما فعل إن لم يكن مستحلاً.

**السبب الخامس:** إثم البدعة يتجاوز صاحبها؛ لأنه يسن سنة سيئة فيأتيه إثم فاعلها، وصاحب الكبيرة لا يتعداه إثمه في الغالب.

**السبب السادس:** قد أمر النبي ﷺ بقتل طائفة من المبتدةة كالخوارج<sup>(١)</sup> وأما أصحاب الكبائر فلم ير فيهم مثل هذا الحكم؛ لأن حالهم قد يصل إلى القتل حداً، وقد لا يصل.

**والمقصود:** أن جنس البدع أشد من جنس الكبائر، ولكن هناك بدع بعض الكبائر أشد منها، فشرب الخمر وقتل النفس أشد من كثير من البدع، فالبدع درجات: منها ما هو صغير، ومنها مغلظة، ومنها كفرية.

قال: «وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾» وغالب البدع تؤول وتؤدي إلى الشرك، مثل بدع التوسّلات؛ كمن يقول: أتوسل إليك بفلان أو بجاه فلان، فآلت إلى تعظيم الموتى، وإلي

(١) جاء الأمر بقتل الخوارج في الحديث الذي رواه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦) من حديث علي رضي الله عنه، ولفظه: «يأتأتي في آخر الزمان قوم، حذاء الأستان، سفهاء الأخلاق، يقولون من خير قول البرية، يمررون من الإسلام كما يمرر السهم من الرمية، لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم، فائتما لقيتهم فاقتلوهم، فإن قتلهم آخر لمن قتلهم يوم القيمة».

أن في أرواحهم أسراراً، والله لا يغفر الشرك، والوسائل لها أحكام المقاصد.

قال طائفة من أهل العلم<sup>(١)</sup> في قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦]: يدخل فيه الشرك الأكبر والأصغر، فلا يغفر إلا بتوبة، والكبائر علي باب الغفران وتحت المشيئة، والبدع التي أدت إلى الشرك هي وسيلة إليه، والوسائل لها حكم المقاصد.

وقال بعض أهل العلم في هذه الآية بأنها خاصة بالشرك الأكبر؛ لأن المطرد في القرآن غالباً هو الشرك الأكبر؛ كما قال ﴿إِنَّمَا مَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَمَ اللَّهَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَا وَرَدَهُ أَلَّا تَأْتِي﴾ [المائدة: ٧٢]، وهو هنا الشرك الأكبر، فحمل كثير من أهل العلم قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]، على الشرك الأكبر.

واختار القول الأول شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>، أي: لا يغفر شركاً به، فهي نكرة في سياق النفي - وهذا قولان مشهوران - وهذا يوجب الخوف من الشرك ومن وسائله، والكبائر ليست على هذه الحال فإنه قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فالكبائر تحت المشيئة، والشرك الأصغر لا يعد من الكبائر.

قال بعدها: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لَّيُضْلِلَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾»، أول هذه الآية قوله: ﴿وَمِنَ الْأَلَبِلِ أَثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ

(١) انظر: تفسير الطبرى (٥/١٢٥، ١٢٦، ١٧٨)، والورع للإمام أحمد (١/٢٠٢)، وتفسير ابن كثير (١٥١٢ - ٥١٠)، وفتح الباري لابن حجر (١/٨٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٤٧٥، ٧/٦٨٣).

**أَثْنَيْنِ** فالذين حرّموا تلك المحرمات من العرب نسبوا ذلك إلى الله، فأنزل الله تعالى: «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَابِقَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ» [المائدة: ١٠٣].

قال ابن كثير<sup>(١)</sup>: (فَعَمِرُو هَذَا هُوَ ابْنُ لُحَيٍّ بْنِ قَمَعَةَ، أَحَدُ رُؤْسَاءِ حُزَاعَةَ الَّذِينَ وَلَوَا الْبَيْتَ بَعْدَ جَرْهُمْ. وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ، فَأَدْخَلَ الْأَصْنَامَ إِلَى الْحِجَازِ، وَدَعَا الرَّعَاعَ مِنَ النَّاسِ إِلَى عِبَادَتِهَا وَالنَّقْرُبُ بِهَا، وَشَرَعَ لَهُمْ هَذِهِ الشَّرَائِعَ الْجَاهِلِيَّةَ فِي الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا، كَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَّا مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ تَصِيبًا» [الأنعام: ١٣٦] إلى آخر الآيات في ذلك)، قال النبي ﷺ: «رَأَيْتُ عَمِرَو بْنَ عَامِرَ الْخُزَاعِيَّ يَجْرُرُ قُضْبَةً فِي النَّارِ»<sup>(٢)</sup>، فقد ابتدع بدعاً ونسبها للدين.

وقوله: «فَمَنْ أَظْلَمُ»، أي: لا أحد أظلم، وسواءً في ذلك من قال: أُوحى إليّ وعندي كتاب من الله، أو قال: أحله الله أو حرمه، فالمبتدعة يقولون: قد أذن الله بهذا، ويقولون للناس: هذا دين واتباع مفضل. فيصدق عليه أنه افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم، وليس عملهم من الدين، وهؤلاء يناقشون بأن يُقال: هل كان على عملكم هذا النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم؟ فإن قالوا: لا، فهو بدعة، فيُقال: هل يوجد دين يحبه الله تعالى لم يعمله النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم؟ فإن الله تعالى قال: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينَكُمْ» [المائدة: ٣]، وقال

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/١٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٢٣، ٣٥٢١)، ومسلم (٢٨٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

النبي ﷺ: «هُمْ مَنْ كَانُوا عَلَىٰ مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَضْحَابِي»، فلا شك أنهم سيفهرون ولا يجدون جواباً.

قال بعدها: «وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ أَوزَارِ الَّذِينَ يُضْلُّنَّهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَرِزُونَ﴾»، لما أنزل الله الكتاب قيل: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: أساطير الأولين، فهو لا يحملون أوزارهم غير ناقصة، بل وأوزار المتبعين لهم ومن قلدتهم، وفسرها ابن عباس رضي الله عنهما حين سُئل عنها، فقال<sup>(١)</sup>: هي كقوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ أَنَّهَا لَهُمْ وَأَنَّهَا لَأَنَّهَا مَعَ أَنْقَالَهُمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]، وهذا يوجب الخوف، فإنك قد تحذر نوعاً من الفسق أو البدع فيأتيك وزره ووزر من عمل به، وكذلك الخير.



(١) انظر: تفسير الطبرى (٩٦/١٤)، وتفسير ابن كثير (٥٦٧/٢).

وَفِي الصَّحِيفَةِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «فَإِنَّمَا لَقِيتُهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، لَئِنْ لَقِيتُهُمْ لَا قَتَلَهُمْ قَتْلَ عَادٍ»<sup>(١)</sup>.  
 وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قِتَالِ أُمَّرَاءِ الْجَوْرِ مَا صَلَّوْا<sup>(٢)</sup>.

### الشرح:

في هذا الحديث فرق بين فاعل الكبيرة وفاعل البدعة، وقد وصف النبي ﷺ الخوارج في حديث آخر بأنهم : «يَحْقِرُونَ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصَيَامَهُ مَعَ صَيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمَيَّةِ»<sup>(٣)</sup>.  
 قال : (وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قِتَالِ أُمَّرَاءِ الْجَوْرِ مَا صَلَّوْا)، وأما أهل الجور فلم يأمر بقتالهم، ففي الأمر بقتل الخوارج والنهي عن قتال الجائزين نوع استدلال على أن البدع أشد من الكبائر، وليس دلالة واضحة.



(١) أخرجه البخاري (٣٦١١)، وMuslim (١٠٦٦)، وMuslim (٥٠٥٧، ٦٩٣٠)، من حديث علي رضي الله عنه، وفيه : «فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وأخرجه البخاري (٣٣٤٤)، وMuslim (٧٤٣٢)، وMuslim (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه : «يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَذَعُونَ أَهْلَ الْأُوثَانِ، لَئِنْ أَذْرَكُتُهُمْ لَا قَتَلَهُمْ قَتْلَ عَادِ».

(٢) إشارة إلى حديث أم سلمة رضي الله عنها الذي أخرجه مسلم (١٨٥٤) وفيه : «سَتَكُونُ أُمَّرَاءُ فَتَغْرِيُونَ وَتُنَتَّكُرُونَ فَمَنْ عَرَفَ بِرِئَةٍ وَمَنْ أَنْكَرَ سَلَمًا وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَ». قالوا : أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ ؟ قال : «لَا مَا صَلَّوْا».

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، وMuslim (٣٣٤٤)، وMuslim (٤٣٥١، ٧٤٣٢)، وMuslim (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ تَابَعَ النَّاسَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ سَنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْفَعَ مِنْ أَجْوَرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْفَعَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

وَلَهُ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدَىٰ، ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

### الشرح:

قال رضي الله عنه : (وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ تَابَعَ النَّاسُ . . .) الحديث ، وفيه أنه قد جاء قومٌ فقراء مجتaby النمار فعرف الكدر في وجهه عليه السلام ، ومعنى مجتaby النمار: ملابسهم مشقة ، والجوب هو الشق والقطع ، ومنه قوله عليه السلام : ﴿وَمَنْمُودُ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] ، - أي: شقوا وقطعوا - ثم دعا النبي عليه السلام إلى الصدقة ، فقام رجلٌ فتصدق فتتابع الناسُ بعده ، فقال النبي عليه السلام : «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَّةً حَسَنَةً . . .» . الحديث.

وقوله: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَّةً» ، أي: أحيا سنةً أحياناً ، أو أحيا أمثالاً ، كما حصل في هذه القصة ، فقد أمر النبي عليه السلام بالصدقة فامتثل

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الرجل، فقال النبي ﷺ ذلك، وليس الحديث كما يفهمه بعض المبتدعة، فالحديث يبين معناه سياقه.

وقوله: «وَمَنْ سَنَ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً»، أي: عمل عملاً سيئاً ليس له أصل في الشرع، وهذا الحديث أخص، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أعم، فإن فيه الدعوة إلى الهدى، وفيه يتبيّن السر في قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه في الصحاح: «وَاللَّهُ لَا يُهْدِي إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعْمِ»<sup>(١)</sup>، وحُمر النعم: أشرف المال عند العرب.  
ونحن لا نعمل طاعة إلا وجاء النبي ﷺ وله مثل أجراها.

والبدع متعدية الأثر، وأمام الكبائر في الغالب لا تتعدي، فجهم بن صفوان لو عمل كبيرة لذهبته، ولكن بدعته بقيت، والجمع بين قوله تعالى: «وَمَنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضْلُّنَّهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ» [النحل: ٢٥]، وقوله تعالى: «وَلَا تُرْأَرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى» [فاطر: ١٨]، أن معنى الآية: من فعل معصية فلا تحمل معصيته غيره، بمعنى: أنها لا تمحى عنه فيحملها غيره، وأما قوله تعالى في آية النحل: «وَمَنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضْلُّنَّهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ»، وقوله تعالى: «وَلَنَقْلَالًا مَعَ أَنْقَالِهِمْ» [العنكبوت: ١٣]؛ لأنه تسبب في معصيتهم، وهو كالداعي إلى المعصية فعليه إثم ما فعل وإن دعوه.



(١) أخرجه البخاري (٢٩٤٢، ٣٧٠١، ٣٠٠٩)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

**بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ اللَّهَ احْتَجَرَ التَّوْبَةَ عَنْ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ<sup>(١)</sup>**

هَذَا مَرْوُىٌ مِّنْ حَدِيثِ أَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَمِنْ مَرَاسِيلِ الْحَسَنِ.

وَذَكَرَ أَبْنُ وَضَاحَ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَرَى رَأْيًا فَرَحِعَ عَنْهُ، فَأَتَيْتُ مُحَمَّدًا فَرِحًا بِذَلِكَ أَخْبِرُهُ، فَقُلْتُ: أَشَعَّرْتَ أَنَّ فُلَانًا تَرَكَ رَأْيَهُ الَّذِي كَانَ يَرَى؟ فَقَالَ: انْظُرُوهُ إِلَى مَا يَتَحَوَّلُ، إِنَّ آخَرَ الْحَدِيثِ أَشَدُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ مَعْنَى ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا يُوقَفُونَ لِلتَّوْبَةِ.

### الشرح:

هذا البابُ عقده الإمام رحمه الله ليبيان مسألة خاصة متعلقة بالبدعة ، وهو كالتميم للباب الذي قبله ؛ لأنَّه ذكر قبله أنَّ البدعة أشد من الكبائر ، ومن أوجه كون البدعة أشد من الكبائر : أنَّ الكبيرة لم يتحجز الله عز وجل التوبة على من فعلها ، وأما البدعة فإنَّ الله عز وجل احتجز التوبة عن صاحب البدعة ، وهذا كما قال الإمام مرويٌّ عن أنس رضي الله عنه من حديث حميد الطويل ، عنه بإسناد

(١) سبق تخریجه (ص ٢٧٥).

(٢) انظر البدع لابن وضاح (ص ١٠٤).

(٣) قاله رحمه الله في الخوارج ؛ كما رواه مسلم (١٠٦٧) بلفظ : «ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ» من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

حسن أو صحيح، حسن المنذري وغيره، وصححه جماعة من أئمة أهل العلم.

وهذا الحديث لفظه قبل التخريج: «أَنَّ اللَّهَ احْتَاجَرَ التَّوْيِةَ عَنْ صَاحِبِ كُلِّ بِدْعَةٍ»، وفي لفظ: «إِنَّ اللَّهَ حَجَبَ التَّوْيِةَ عَنْ صَاحِبِ كُلِّ بِدْعَةٍ»، وفي لفظ: «إِنَّ اللَّهَ احْتَاجَرَ التَّوْيِةَ عَنْ صَاحِبِ كُلِّ بِدْعَةٍ»، ويروى: «عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ»، وقد رواه جماعة من الأئمة منهم: الإمام ابن وضاح في كتابه (البدع)، ومنهم أبو يعلى، ومنهم الطبراني وجماعة، وقد ذكرهم مخرجاً الألباني رحمه الله في كتابه: (السلسلة الصحيحة) في الجزء الرابع، وقال: إن إسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

**المقصود:** أن هذا اللفظ ثابت عند أهل الحديث، ويروى من غير حديث أنس رضي الله عنه أيضاً، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره، ولكنه لا يصح، كذلك هو يروى من مراasil الحسن رحمه الله خرجه ابن وضاح في كتابه، وغيره أيضاً.

هذا الحديث لفظه: «أَنَّ اللَّهَ احْتَاجَرَ التَّوْيِةَ عَنْ صَاحِبِ كُلِّ بِدْعَةٍ»، وهذا الاحتياز مما نظر فيه أهل العلم ما معناه؟ ما معنى كون المبتدع لا يتوب، مع أننا نرى في الواقع أن من أهل البدع من تاب ورجع إلى السنة؟ بل إن ذلك ثبت في الصدر الأول، فالخوارج مع شدة بدعتهم، وقول النبي ﷺ فيهم: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، فإنهم لما ناظرهم ابن عباس رضي الله عنهما رجعوا إلى السنة، ورجعوا إلى السنة،

(١) انظر: السلسلة الصحيحة للعلامة الألباني رحمه الله (٤/١٥٤).

فمعنى ذلك أنه - يعني صاحب البدعة - قد يتوب ، فما معنى هذا الحديث :  
**«أَنَّ اللَّهَ احْتَجَرَ التَّوْبَةَ عَنْ صَاحِبِ كُلِّ بِدْعَةٍ»؟**

ذكر أهل العلم أن هذا له معنى ، وهو أن هذا في بدعة أشربها قلب صاحبها ، فيكون احتجاز التوبة عن صاحب كل بدعة هو : احتجاز عن صاحب بدعة خاص ، وهو الذي أشرب البدعة في قلبه ، وهو الذي جاء وصفه في الحديث الذي مر معنا فيما سلف من قوله - عليه الصلاة والسلام - في وصف بعض أهل الفرق ، قال : **«تَجَارَىٰ بِهِمُ الْأَهْوَاءُ ، كَمَا يَتَجَارَىٰ الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ ، لَا يَبْقَىٰ مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»**<sup>(١)</sup> ، وهذا أحد توجيهي العلماء لهذا الحديث من أن المراد باحتجاز التوبة عن صاحب البدعة أنه ليس كل مبتدع ، ولكنه مبتدع أشرب البدعة ، فتجارت به وصار قلبه مشرباً بالبدعة ؛ كما تجاري الكلب - وهو الداء العضال - بصاحبها ، يعني : أنه غمر بها ، بخلاف من لم يكن قد أشرب هذه البدعة وإنما عمل بها عن غير قناعة تامة ، وعن غير إشراب قلب ، ومن غير حب القلب لها ولأهلها ، فإن هذا قد يوفق للتوبة ، وعليه يُحمل ما أتى من قصص التائبين من البدع .

قال بعض أهل العلم : إن هذا الحديث عام ، فكل صاحب بدعة لا يوفق للتوبة الكاملة ، وإنما قد يوفق إلى توبة من بدعيه لكنه يقول به الأمر إلى غيرها ؛ كما ذكر أيوبي هنا عن محمد بن سيرين ، قال : **«كَانَ رَجُلٌ يَرَى رَأْيَا»** .

(١) سبق تخریجه (ص ٢٧٣).

وهذا فيه ملحوظ: أن أئمة السلف يذمون الرأي - لأنه قال: «يرى رأياً» - والدين ليس بالرأي، ولا باتخاذ العقول، إنما الدين بالاتباع، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَّعَّمَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] فالرسول أرسل ليطاع وليتبع.

يقول: هذا الرجل «رأى رأياً»، ذلك أنه لم يتبعد في رأيه ذلك، وإنما أحده من تلقاء نفسه، ورجع عن هذا الرأي، فذهب أیوب إلى محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك - الإمام المعروف من أجلة التابعين - فقال له: أشعرت أن فلاناً ترك رأيه الذي كان يرى؟ فقال: انظروا إلى ما يتحوال؛ إن آخر الحديث أشد عليهم من أوله، ولعل ذلك الرجل كان يرى رأى الخارج، قال: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون إليه». معنى ذلك: أن محمد بن سيرين يقول: إنه قد يتوب من خارجيته، ولكن يذهب إلى بدعة أخرى هي أشد من الأولى.

فيذهب محمد بن سيرين كذلك إلى أن هذا الحديث عام، وكذلك قول كثير من أهل العلم من أن هذا الحديث عام، فكل صاحب بدعة لا يوفق إلى التوبة الكاملة من جميع البدع، بل إذا ترك هذه البدعة فإنه لا يزال في قلبه حب للبدع، ولا يزال في قلبه شبهه تتعلق بهذه البدعة أو ببدعة أخرى تشبه له.

ولكن هذا القول فيه نظر، والصواب: أننا نحمل بعض الأحاديث على بعض، وأن هذا النوع من الناس الذين حُجزت عنهم التوبة هم الذين أشربوا البدع وتجارب بهم الأهواء؛ كما وصفهم النبي ﷺ بقوله: «تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ».

وقد فَصَّلَ هذا الإمام الشاطبي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ<sup>(١)</sup> في كتابه (الاعتصام)، وبين أن العلماء لهم قولان في ذلك، وقال: إن من أهل البدع من رجع عن بدعته وتاب منها؛ كما رجع من الخوارج، وكذلك بعض الغلاة مثل الواشق والمتوكل رجعوا عن بدعتهم وعن القول بخلق القرآن ورجعوا إلى السنة، فقال: هذا الحديث إذاً يُحمل على أنه من كان قد أشرب البدعة إشراكاً، وتجارت بها اقتناعاً تاماً، أما من كان عنده تأويل، وعنده شبهه، فهذا ربما يوفق للتوبه؛ لأنه غير داخل في هذا الحديث.

هذا الباب بابٌ قصير، وذكر في آخره قول الإمام أحمد في تفسير حديث الخوارج: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ» قال: «لَا يُوقَفُونَ لِلتُّوبَةِ»، وهذا يبين خطر البدع وبين أنها من أقبح ما يكون، لم؟

**الجواب:** لأن فيها استدراكاً على الشارع، فالشارع قد أتم الدين، وأكمل علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، فليس ثم خير إلا دلنا عليه، وليس ثم شر إلا ونهانا عنه، وهؤلاء أحدثوا بآرائهم حدثاً، وزعموا أنه يقربهم إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، فهم إذاً ما فعلوا ما فعلوه عن شهوة، وإنما فعلوه عن اعتقاد، قالوا ما قالوا عن اعتقاد.

وأمر الاعتقاد أعظم من أمر العمل، فإن العمل قد يُقصر العبد فيه، ويتبَّع الله عَزَّ وَجَلَّ عليه، أو تُكفر عنه سيناته بأنواع من أنواع المكريات: إما حسنات كثيرة ماحية، وإما توبة واستغفار، وإما أعمال صالحة تقابل تلك المعاصي ونحو ذلك، وإما مقام صدق في الإسلام، أو محبة صادقة لله عَزَّ وَجَلَّ

(١) انظر: الاعتصام (٢/٢٦٧ - ٢٨٢).

أو لنبيه ولدينه، يكفر الله بذلك عن المرأة ما عمل من السيئات التي مردها إلى الشهوات.

أما البدع الاعتقادية، فإنها إذا عظمت على العبد، أو فعلها وتشبت بها، فإن أمره أشد من أمر فاعل الكبيرة في الجملة، وليس معنى ذلك أن كل معتقد بدعوة أشد من كل فاعل كبيرة، لكنه في الجملة من حيث الجنس.

بقي هنا مسألة تتعلق بذلك وهي: أن البعض من علماء الأمة قد شابتهم البدع، وأخذوا بأقوال المبتدعة، إما أقوال الأشاعرة، أو أقوال الماتريدية، وإما نحو ذلك من الأقوال المبتدعة والاعتقادات الباطلة، فهو لاء ما حكمهم؟ هل يقال فيهم: إنهم من جنس أهل البدع الذين يتبرأ منهم، الذين يهجرن وتهجر كتبهم ونحو ذلك، أم الأمر خلاف ذلك؟

**الجواب:** أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ذكره<sup>(١)</sup> لما ناظروه في عقيدته التي كتبها - العقيدة المباركة المختصرة (الواسطية) - ناظروه فيها وقالوا له: قد قلت في أولها بعد قولك: (أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا اعْتِقَادُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)، معنى ذلك أنك تقول: إن من لم يعتقد هذا الاعتقاد فليس من الفرقة الناجية. قال: لم أقل هذا ولا يقتضيه كلامي، فإني قلت هذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة أهل السنة والجماعة، فمن اعتقد هذا الاعتقاد فهو من ومن وصفهم الله سبحانه ووصفهم نبيه صلوات الله عليه بأنهم على الصراط المستقيم، وبأنهم أهل النجاة ووعدوا بالنجاة، أما من لم يعتقد هذا واعتقد شيئاً من البدع فإنه قد ينجو، يعني: يكون من الفرقة الناجية، فإنه قد ينجو، يعني: من النار، إما بحسنات

(١) انظر: العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (١٧٧ / ٣ - ١٧٩).

ما حي، وإنما بمقام صدق في الإسلام، وإنما بنشر علم ينفع به الناس، يكون ذلك مكفراً لما حصل له من إثم بدعته أو إثم اعتقاده المبتدع.

وهذا يظهر لك أن العلماء الذين نسب إليهم شيء من البدع في تفاسيرهم، تفاسير القرآن، أو في شروح الأحاديث، أو في كتب الفقه، أن هؤلاء لا ينسبون إلى البدعة، بل يُترجم عليهم جميماً، وينسبون إلى الخير والصلاح، ولا يُعرض لشيء من الأقوال التي أخطئوا فيها أو ابتدعوا فيها أو جازوا فيها مشايخهم من المبتدعة إلا إذا ذكر القول المبتدع.

**فمثلاً:** نسمع قول النووي في شرح حديث ما كذا وكذا، ويذهب إلى قول الأشاعرة، أو يتأنى، أو يتكلم في القدر بكلامهم، أو في الإيمان بكلامهم، أو نحو ذلك، فإننا عند ذكر هذا الموضوع نقول: هذا من كلام الأشاعرة، ولا نقول: النووي - مثلاً - هو أشعري مطلقاً، أو ابن حجر أشعري، أو فلان أشعري، أو نحو ذلك، أو فلان ماتريدي على هذا الإطلاق، لا، ولكن نترجم عليهم؛ لأنهم هم نقلة السنة، وهم شراح الحديث، وهم الذين أوضحوا هذا العلم، وأما المسائل التي أخطئوا فيها فهي قليلة جداً بالنسبة إلى الكثير الذي أصابوا فيه واقتدوا فيه بأئمة السنة.

ورغم أن هذا الباب قصير، إلا أن ما فيه يجعل المرء خائفاً وجلاً من البدع، فيجب أن تجتهد في سلوك سبيل السنة، والأمر الذي فيه اشتباه ترتكه، وعليك بالسبيل الذي يتفق الجميع على أنه السنة، السبيل الذي يقول عنه علماء المسلمين أنه السنة، فتشبّث به والزمه، وأما الطرق المختلفة والمناهج التي قد تشكي فيها، أو التي لا تبين أنها على السنة، فاحذر منها حذراً أن تكون شاركت في بعض البدع، وهذا أصل يجب علينا أن نراعيه؛

لأن الخوف من البدع والخوف من الطرق المختلفة التي هي غير صراط الله المستقيم، هذا الخوف يوجب علينا تركها، وهجرها، والبعد عنها، ومجانبة أهلها.



**باب قولِه تعالى:** ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَبِ لِمَ تُحَاجَوْنَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٥-٦٧]. **وقولِه تعالى:** ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَنْ مِلَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفَهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ أَضَطَفَنَا فِي الدُّنْيَا وَإِنَّمَا فِي الْآخِرَةِ لِمَنِ الْأَنْلَهِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

### الشرح:

ذكر الإمام رحمه الله: هذا الباب الذي وصَّله بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَبِ لِمَ تُحَاجَوْنَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزَلَتِ التَّوْرَةُ وَإِلَنِجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٥] هَذَا تَأْمُمُ هَؤُلَاءِ حَجَجُوكُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجَوْنَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [١٦] مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يُهُودِيًّا وَلَا نَصَارَائِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حِينَئِاً مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ﴾ [١٧] [آل عمران: ٦٥-٦٧].

هذا الباب ما وجه مناسبته لهذا الكتاب الذي بين فيه الشيخ رحمه الله فضل الإسلام؟ والمناسبة ظاهرة وهي: أنَّ من اتبع محمداً صلوات الله عليه وسلم، الذي أمر باتباع إبراهيم صلوات الله عليه وسلم; لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ أَتَيْعَ مِلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، فهو على الصراط المستقيم، ومن اهتدى بهداهم، فقد اهتدى بهدى منْ هو مُسْلِمٌ بشهادة الله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْمَلَكِينَ﴾ [١٣١] [البقرة: ١٣١].

فملة إبراهيم صلوات الله عليه وسلم هي الحنفية السمححة، فمن كان على ملة إبراهيم صلوات الله عليه وسلم فقد نجا، والنبي صلوات الله عليه وسلم أوحى إليه: ﴿أَنْ أَتَيْعَ مِلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فهي الملة التي وصفها الله سبحانه وتعالى ونعتها في كتابه بأوصاف ونعوت،

خلاصتها: أنه كان قانتاً لله حنيفاً ولم يكن من المشركين، قانتاً لله: القنوت هو دوام الطاعة، فكان دائم الطاعة لله، لم تكن طاعته لله ~~بغيت~~ في وقت دون وقت، ولم يكن إسلامه لله ~~بغيت~~ واستسلامه لأمره وانقياده لوحيه وشرعه في حال دون حال، بل كان قانتاً لله ~~بغيت~~ دائم الطاعة له<sup>(١)</sup>، وكان حنيفاً، أي: مائلاً عن الشرك وعن أهل الشرك، تاركاً ذلك قصداً إلى طريق الإسلام وإلي التوحيد<sup>(٢)</sup>.

قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» [النحل: ١٢٠]، أي: لم يكن من أولئك الذين أشركوا بالله ~~بغيت~~، وابتدعوا ديناً لم يأذن الله ~~بغيت~~ به.

وكذلك النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كان قانتاً لله، وكان حنيفاً، وكان متبرئاً من المشركين فمن سلك هذا السبيل، فأدام الطاعة لله وفي ضمن ذلك تمام الإسلام لله ~~بغيت~~ الذي أمر به في قوله: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَدْخُلُوهُمْ كَافَّةً» [البقرة: ٢٠٨]، وكان حنيفاً مائلاً عن الشرك وعن سُبل أهل الشرك وعن طرائق أهل الشرك، وذلك بالقصد متوجهاً إلى الله ~~بغيت~~ وحده، عابداً له وحده، متبرئاً من المشركين، فهو على ملة إبراهيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفَهَ نَفْسَهُ» [البقرة: ١٣٠].

ولشرف إبراهيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وثناء الله ~~بغيت~~ عليه؛ ولأنه كان إمام الأنبياء وإمام المرسلين الذين أتوا بعده، أراد أصحاب كل ملة أن يجعلوا إبراهيم منهم وفيهم حتى يشرفوا بذلك، فاليهود ادعت أن إبراهيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ منهم، والنصارى

(١) انظر: جامع الرسائل لشيخ الإسلام بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٥/١).

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١٧٤/١).

ادعى أن إبراهيم عليه السلام منهم ، قال الله عز وجل : ﴿يَأْهَلَ الْكِتَبِ لِمَ تُحَاجُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية.

**إذاً فخلاصة هذا :** أنه ليس كل من ادعى شيئاً ثبت له دعواه ، فليس من ادعى اتباع إبراهيم عليه السلام ثبت له دعواه بمجرد انتسابه أو بمجرد دعواه ، قد يكون كاذباً في ذلك ؛ كما ادعت اليهود أن إبراهيم عليه السلام منهم ؛ كما رواه ابن إسحاق بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما : «قَالَتِ الْيَهُودُ: إِبْرَاهِيمُ مِنَا، وَقَالَتِ النَّصَارَى: إِبْرَاهِيمُ مِنَّا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ ذِي قُوَّةٍ: ﴿يَأْهَلَ الْكِتَبِ لِمَ تُحَاجُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أَنْزَلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾»<sup>(١)</sup>.

فإبراهيم عليه السلام كان قبل ظهور اليهودية ، وقبل ظهور النصرانية ، فلم تنسبوه إلى ملة إنما ظهرت بعده؟ ولا شك أن هذا فيه دلالة عقلية على بطلان هذا القول ؛ وللهذا قال عز وجل : ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥] ، فإبراهيم إنما كان مسلماً ولم يكن يهودياً ولا نصرانياً ، فأتمتم إذاً بانتسابكم إليه ، ويرغبتم أن يتتساب إليكم ، إذا أردتم الشرف فإبراهيم كان مسلماً فأسلموا ، فإنما يشرف من أسلم ؛ كما كان إبراهيم عليه السلام مسلماً ؛ لقول الله عز وجل : ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصَارَيًّا وَلَكِنَّ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]

(١) انظر : تفسير الطبرى (٣٠٥ / ٣) ، وزاد المسير لابن الجوزى (٤٠٢ / ١) .  
قال السيوطي في الدر المنشور (٢ / ٢٣٥) : (آخر جريراً وابن سحق وابن جريراً والبيهقي في الدليل عن ابن عباس قال اجتمع نصارى تجران وأخبار يهود عند رسول الله عليه السلام فتنازعوا عنده فقالت الأخبار : ما كان إبراهيم إلا يهودياً وقالت النصارى : ما كان إبراهيم إلا نصرياً ، فأنزل الله فيهم : ﴿يَأْهَلَ الْكِتَبِ لِمَ تُحَاجُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية) . ا.ه.

ويعني باليهودية: اليهودية التي ابتدعها أولئك، والنصرانية: النصرانية التي ابتدعها هؤلاء.

قال ﷺ: «وَلَكُنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا»، إذا كان إبراهيم حنيفاً مسلماً فمن أولى الناس به؟ أولاهم به المسلمين، «هُوَ سَمَّنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ» [الحج: ٧٨]. إذاً كما قال ﷺ بعدها: «وَلَكُنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» [١٤] إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يَأْتِيَهُمْ لِلَّذِينَ أَتَبَعُوهُ» [آل عمران: ٦٧ - ٦٨]. قوله: «لِلَّذِينَ أَتَبَعُوهُ»، أي: الذين اتبعواه في وقته، «وَهَذَا أَلْثَيُ» [آل عمران: ٦٨]: هو محمد ﷺ الذي اتبع إبراهيم حنيفاً اتباعاً كاملاً في توحيد ربه ﷺ.

قال: «وَالَّذِينَ ءَامَنُوا»، هم المؤمنون الذين اتبعوا النبي ﷺ، إذاً هم أولى الناس بإبراهيم ﷺ، وابتغاء اليهود والنصارى الشرف بإبراهيم هذا لا يحصل لهم إذ لم يكونوا مسلمين؛ كما كان إبراهيم ﷺ حنيفاً مسلماً. هذا التمثيل أو هذا الاستدلال بقصة إبراهيم ﷺ يفيينا كثيراً فيما سيأتي.



**وَفِيهِ حَدِيثُ الْخَوَارِجِ وَقَدْ تَقدَّمَ.**

**وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيُشَوَّلُونَ إِلَيْهِ بِأَوْلِيَاءِ، إِنَّمَا أَوْلِيَائِيَ الْمُتَقْوَنَ»<sup>(١)</sup>.**

### الشرح:

ذكر بعده حديث الخوارج، والخوارج انتسبوا إلى الإسلام، بل كانت عباداتهم أعظم من عبادات الصحابة رضي الله عنه؛ كما وصفهم النبي صلوات الله عليه وسلم في أحاديث عدة في الصحاح - هي عشرة أو نحو ذلك - وصفهم بقوله: «يَمْرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>، ووصفهم بقوله: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

مع أنهم كثيروا الصلاة وكثروا الصيام، لكن منا بذتهم ومعاداتهم حق وواجب؛ لأنهم ليسوا على نهج النبي صلوات الله عليه وسلم؛ ولأنهم كفروا الصحابة رضي الله عنه، وعادوا سلف الأمة رضي الله عنه، وابتدعوا طريقة من عندهم، فمع أنهم ينتسبون

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٠)، ومسلم (٢١٥)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفيه: «إِنَّمَا وَلَيْيَ اللَّهُ، وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ».

وأخرج أبو داود (٤٤٢)، وأحمد (١٣٣/٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وفيه: «... ثُمَّ فَتَّئَ السَّرَّاءَ، دَخَلُوهَا أَوْ دَخَنُوهَا مِنْ تَحْتِ قَدَمِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَرْعُمُ أَنَّهُ مِنِّي، وَلَيْسَ مِنِّي، إِنَّمَا وَلَيْيَ الْمُتَقْوَنَ...».

(٢) سبق تحريرجه (ص ٧٧).

(٣) سبق تحريرجه (ص ٢٨٠).

إلى الإسلام لم تنفعهم تلك النسبة؛ كما لم ينفع اليهود والنصارى أن يقولوا إن إبراهيم عليه السلام منهم.

ثم ذكر النبي عليه السلام في الحديث الذي رواه عمرو بن العاص رضي الله عنه، فيما رواه البخاري ومسلم، قال: إن النبي عليه السلام قام فقال: «إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيُسُوا لِي بِأَوْلِيَاءِ، إِنَّمَا أَوْلِيَائِي الْمُتَقَوْنَ»، وفي رواية: «إِنَّمَا وَلِيَ اللَّهُ، وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ».

هذا الحديث فيه دلالة ظاهرة أن آل أبي فلان - وسيأتي بيان المراد بهم - «لَيُسُوا لِي بِأَوْلِيَاءِ»، يعني: أن من ظن أن أولئك أولياء لأجل قربتهم من النبي عليه السلام، والقرابة أحق بالولاية، فليسوا للنبي عليه السلام بأولياء، لم؟ بين ذلك بقوله: «إِنَّمَا أَوْلِيَائِي الْمُتَقَوْنَ»، وفي الرواية الأخرى: «إِنَّمَا وَلِيَ اللَّهُ، وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»، أو «إِنَّمَا أَوْلِيَائِي صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»، وفي هذا تقييد الولاية. والولاية ما معناها؟ معناها: المحبة والنصرة<sup>(١)</sup>، من يحبه النبي عليه السلام من هم وما صفتهم؟ المتقوون وصالح المؤمنين، من هم المتقوون؟ الذين ساروا على سنته؟ كما دل عليه الحديث الذي بعد هذا.

فترتب الشيخ كثيرون للأيات والأحاديث في هذا الباب مقصود وظاهر، فلما أورد قوله: «إِنَّمَا أَوْلِيَائِي الْمُتَقَوْنَ»، بينه في الحديث الذي بعده بقوله: «مَنْ رَغَبَ عَنْ سُتْرِيَّ، فَلَيْسَ مِنِّي»، فإذا تحدد أكثر وتبين أن من كان متبعاً لسنة النبي عليه السلام فهو الحقيق بولاية النبي عليه السلام له وبنصرته

(١) الولاية بالكسر السلطان، والولاية بالفتح والكسر النصرة، والولي ضد العدو، يقال منه تولاة، وكل من ولـي أمر واحد فهو ولـيه، والمـؤـلـي المـعـيقـ والمـعـتـقـ. انظر: مختار الصحاح (ص ٣٠٦)، ولسان العرب (٤٠٦/١٥)، والمصباح المنير (٦٧٢/٢).

له في الدنيا إذا كان حيًّا، وفي الآخرة إذا بُعث الناس.

هنا في قوله: «إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ» من هم؟ في رواية البخاري في الصحيح من طريق عمرو بن عباس عن محمد بن جعفر المعروف بعندور - راوي كتب شعبة الإمام المعروف - عن شعبة، قال البخاري تَكَلَّلَهُ: «قَالَ عَمْرُو: وَكَانَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ بِيَاضٍ»، يعني: فيه «إِنَّ آلَ أَبِي» ثم بياض بعدها، يعني: لم يكن في كتابه ذكر من هم، لم يُذكر آل أبي من، فوقع في بعض الروايات آل أبي فلان.

قال بعض الشراح<sup>(٢)</sup>: إن الأصل أنها لم تكتب، بل كتبت «آل أبي» وترك بياض، فوضعها بعضهم «إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ» تكملة لها؛ لأنها أولى من البياض؛ لأن الذي ترك وجعل بياضاً الراوي.

«آل أبي فُلَانٍ» كذلك لا تدل على المراد، من هم؟ قال بعضهم: إنهم آل أبي العاص، ولكن الحافظ ابن حجر تَكَلَّلَهُ في فتح الباري قال: «فيه نظر» يعني: ليس بجيد، والصواب: أنه قال: «إِنَّ آلَ أَبِي طَالِبٍ»، وأل أبو طالب هم عشيرته تَكَلَّلَهُ، وهم أهل قرابته، وفيهم علىٌ، وفيهم جعفر، وفيهم العباس تَكَلَّلَهُ، فقال تَكَلَّلَهُ: «إِنَّ آلَ أَبِي طَالِبٍ»؛ كما جاء مصراً به فيما رواه الإسماعيلي، وأبو نعيم في المستخرج: «إِنَّ آلَ أَبِي طَالِبٍ لَيُسُوا لِي بِأَوْلَيَاءِ» يعني: أن هؤلاء لهم قرابة من رسول الله تَكَلَّلَهُ، ولكن انقطعت الولاية المحبة والنصرة بينهم، يعني: نصرة النبي تَكَلَّلَهُ ومحبته لهم؛ لأنهم ليسوا من المتقين.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٠).

(٢) انظر: فتح الباري (١٠/٤١٩، ٤٢٠)، وعمدة القاري للعيني (٢٢/٩٤).

وهل هذا العموم يُراد به الجميع؟ الجواب: لا؛ لأن فيهم مؤمنين، وفيهم علّيٌّ، وفيهم جعفر، وفيهم العباس رض، ولكن - كما قال أهل العلم - المراد المجموع لا الجميع. ما الفرق بين المجموع والجميع؟ المجموع: الذي يعم الجنس لكن لا يعم الأفراد، وقد يخرج من الأفراد شيء، أما الجميع: فهو ما يعم الأفراد، إذا قلت: أتوا جمِيعاً يعني (واحداً واحداً)؛ كما قال أهل العلم في مسح الرأس في الوضوء: يُمسح الرأس، هل المقصود جميعه أو مجموعه؟ المقصود: يُمسح المجموع، فهو قد يمسح شعرة، أو شرتين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو أكثر، لكن ما يمكنه أن يحدد أنه مسح على كل شعرة بعينها؟ فالمراد أن يمسح على مجموع رأسه كما جاء في السنة.

فهذا الفرق بين المجموع والجميع وهو المراد هنا: «إِنَّ آلَ آبِي فُلَانَ»، يعني: مجموعهم؛ لأن أكثرهم كان على غير ملة الإسلام.

قال: «لَيْسُوا لِي بِأَوْلَائِهِ»، فلا يتوقعن أحد أن هؤلاء القرابة من رسول الله صل أولياء له مع انقطاع الاتصال الديني بينهم، يعني: النسب الديني بينهم، فالنبي صل تبرأاً من كان مشركاً منهم، معنى ذلك: أن غير هؤلاء القرابة أليسوا أولى بالتبير إذا كان النبي صل تبرأاً من قرابتهم، وقال: ليسوا لي بأولياء، ليسوا لي بأحبة، ليسوا لي بأنصار، «إِنَّمَا وَلِيَ اللَّهُ، وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»، «إِنَّمَا أَوْلَائِيَ الْمُتَّقُونَ»، فإذا كان هؤلاء ليسوا له بأحبة، فمن أتنى بعدهم من ينسب إلى النبي صل ولكنه لم يعمل بما جاء به النبي صل، بل حرف وابتدع ديناً، أو وقع في الشرك أخرى بالعداوة؛ لأنهم ليسوا بأقرب من النبي صل، وأيضاً وقعوا في الشرك، أو خالفوا السنة؛ ولهذا قال: «إِنَّمَا أَوْلَائِيَ الْمُتَّقُونَ»، وهذه فيها تحديد لمن يحبه النبي صل أنهم هم

المتقون، من هم المتقون؟ التقوى مراتب؟ من هم؟ بينهم في الحديث الآخر قال: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْرِيْ فَلَيْسَ مِنِّي»، يعني: من رغب عن سنته فليس من أوليائه، فإذاً من رغب في سنة النبي ﷺ، واهتدى بهديه، ونهج نهجه ومن نهج نهجه من أصحابه أجمعين، فهو لاء حقيقون وحريون بأن يكون النبي ﷺ ولیاً لهم، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [٥٦] [المائدة: ٥٦].

إذاً المسألة ليست مسألة انتساب أن يأتي من يأتي ويقول: نحن مسلمون مع أنهم يقعون في الشرك، نحن نحب النبي ﷺ، مع أنهم يقعون في البدعة، ليست المسألة في هذا الدين مسألة انتساب؛ كما نسب اليهود والنصارى إبراهيم إليهم، ورد الله عَزَّل عَزَّل عليهم بقوله عَزَّل: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصَارَائِيًّا﴾ [آل عمران: ٦٧]، كذلك النبي ﷺ لا يرضى بالبدع ولا يرضى بالشرك، وإنما أتي بها بيضاء نقية، فمن اهتدى بهديه واستن بنته، فالنبي ﷺ ولبي له في الدنيا والآخرة.



وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ: أَمَّا أَنَا لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ الْأَخْرُ: أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَلَا أَنَامُ، وَقَالَ الْأَخْرُ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَتَرْزُجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ الْأَخْرُ: أَمَّا أَنَا أَصُومُ، وَلَا أَفْطِرُ، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَكِنِّي أَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَرْزُجُ النِّسَاءَ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ، فَمَنْ رَغَبَ عَنْ سُنْتِي، فَلِيَسْ مِنِّي»<sup>(١)</sup>.

فَتَأَمَّلُ إِذَا كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أَرَادَ التَّبَتُّلَ لِلْعِبَادَةِ، قِيلَ فِيهِ هَذَا الْكَلَامُ الْغَلِيظُ، وَسَمِيَ فِعلَهُ رَغْوَبًا عَنِ السُّنْنَةِ، فَمَا ظَنْكَ بَغْيَرِ هَذَا مِنَ الْبَدَعِ؟ وَمَا ظَنْكَ بَغْيَرِ الصَّحَابَةِ؟

### الشرح:

هذا الحديث، حديث أنس رضي الله عنه المعروف في أنَّ أنساً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنهم أرادوا التقرب إلى الله تعالى فسألوا عن عبادته صلى الله عليه وسلم، فقيل لهم: إنه صلى الله عليه وسلم يصوم ويغطر، ما كان يواصل الصيام دائمًا، بل يصوم حتى يُقال لا يغطر، ويغطر حتى يُقال لم يصم، وسألوا عن ليته، فقيل لهم: ينام ويقوم الليل، ينام ويصلِّي، وسألوا عن أكله، فقيل لهم: يأكل اللحم ولا يحرم على نفسه طيباتِ أحلت له، وسألوا عن غشيانه للنساء فقيل لهم: يأتي أهله ويصنع معهم ما يصنع الرجل بأهله. فكانوا عبادة النبي صلى الله عليه وسلم غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ونحن لسنا كهياً له، فلا بد أن نزيد عليه.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس رضي الله عنه.

هم طمعوا في أي شيء؟ طمعوا في الأجر، طمعوا في الفضل، أيضاً كانوا هم الصحابة في عهد النبي ﷺ.

فقال أحدهم: أما أنا فلا أكل اللحم، وقال الآخر: أما أنا فأقوم ولا أنام، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فأصوم ولا أفتر، فلما بلغ النبي ﷺ ذلك منهم غضب ﷺ وقال: «الكتّي أَقْوَمُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطُرُ، وَأَتَزَوْجُ النِّسَاء»، وفي رواية: «وَأَكُلُ اللَّحْمَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتُّنِيِّ، فَلَيْسَ مِنِّي»، من رغب عن سنته ﷺ فليس منه ولو كان صحابياً!

انظر إلى كلام الشيخ رحمه الله حيث قال: «وَمَا ظَنُكَ بَعْيَرِ الصَّحَابَةِ»؟ أليس أولى بأن يتبرأ النبي ﷺ منه؟ بلـ، فإذا مدار هذا الدين على الاتباع، وما ساقه الإمام رحمه الله في أول الكتاب من فضل الإسلام على أهله، ذلك الفضل العظيم الذي يبارك الله سبحانه وتعالى لأهله في قليل أعمالهم ويرفعهم به درجات عالية، إنما مداره على أن تكون متبوعاً لسته رحمه الله ناهجاً منهجه.

إذا التبست عليك السُّبُلُ والطرق، فابحث ما هو نهج النبي ﷺ وأصحابه وغضّ عليه بالنواخذة تكن على ذلك بيقين، إذا التبست السُّبُلُ فأنت لست ملزماً بالسبيل المختلفة، لست ملزوماً بالطرق التي يُقال فيها: إنها ليست على السبيل والستنة، إنما الطريق التي يقال فيه بإجماع أنه على السبيل والستنة، مهما قال الناس فيه وفي أهله، فالزرم؛ لأنّه هو سبيل النجاة بيقين، وغيره ليس سبيل نجاة بيقين، بل يقول أهله أنه سبيل نجاة، فكيف إذا كان مما يقول أئمة أهل العلم: إنّه سبيل ضلال من البدع والخرافات؟ وكيف بما يقول فيه أهل العلم وأئمة السنة إنّه سبيل شرك وسيط كفر بالله سبحانه وتعالى؟ من أنواع

الإشراك به من بناء القباب على القبور، وهو وسيلة إلى تعظيم أصحابها، من دعاء أصحابها، ومن النذر لهم، والذبح لهم، أو من تأليه أحداً مع الله عز وجل، واعتقاد أن فيه صفات الألوهية؟

**إذاً دار الأمر في هذا الباب على مسائل:**

**المسألة الأولى:** أنه ليس كل من انتسب إلى أحد أنه يُقر إليه بالنسبة، بل ربما انتسب والمُنتسب إليه مُتبرئ من انتسب إليه، فليس كل من ادعى دعوة تسلّم له.

**المسألة الثانية:** أن الضابط في هذا الانتساب هو الالتزام بالسنة، وليس الضابط فيه الظواهر التي تكون فيه ظاهرة على الحق، مثل الخوارج: يصلون صلاة عظيمة، ويصومون صياماً عظيماً، فهذا ربما اغتر به بعض الناس، وقال: كيف تقتلون هؤلاء وهم لهم من العبادة ما لهم؟ والأولى أن تتوجهوا إلى المشركين والكافر وتقتلوهم.

نقول: النبي ﷺ أمر بهؤلاء وأمر بهؤلاء، ووصف المؤمنين بأنهم يقتلون أولئك الخوارج، وأن الخوارج يخرجون إلى أن يُقاتل آخرهم مع الدجال. فهي ليست فرقة انقضت، لا، حتى يقاتل آخرهم مع الدجال. إذاً فالمسألة الثانية: أنه لا يُغتر في وزن الناس وفي ضبط الأمور، لا يُغتر بالظواهر، بل يُنظر إلى الأمر الأصل وهو: هل هناك اتباع؟ هل هناك سنة أم لا؟ أما الظواهر فلا يُغتر بها، فالظواهر دلالات، لكن الأصل هو الذي يُبحث عنه.

**المسألة الثالثة:** أن النبي ﷺ تبرأ من قرابتة لما لم يكونوا على الإيمان فمن أراد محبته ﷺ فليكن علي سنته، كما قال: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتُّنِي فَلَيْسَ مِنِّي».

ونقف هنا وقفة أخيرة عند قوله: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْرِيْ، فَلَيْسَ مِنِّي»، وهي: أن الرغب عن سنة النبي ﷺ هو أنواع تتشكل بتشكيل الزمن، وباختلاف أهل الأزمان المختلفة، فقد رغب أناس عن سنة النبي ﷺ في الاعتقاد في الزمن الأول، ورغب أناس عن سنته في العمل في أزمان مختلفة، وفي هذا العصر ظهر فكرٌ جديد يرغب عن السنة بأساليب مختلفة، تارةً يقول: إن السنة لا تصلح في هذا الزمن بكلها إنما نأخذ منها ما يناسب الزمن؛ لأنه ربما إذا التزمنا بكل ما جاء في السنة أن يتهمنا العالم بأننا متأخرون، وبأننا لا نفهم، وبأننا كذا وكذا من الاتهامات. وهذا قد قاله طائفة من المفكرين.

وأيضاً هناك صورة أخرى من معارضة السنة بالعقل؛ كما هو عليه بعض من يتتبّع إلى الدعوة، حيث يعارضون السنة بالعقل، ويقولون: لابد أن نأخذ من السنة بما تجزم به القواعد العقلية. وهذا موجود اليوم في غير ما بلد من بلاد المسلمين.

كذلك في قوله: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْرِيْ، فَلَيْسَ مِنِّي»، من رغب عن سنته في أعظم طريق إلا وهو ما دلنا عليه قول الله ﷺ: «فَلْ هَذِهِ سَبِيلٌ أَذْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ» [يوسف: ١٠٨]، فسبيل الدعوة لابد أن يكون على السنة؛ لأن الدعوة جزء من الدين، وهي عبادة من العبادات، فداخل فيها قوله ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْرِيْ، فَلَيْسَ مِنِّي»، فالمناهج الدعوية المبتعدة التي ليست على السنة التي ظهرت في هذا العصر يدخل أصحابها في هذا الحديث. وليس هذا حُكْمًا منا ولكنه حُكْمٌ من رسول الله ﷺ، فإذا قالوا: الدعوة لا تدخل في ذلك. فيجيبون: أليست الدعوة عبادة لله ﷺ؟ فإذا قالوا:

بلى . نقول : فهي داخلة . وإذا قالوا : الدعوة عادة . نقول : نعم لا تدخل ؛ لأن العادات الأمر فيها واسع ، وإذا قالوا الدعوة إلى الله تعالى معاملة من المعاملات . نقول : نعم لا تدخل . لكن الجواب الوحيد الذي لا محيط لهم عنه هو : أن الدعوة عبادة ، فلابد أن يكون النهج نهجاً سلفياً ، نهجاً نبوياً ، حتى تكون على سنة النبي ﷺ؛ لقوله : «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنْتِي، فَلَيْسَ بِّنِي» ، والعباد إنما يؤتون من أنفسهم ، وبعض المسلمين وخاصة الذين ينشدون رفعة الإسلام ، ورفة أهل الإسلام ، ويدعون إلى الله تعالى يصابون بأنواع من البلاء ، وسبب ذلك أنهم خالفوا السنة ؛ كما قال ﷺ : ﴿وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْقُلُونَ كَثِيرٌ﴾ [الشورى : ٣٠] ، فإذا أردنا صحة في قلوبنا ، وصحة في أعمالنا ، وصحة في اعتقاداتنا ، وصحة في أمورنا كلها ، صحة شرعية ، يعني : عملاً صواباً متقبلاً ومحبلاً عند الله تعالى ، فليكن ميزاننا لكل شيء هو السنة على طريق من نقل السنة إلينا علماء وعملاً وقدوة وهدياً ، وهم صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم على هذا النهج السوي إلى وقتنا هذا .



**باب: قول الله تعالى: «فَاقْرِمْ وَجْهَكَ لِلَّدِينِ حَنِيفًا»**

**وقوله تعالى: «وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بْنِهِ وَيَعْقُوبُ يَتَبَيَّنَ إِنَّ اللَّهَ أَضَطَّفَنِ لَكُمُ الْدِّينَ فَلَا تَمُوْثِنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** ﴿١٣٢﴾ [البقرة: ١٣٢].

**وقوله تعالى: «ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴿١٢٣﴾ [النحل: ١٢٣].

### الشرح:

هذا الباب ذكر فيه الإمام رحمه الله قول الله سبحانه: «فَاقْرِمْ وَجْهَكَ لِلَّدِينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِي قَدْ أَقْرَبَنِي إِلَيْكُمْ وَلَا يَكُونُ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ [الروم: ٣٠].

وهذا الباب مراد المصنف منه: أن المسلم يجب عليه أن يلزم الفطرة التي فطر الله الناس عليها، يعني: التي خلق الله سبحانه الخلق لها إلا وهي الإسلام، وأن الناس مطالبون أن يتزموا بهذه الفطرة، وألا يبدلو خلق الله سبحانه الذي خلق الناس لأجله، فقال سبحانه: «فَاقْرِمْ وَجْهَكَ لِلَّدِينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا»، ومراده: أن من بدل دين الرسول صلوات الله عليه وسلم، سواء كان ذلك في الاعتقادات، أو كان ذلك في الاعتقادات والأعمال، فإنه قد غير فطرة الله، والله سبحانه أمر نبيه صلوات الله عليه وسلم بقوله: «فَاقْرِمْ وَجْهَكَ لِلَّدِينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ»، يعني: واتبع فطرة الله سبحانه «فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ» يعني ولا تبدل في خلق الله سبحانه، يعني: في تلك الفطرة التي خلق الله الناس لها؛ كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -. .

فمراده بذلك: أن فضل الإسلام على أهله إنما يكون لأولئك الذين استمسكوا بالفطرة الأولى، استمسكوا بدين الإسلام قبل أن يدخله التغير والتبدل، قبل أن يحرف طائفة من أتباع محمد ﷺ دينهم، وأن ينشئوا البدع، وأن يتنكبو صراطه المستقيم، وأن يفرطوا في إقامة الوجه لله عز وجل بالدين حنيفاً.

وهذا أصل عظيم يبين فيه الإمام رحمه الله أنه واجب على العباد أن يتزموا بما كان عليه النبي ﷺ وما كان عليه صحابته رضي الله عنه؛ إذ هم الممثلون لقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلّدِينِ حَنِيفًا﴾ أيضاً إبراهيم عليه السلام كان متمثلاً ل الدين الله، وكان على فطرة الله عز وجل، كان على أكمل ما يكون؛ لهذا أوحى الله عز وجل لنبيه ﷺ أن يتبع ملة إبراهيم حنيفاً، قال عليه السلام: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، وبين في هذا المعنى حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي رواه الترمذى وغيره، ويأتي بيانه لاحقاً - إن شاء الله تعالى -.

فمراد المؤلف رحمه الله: أنه يجب الاستمساك بالفطرة، التي هي دين النبي ﷺ قبل أن يحدث التحريف والتبدل؛ ولهذا وسم هذا الباب بقوله عليه السلام: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلّدِينِ حَنِيفًا﴾ [الروم: ٣٠]، أي: أقم وجهك ومن اتبعك، وخصص الوجه؛ لأنـه أشرف أعضاء الإنسان الظاهرة، وفيه الحواس، وكانوا يأنفون من أن يُتعدى عليه؛ وكما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وليس المقصود أن لا يقيم إلا وجهه. قوله: ﴿حَنِيفًا﴾، أي: مائلاً عن سبيل الشرك والمضلين، والحنف: الميل: فالحنف هو المائل عن الشرك قصدآ إلى الإيمان. قوله: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]

لأهل العلم في إعرابه مسلكان<sup>(١)</sup>:

**الأول**: أنه مفعول به لفعل محدود والتقدير اتبع فطرة الله.

**الثاني**: أنه مصدر لما يفهم من قوله: **﴿فَأَقْدَمْ وَجْهَكَ﴾**، وهو اختيار ابن حيرir.

وقيق<sup>(٢)</sup>: معنى **﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾** هي: الإسلام، وتوحيد الله، وإخلاص العبادة له، ومعنى **﴿فَطَرَ النَّاس﴾** خلق الناس، ومعنى **﴿عَلَيْهَا﴾** لها، كقوله تعالى: **﴿وَإِنَّ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾** [الإسراء: ٢٧]، أي: عليها، فالمعنى: التي خلق الناس لها، فهي في المعنى كقوله تعالى: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُون﴾** [الذاريات: ٥٦]، فقد فطر الله الناس عليها أول الأمر كما في حديث عياض بن حمار رضي الله عنه عند مسلم مرفوعاً: **«خَلَقْتُ عَبَادِي حُنَفَاءَ كُلُّهُمْ»**.

(١) انظر: تفسير الطبرى (٤٠ / ٢١)، وإعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٧١)، وتفسير القرطبي (١٤ / ٢٤)، وروح المعانى للألوسي (٢١ / ٣٩)، قال الشوكانى فى فتح القدير (٤ / ٢٢٤): (وَأَنْتَ صَاحِبُ فَطْرَةٍ عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا).

وقال الزجاج: فطرة منصوب بـ“يعنى”: أتبغ فطرة الله، قال: لأنَّ معنى فأقم وجهك للذين: أتبغ **﴿فَأَقْدَمْ وَجْهَكَ لِلذِّين﴾** الدين، وأتبغ فطرة الله.

وقال ابن حيرir: هي مصدر من معنى **﴿فَأَقْدَمْ وَجْهَكَ﴾**; لأنَّ معنى ذلك: **فِطْرَةُ اللَّهِ النَّاسَ عَلَى الدِّينِ**، وقيق: هي منصوبة على الإغراء، أي: الرَّمُوا فطرة الله، أو عَلَيْكُمْ فطرة الله، ورَدَّ هذا التوجة أبو حيَانَ وَقَالَ: إِنَّ كَلِمَةَ الْإِغْرَاءِ لَا تُضَمِّرُ إِذْ هِيَ عَوْضٌ عَنِ الْفَعْلِ، فَلَوْ حَذَفَهَا لَرِمَ حَذْفُ الْعَوْضِ، وَالْمُعَوْضُ عَنْهُ، وَهُوَ إِيجَاحٌ. وأجيِّبُ بِأَنَّ هَذَا رَأْيُ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَنَّا الْكِسَائِيُّ وَأَتَبَاعُهُ، فَيُجِيزُونَ ذَلِكَ). . . هـ.

(٢) انظر: تفسير الطبرى (٤٠ / ٢١)، وتفسير القرطبي (١٤ / ٢٤ - ٣٠)، وزاد المسير لابن الجوزي (٦ / ٢٩٩، ٣٠٠)، وفتح القدير للشوكانى (٤ / ٢٢٤)، وروح المعانى للألوسي (٢١ / ٤٠ - ٤١).

**وَإِنَّهُمْ أَتَتُهُمُ الشَّيَاطِينُ فَأَجْنَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ<sup>(١)</sup>.**

وقيل : معنى **﴿فِطَرَ اللَّهُ﴾** ما سبق لهم في علم الله في الشقاوة والسعادة وليس هذا القول بالقوي . وقيل **﴿فِطَرَ اللَّهُ﴾** خلق الله ، فإن معنى **فَطَرَ** في اللغة **خَلَقَ** علي غير مثال سابق<sup>(٢)</sup> .

فهذا القول فيه رعاية للمعنى اللغوي لكن لا يساعده تمام الآية الأحاديث ، فالمعنى الصحيح أنه الإسلام والتوحيد وهذا لأسباب : \* أنه معروف عن أكثر السلف .

\* أن الله أضافها لنفسه ، فيقتضي تكريماً ؛ كمثل ناقة الله ، ومجرد الخلق وسبق العلم لا يقتضي تشريفاً خاصاً ، لكن هذا يناسب الإسلام والإخلاص .

\* قوله بعده : **﴿أَلَّقَ فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾** ، والقولان لا يناسبهما هذا السياق .

\* أول الآية يفهم أنه الإسلام والدين ، حيث قال : **﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ حَسِيقًا﴾** ، قوله : **﴿لِلَّذِينَ﴾** ، أي : علي الدين ، ثم بينه بقوله : **﴿فِطَرَ اللَّهُ﴾** بمعنى دين الله الذي خلق الناس له .

\* ولما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبْوَاهُ يُهَوِّدَاهُ أَوْ يُنَصِّرَاهُ أَوْ يُمَجْسِنَاهُ»<sup>(٣)</sup> ، مما يدل

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه .

(٢) انظر : العين (٤١٨/٧) ، وتهذيب اللغة (٢٢٢/١٣) ، ومقاييس اللغة (٤/٦١٠) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٤٥٧) .

(٣) سبق تخرجه (ص ٦١) .

على أن الفطرة غايرت اليهودية والنصرانية والمجوسية، وأن المولود إذا ترك لفطنته لا هتدى إلى الإسلام.

\* ولقول النبي ﷺ: «كَمَا تُتَّسِّعُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسْنُ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟ حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْدَعُونَهَا»، فهي تولد ليس فيها عيب، فهل تحسون فيها نقصاً من جدع وغيره؟ حتى يغيرها أهلها، وكذلك المولود يكون كالبهيمة مستوية الشكل حسنة الصورة.

وقوله: ﴿لَا نَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾، خبر في معنى النهي، فإن الخبر قد يكون معناه النهي، وإذا عدل عن صريح النهي أو الأمر إلى الخبرية كان أبلغ في الأوامر، فالمعنى: لا تغيروا دين الله ولا تبدلوا خلق الله.

وخلق الله المراد به: الدين؛ كما قال الله تعالى - على إحدى القراءات-<sup>(١)</sup> ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]، أي: دين الأولين، ودين الله هو الذي وصّى به إبراهيم بنيه ويعقوب، فمن شك في عبادة فلينظر هل هي مغيرة أم لا.



(١) قال البغوي في تفسيره (٣٩٤/٣): (فَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَأَبُو عَمْرُو، وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ): (خَلُقُ) يُفْتَحُ الْخَاءُ وَسُكُونُ الْلَّامُ، أَيْ: اخْتِلَافُ الْأَوَّلِينَ وَكَذِبُهُمْ ذَلِيلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَتَخْلُقُونَ إِنْ كَأَنَّ) [العنكبوت: ١٧]، وَفَرَأَ الْآخَرُونَ (خُلُقُ) يُضْمَنُ الْخَاءُ وَالْلَّامُ، أَيْ: عَادَةُ الْأَوَّلِينَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأَمْرُهُمْ أَنَّهُمْ يَعْيَشُونَ مَا عَاشُوا ثُمَّ يَمُوتُونَ وَلَا يَبْغُثُ وَلَا يَحْسَابُ). ا.ه.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَادَةً مِنْ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيًّا مِنْهُمْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَخَلِيلَ رَبِّي»، ثُمَّ قَرَأَ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ أَتَبَعُوهُ وَهَذَا أَنَّنِي وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَمْوَانِنِي» [آل عمران: ٦٨]، رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه الترمذى وأحمد والبزار، وروي موصولاً ومرسلاً، والصواب: ما رواه الترمذى أنه مرسلاً عن ابن مسعود رضي الله عنه والأصح سقوط مسروق وهو المحفوظ.

وقوله: «وُلَادَةً» جمع ولد، أي: ناصر ومتبع ومحب، والحديث في معنى الآية، وظاهر الحديث أن لكل نبي واحداً من الأنبياء يختص بولايته، ولم يقل في الحديث «وليأ من النبيين»، وإنما قال: «وُلَادَةً» لإفاده الاستغراف، ويفسر ذلك آخر الحديث، حيث قال: «وَإِنَّ وَلِيًّا مِنْهُمْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَخَلِيلَ رَبِّي»، فهو الذي اختص به؛ لأن ملته خلصت من جميع شوائب الشرك، فهي كملة محمد عليه السلام خالصة من كل طريق يوصل إلى الشرك.

(١) أخرجه الترمذى (٢٩٩٥)، والبزار (٣٤٥/٥، ٣٤٦)، والحاكم في المستدرك (٣٢٠/٢) من حديث مسروق عن ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه الإمام أحمد في المسند مرسلاً (٤٢٩، ٤٠٠/١) وليس فيه مسروق.

وقد اختلف في وصله وإرساله، ورجح أبو حاتم وأبو زرعة الرازييان بإرساله، انظر: العلل (٦٣/٢)، وقال الترمذى بعد روایته له مرسلاً - أي بأساقط مسروق - : (هذا أصح من حديث أبي الضحى عن مسروق). ا.هـ.

وفيها تمام إقامة الوجه، وفي بعض الشرائع جائز سجود التحية؛ كما في قصة يوسف عليه السلام<sup>(١)</sup>، وحرّم في الإسلام؛ لأنّه وسيلة إلى الشرك.

وكذلك في بعض الشرائع التبرك، وفيها بعض الوسائل التي هي في شرعنا محرّمة، كذلك كل طريق يؤدي إلى الشرك.



---

(١) قال ابن جرير الطبرى فى تفسيره (٦٨/١٣) : (قال قتادة : ﴿وَخُرُّلَا لَهُ شَجَدَة﴾ ) ، وَكَانَتْ تَحْيَةً مِنْ قَبْلِكُمْ ، كَانَ بِهَا يُحِيِّي بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَأَغْطَى اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ السَّلَامَ ، تَحْيَةً أَهْلَ الْجَنَّةِ ، كَرَامَةً مِنَ اللَّهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى عَجَلَهَا لَهُمْ ، وَنِعْمَةً مِنْهُ ) ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ عَنْ سَفِيَّانَ ، وَابْنِ جَرِيجَ ، وَالْمُضْحَكَ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَظِرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْتَظِرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذا الحديث رواه مسلم وجماعة، وفي لفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَظِرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ وَلَا إِلَى صُورِكُمْ» فلا يمتدح الناس إلا بما تقربوا به إلى الله؛ لأن الأجسام لا يمتدح بها، فكم من مزدرى الجسم وهو عظيم عند الله؟ كابن مسعود لما كشفت الريح ساقيه ضحك منه الصحابة، فقال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ دَقَّةِ سَاقِيهِ؟ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ»<sup>(٢)</sup>، وقد ذمَّ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَظِرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ وَلَا إِلَى صُورِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْتَظِرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ..»، وفي لفظه له: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَظِرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْتَظِرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»

(٢) حديث صحيح لغيره أخرجه أحمد (١/٤٢٠)، وأبو يعلى (٩/٢٤٧)، والطبيالسي (٣٥٥)، والطبراني في الكبير (٨٤٥٢)، وابن سعد (٣/١٥٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٢٧/١) عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ بَعْجَلَتِ الْرِّيحُ تَكْفُؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه: «مِمَّ تَضَحَّكُونَ». قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دَقَّةِ سَاقِيهِ. قَالَ: «وَالَّذِي تَضَحَّيْتُ بِهِ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٢٨٩): (رواها أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني من طرق، وفي بعضها: «لَسَاقَا ابْنَ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُ وَأَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ»، وفي بعضها: «يَسْتَأْتِي هُوَ يَمْشِي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه إِذْ هَمَرَهُ أَصْحَابُهُ»، وأمثل طرقها فيه: عاصم ابن أبي النجود، وهو حسن الحديث على ضعفه، وبقية رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح).

اللهُ الْمَنَافِقُينَ مَعَ حُسْنِ أَجْسَامِهِمْ ﴿٤﴾  
[المنافقون: ٤].

وكذلك لا ينظر إلى الأموال، وهي فتنه وابتلاء قال ﷺ : «أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ» [التغابن: ١٥]، وقد قال ﷺ عن قارون: «وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ مِنَ الْكُوْزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَنَتَوْا بِالْعُصْبَةِ أَوْلَى الْقُوَّةِ» [القصص: ٧٦]، فكانت المفاتيح تحملها قافلة، قال ﷺ : «فَنَسَفَنَا يَدُهُ وَيَدَاهُ الْأَرْضَ» [القصص: ٨١]، وقال تعالى: «أَمَّا مَنْ أَسْتَغْفِرُ لَهُ فَلَمْ يَقْتَدِي ﴿٥﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَا يَرَى ﴿٦﴾ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ﴿٧﴾ وَهُوَ يَخْشَى ﴿٨﴾ فَلَمَّا تَرَى نَعْمَلَهُ فِي الْأَرْضِ ﴿٩﴾ فَلَمَّا تَرَى نَعْمَلَهُ فِي الْأَرْضِ ﴿١٠﴾» [عبس: ٥-١٠].

فالعبرة بما عليه القلب والعمل، فهما زاد الآخرة، وأما حسن الصورة والمال من زاد الدنيا لا تعدل عند الله جناح بعوضة.

ومناسبة الحديث للباب قوله: «وَلَكِنَّ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»، والقلوب تكون صالحة إذا كانت على الفطرة، وكذلك الأعمال إذا كانت على سنة الرسول ﷺ لم تتبدل، والنظر إلى القلوب والأعمال يتضمن الإكرام.



وَلَهُمَا عَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا فَرَطْكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَلَيْرُفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لَأَنَا وَلَهُمْ أَخْتَلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيُّ رَبٌّ، أَصْحَابِيٌّ! فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخْدَثُوا بَعْدَكَ»<sup>(١)</sup>.

وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هَرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «وَدَدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا» قَالُوا: أَوْلَاسَنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِيٌّ وَإِخْوَانَنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ» فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غَرَّ مَحَاجَلَةً بَيْنَ ظَهَرَيْ خَيْلٍ دُهُمْ بِهِمْ إِلَّا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟» قَالُوا: بَلِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غَرَّاً مَحَاجِلِينَ مِنْ الْوُضُوءِ وَأَنَا فَرَطْهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، إِلَّا لِيَذَادَنَّ رِجَالٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ حَوْضِي كَمَا يَذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أَنَا دِيَهُمْ إِلَّا هَلْمَ فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ سُحْقاً سُحْقاً<sup>(٢)</sup>.

وَلِلْبَخَارِيِّ: «بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمِرَةً حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ: هَلْمَ، فَقُلْتُ أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللهُ، قُلْتُ: وَمَا شَانُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَدُوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى، ثُمَّ إِذَا

(١) أخرجه البخاري (٧٠٤٩)، ومسلم (٢٢٩٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وللفظ مسلم: «أَنَا فَرَطْكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَلَأَنْزِعَنَّ أَقْوَاماً ثُمَّ لَأَغْلَبَنَّ عَلَيْهِمْ، فَأَقُولُ: يَا رَبَّ أَصْحَابِيٌّ أَصْحَابِيٌّ، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخْدَثُوا بَعْدَكَ».

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

**زُمْرَةٌ - فَذَكَرَ مِثْلَهُ - قَالَ: فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلٌ هَمَلَ النَّعْمَ**<sup>(١)</sup>.

وَلَهُمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَاسٍ رضي الله عنهما: فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ:  
**﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الْرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾** [المائدة: ١١٧] <sup>(٢)</sup>.

### الشرح:

بعد أن ذكر المؤلف رحمه الله الآيات والأحاديث المشتملة على بيان وجوب إقامة الوجه في الدين، والميل عن سبل أهل الضلال، وأنها فرض من فرائض الله عز وجله، وأن التبديل والتغيير محرم من المحرمات، ذكر أثر ذلك في الآخرة، وأحاديث تدل على حرمة تبديل الدين، وعلى أن الواجب هو الاستقامة على ما كان عليه الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه وأصحابه رضي الله عنهم، وعدم إحداث أي شيء في الاعتقادات ولا في العبادات؛ ولهذا ذكر أحاديث الحوض.

وأحاديث الحوض مشتملة على أن أناساً يُختلجون، أي: يُصدون، وينزعون، ويذادون أيضاً، أي: يُدفعون بشدة عن ورود حوض رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه.

وفي هذه الأحاديث ذكر السبب لهذا الدفع بشدة، ولهذا الإبعاد عن حوض رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، وهذا هو مقصود المؤلف رحمه الله من إيراد أحاديث

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٩، ٣٤٤٧، ٤٦٢٥)، ومسلم (٢٨٦٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الحوض في هذا الباب، وليس مقصوده إثبات عقيدة الحوض، وإنما المقصود أن أنساً يذادون عن الحوض ويدفعون عنه بشدة، فيقول النبي ﷺ: «أَمْتَيِ أُمَّتِي»، أو «أَصْحَابِي أَصْحَابِي»، أو «أَصْيَحَابِي» في جاب عليه ﷺ بأجوبة مختلفة، منها:

\* «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخْدَثُوا بَعْدَكَ».

\* «إِنَّهُمْ لَمْ يَرَالُوا مُرْتَدِينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ».

\* «إِنَّهُمْ أَخْدَثُوا بَعْدَكَ حَدَثًا».

وهذه الأحاديث وغيرها تدل على ذم الإحداث، وعلى فضيلة التمسك بالأمر الأول.

وأحاديث حوض النبي ﷺ متواترة<sup>(١)</sup>، وأن للنبي ﷺ حوضاً من صفتة:

أولاً: «مَا وَفَهُ أَشَدُّ بِيَاضاً مِّنَ الْلَّبَنِ وَأَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أن عرفه -أي رائحته- أطيب من المسك كما في الحديث: «مَا وَفَهُ

(١) توالت الأحاديث في وصف حوض النبي ﷺ، وفيمن يرده من أمته ومن يزداد عنه، رویت عن أكثر من خمسين صحيحاً، انظر مجموع طرقها ومن رواها من الصحابة في فتح الباري (٤٦٩/١١)، وعمدة القاري (١٣٦/٢٢)، قال الحافظ ابن حجر: (ولكثير من هؤلاء الصحابة في ذلك زيادة على الحديث الواحد كأبي هريرة وأنس وبن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو، وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الحوض، وفي صفتة بعضها، وفيمن يرد عليه بعضها، وفيمن يدفع عنه بعضها، وكذلك في الأحاديث التي أوردها المصنف في هذا الباب، وجملة طرقها تسعة عشر طريقاً، وبلغني أن بعض المتأخرین وصلها إلى رواية ثمانين صحيحاً) ١. هـ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٠٠).

**أَبَيْضُ مِنَ الْوَرِقِ وَرِيحُهُ أَطَيْبُ مِنَ الْمِسْكِ»<sup>(١)</sup>.**

**ثالثاً:** وأنه يمد من نهر الكوثر في الجنة يشخب فيه كما جاء في الحديث: «يَشْخُبُ فِيهِ مِيزَابَانٌ مِنَ الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup> يعني: يغذونه بماء الكوثر. ميزابان من نهر الكوثر في الجنة، ومداده من نهر الكوثر الخاص الذي في الجنة، أعطيه النبي ﷺ له خاصة.

**رابعاً:** «كَيْرَانٌ كَنْجُومُ السَّمَاءِ»<sup>(٣)</sup>، وهذا التشبيه بقوله: «كنجوم السماء» نفهم منه صفتين:

**الصفة الأولى:** الكثرة، بأن كثرتها كثرة نجوم السماء، وهذا يدل على مزيد راحة وطمأنينة في الشرب منه وتناوله، وأن لا يكون هناك تزاحم على كيزانه، أو أن الناس يشربون بأيديهم.

**والصفة الثانية:** أن كيزانه أو أباريقه أو نحو ذلك كنجوم السماء في الإشراق والبهاء والنور، فنجوم السماء فيها صفة الكثرة، وفيها صفة النور والبهاء، هذا من جهة وصف كيزانه من حيث العدد، ومن حيث الشكل.

**خامسًا:** شكله: فهو مربع، زواياه سواء، وأضلاعه متساوية، فقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «حَوْضٍ مَسِيرٌ شَهْرٌ وَزَوَابِيَّهُ سَوَاءٌ»<sup>(٤)</sup>، فهذا يدل على أن شكل الحوض مربع، وأن زواياه قائمة، وأن طوله وعرضه واحد، وهو مسيرة شهر. واختلفت الروايات كثيراً في طوله وعرضه

(١) أخرجه مسلم (٢٢٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٠٠).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٧٩)، مسلم (٢٢٩٢).

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

ومحصلها ما ذكرت لك من أنه شهر في شهر، وقد جاء في بعض الروايات قال ﷺ: «إِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ الْكَعْبَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية قال: «مِثْلُ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَعُمَانَ» أو قال: «وَعَمَانَ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية قال: «كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية قال: «كَمَا بَيْنَ أَيَّلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ»<sup>(٤)</sup>، وثم غير ذلك، وإذا قلنا: مسيرة شهر في شهر، فالمراد بالشهر بسير الجمال السير المعتاد؛ لأنَّه هو الأصل في التقدير، هذا من حيث طوله وعرضه وشكله.

والحوض مكانه في عرصات القيامة، فمن أهل العلم من يقول<sup>(٥)</sup>: إن طوله وعرضه شهر في شهر بعد الصراط<sup>(٦)</sup>.

والحوض ليس خاصاً بالنبي ﷺ، بل لكل نبي حوض<sup>(٧)</sup>، وقد جاء هذا

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٣٠١)، وابن أبي شيبة (٣٠٩/٦)، وأبو يعلى (٣٠٣/٢)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٩١)، مسلم (٢٢٩٨).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٨٠)، مسلم (٢٣٠٣).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في العقيدة الواسطية (ص ٣٣): (وَفِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ الْحَوْضُ الْمُؤْرُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، مَا فِيهِ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الْبَيْنِ، وَأَخْلَى مِنَ الْمَسْلِ، آتَيْتُهُ عَدْدَ تُجُومِ السَّمَاءِ، طُولُهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ، مَنْ يَشْرُبُ مِنْهُ شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا).

(٦) انظر: شرح الطحاوي لابن أبي العز (ص ٢٥١، ٢٥٢، ٤٦٨ - ٤٦٦)، وزاد المعاد (٣/٦٨٣، ٦٨٢)، وفتح الباري (١١/٤٦٨ - ٤٦٦)، وعمدة القاري (٢٣/١٣٥)، وتحفة الأحوذى

(٧) وفيض القدير (٣٩٩/٣)، (٦٧/٥)، ومعارج القبول (٢/٧٧٢، ٧٧٣).

(٧) أخرج الترمذى (٢٤٤٣) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه أنه قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهُونَ أَيْمَنُهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ =

مسندًا ومرسلاً، والمرسل عند أهل الحديث أصح، لكن جماعة ممن كتبوا في عقائد أهل السنة والجماعة من المتقدمين ضمّنوا هذه المسألة كتبهم، وهي : أن لكل نبي حوضاً، والكوثر الذي قال الله ﷺ فيه : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، منهم من فسره بالحوض.

ولهذا جُعل من خصائص النبي ﷺ أن له حوضاً؛ وذلك لأن ظاهر الآية أن الكوثر أعطيه النبي ﷺ خاصةً له، وقالوا : الكوثر هو الحوض؛ كما جاء في بعض الأحاديث ، فدل على أن الحوض خاص به ﷺ.

**والجواب :** أن الكوثر نهر في الجنة، وأن الحوض ليس بخاص ، ولكن الخاص به ﷺ هو صفة الماء الذي في الحوض ، وهو أنه من ماء الكوثر الذي اختص به النبي ﷺ ، كذلك حوضه ﷺ تشرب منه أمته ، وكل نبي يدعو أمته إليه؛ ولهذا قال لهم في هذا الحديث : «أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوْا بَعْدُ» قالوا : كيف تعرفهم؟ فذكر مثلاً وهو : أنه إذا كان لرجل خيل بهم دهم ، وله خيل آخر مجلحة - يعني : في أرجلها وأيديها بياض يعرفها بغرتها وبحجليها - إلا يميز هذه من هذه قالوا : بلـى ، قال : فإن أمتي يأتون يوم القيمة غرراً محجلين من أثر الوضوء ، يعني : النبي ﷺ يدعوهـم إليه ، يدعـوـهـمـ إـلـىـ حـوـضـهـ ﷺ ، فإذا دعاـهـمـ إـلـىـ حـوـضـهـ وـرـغـبـ - من شفـقـتـهـ

= **أَكْثُرُهُمْ وَارِدَةً** ، والحديث أخرجه البخاري في التاریخ (٤٤/١) ، والطبراني في الكبير (٦٨٨١) ، وفي مسند الشاميين (٢٦٤٧) من حديث الحسن عن سمرة ، قال أبو عيسى : (هذا حديث غريب ، وقد روـيـ الأـشـعـثـ بـنـ عـبـدـ الـمـلـكـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ عـنـ الـحـسـنـ عـنـ النـبـيـ ﷺ مـرـسـلاـ ، وـلـمـ يـذـكـرـ فـيـ عـنـ سـمـرـةـ ، وـهـوـ أـصـحـ).

وانظر : فتح الباري (١١/٤٦٧) ، وعمدة القاري (١٣٦/٢٣) ، وحاشية ابن القيم (٥٧/١٣).

ورحمته - لأمته أن يأتوا فإذا بطاقة منهم يُدفعون بشدة ويختلجون، فيقول ﷺ - وهو الرؤوف الرحيم بهم - : «أَمْتَيْ أَمْتَيْ» ، «أَصْحَابِيْ أَصْحَابِيْ» أو «أَصْبَحَابِيْ أَصْبَحَابِيْ» ، فيجاب بأنهم فعلوا فعلاً منعهم من أن يستقوا من الحوض .

وهذا الذي أراده الإمام كتَّابَ اللَّهِ من أن هناك أموراً تمنع من الشرب من حوض رسول الله كتَّابَ اللَّهِ ، مما يدل على عظمها وفظاعتها ، وقد جاء بالأحاديث بيان ذلك وجماع الأسباب التي من أجلها يُزداد طائفة من الحوض وهي أربعة أشياء ، وكلها ثابتة صحيحة :

**السبب الأول:** الردة ، فمن أدرك رسول الله كتَّابَ اللَّهِ مؤمناً به ثم ارتد بعد ذلك ، فإنه يزداد عن حوضه ولا يشرب منه .

**السبب الثاني:** إحداث الحدث في الدين «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخْدَثْتَ  
بَعْدَكَ» ، وهذا عام ، قوله في الحديث : «أَصْحَابِيْ» حُمل علي قوله : «أَمْتَيْ» ، والمقصود بالأمة هنا أمّة الإجابة ، يعني : من أجابني لكن أحدث حدثاً في الدين ، يعني : عمل أو أعتقد شيئاً لم يكن عليه رسول الله كتَّابَ اللَّهِ ولا صاحبته رَوِيَّهُ ، فإنه يزداد عن الحوض .

**والمحدثات قسمان:**

\* محدثات عقدية .

\* ومحدثات عملية .

**المحدثات في الاعتقاد:** يدخل فيها كل حدث أحدثه العباد لم يكن عليه رسول الله كتَّابَ اللَّهِ . مثاله :

\* المحدثات في أبواب صفات الله عَزَّوَجَلَّ ، حيث أدخلوا فيها أشياء

مثل : التأويل ، والتحريف ، والتعطيل ، والتجسيم .

\* المحدثات في أبواب الإيمان : من الغلو في التكfir ، مثل ما حصل من الخوارج والمعتزلة ، أو الإرجاء مثل ما حصل من المرجئة كل هذه من المحدثات .

\* المحدثات في أبواب القدر : كل من أحدث حدثاً فيه باعتقاد لم يكن عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ، فإنه يصدق عليه أنه قد أحدث حدثاً . وغير ذلك من أنواع المحدثات العقدية .

**والمحدثات العملية :** هي البدع العملية ، كل البدع يصدق عليها أنها محدثة ، فإذا كانت محدثات في الدين فهي بدع مذمومة ، فكل من ابتدع بدعة أو عمل بها واعتقدها فإنه يزداد عن حوض رسول الله ﷺ؛ وذلك لقوله : «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ» .

وهذا النوع هو الذي أراده الإمام رحمه الله في سياق هذه الأحاديث ؛ لأن الذين واجهم الشیخ رحمه الله بدعوته أحدثوا محدثات لم يكن عليها أمر رسول الله رحمه الله ، وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلوات الله عليه وسلم قال : «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup> ، وفي رواية لمسلم أنه صلوات الله عليه وسلم قال : «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٢)</sup> .

فإذا هذا يدل على عظم شأن التمسك بالأمر الأول في جميع أنواع العبادات والاعتقادات ، وهذا ميزان عظيم من أخذ به سلم بإذن الله في

(١) سبق تخریجه (ص ٩١).

(٢) سبق تخریجه (ص ٩١).

دينه، وأتي الله عَزَّ وَجَلَّ بقلبِ سليم، فيجب على المسلم أن يحرص على التزام السنة، ويحرص على متابعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَاهُ الْحَمْدُ وَسَلَّمَ، وأن يحرص على البعد عن المحدثات، بل يحرص على كره المحدثات، وهنئاً له إن وفقه الله عَزَّ وَجَلَّ وما ت على ذلك في الشرب من حوض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَاهُ الْحَمْدُ وَسَلَّمَ.

**السبب الثالث:** هو ظلم العباد أو إعانة من يظلم العباد، فإنه قد جاء في الأحاديث أن الذين أبعدوا عن الحوض وصفوا بأنهم يظلمون، وهل هذا عام في كل ظلم أم هو في الظلم العظيم؟ أكثر أهل العلم على أنه في الظلم العظيم، ظلم الناس في دمائهم أو في أموالهم أو في أعراضهم.

**السبب الرابع:** هو فعل الكبائر والموت على ذلك من غير توبة، وهذا ذكره طائفة من أهل العلم ونازع فيه آخرون، وهو محل بحث.

إذاً مجمل هذه الأمور أن الورود على حوض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَاهُ الْحَمْدُ وَسَلَّمَ له شروط.

وأما قوله: «أُمَّتِي أُمَّتِي»، فيعني بها: أمة الإجابة، وليس معنى كون طائفة تزداد عن حوض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَاهُ الْحَمْدُ وَسَلَّمَ أنهم جميعاً مرتدون، لا، ولكن منهم من يكون مرتدًا، ومنهم من يكون مبتداً محدثاً الحدث في الدين، ومنهم من يكون ظالماً الظلم العظيم، ومعنى هذا: أنه ليس كل من دُفع عن الشرب من حوض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَاهُ الْحَمْدُ وَسَلَّمَ يكون مخلداً في النار؛ لأنه قد جاء في الحديث أنهم يُساق بهم إلى النار، ويؤخذ بهم إلى النار، ويقول: «إِلَى أَيْنَ؟»، فيقول: «إِلَى النَّارِ»، وقوله هنا: «إِلَى النَّارِ» لا يستفاد منه التخليد فيها، بل يُقال: إن من لم يشرب من حوض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَاهُ الْحَمْدُ وَسَلَّمَ فإنه قد يخرج من النار وقد لا يخرج باعتبار: هل كان مرتدًا أو كان مؤمناً عاصياً؟

خاتمة المقال: هو أن الإمام رحمه الله يبين لنا عظم فائدة إقامة الوجه للدين حنيفاً، وعدم التبدل في الدين، والاهتمام بالفطرة، وما كان عليه إبراهيم الخليل عليه السلام، وما كان عليه النبي صلوات الله عليه وآله وسالم، ومن تمسك بهذا فإنه متمسك بالسنة ومن تمسك بالسنة ولم يحدث حدثاً كان له الفضل العظيم في الدنيا وكذلك في الآخرة ومنه: الشرب من حوض رسول الله صلوات الله عليه وآله وسالم، الذي يختص به من كان مقيناً ومستقيماً على السنة، لم يغير ولم يبدل.

وهذا نرجع به إلى عنوان الكتاب الأصلي وهو (فضل الإسلام)، وهو الإسلام الصحيح، فإن من فضله على أهله أنهم يحظون بهذه النعمة العظيمة إلا وهي الشرب من حوض رسول الله صلوات الله عليه وآله وسالم، والشرب من حوضه يأمن معه العبد، فإن الناس يحشرون إلى عرصات القيامة يدعوا كلنبي إلى حوضه، فيؤتى بطائفة إلى حوض رسول الله صلوات الله عليه وآله وسالم، يعني: يؤتى بأمة النبي صلوات الله عليه وآله وسالم إلى حوضه فيشرب من يشرب منهم، وهذه أولى البشريات، وهي التي في مثلها قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أُولَئِكَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٦٤ - ٦٢]، من البشري في الآخرة: أنهم يُسقون من حوض رسول الله صلوات الله عليه وآله وسالم، فيكون ذلك دلالة على دخولهم الجنة، لكن يبقون يحتاجون إلى أمن أكثر؛ لأنهم لا يدركون ما يُقضى لهم؟ هل يدخلون النار بذنبهم أم يعفى عنهم؟ وهذا فيه بشري لهم في ذلك المقام العظيم.



وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، قَأْبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ يُنَصْرَانِهِ، أَوْ يُمَجْسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحْسِنُ فِيهَا مِنْ حَدْعَاءٍ؟ حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْدَعُونَهَا». ثُمَّ قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» [الروم: ٣٠] مُتَقَوْلَةً عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذا الحديث يدل على أن الفطرة غايرت اليهودية والنصرانية والمجوسية وسبق أن أوضحتنا ما اشتمل عليه من دلالة، وأن الإنسان يولد مفطور على الإسلام بالميثاق الأول؛ كما قال تعالى في آية الأعراف: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشَهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلْسُنَتِ بَرِّتُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي : معبودكم ، وإلا فالمولود يولد لا علم له كما قال تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]. قول النبي ﷺ: «كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحْسِنُ فِيهَا مِنْ حَدْعَاءٍ؟»، أي : تولد ليس فيها عيب ، فهل تحسون فيها نقصاً من جدع وغيره؟ حتى يغيرها أهلها ، وكذلك المولود يكون كالبهيمة مستوية الشكل حسنة الصورة.

ومن أراد مزيد البحث<sup>(٢)</sup> فليراجع كتاب (العقل والنقل)، وآخر باب في

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه (٣/٧٢، ٦٧، ٦)، وشفاء العليل لابن القيم رضي الله عنه : (ص ٢٨٣ - ٢٨٥)، وتفسير القرطبي (٧/٣١٤ - ٦٨)، والتمهيد لابن عبد البر النمري (١٨/٥٧ - ٦٨).

كتاب (شفاء العليل)، وكذلك (تفسير القرطبي) عند هذه الآية، و(التمهيد) لابن عبد البر، عند شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ».



وعن حذيفة رضي الله عنه قال: كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أשאלه عن الشر مخافة أن يذكرني، فقلت: يا رسول الله إنا كننا في جاهليه وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم وفيه دخن، قلت: وما دخنه؟ قال: قوم يهدون بغير هدبي تعرف منهم وتتذكر، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم، فتنة حميه، ودعاه إلى أبواب جهنم، من أحابهم إليها قدفوه فيها، قلت: يا رسول الله صفهم لنا، فقال: هم من جلدتنا ويتكلمون بالسنن، قلت: فما تأمرني إن أذركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعص بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك». آخر جاه.

وزاد مسلم: «ثم ماذا؟ قال: ثم يخرج الدجال معه نهر ونار، فمن وقع في ناره وجبره وحطة وزرها، ومن وقع في نهره وجبره وحطة أحبره، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: ثم هي قيام الساعة»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

هذا الحديث العظيم حديث حذيفة رضي الله عنه، مناسبته لهذا الباب هو ما جاء فيه من قوله صلى الله عليه وسلم حينما سأله حذيفة: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «نعم وفيه دخن»، قال: وما دخنه؟ قال: «قوم يهدون بغير هدبي»؛ لأجل هذا

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

ساقه، ويُفهّم منه أن الاستنان بغير سنة النبي ﷺ، والاهتداء بغير هديه، موجب لمفارة طريق النبي ﷺ؛ لأنّه قال: «وَفِيهِ دَخْنٌ»، والدخن لا يُرغّب فيه بل هو مكروره، قال: فيه خير ولكن فيه دخن، وهذا الدخن هم هؤلاء. ثم ذكر النبي ﷺ الذين يدعون إلى هذا الدخن، وهم الدعاة على أبواب جهنم من أطاعهم قذفوه فيها، يدعون إلى المحدثات؛ يدعون إلى الشرك بالله، يدعون إلى الاعتقادات الفاسدة، يدعون إلى كل أمر لم يكن عليه الهدى الأول لاهدي الرسول ﷺ ولا هدي أصحابه، هؤلاء دعاة على أبواب جهنم؛ لأنّهم واقفون على أبوابها من أطاعهم قذفوه فيها.

وفي هذا التحذير الشديد من طاعة من يدعو إلى غير الهدى، وأن المؤمن لا بد أن يكون مستبّرًا في دينه، وأن يكون على دليل من أمره، فلا يتبع من يتبع دون وعي، لا يكن إمعنة يسمع الكلام فيتبعه دون أن ينظر هل لهذا الأمر من أدله شرعية أم لا؟ وهذا هو حال الذين يُقذفون - والعياذ بالله - في جهنم لما دعاهم دعاة جهنم.

«دُعَاءً عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»، هؤلاء ما صفتهم؟ قال: «قَوْمٌ مِنْ حِلْدَتِنَا وَيَنْكَلِمُونَ بِالسِّيَّنَةِ»، وفي رواية: «تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ» «مِنْ حِلْدَتِنَا»، يعني: أنهم من العرب، «وَيَنْكَلِمُونَ بِالسِّيَّنَةِ»، يعني: باللسان العربي؛ وهذا لأجل إلا يتوجه متوجه أن العرب لا يطرأ عليهم شرك، أولاً يطرأ عليهم دعوة إلى غير الإسلام، بل كما كان الأمر قبل بعث النبي ﷺ، كانوا على غير الإسلام وسيعودون إلى غيره، يعني: طائفة منهم.

وفي هذا: عدم الاغترار بالظواهر، وعدم الاغترار بالتكلّم باللسان، أو باللباس الذي يلبسه المرء، وإنما العبرة بما يكون في القلب من اعتقاد ويدل

عليه اللسان، وألا يغتر المرء بمن يكون ظاهره شبيهاً بحالهم؛ لأنه هنا قال صفهم، فقال: «قَوْمٌ مِنْ جِلْدَنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّتَّنَا»، فهذا يعني: أن المرء يتتبه ولا يغتر بالظواهر؛ لأن الدين يحتاج إلى بصيرة، يحتاج إلى بينة.

ومن علامات ذلك: أن المرء لا يتنقل في دينه، كل يوم له رأي، وكل يوم يتبع داعياً، هذا قد يقول به الأمر إلى أن يتبع دعوة الضلاله هؤلاء؛ كما قال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضاً لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ»<sup>(١)</sup>، وهذا ظاهر، فهو لا الدعاة على أبواب جهنم هم الدعاة إلى الشرك بالله، وهم الدعاة إلى الكفر بالله، وهم الدعاة إلى البدع، وهم الدعاة إلى المحدثات وهم الدعاة إلى الفجور، كل ما كان فعله يدخل جهنم إما مؤقتاً أو دائمًا فإنه

(١) أخرج الدارمي (١٠٢/١) عن إسماعيل بن أبي حكيم قال: «سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدَ الْعَزِيزِ يَقُولُ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضاً لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ»، وذكر نحوه ابن المستفاض في القدر (ص ٢٥٢، ٢٥٣)، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص ١١٦، ٢٩٣)، وأبو محمد الديورى في تأويل مختلف الحديث (ص ٦٣)، وأبو نعيم في الحلية (٩/٢١٨).

وذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٧١/٥) بلفظ: «غَرَضاً».

وقال الشاطئي في الاعتراض (٩٣/٢): (وَقَالَ مَعْنُ بْنُ عِيسَى: انْصَرْفَ مَا لِكَ يَوْمًا إِلَى الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَىٰ يَدِي، فَلَعْجَقَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو الْجَدِيرَةَ يَتَهَمُ بِالْإِرْجَاءِ). فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! اسْمَعْ مِنِّي شَيْئاً أَكْلَمُكَ بِهِ وَأَحَاجِجُكَ بِرَأْبِي. فَقَالَ لَهُ: اخْذُرْ أَنْ أَشَهَدَ عَلَيْكَ. قَالَ: وَاللَّهِ مَا أُرِيدُ إِلَّا الْحَقَّ، اسْمَعْ مِنِّي فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَقُلْ بِهِ أَوْ فَكَلْمُنْ. قَالَ: فَإِنْ غَلَبْتَنِي؟ قَالَ: أَتَيْغُنِي. قَالَ: فَإِنْ غَلَبْتَكَ؟ قَالَ: أَتَبْعَثُكَ. قَالَ: فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ فَكَلَمَنَاهُ فَغَلَبَنَاهُ؟ قَالَ: أَتَبْعَثُنَا. فَقَالَ لَهُ مَالِكُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّداً بِدِينٍ وَأَرَاكَ تَسْتَقْلُ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدَ الْعَزِيزِ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضاً لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ.

وَقَالَ مَالِكُ: لَيْسَ الْجِدَالُ فِي الدِّينِ بِشَيْءٍ). ا.ه.

من دعا إليه كان داعياً على أبواب جهنم.

ويَصُدُّقُ عليه في يومنا هذا العلماء الذين يُحْسِنُونَ الشرك بالله للناس والعياذ بالله، ويحسنون البدع، ويستدلون لها، وينافحون عنها.

ويصدق على ذلك الذين يدعون الناس إلى اقتراف الكبائر والشهوات بطرق مختلفة يحبونها للناس، إما الزنا، وإما شرب الخمر، وإما الربا، وإما غير ذلك، فهو لا داخلون في قوله: «دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ»؛ لأن هذه الأمور كبائر، والكبائر متوعدة عليها من فعلها بالنار والعياذ بالله. ولهذا ساق المؤلف بعد هذا الحديث كلام أبي العالية، وفيه الخوف الشديد على سادات التابعين من بعد عن اتباع السبيل السوي، وهذا مما نخافه علي أنفسنا، وبعض الناس لا يخاف علي نفسه، ومن لم يخف علي نفسه فهو ليس علي سبيل سوي، بل المسلم الحق يكثر الخوف علي نفسه إذا عرض له أمر من قول أو عمل، فينظر هل هذا ينجيه أم لا ينجيه؟ هذه هي الطريقة السوية، وهذه طريقة أهل القلوب الحية، إذا أتى من يدعوه إلي أمر ينظر هل هذا الأمر محدث أم هو علي السبيل السوي؟ إذا اشتبه عليه الأمر هل هو كذلك؟ ينظر هدي الرسول ﷺ، وينظر هدي صحابته الكرام رضي الله عنهم، وفي هذه نجاته، وإذا اشتبه عليه الأمر يلتجأ إلي الله تعالى ليكشف له الحال، ثم يسأل أهل العلم المتمسكون بالسنة وبعقيدة السلف الصالحة فيكشفون له المراد، بإذن الله تعالى.



قال أبو العالية: (تعلّموا الإسلام فإذا تعلّمتوه، فلا ترّغبوا عنْهُ، وعليكم بالصراط المستقيم، فإنه الإسلام، ولا تنحرفوا عنِ الصراط يميناً وشمالاً، وعليكم بسنة نبيكم عليه، وإياكم وهذه الأهواء). انتهى<sup>(١)</sup>.

تأمل كلام أبي العالية عليه السلام هذا ما أحبله، وأعرف زمانه الذي يحدّر فيه من الأهواء التي من إتبعها فقد رغب عن الإسلام.

وتفسير الإسلام بالسنة، وحروفه على أعلام التابعين وعلمائهم من الخروج عن السنة والكتاب، تبيّن لك معنى قوله عليه السلام: «إذ قال ربّه أسلم قال أسلمت لرب العالمين» [البقرة: ١٣١]، وقوله: «ووصى بهما إبراهيم بنّيه ويعقوب عليهما السلام إن الله أصلحني لكم الدين فلا تموئن إلا وأنتم مسلمون» [البقرة: ١٣٢]، وقوله عليه السلام: «ومَن يراغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه» [البقرة: ١٣٠]، وأشباه هذه الأصول الكبار التي هي أصل الأصول، والناس عنّها في غفلة، وبمعرفتها يتبيّن معنى الأحاديث في هذا الباب وأمثالها، وأما الإنسان الذي يقرأها وأشباهها وهو آمن مطمئن أنها لا تناهه، ويظن أنّها في قوم كانوا فبادوا «فأَمِنُوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون» [الأعراف: ٩٩].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «خط لنا رسول الله عليه السلام يوما خطاط ثم قال: هذا سبيل الله، ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله ثم قال: هذه سُبُل على كل سبيل منها شيطان يدعوك إليه، ثم

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/٣٦٧)، والمرزوقي في السنّة (ص ١٣)، واللائكي في اعتقاد أهل السنّة (١/٥٦)، وأبو نعيم في الحلية (٢/٢١٨).

تَلَا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْتَهِيُوا أَشْبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ دَالِكُمْ وَصَنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَنَقُّونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

كلام أبي العالية هذا خرج منه الإمام رحمه الله بفائدة وهي : أن هذا الكلام وجهه أبو العالية إلى الناس في زمانه ، وزمانه فيه كبار التابعين ، وفيه العلماء والزهاد والعباد ، وفيه ظهور السنة وضعف البدعة أو انعدام البدعة إلا ما شاء الله ، ، فخاف أبو العالية على أولئك فوصاهم بهذه الوصية ، بأن عليكم التمسك بالإسلام والسنة ونبذ الأهواء ، والأهواء إذا كانت موجودة في زمن أبي العالية فإنها موجودة فيما بعده من الزمان أكثر مما كان عليه ، وهذا يوجب :

**أولاً : الخوف منها .**

**ثانياً :** السعي الشديد في التمسك بالإسلام والسنة ، فإن دعوي التمسك بالإسلام كثيرة ، واليوم نسمع أن المسلمين هنا وهناك وفي كل مكان ألمروا أمرهم بالتمسك بالإسلام والسنة ، لكن يجب أن ننظر هل عندهم محدثات أم لا؟ هل هم على شرك أم لا؟ هل هم على عقيدة صحيحة أم لا؟ فلا يغتر المغتر بدعوى الإسلام بدون معرفة هذه الوصية . وإذا انتشرت الأهواء فإن أهلها يؤذون من تمسك بالإسلام والسنة ، وقد جاء في حديث عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/٣٤٣) ، وأحمد (٤٣٥/١) ، والدارمي (٢٠٢) ، والبزار (٥/١١٣ ، ١١٤ ، ١٣١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

أنهم سأله لما قال ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ تَدَاعِي عَلَيْكُمُ الْأَمْمُ مِنْ كُلِّ أُفْقٍ كَمَا تَدَاعَى الْأَكْلَةُ عَلَى قَصْبَعَتِهَا»، قالوا: أَمِنْ قِلَّةً بِنَا يَوْمَئِذٍ؟ قال: «أَمْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنْ تَكُونُونَ غُثَاءَ كَغْثَاءِ السَّيْلِ»<sup>(١)</sup>، والتمسك بالإسلام والسنّة يُخرج من هذا الغثاء القلة، وهم الغرباء الذين وصفهم النبي ﷺ بأنهم: «الْمُتَمَسِّكُ بِسُتْنَتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي»<sup>(٢)</sup>.

فيتبين لك: أن هذا الكلام الذي يتكرر في شرح هذا الكتاب، وفي غيره من شروح أصول الدين وأصول التوحيد والتمسك بالسنّة، أن تكرار مثل هذا وبيانه مرة تلو مرة أنه ليس بالأمر العجيب، بل هو الأمر المتعين؛ لأنه إذا لم يُكرر، ولم يُنبه عليه بطرق مختلفة، فربما غاب عن الذهن يتسلط الأهواء على الناس.

والاليوم نري الأهواء كثيرة مختلفة، فلا بد من الوصية بالتمسك بالإسلام

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩٧)، وأحمد (٥/٢٧٨) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) أخرج الطبراني في الأوسط (٥/٣١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُتَمَسِّكُ بِسُتْنَتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي، لَهُ أَجْرٌ شَهِيدٌ». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٧٢): (وفيه محمد بن صالح العدوي، ولم أر من ترجمه وبقيه رجاله ثقات)، قال أبو نعيم في الحلية (٨/٢٠٠): (غريب من حديث عبد العزيز عن عطاء، ورواه ابن أبي نجيع عن ابن فارس عن رسول الله صلوات الله عليه وسلم مثله، وقال: لَهُ أَجْرٌ شَهِيدٌ).

وله شاهد عند البيهقي في الزهد الكبير (٢/١١٨) من رواية الحسن بن قتيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: «لَهُ أَجْرٌ مِائَةٌ شَهِيدٌ».

قال ابن عدي في الكامل (٢/٣٢٧): (وللحسن بن قتيبة هذا أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنه لا بأس به)، وتعقبه الذهبي في ميزان الاعتadal (٢/٢٧٠) بقوله: «بل هو هالك، قال الدارقطني في رواية البرقاني: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف، وقال الأزدي: واهي الحديث، وقال العقيلي: كثير الوهم).

والسنة، الأهواء اليوم مختلفة، وهي أنواع، فمنها: أهواء شركية، وأهواء بدعية، وأهواء على غير النهج المستقيم والسنة، وهم المسلمون ظاهرون الإسلام ويحرضون على بعض السنة، ولكن ليسوا على السنة، بل عندهم بدع، وعندهم أهواء، وليسوا على النهج السوي؛ ولهذا يعلم قدر هذا الكتاب، وقدر أمثاله، وهذا الكلام الذي نكرره، منْ رأى الحال، ورأى خطر المحدثات وخطر الأهواء على القلوب وعلى الناس.

وعليه فيجب علينا طلبة العلم أن ننقل هذا للناس نقلًا بيناً، واليوم ترى تهاونناً في بيان مثل هذه الأصول، فانتشرت في الناس بدع ما كانت موجودة فيما سلف، لكن لما تساهل الناس في بيان هذه الأصول العظام الكبار، وفي بيان فضل التمسك بالسنة، بل وجوب إقامة الوجه لله تعالى حنيفاً، والبعد عن سبل المشركين، انتشر كثيرٌ من البدع والخرافات، فأصبح في طائفة من الناس بعض الاعتقادات الفاسدة مثل: الاعتقاد في الجن، والاعتقاد في السحر والذهب إلى السحرة، ومثل وضع التماء ونحوها، فترى هذا يعلق حدوة فرس على سيارته، وآخر يعلق رأس حيوان، وآخر يعلق أربنًا، وكل هذه تمائم شركة والعياذ بالله. والناس دخل فيهم هذا قليلاً قليلاً، حتى يكون في الناس الاعتقاد في الشرك الأكبر، نسأل الله تعالى أن يعصمنا وجميع المسلمين من الشرك ظاهره وباطنه.

وبهذا تتضح الأمور، فالناس غفلوا، والخطباء انشغلوا بأمور ليست هي أصل الأصول، وإنما شغلوا بأشياء آخر، تارةً في عظيات يكررونها، وتارةً بأمور لا يستفيد منها العامة استفادة كبيرة وهم يقعون في الشرك إما الأكبر وإما الأصغر؛ كالاعتقاد في الجن، والذهب للسحرة، وضع التماء ونحو ذلك. وهذا يبين لك أهمية ما ذكره أبو العالية من أنه خاف

على أهل زمانه، وهم سادات التابعين، وهم العلماء، وهم الزهاد العباد، خاف عليهم فحذرهم، كذلك يجب علينا أن نخاف على منْ حولنا، وأن نحذرهم التحذير الشديد، وأن نعلم أهلينا ومنْ حولنا أصول الاعتقاد، ونعلمهم الشرك وأنواعه لكي يحذروا منه. وقد قال إبراهيم الخليل ﷺ داعياً ربه ﷺ: «وَاجْتَنِبِي وَبَقِّيْ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ» [إبراهيم: ٣٥]، قال أهل العلم: خاف على نفسه، وخاف على بنيه من بعده<sup>(١)</sup>.

قال إبراهيم التيمي رضي الله عنه: «وَمَنْ يَأْمُنُ الْبَلَاءَ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ»<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا نعلم من هذه الكلمة وهذا التعليق من الإمام رضي الله عنه سوء مقالة من يقول: إننا في هذه البلاد لسنا بحاجة إلى دراسة التوحيد، ولا إلى دراسة العقيدة، ولا إلى تدريسها؛ لأننا والحمد لله عقائدهنا صافية وسليمة، وهذا الحال الذي نراه قد انتشر وإن كان قليلاً، لكنها بداية انتشار تبين خطأ هذه المقالة وزيفها، وأننا أشد ما نكون بحاجة إلى بيان هذا الأمر حتى يموت الواحد منا وهو على قلب سليم لم تدنسه الأهواء، ولم تدنسه الاعتقادات الباطلة.

وينبغي إلا يغفل المرء عن أهل بيته، وأن يكرر عليهم الوصية بالتمسك بالإسلام والسنّة وبيان العقيدة الصحيحة وما يضادها من البدع والشركيات، وأن يدعو المرء إلى هذا أهله ومن حوله، وأن يبصرهم بالطريقة المناسبة التي يوصل بها الحق دون أن يحدث منهم نفرة.

(١) انظر تفسير الطبرى (٢٢٧/١٣، ٢٢٨).

(٢) انظر : المرجع السابق.

## باب ما جاء في عربة الإسلام وفضل الغرباء

**وقوله تعالى:** «فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بِقِيَةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مَمَنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ» [هود: ١١٦].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «بَدَا الْإِسْلَامُ غَرِيباً وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَا غَرِيباً فَطُوبِي لِلْغَرَبَاءِ»، رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup> من حديث ابن مسعود وفيه: «مَنْ الْغَرَبَاءُ؟ قَالَ: «النَّزَاعُ مِنْ الْقَبَائِلِ». وفي رواية: «الْغَرَبَاءُ الَّذِينَ يُضْلِلُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»<sup>(٣)</sup>. وللترمذمي من حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده: «طُوبِي لِلْغَرَبَاءِ الَّذِينَ يُضْلِلُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ سُتُّتِي»<sup>(٤)</sup>.

### الشرح:

هذا الباب مناسب لعنوان الكتاب، فهذا الباب فيه ذكر الغرباء وما جاء

(١) أخرجه مسلم (١٤٥).

(٢) أخرجه أحمد وابنه عبد الله في المسند (٣٩٨/١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وسنده صحيح على شرط مسلم.

(٣) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد (٤/٧٣) من حديث عبد الرحمن بن سنه رضي الله عنه، وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة. قال الحافظ: (هو واه)، وقال البخاري: (حديثه ليس بقائم). انظر: تعجيل المنفعة (١/٨٠٠)، ومجمع الزوائد (٧/٢٨٧).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٥٨٦٧) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذمي (٢٦٣٠) من حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده، وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

فيهم، وهذا الكتاب هو كتاب (فضل الإسلام)، وقد سبق بيان أنه يجب التمسك بأصول الإسلام، وإقامة الوجه للدين حنيفاً، وألا يحيد عنه المسلم، وهذا إذا تمسك به من تمسك فسيكون - في بعض الأحوال أو في بعض الأزمان أو في بعض الأمكنة - سيكون غريباً، فرجع الأمر إلى أن أولئك الغرباء في زمنهم فضل الإسلام عليهم ظاهر، ومنه الله يعذب عليهم بالتمسك والاستمساك بالهدي ودين الحق بين ظاهر، والدعوة إلى سنة النبي ﷺ وما في ذلك من الأجر وما يلزم لذلك من الصبر ما هو بينه. والكلام عن الغرباء لا شك أنه كلام ذو شجون، وذلك أننا لا نخلوا في كل عصر من وجود طائفة غرباء، حتى في زمن التابعين، بل وفي أواخر زمن الصحابة حصلت بعض الغربة، وفي زمن التابعين ازدادت الغربية، وصارت في الأزمنة المتأخرة ظاهرة؛ ولهذا نقول: إن الغربية - بأحد الاعتبارات - تنقسم إلى غربتين:

\* غربة ظاهرة.

\* غربة باطنية.

**والغربة الظاهرة مَثَّل لها أهل العلم بأنها:**

\* غربة أهل الصلاح والطاعة بين الفسقة والفجار.

\* غربة أهل العلم المستقيمين الذين طلبوا العلم لله لم يطلبوه ليماروا به السفهاء ولا ليصرفوا وجوه الناس إليهم، الذين خشعت جوارحهم وقلوبهم لله ﷺ، بين من طلب العلم ليس لله، وبين من رغب في العلم لكنه رغب لأجل الجاه أو المال أو الترفع.

\* غربة المستقيمين في أموالهم وإنفاقهم، وتحري المأكل والمصرف

الحال بين أولئك الذين يأكلون من كل جهة ويصرفون في كل جهة . وهذه غربة ظاهرة مثل لها أهل العلم بهذه الأمثلة وبغيرها ، ويتبين ذلك برؤية أصحابها .

إذاً فالغرابة قد تكون في طائفة دون طائفة ، وقد تكون في فئة دون فئة ، تكون في العلماء في جهة ما ، وتكون في العباد في جهة ما ، فهذه هي الغربة الظاهرة ، وأساسها الاستمساك بالإسلام الصحيح ، والناس لا يرغبون في ذلك ، فإذا استمسك العالم بالإسلام الصحيح ، ودعا إليه ، وصبر على ذلك ، لابد أن يكون غريباً بين أبناء جنسه ، وإذا سلك صاحب المال في ماله الطريق المحمود ، فلا بد أن يكون غريباً بين أمثاله ، وهكذا .

فإذاً الغربة الظاهرة هذه تكون بالوصف ، فمن اتصفوا بالعلم فيهم غربة ، ومن عندهم مال فيهم غربة ، وأهل الجهاد فيهم غربة ، وهكذا .

أما الغربة الباطنة : فهي التي لا يظهر أمرها ، وهذه هي التي تنافس فيها المتنافسون ، وهي غربة صدق القلب وقصده في توجهه إلى مولاه ، بحيث تكون إراداته ورغباته إلى الله وفي الله ، فيرى هذا الغريب الناس من حوله ، وتكلبهم على الدنيا ، ورغبهم فيها ، وحرصهم عليها ، وأنهم يرونها وكأنها الباقية ، يراهم وهو متوجه فيما بينهم إلى ربه ، طامع في الجنة ، متبعاً عن النار ، وكأنه غريب فيما بينهم ؛ لأن قصده وتوجه قلبه مختلف عن توجه الناس ، كذلك الخاشع الخاضع قلبه لله بِهِ بين جمهرة الذين لا يخشعون لله بِهِ يكون غريباً ، وهذه الغربة الباطنة مما يتنافس فيه المتنافسون ؛ لأن لصاحبها الحظ الأوفر مما جاء في فضل الغرباء ؛ لأن صلاح الباطن أثره على صلاح الظاهر بِيْنَ جَلَّ جلي .

فهاتان الغربتان مما يظهر للمتأمل أنها فاشية في الناس من القرون الأولى، لكن هل هاتان الغربتان مقصودتان بحديث «بَدَا إِلْسَلَمُ غَرِيَّاً وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَا غَرِيَّاً»؟ الجواب: ليس الأمر كذلك، فإن قوله ﷺ: «بَدَا»، يعني: أنه بدأ وأهله قليلٌ عددهم، يُطردون ولا يُكرمون، يُبعدون ولا يُقربون، لا يُرفع بهم رأي، ولا يُقبل منهم قول، ولا يتبع منهم إرشاد، فكانوا قليلاً أو أقل من القليل، فبدأ الإسلام بهم، وهم صحابة رسول الله ﷺ الذين أسلموا في مكة، ثم عَزَّ الْإِسْلَامُ شَيْئاً فَشَيْئاً حتى بلغ ما بلغ.

قال ﷺ: «وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَا غَرِيَّاً»، هذه الغربة ليست لأهله المتمسكين به، ولكنها غربة للدين، فالإسلام أول ما ظهر كانت دعوته إلى توحيد الله ﷺ، والاستمساك بتنزيه الله ﷺ عن كل نقص، في مكة، كان غريباً بين العرب، فقال القائل منهم: هؤلاء الصابئة خرجوا علينا. فكان النبي ﷺ يُسمع بخبره في الجزيرة يتناقل الناس خبره؛ لأنه غريب بما جاء به، وقبل أن يأتي ﷺ بالإسلام وقبل أن يوحى إليه لم يكن غريباً، بل كان معروفاً فيما بينهم، لكنه لما جاء بالإسلام صار الإسلام في وقته غريباً بين ملل الكفر ونحل الباطل بأجمعها.

قال ﷺ: «وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَا غَرِيَّاً»، يعني: أن الإسلام الصحيح سيعود غريباً، فيستغرب، تُستغرب مبادئه وأصوله في زمن من الأزمان، لكن بعض أهل العلم قال: إن هذه الغربة يُفهم منها أنه سيعود عزيزاً بعد غربته؛ لأنه لما كان الإسلام في أول الأمر غريباً أتت بعد تلك الغربة عزة للإسلام وأهله، قال: ويُفهم من ذلك أنه إذا عاد غريباً فإنه ستعود له العزة والتمكين بعد ذلك.

فإذا نظرت إلى غربة الإسلام هذه وجدت أنه من أواخر القرن الثاني بدأت النحل والأفكار تنتشر، وظهر فساد المعتزلة بما سادوا به، حتى أصبح المتمسك بالسنة غريباً، وصار الإمام أحمد رض في وقته غريباً، وكان الجميع من العلماء والعباد إلا من رحم الله أجابوا للفتنة، وصبر رض فصار غريباً وصار الحق في ذلك الوقت غريباً، ثم زالت تلك الغربية، لكن رجعت غربة أخرى، وهكذا.

**وبالجملة نقول :** إنك إذا درست وعلمت أصول الإسلام، ثم نظرت إلى ما حدث لتلك الأصول من التغيير والتبدل، سواء في توحيد الألوهية، أو في توحيد الأسماء والصفات، أو بأصول الإيمان، أو في القدر، أو في غير ذلك من أبواب الاعتقاد، ثم رأيت ما حصل في هذه الأبواب من التغيير وجدت أن أهله الذين تمسكوا بهذه الأصول وبتلك الدعائم العظام أنهم كانوا غرباء؛ ولهذا قال أهل العلم : الفرقة الناجية هي الغربية وأهلها هم الغرباء.

والفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة - كما قال أهل العلم من المتقدمين كأحمد والبخاري وغيرهم - «**هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ**»، وهم أولو الحديث والأثر<sup>(١)</sup> لأنهم يتمسكون بما يجمع الناس الموافق والمخالف على أنه كان عليه النبي صل وأصحابه رض، لكن المبدلين يقولون : إن ما كان عليه أصحاب النبي صل أسلم، ولكن طريقتنا أحكم<sup>(٢)</sup>.

وهو لاء الغربية - يعني الفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة - تمسكوا

(١) راجع : (ص ٦٩، وما بعدها).

(٢) انظر : الفتوى الحموية الكبرى ضمن مجموع الفتاوى (٨/٥).

بالأصول الأولى ، ولم يغيروا ، ولم يبدلوا ، ولهذا تجد أن المتمسك بما كان عليه الأوائل لابد أن يكون غريباً لم ؟ لأن التمسك بأصل الإسلام وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه هذا قد لا يوافق أهواء كثير من الناس .

فنخلص من هذا أن النبي ﷺ لما قال : «بَدَا الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَا غَرِيبًا» أن هذه غربة للإسلام وليس المراد غربة أهله ، ولكنها تلحق بالتبع ، وهذه الغربة بدأت تظهر عند البعد عن كل أصل من أصول الإسلام ، فلما ظهرت الفرق وانتشرت وتکاثرت حتى بلغت ثلاثة وسبعين فرقة ، صارت هذه الفرقة الواحدة غريبة من بين الثلاث وسبعين فرقة ، وصار أهلها غرباء ، قال : «كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةٌ» .

قال بعض أهل العلم : بالنظر إلى مجموع الناس فإن الغربة تنقسم إلى أقسام :

منها : غربة أهل الإسلام بين من لا يدينون بالإسلام ، فالمسلم إذا عاش بين الكفار وحالتهم سيكون غريباً ، ولو كان غير متمسك بأصول أهل السنة والجماعة ، وهذه غربة عامة ، وليس هي المرادة ، إنما المراد الغربية الخاصة ، وهي غربة الفرقة الناجية والطائفة المنصورة بين الفرق جميماً .

نقول هنا فيما قاله الإمام رحمه الله مستدلاً بقوله عليه السلام : «فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بِقِيَةٍ يَتَهَوَّنُ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ» [هود: ١١٦] ، قوله : «فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ» يعني : فهلا كان من القرون ، والقرن : هم الناس الذين يعيشون في وقت واحد ، قال عليه السلام : «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»<sup>(١)</sup> ، يعني : صحابته

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

الذين عاشوا في وقته عليه الصلاة والسلام.

قوله: «أُولُو الْبَقِيَّةِ»، أولو البقية، يعني: الذين سبقو من الأمم الذين قصَّ اللهُ خبرهم في هذه السورة سورة هود، يقول ﷺ: هلا كان منهم أولو بقية، أولو عقل وفهم وبقية من التمسك بآثار الأنبياء «يَنْهَاكُ عنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ» والواقع أنهم لم يكن فيهم من أولئك كثير، قال ﷺ: «إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ»، وكان أولئك المتمسكون قليلين بالنسبة إلى من هداهم.

وهذا الوصف وهو القلة ملازم للغرباء فمن صفاتهم أنهم قليل، نبه عليه الشيخ في قوله ﷺ: «إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ»؛ وللهذا وصف الله ﷺ الأكثرين بأنهم ليسوا على الرشد والهدى، فقال ﷺ: «وَلَمْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضْلُلُوكُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [الأنعام: ١١٦]، وقال ﷺ: «وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ شَرِكُونَ ﴿١٠٦﴾» [يوسف: ١٠٦]، وقال ﷺ: «وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَضْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾» [يوسف: ١٠٣]، وقال ﷺ: «وَمَا أَمَّنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ» [هود: ٤٠].

وهكذا فإنَّ الوصف الأول منْ أوصاف الغرباء: أنهم قليل؛ وللهذا جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «أَنَّاسٌ قَلِيلٌ صَالِحُونَ فِي أَنَّاسٍ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ»<sup>(١)</sup>، لكن هل القلة وصف كاشف أو وصف مؤسس؟

**الجواب:** أنه وصف كاشف، ما معنى ذلك؟ وما الفرق بين الأمرين؟

(١) أخرجه أحمد (٢/١٧٧)، وأبن المبارك في الزهد (٧٧٥)، والطبراني في الأوسط

(٩/١٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

الوصف الكاشف هو الذي ليس عمدة في كشفهم ومعرفتهم، يعني: ليس كل أصحاب فكرهم قليل يكذبون على الحق؛ ولهذا بُرِزَتْ هذه الشبهة على كثيرين تمسكوا بأمرهم الذي على غير الحق وظنوا أنهم على الحق، ورأوا أنفسهم قليلين وقالوا: نحن على الحق، والجماعة من كان على الحق ولو كنت وحدك، ونحو ذلك. فهذا استدلال بالمتشابه.

فإذا هذا الوصف وصف كاشف غير مؤسس؛ كما وصف النبي ﷺ الخوارج في قوله: «سِيمَا هُمُ التَّحْلِيقُ»<sup>(١)</sup>، قوله هذا وصف كاشف أم مؤسس؟ الجواب: وصف كاشف؛ لأنَّه ليس كل من حلق رأسه فهو خارجي، لكن هذا وصف يتبيَّن به أولئك مع مجموع الأوصاف الآخر، فالقلة وصف كاشف للغرباء؛ لأنَّهم لو كانوا كثيراً، وصار المغايِرُ لهم قليلاً فإنَّهم لا يسمون غرباء.

**الوصف الثاني** - وهو الذي جاءت به الأحاديث - : أنهم متمسكون بالسنة عند فساد الأمة، هذا وصف نبه عليه الشيخ في ذكره هذه الرواية: «المُتَمَسِّكُ بِسُنْتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي»، كيف التمسك بالسنة؟ السنة: اسم جامع لما كان عليه النبي ﷺ من الأحوال في العقائد وفي العبادات وفي المعاملات، فهي ليست السنة الخاصة بالهدى؛ ولهذا انتبه أهل الحديث -رحمهم الله- إلى هذا الأصل فسموا كتب الاعتقاد بكتب السنة رعاية لهذا الأصل؛ لأنَّ التمسك بها قد حاز الفضل، ومن تمسك بها وقد خالف الناس فإنه سيكون غريباً.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦٢) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ، ومسلم (١٠٦٨) من حديث سهل بن حنيف ؓ.

وهذا الذي حصل فإن أهل الحديث وأهل السنة أتتهم أزمنة مديدة كانوا فيها غرباء فيما بين الناس، وقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه في وقته غريباً، وقد كان أهل السنة في القرن الثالث والرابع غرباء، عندما ظهرت الدولة الفاطمية العبيدية الكافرة، وظهر فئات من الناس يدعون إلى نحلهم، من صوفية، ومعتزلة، وأشاعرة، وغير ذلك. فصار أهل الحق والأثر غرباء ما بين هؤلاء جميعاً.

وقوله : «**الْمُتَمَسِّكُ بِسُتْنَىِ عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي**» هذا وصف مهم ، فمن تمسك بالسنة وغضّ عليها بالنواخذ وصبر على ذلك كان حريراً أن يكون من أولئك الغرباء ولو خالفة الناس .

**الوصف الثالث مما جاء :** أَنْ من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم ، وهذا يفهم منه أنهم لا يقتصرن على أنفسهم بالتمسك بالإسلام والسنة ، وإنما يدعون غيرهم؛ لأنه قال : «**مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِنْ يُطِيعُهُمْ**» ، فإذا هم يدعون إلى السنة ، وهذه الدعوة إلى السنة متنوعة بتتنوع الزمان ، قد تكون الدعوة بالكتابة بالقلم ، وقد تكون الدعوة بالكلام في المناظرات ، وقد تكون الدعوة بالصاحبة ونحوها ، فالدعوة عامة هنا ، فإذا دعا داع بالكتابة فهو داع ، وإذا دعا بالكلام فهو داع ، وإذا دعا بالصاحبة فهو داع ، وإذا دعا بتمسكه بالهدى فأيضاً هو داع بفعله لا بقوله .



وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا ثَعْلَبَةَ، كَيْفَ تَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَفْسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾» [المائدة: ١٠٥]؟، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْهَا حَبِيرًا، سَأَلْتَ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: بَلْ اثْتَمِرُوا بِالْمَغْرُوفِ، وَتَنَاهُوا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعَةً، وَهُوَ مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثِرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةٍ نَفْسَكَ وَدَعْ عَنْكَ الْعَوَامَّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّابِرُ فِيهِنَّ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ». قُلْنَا: مَنَا أَمْ مِنْهُمْ؟، قَالَ: «بَلْ مِنْكُمْ»، رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ وَالْتَّرمِذِيُّ<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

ذكر الإمام قطن حديث أبي ثعلبة هذا ، والذى قال فيه قطن: «إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّابِرُ فِيهِنَّ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ»، قالوا : مَنَا أَمْ مِنْهُمْ؟ ، قال : «بَلْ مِنْكُمْ»، يعني : من الصحابة قطن ، فمن عمل عملاً بمثل ما كان عليه الصحابة قطن كان من الغرباء الصابرين القابضين على دينهم كالقابض على الجمر ، وكان للواحد منهم أجر خمسين من الصحابة قطن عملوا مثل ذلك العمل ، وهذا يبين لك أن فضل الإسلام في الاستمساك بالسنة ، والدعوة إليها ، والصبر على ذلك ، بلغ هذا المبلغ العظيم بأن مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَهُ أَجْرٌ خَمْسِينَ من صحابة رسول الله قطن عملوا بمثل ذلك العمل .

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤١)، والترمذى (٣٥٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤)، والطبرانى فى الكبير (٥٨٧)، والبيهقي فى الكبرى (٩١/١٠) من حديث أبي ثعلبة الخشنى قطن.

وهذا الحديث مناسب للباب من جهتين:

**الجهة الأولى:** أنه ذكر حداً للدعوة، يدعوا إلى متى؟ متى يعذر بترك البلاغ؟ قال: «حتى إذا رأيتم شحّاً مطاعاً، وَهُوَ مُتَبَّعاً، وَدُنْيَا مُؤْثِرَةً، وإعْجَابَ كُلِّ ذي رأيٍ برأيه، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةٍ نَفْسِكَ وَدَعْ عَنْكَ الْعَوَامَ»، في هذه الحال يكون المرء غريباً ويعذر إذا لم يدع إذا اجتمعت هذه الصفات الأربع:

- \* أن يوجد الشح المطاع.
- \* أن يوجد الهوى المتبع.
- \* أن توجد الدنيا المؤثرة.
- \* وإعجاب كل ذي رأي برأيه.

لاحظ أن هذه الأوصاف إذا اجتمعت فإن القلوب لن تتقبل الإيمان ولا الإسلام، وتكون معجبة بهواها متبعة له، مطيعة لشحها وبخلها، لا تقبل الحق ممن جاء به.

**الجهة الثانية:** أنه قال في آخر الحديث: «الصَّابِرُ فِيهِنَّ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَالَمِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلَكُمْ».

إذاً نخلص من هذا: أن غربة الإسلام لها وصف، وغربة الغرباء لها وصف، وذكرنا غربة الإسلام كيف تكون، وغربة هؤلاء الغرباء وبعض أوصافهم التي جاءت في هذه الأحاديث.

ويحصل من مجموع هذه الأحاديث وهذا الباب أن مدار الغربة النافعة - التي لصاحبها أجر الخمسين - على الاستمساك بالأمر الأول وهدي

النبي ﷺ وهدي أصحابه رضي الله عنهم، فمن تمسك وكان الذي يعصيه أكثر من يطيعه، وصبر حتى صار صبره كقبض على الجمر، صار له من الأجر كأجر خمسين صحابياً عملوا بمثل عمله؛ لأن الصحابة لما عملوا كان هناك مساعد لهم، وهم لا يقبحون على دينهم كقبض على الجمر، وهذا لا شك هو زماننا، بل إن كل طائفة من أهل العلم ظنت أن زمان الغربة هو زمانها.

وهذه الغربة في كل زمان حاصلة، وسبق أن قسمناها إلى غربة باطنة، وغربة ظاهرة، وهي غربة يستشعرها القابض على دينه إذا خالط أهل الشهوات وطلاب الدنيا، بل ربما جلس الماء في مجلس وصار يرى الجميع من حوله يهتمون بشيء وهو همه في شيء آخر، فيرى نفسه غريباً وإن لم يكن غريب البدن والثياب، لكن قلبه غريب بينهم، هو همه في شيء وهم همهم في شيء آخر.

**ولهذا نقول:** إن هذا الأمر مداره على التمسك بالأمر الأول وعلى السنة وعلى ما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم، ففتح أنفسنا وأهلينا ومن حولنا على ذلك، فإن أهل الحديث والسنّة كانوا غرباء فيما مضى وسيبقون غرباء حتى يقاتل آخرهم مع عيسى بن مرريم عليهما السلام، وهم الذين يعلمون صفات الدجال بما يعلمون من أحاديث النبي ﷺ، فتأتي طوائف منتنية إلى الإيمان يُفتنون بفتنة الدجال؛ لبعدهم عن السنة وعن معرفته، ويكون هؤلاء الغرباء مستمسكين، ومنهم - والله أعلم - الذي يقول: «وَاللَّهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِّنِي الْيَوْمَ»، حيث قتله الدجال وأعاده حياً، ففي الحديث: «فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا، ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، أَتَشُكُّونَ فِي الْأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، قَالَ فَيَقْتَلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهُ، فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِّنِي

اليوم<sup>(١)</sup>؛ لما يعلم من أحاديث النبي ﷺ، ويعلم ما جاء في وصف الدجال وأهل العلم بالحديث هم أحق الناس بهذه الأوصاف؛ ولهذا نتمسك قدر المستطاع بسنة النبي ﷺ، ونكثر من مطالعة حديثه وما جاء في سنته، فإن هذا أحد سبل النجاة بإذن الله تعالى؛ لأنه كلما كان القلب يعيش أكثر مع أولئك كانت محبته لهم أكثر، وكانت رغبته فيما عندهم وفي أحوالهم أكثر؛ ولهذا يُحشر المرء مع من يحب<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن من يكثر الورود على سنته ﷺ قراءةً، وتدبرًا، وتأملًا، واستمساكاً، وحرصاً، ودعاً، فإنه سيحشر - إن شاء الله تعالى - إذا توفاه الله، وقبل منه ذلك مع رسول الله ﷺ.



(١) أخرجه البخاري (١٨٨٢)، ومسلم (٢٩٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٦٨، ٦١٦٩)، ومسلم (٢٦٤٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف تقول في رجل أحب قوماً ولم يلحق بهم؟ فقال رسول الله ﷺ المرأة مع من أحب».

وَرَوَى ابْنُ وَضَاحٍ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَّارٍ وَلَفْظُهُ: «إِنَّ مِنْ بَعْدِكُمْ أَيَّامًا الصَّابِرُ فِيهَا الْمُتَمَسِّكُ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ الْيَوْمَ لَهُ أَجْرٌ خَمْسِينَ مِنْكُمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْهُمْ؟ قَالَ: بَلْ مِنْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ أَشْلَمَ الْبَصْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ أَخِي الْحَسَنِ يَزْرَفَعُهُ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: إِنَّكُمُ الْيَوْمَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ، تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتُجَاهِدُونَ فِي اللَّهِ، وَلَمْ تَظْهُرْ فِيْكُمُ السُّكْرَاتِانِ: سُكْرَةُ الْجَهَلِ، وَسُكْرَةُ حُبِّ الْعَيْشِ، وَسُكْرَةُ ذَلِكَ، فَلَا تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا تُجَاهِدُونَ فِي اللَّهِ، وَتَظْهُرْ فِيْكُمُ السُّكْرَاتِانِ، فَالْمُتَمَسِّكُ بِيَوْمَئِذٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ لَهُ أَجْرٌ خَمْسِينَ. قِيلَ: مِنْهُمْ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مِنْكُمْ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح:

ذكر الإمام رحمه الله في آخر هذا الباب المتعلق بالغرباء ما جاء في فضلهم وبيان صفتهم ، فذكر هذا الحديث للتحذير من البدع والنهي عنها للإمام محمد بن وضاح الأندلسي المعروف ، وهذا الحديث الذي ذكره هو من المراسيل ؛ لأن سعيد بن أبي الحسن البصري أخو الحسن البصري ، وهو من التابعين ، وليس من الصحابة فهو مرسل ، وهذا الحديث ما اشتمل عليه صحيح دلت عليه الأدلة الأخرى ، منها ما جاء في هذا الباب ، ومنها ما جاء

(١) انظر البدع لابن وضاح (ص ١٣٣ ، ١٣٤).

في أحاديث وأثار آخر، فما اشتمل عليه من المعاني صحيح وإن كان مرسلاً في هذا السياق.

هذا الحديث لا شك أنه اشتمل على أمور عظام، وقد ذكر فيه النبي ﷺ - إن صح عنه بهذا السياق - خمسة أمور كانت ظاهرة في صحابة رسول الله ﷺ، وهي:

**الأول:** أنهم كانوا على بينة من ربهم.

**الثاني:** أنهم كان يأمرن بالمعروف.

**الثالث:** أنهم كانوا ينهون عن المنكر.

**الرابع:** أنهم كانوا يجاهدون في الله أعداء الله ﷺ، ويجاهدون في الله ﷺ بجميع أنواع المجاهدة.

**الخامس:** أنهم لم يظهر فيهم نوع السكرة التي تطغى على القلب والعقل إلا وهي سكرة الجهل وسكرة حب العيش.

فهذه الأمور الخمسة كان عليها صحابة رسول الله ﷺ، ولو تأملناها لوجدنا أنها سبيل النجاة؛ لأنها اشتملت على ما يجب على المسلمين أن يتمسكوا به.

**الصفة الأولى منها:** أن النبي ﷺ ذكر البينة من الله ﷺ، وأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا على بينة من ربهم: «إِنَّكُمُ الْيَوْمَ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ مِّنْ رَبِّكُمْ»، وهذه البينة تشمل أنواع العلوم الاعتقادية، والتعبدية، والفقهية، فهم على بينة من ربهم في معتقداتهم، وهم على بينة من ربهم في عباداتهم، وهم على بينة من ربهم في معاملاتهم، سواء في ذلك معاملاتهم لإخوانهم المسلمين

أو معاملتهم للكافرين والمرتدين. فهم إذا ظهر فيهم العلم، والعلم هو البينة، والقرآن بينة، وقد وصفه الله ﷺ في قوله ﷺ: **﴿قَدْ جَاءَنَّكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّنْ رَّبِّكُمْ﴾** [الأعراف: ٨٥]، وقال ﷺ: **﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَعِكُنَ حَتَّى تَأْتِيهِمُ الْبَيِّنَاتُ﴾** [البيعة: ١]، البينة قد جاءت من الله ﷺ، وإنزال هذا الكتاب العظيم الذي فيه بيان كل شيء، وإرسال هذا الرسول الذي أبان لنا معاني هذا الكتاب، ودلنا على كل خير، ونهانا عن كل شر.

فإذاً الصفة الأولى التي كانت في الصحابة ﷺ ظاهرة أنهم يسيرون في أمورهم على بينة من ربهم، ومقتضى ذلك ولازم ذلك أنهم لم تظهر فيهم الأهواء، ولم تظهر فيهم الجهالات، ولم تظهر فيهم النصرة للأراء المجردة كما ظهرت فيمن بعدهم، فهم أهل اتباع وأهل علم، وإذا زاد العلم زاد الهدى، وإذا كان العلم ظاهراً كان الهدى ظاهراً.

لهذا يجب علينا أن ننظر إلى هذا الوصف نظر المتفحص المتأمل، وهو أن الصحابة ﷺ كانوا أهل علم صحيح، وأن علومهم بالجملة ليست في كثرتها كعلوم من بعدهم، ومن بعدهم عندهم علوم كثيرة وكلام كثير لم يكن في الصحابة ﷺ، ولكن علم الصحابة ﷺ كان قليلاً نافعاً، وأما من بعدهم كان علمهم كثيراً لكن نفعه قليل، ولهذا قال علي رضي الله عنه: «العلم نقطه كثراها الجاهلون»<sup>(١)</sup>؛ لأن العلم الذي كان في الصحابة ﷺ لم يكن كثيراً كثرة هذا العلم الذي نراه اليوم، وإنما كان علمًا قليلاً نافعاً، فالعلم النافع هو الذي يحتاجونه في تصحيح قلوبهم وتصحيح عبادتهم وتصحيح

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/٨٧): (العلم نقطة كثراها الجاهلون، ليس بحديث بل من كلام بعضهم)، وفي سبل السلام (٤/١٧٨): (وفي كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه العلم نقطة كثراها الجهال).

معاملاتهم، فهم كانوا يتحررون بذلك. أما غير ذلك من العلوم إنما كثراها الجاهلون، من هم الجاهلون؟ أهل الخلاف والاختلاف، والفرق، والبدع ونحو ذلك، فلما كثروا احتاج أهل العلم من المتبعين للصحابة رض أن يفرعوا العلوم، وأن يفصلوها، حتى تكون حجة على الذين أحدثوا ما أحدثوا، وحتى يستبين الأمر لمن بعدهم.

إذا فالصحابة كانوا على هذه الخصلة وهي العلم؛ ولهذا فإن هذا الوصف بأنهم على بينة من ربهم مهم في معرفة الغرباء، وذكره الشيخ في هذا الباب؛ لأن فيه صفات سوف تذهب، والعلم النافع هو ما يخلص فيه النية لله أو العبادة أو المعاملة.

**الوصف الثاني:** قوله: «تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ»، الأمر بالمعروف هو الدعوة إليه، والمعروف هو كل ما عُرف في الشرع حسنة، فالصحابي رض كانوا يأمرن بالمعروف في البيت وفي السوق، وهم يعاملون ربهم حين يأمرون بالمعروف ويطلبون هداية الخلق.

**الوصف الثالث:** قوله: «وَنَهَّؤُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ»؛ لأنهم كانوا يخافون الله عز وجل، وحينما كانوا ينهون عن المنكر كانوا ينهون رعاية لحق الله عز وجل، فحق الله عز وجل مقدم على حق الخلق عندهم، وفيما وصفهم بعض السلف قال: (خافوا الله عز وجل فأخاف منهم الناس)<sup>(١)</sup>، فكان بمجرد أن يراهم من

(١) ينسب هذا القول إلى غير واحد من السلف، منهم الفضيل بن عياض، وعامر بن عبد قيس، وعمر بن عبد العزيز.

انظر: صفة الصفة لابن الجوزي (١٢٢/٢)، وفقه الأدعية والأذكار (٢١٨/٣)، وموسوعة نصرة النعيم في أخلاق النبي الكريم صلوات الله عليه (٥ / ١٨٩٧).

هو على منكر يترك منكره ويترك فسوقه ويترك العصيان الذي يقع فيه؛ لرؤيته صحابي من الصحابة رض لأنهم صدقوا مع الله ع، فجعل الله ع الناس يحبونهم ويرفعونهم ويسمعون كلامهم.

وكان الصحابة رض في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علي ما توجبه الشريعة، لم يكونوا أمرين ناهين بآرائهم أو بأهوائهم، والأمر والنهي ادعته الفرق؛ لأنه أمر جاء في القرآن وفي السنة، فادعته الخوارج وقالت الخوارج: نحن نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر، وقالت المعتزلة: إن أصولنا خمسة ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذا قال أهل السنة والجماعة: «هُم مَعَ هَذِهِ الْأُصُولِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا تُوْجِبُهُ الشَّرِيعَةُ»<sup>(١)</sup>، وقد فصل هذه الكلمة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب (الحسبة)، وقال<sup>(٢)</sup>: إن الخوارج والمعتزلة بل وسائر أهل البدع خالفوا نهج الصحابة رض، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فدخلت الأهواء، ودخلت الآراء في الأمر والنهي.

ثم هاهنا شيئاً:

**الأمر الأول:** أنه إذا كان الخلاف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلافاً في غايته صار خلافاً عقدياً.

**والامر الثاني:** إذا كان الخلاف خلافاً في وسيلة من الوسائل صار خلافاً فرعياً.

(١) انظر: (ص ٨٧، وما بعدها).

(٢) انظر الحسبة (ص ١٣٦ - ١٤٣).

أما إذا كان الخلاف في غايته، يعني : ما الغاية من الأمر والنهي؟ قالوا: الغاية أن نخرج على السلطان، أن نخرج على الوالي، صار هذا من دين أهل البدع مثل الخوارج والمعتزلة، فغاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم هو الخروج على أئمة الحق وعلى الولاة المسلمين؛ ولهذا خرج الخوارج على عليٍّ رضي الله عنه آخذين بأصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كذلك المعتزلة من أصولهم أنهم يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر، يعني : يجاهدون السلاطين وإن كانوا مسلمين .

فإذا كانت في الغاية - وهذا تفسير مني إذا لم ينضبط فرده - فهو من سبيل الخلاف في الأصول، أما إذا كان في الوسيلة، هذا أمر واشتد في الإنكار ولكن غايته صحيحة، غايته أن ينكر هذا المنكر الذي وقع فيه فلان من الناس، غايته صحيحة مأذون بها شرعاً لكن الوسيلة إلى هذه الغاية خطأ فيها، يكون هذا خطأ في الوسيلة وليس من الخلاف في الأصل؛ ولهذا قال أهل السنة والجماعة: إن أهل السنة والجماعة يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر ليس مطلقاً، ولكن على ما توجبه الشريعة . ولا بد من هذا القيد حتى يخرج الناس في الأمر والنهي عن الأهواء؛ ولهذا الصحابة رضي الله عنهم كانوا مستمسكين بهذا الأصل العظيم، فأمرروا ونهوا وكان أمرهم ونهيهم على ما يحب الله عَزَّ وَجَلَّ ويرضى، وخلصوا من الأهواء، وخلصوا من الانتصار للنفس، وخلصوا من دخول غير ما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به على قلوبهم أو على أفعالهم، فكل الصحابة رضي الله عنهم كانوا على حق وهدى رضي الله عنه .

**الوصف الرابع:** «وَتُجَاهِدُونَ فِي اللَّهِ»، وهذا كما وصفهم الله عَزَّ وَجَلَّ في قوله عَزَّ وَجَلَّ: «وَيَأْتِيهَا أَذِنَّا أَذِنَّا مَاءَمُؤْمِنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِيِّنِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُقْوِيُّهُمْ وَيُحِبِّبُهُمْ أَذْلَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْزَّهُ عَلَى الْكُفَّارِ يُجْهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَا يَأْتِيُ ذَلِكَ

**فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ** ﴿الْمَائِدَةَ: ٥٤﴾، فوصفهم بأنهم يجاهدون في سبيل الله.

### والمجاهدات أنواع:

- \* منها مجاهدة النفس.

- \* ومنها مجاهدة الهوى.

- \* ومنها مجاهدة الشيطان.

- \* ومنها مجاهدة الأعداء.

كان الصحابة رضي الله عنهم أهل مجاهدة وأهل جهاد.

في قوله صلوات الله عليه: «يُبَهِّدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» تنبئها على أنهم في جهادهم كانوا أهل إخلاص، لم يكونوا يجاهدون لأنفسهم، ولم يكونوا يجاهدون لعصبية، وإنما كانوا يجاهدون لله وفي الله؛ وبهذا رفع الله عز وجل قدرهم ومقاماتهم وأصبحوا قدوة لمن بعدهم.

**الوصف الخامس:** «وَلَمْ تَظْهِرْ فِيْكُمُ السَّكْرَتَانِ: سَكْرَةُ الْجَهْلِ، وَسَكْرَةُ حُبِّ الْعَيْشِ» فالصحابة رضي الله عنهم لم تظهر فيهم السكرتان: سكررة الجهل، وسكررة حب العيش.

أما السكررة الأولى وهي: سكررة الجهل فهي راجعة إلى وجود العلم، فلأجل وجود العلم وفسوه وانتشاره لم تظهر فيهم سكررة الجهل، كذلك وسكررة حب العيش، يعني: حب الدنيا، لم تظهر فيهم؛ لأنهم كانوا يتطلبون الآخرة ويطلبون الجنة؛ كما قال بعض السلف: «مَا سَبَقَكُمْ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه بِكَثْرَةِ صِيَامٍ وَلَا صَلَّاءً وَلَكِنْ سَبَقُوكُمْ بِالْزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا»<sup>(١)</sup> يعني أنهم

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/١٠٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١/٢٩٢)، =

لم يكونوا يحبون العيش في هذه الدنيا، وإنما يعلمون أن هذه الدنيا دار للعمل، وإذا كان هذا أصلًا في قلب المسلم فإنه تختلف حياته كلها وأنماطها وقواعدها التي يعيش عليها، تختلف حياته في معاملاته مع الناس، وتختلف أموره كلها إذا كانت رغبته في الدار الآخرة، فإذا كانت الآخرة عنده مقدمة على الدنيا فإن غالب أمره يكون لله وفي الله؛ ولهذا وصف الصحابة بأنهم لم تظهر فيهم سكرة الجهل ولا سكرة حب العيش.

وهذه الأوصاف الخمسة تحتاج إلى معرفتها خاصة في زمن الغربة، الذي من أجله ذكر الشيخ هذا الحديث، وأنه إذا أتى زمن الغربة ستتحول الأمور؟ كما نص هاهنا فقال: «وَسَتَحْوِلُونَ عَنِ ذَلِكَ، فَلَا تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا تُجَاهِدُونَ فِي اللَّهِ، وَتَنْظَهُرُ فِي كُمُ السَّكْرَتَانِ»، يعني: يتتحول الناس ويكونون في أمرهم على غير بينة من ربهم، ما معنى هذا؟ معنى ذلك: أنهم ستسلط عليهم الأهواء، وتسلط عليهم الآراء، وهذا مثل ما ظهر من أنواع البدع والفرق، فهي كلها من الأهواء والآراء والعياذ بالله، ويسلط عليهم حب الدنيا فإذا أحبوها لم يرفعوا بأمر الله بِهِ رأساً، ولم يخافوا الله بِهِ، بل خافوا الناس في الله ولم يخافوا الله بِهِ في الناس؛ ولأجل هذا تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأشد من ذلك أن يروا المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وهذا أشد ما يكون في أزمنة الغربة.

وأيضاً فإنهم يترون الجهاد في الله؛ وذلك لأجل حب الدنيا، وقد قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «إِذَا تَبَيَّنْتُمُ بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيْتُمْ بِالزَّرْعِ،

---

= وفيه: «لَمْ يُذْرِكْ عِنْدَنَا مَنْ أَذْرَكْ بِكَثْرَةِ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةً، وَإِنَّمَا أَذْرَكْ عِنْدَنَا بِسَخَاءِ الْأَنْفُسِ، وَسَلَامَةِ الصُّدُورِ، وَالنُّضُوحِ لِلْأَمْمَةِ».

وَتَرْكُمُ الْجِهَادَ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ<sup>(١)</sup>، ما هو هذا الذل؟ حب الدنيا وكراهية الموت، حب الدنيا وكراهة لقاء الله عَزَّوَجَلَّ هو غاية الذل، يذل لمن؟ الجواب: يذل للدنيا، فإن ذل للدنيا لم يأمر بالمعروف، ولم ينه عن المنكر، ولم يجاهد في الله؛ لأن غايتها الدنيا، فرضاء الخلق عنده مقدم على رضاء الله، والإتيان بمصالحة الدنيوية مقدم على الإتيان بمصالح الشرع وأوامر الشرع، وهذا لا شك أنه زمان غربة، إذا وُجِدَت هذه الأمور وانتشرت وظهرت فهو زمان غربة، والمتمسك في ذلك الوقت له أجر خمسين؛ كما ذكر في آخر هذا الحديث، وَتَظَهَرُ فِيْكُمُ السَّكْرَتَانِ: سَكْرَةُ الْجَهَلِ، وَسَكْرَةُ حُبِّ الْعِيشِ.

ونحن نرى في هذا الزمان وما قبله بأزمان أن سكرة الجهل وسكرة حب العيش على أشدتها، فالجهل في ازدياد، ومع أن القراء كثروا لكن الجهل بما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ على رسوله يزيد، كثر القراء وظهر القلم؛ كما جاء في بعض أحاديث أشراط الساعة أن من أشراطها:

أن يظهر القلم<sup>(٢)</sup>، فيتناوله الجميع، يصبح الجميع يكتبون ويقرؤون، ويكونوا من أهل الكتابة التي كانت فيمن قبلهم قليلة، فظهر القلم لكن

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٦٢)، والطبراني في مسنده الشاميين (٣٢٩/٣)، والبيهقي في الكبرى (٣١٦/٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢٠٩/٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه أحمد (٥١٩/٣٩)، وابن أبي عاصم في الأحاديث المثناني (٣/٢٨٤)، عَنْ عَمْرُو بْنِ تَعْلِبَ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، أَنْ يَفِيضَ الْمَالُ وَيَنْكُثُ، وَيَظْهَرَ الْقَلْمَنُ، وَنَفَشُوا التِّجَارَةُ . . . .». قوله: «وَيَظْهَرَ الْقَلْمَنُ». قال ابن عبد البر فيما نقله القرطبي في (التذكرة. ص ٧٢٣): أراد ظهور الكتاب وكثرة الكتاب.

معه قلة العلم وفسو الجهل .

وهذا يبين لك أن العلم النافع - أن يكون المرء على بيته من أمر ربه - فإنه في هذا الزمان بل في الأزمنة المتأخرة هذه أصبح عزيزاً؛ ولهذا لو نظر كل واحد منا في أحواله وأموره هل يسير فيها على بيته من ربها أم يسير في كثير منها على غير بيته؟

**الجواب:** أنه وإن كنا طلاب علم في الجملة لكننا في كثير من الأحيان نسير على غير بيته، وكلما ازداد علم المرء كان في أموره وتصرفاته يسير على بيته وعلى علم، فلا يتحرك إلا بعلم، ولا ينظر إلا بعلم، ولا يتكلم إلا بعلم، وهكذا، وهذا هو تمام البيته، وهذا هو الذي كان في عهد الصحابة رضي الله عنه .

إذاً نخلص من هذا إلى أن الزمان الذي تكون فيه الغربة هو الزمان الذي تنتشر فيه وتظهر فيه هذه الأوصاف الخمسة المضادة لما كان عليه صاحبة رسول الله صلوات الله عليه وسلم :

**الأول:** أن يكون الناس على غير بيته من ربهم في أمورهم .

**الثاني:** إلا يأمروا بالمعروف، يعني: في الجملة .

**الثالث:** إلا يتناهوا عن المنكر .

**الرابع:** إلا يجاهدوا في الله .

**الخامس:** أن تظهر فيهم السكرتان: سكرة الجهل، وسكرة حب العيش فإذا كان الزمان زمان غربة فاستمسك بما كان عليه صاحبة رسول الله صلوات الله عليه وسلم في أن تكون على بيته من ربك، وأن تأمر بالمعروف وتنهى عن

المنكر، وتدعوا إلى الله تعالى بما توجبه الشريعة وعلى ما توجبه الشريعة وعلى نهج الصحابة رضي الله عنهما، وأن تجاهد في الله على ما أمر الله تعالى به، وأن تجتهد في أن ترفع عن نفسك سكرة الجهل وسكرة حب العيش . إذا تم هذا فتأمل لفظ السكرة والتشابه بينه وبين السُّكر الذي يكون بالخمر ، ولا شك أن الذي يسكر بالخمر - والعياذ بالله - هو في غفلة أعظم غفلة ، بل إذا سكر وصار يهذي لا يعي من حوله ، فإذا أمروه فهو لن يعي شيئاً ، كذلك الجاهل ، وكذلك الذي يحب العيش فيه سكرتان مشابهتان لسكرة صاحب الخمر ، وقد قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

سَكْرَانْ سَكْرُ هَوَى وَسَكْرُ مَدَامَةِ فَمَتَى يَفْيِيقُ فَتَى بِهِ سَكْرَانْ  
كذلك نقول : سُكْر جَهَلِ ، وسُكْر حِبِ العيش إذا اجتمعا فمتى يفيق صاحبهما؟ متى يفيق؟ ومتى يتتبه لأمره؟ إلا أن يلطف الله تعالى به .



(١) من كلام أبي محمد عبد السلام بن رغبان بن عبد السلام بن حبيب الكلبي الحمصي السلماني الشيعي ، المعروف بدريك الجن .  
انظر : تاريخ دمشق (٢٠٨/٣٦) ، وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١/١٦٣).

وَلَهُ يِإِشْنَادِهِ عَنْ الْمُعَافِرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِلْغَرَبَاءِ، الَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ حِينَ يُتَرَكُ، وَيَعْمَلُونَ بِالسُّنْنَةِ حِينَ تُطْفَأُ»<sup>(١)</sup>.

### الشرح

في هذا الحديث وصف النبي ﷺ الغرباء بقوله : «طُوبَى لِلْغَرَبَاءِ، الَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ حِينَ يُتَرَكُ، وَيَعْمَلُونَ بِالسُّنْنَةِ حِينَ تُطْفَأُ» ، وقد جاء وصفهم في عدة أحاديث منها :

**الأول** : أن الغرباء «أَنَاسٌ صَالِحُونَ قَلِيلٌ فِي أَنَاسٍ سُوءٌ كَثِيرٌ ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ» .

**الثاني** : جاء في تفسير الغرباء في بعض الأحاديث أنهم «الْتَّرَاعُ مِنْ الْقَبَائِلِ» .

**الثالث** : أن الغرباء «الَّذِينَ يُضْلِلُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ» .

**الرابع** : أن الغرباء «الَّذِينَ يُضْلِلُونَ مَا فَسَدَ النَّاسُ» من سنة النبي ﷺ.

**الخامس** : أن الغرباء «الَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ حِينَ يُتَرَكُ، وَيَعْمَلُونَ بِالسُّنْنَةِ حِينَ تُطْفَأُ» .

وإذا تأملت وجدت أن كل هذه الأوصاف من التنويع وليس بينها تضارب ، فالذين يضلّلون إذا فسد الناس ؛ يضلّلون ما فسد الناس من

(١) انظر البعد لابن وضاح (ص ١٢٢).

السنة، كذلك هم النزاع من القبائل، وهم الذين يمسكون بالكتاب حين يترك، ويعملون بالسنة حين تُطفأ، وهم أناس صالحون قليل في أناس سوء كثير من يعصيهم أكثر من يطيعهم، فإذا الروايات في تفسير الغرباء ليس بينها اختلاف تضاد، وإنما هو اختلاف تنوع، وصفوا بوصف وفي حديث آخر وصفوا بوصف آخر.



## باب التحذير من البدع

### الشرح:

هذا الباب هو الباب الأخير من كتاب فضل الإسلام إلا وهو باب التحذير من البدع، والتحذير من البدع جاء في عدة آيات، وجاء في أحاديث كثيرة، فمنها في القرآن العظيم قول الله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً أَبْدَعُوهَا مَا كَبَّتْهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا أَبْتَغَاهُ رِضْوَانُ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، وهذا مضمون ذم البدع، وكذلك قول الله تعالى في آخر سورة الأنعام: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا بِيَنَّهُمْ وَكَانُوا يُشَيِّعُونَ لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ مِمَّا يُتَّقِّلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، قال السلف من المفسرين<sup>(١)</sup>: هذه الآية في أهل الأهواء والبدع.

**والبدع الكلام عليها يتضمن مسائل:**

**المسألة الأولى:** معنى البدعة، وذلك بإيضاح صورة البدعة من غير أن

(١) أخرج الطبراني في الأوسط (٢٠٧/١) قال: (حَدَّثَنَا أَخْمَدُ قَالَ: نَا مُعَلْلٌ قَالَ: نَا مُوسَى بْنُ أَغْبَنَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ابْنِ طَاؤِسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ هُرَيْزَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا بِيَنَّهُمْ وَكَانُوا يُشَيِّعُونَ لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، قَالَ: هُمْ أَهْلُ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ. لَمْ يَرُوْ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا مُوسَى، تَفَرَّدَ بِهِ: مُعَلْلٌ)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣/٧): (ورجاله رجال الصحيح غير معلم بن نفیل وهو ثقة). كما أخرج الطبراني نحوه في الصغير (١/٣٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٤٩/٥) من حديث عمر بن الخطاب رض، وفيه: «هُمْ أَصْحَابُ الْبَدْعِ وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ لَيْسَ لَهُمْ تَوْبَةً، أَنَا مِنْهُمْ بَرِيءٌ وَهُمْ مِنِّي بُرَاءٌ»، قال الطبراني: (لم يروه عن شعبة إلا بقية، تفرد به بن مصنف وهو حديثه)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٢/٧): (إسناده جيد). وانظر: تفسير الطبراني (٨/١٠٦، ١٠٥)، وتفسير ابن كثير (٢/١٩٧).

يحتاج إلى شيء من التفصيل والترتيب.

**والمسألة الثانية:** التعريف المختار للبدعة وشرح ذلك التعريف.

**والمسألة الثالثة:** حكم البدع وأقسامها.

**والمسألة الرابعة:** هي اختلاف العلماء في البدع هل فيها حسن أم لا؟  
وبيان الصواب من ذلك والأدلة عليه.

**والمسألة الخامسة:** هي حكم المبتدع، وهل كل من عمل بدعة يعد  
مبتدعاً؟ يعني: هل هناك تلازم بين البدعة والتبديع أم لا؟

**المسألة السادسة والأخيرة:** الفرق بين الخطأ في مخالفة السنة وبين  
البدعة.

أما المسألة الأولى: فهي تعريف البدعة، والبدعة مقوله من مادة  
الابتداع: ابتداع ابتداعاً، إذا هو مصدر، والاشتقاق - كما هو معلوم - من  
المصدر، وهذه المادة فيها معنى الاختراع، يعني: الاختراع على غير  
مثال سابق؛ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>: «كُنْتُ لَا أَرَى مَا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضِ حَتَّى أَتَانِي أَغْرَإِيَّاً نَوْيَّاً يَحْتَصِمَانِ فِي بَثْرٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهُمَا،  
قَالَ: ابْتَدَأْتُهُمَا»، يعني: ابتدعت حفراها، ولم يكن المحل محل حفر، قال:  
فهمت معنى بديع السموات والأرض، أي: من أنشأها على غير مثال  
سابق يحتذى، فإذا البدعة في اللغة هي: الشيء المخترع، الشيء الجديد  
المحدث.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/٣١٧٠)، والطبراني في تفسيره (٧/١٥٩)،  
والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٢٥٨)، وابن عبد البر في التمهيد (١٨/٧٨).

**اما في الشرع:** فقد اختلفت تعاريف العلماء في البدعة:

فعرفها الشاطبي رحمه الله بقوله : (**طريقة في الدين مختَرَعَةٌ، تُضاهي الشرعية، يُقصَدُ بالسلوك علَيْهَا المبالغة في التَّعْبُدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ**)<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم : إن البدعة هي مالم يكن عليه رسول الله ﷺ من العبادات ، فكل عبادة لم يكن عليها رسول الله ﷺ فهي بدعة ؛ كما ذكر الإمام رحمه الله في هذا الباب لحديفه رضي الله عنه أنه قال : «**كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا أَصْحَاحُ رَسُولِ اللَّهِ** ، فَلَا تَعَبَّدُوهَا فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدْعُ لِلآخرِ مَقَالًا» .

وقال بعضهم : إن البدعة هي كل أمر مخترع - يعني في الشرع - ليس له أصل من الكتاب ولا السنة .

**المسألة الثانية :** وهي التعريف المختار للبدعة ، فهذه التعريف السابق ذكرها مختلفة اختلافاً واضحاً ، والذي اختاره منها هو تعريف الشاطبي رحمه الله لكن نزيد عليه قيداً ، إلا وهو أن نقول : (**إِنَّ الْبَدْعَةَ هِيَ طَرِيقَةٌ فِي الدِّينِ مُخْتَرَعَةٌ ، يُقصَدُ بِمُلَازَمَتِهَا التَّعْبُدُ لِلَّهِ عَلَى وَجْهِ يُضَاهِي بِهِ الْشَّرِيعَةُ**) ، وقد الملازمة هذا قيد مهم لما سيأتي بيانه في آخر الكلام .

فقوله : (**إِنَّ الْبَدْعَةَ هِيَ طَرِيقَةٌ فِي الدِّينِ مُخْتَرَعَةٌ**) طريقة : هي السبيل والستة لأمر ما ، قوله : (**فِي الدِّينِ**) أخرج ما لم يكن من الدين ؛ كالمحاولات ، والصناعات ، وغيرها مما ليس من الدين حدثاً ، وكذلك المحدثات من أنواع المعاصي التي يفعلها وفعلها العباد وهم لا يقصدون بها التعبد لله عز وجل ، مثل : ما أحدث من شرب الخمور على شكل منتشر ، يعني : لا على شكل

(١) راجع : (ص ٩٧)

خفي، وأحدِث القتال بين المؤمنين وسفك بعضهم دمَ بعض، وأنواع ذلك، وهذه كلها محدثات وبدع لم يكن عليها عهد النبي ﷺ ولا صحابته، لكنها لم يُقصد بإحداثها التعبد لله ﷺ، فهي محدثات ولكنها ليست بدعاً.

وهذه الأشياء التي ذكرت بعضها داخل في قول النبي ﷺ: «فَمَنْ أَخْدَثَ حَدَّثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ»<sup>(١)</sup>، «مَنْ أَخْدَثَ حَدَّثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا» يدخل فيه هذه المعا�ي، مثل: شرب الخمر، والزنا، والقتل، ونحو ذلك، إذًا لابد من قيد التعبد لله ﷺ.

ثم ذكرنا أنه لابد من قيد الملازمة، يقصد به الملازمة عليها، يعني: أنها طريقة يتزمها أصحابها لا يفعلونها مرة ويترونها، فإنهم لو فعلوها مرة وترکوها تعد خطأً ومخالفةً، لكنهم إذا فعلوها لازموها صارت بدعة.

**القيد الأخير في التعريف:** أن تضاهي بها الطريقة الشرعية، وهذا ملازم لجميع أنواع البدع، فإن محدثيها يضاهون بها الطريقة الشرعية، والسنة النبوية، وما أنزل الله ﷺ على رسوله ﷺ.

إذاً هذا التعريف هو المختار، وهذا شرحه، ويتبين بذلك أن مقتضى هذا التعريف أن البدع كلها مذمومة، فلا يدخل فيه ما يسمى بدعةً في اللغة وليس ببدعةً في الشرع، فقول عمر رضي الله عنه لما رأهم اجتمعوا على صلاة الترويع جماعةً ولم يكونوا يفعلونها في عهده، قال: «نَعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهُ»<sup>(٢)</sup>، وفي

(١) سبق تخریجه (ص ١٠٩).

(٢) سبق تخریجه (ص ٩٩).

رواية: «نَعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»<sup>(١)</sup>، يعني: هذه البدعة اللغوية؛ لأن هذا عمل على غير مثالٍ سابقٍ في عهده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولن يُعتبر بدعة في الشرع؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلّى الله بهم ليالي من رمضان، واجتمع الناس معه؛ كما روى ذلك أصحاب السنن، فسمّاها بـ«بدعة باعتبار اللغة»؛ لأنها في عهده بـ«بدعة»، يعني: لم يكن لها مثال سابق في عهده عمر، فتعلقت باللغة أولاً، ثم بالمتكلم ثانياً.

فـ«عمر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» يقصد بها المعنى اللغوي وليس المعنى الشرعي المذموم؛ وذلك لأنّه بالإجماع أن البدع التي يُعاقب أصحابها مذمومة، وـ«عمر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» امتدحهم بقوله: «نَعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»، فدل على عدم دخولها فيما يذم.

فإذاً عمر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أراد بالبدعة هنا البدعة اللغوية، يعني: عملتم هذا الشيء ولم تعمل فيما سبق، صحيح أنه كان في عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قام بهم في العشرة الأخيرة من رمضان أربع ليالٍ، ثم ترك ذلك خشية أن يفرض عليهم، لكن قوله: «نَعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»، يعني في زمانه وزمن أبي بكر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أيضاً يلاحظ أنه لا وجه لتحسين بـ«بدعة» مع هذا التعريف، بخلاف من عرف البدعة بقوله: إنها كل ما لم يكن عليه رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فهذا يدخل فيه ما ابتدع وكان بـ«بدعة لغوية»، أو كان بـ«بدعة شرعية»، وسيأتيانا بيان هذا، وسيسبب اختلاف العلماء في تقسيم البدع، وهل منها شيء حسن أم لا؟

**المسألة الثالثة:** هي حكم البدع، والبدع ليست على مرتبة واحدة، البدع مختلفة المراتب، وبعض البدع أشر من بعض، ومنها ما هو مكفر - بـ«بدعة مكفرة» - ومنها ما ليس بمكفر، ومنها ما هو كبيرة من الذنوب ومنها

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٥٠)، والبيهقي في الصغرى (٤٨١/١)، وفي شعب الإيمان (٣/١٧٧)، وأبو نعيم في الحلية (١١٣/٩).

ما ليس بكثيرة، لكن جنس البدع أعظم من الكبائر؛ كما سبق بيانه من أن جنس البدع أعظم من الكبائر لكن ليس كل بيعة أعظم من كل كبيرة.

والبدع تارة تكون في الاعتقاد، يعني : ابتدع اعتقاداً لم يكن عليه النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنه ، وتارة تكون في السلوك يعني : ابتدع سلوكاً لم يكن عليه النبي ﷺ ولا صاحبته رضي الله عنه ، وتارة تكون في العبادة يعني : ابتدعت عبادات لم يكن عليها النبي ﷺ ولا صاحبته رضي الله عنه .

إذاً البدع إما أن تكون في الاعتقاد يعني في العلم، وإما أن تكون في هيئة العبادة، وإما أن تكون في حال المتعبد، فهي ثلاثة أنواع :

**النوع الأول :** أما الاعتقادات فالبدع فيها أنواع، وكثير منها مكفر، مثل الابداع في جعل توحيد الربوبية هو الغاية من تكليف الناس، وأن الناس إذا شهدوا توحيد الربوبية وأن الله ﷺ هو المتصرف في ملكته وحده دونما سواه أن هذا هو الغاية، وهو الذي من أجله بُعثت الرسل؛ كما قال السنوسي<sup>(١)</sup> في عقيدته - وهو من الأشاعرة - يقول في معنى الإله : الإله هو المستغني عمّا سواه ولا مفتقر إليه كل ما عداه. فمعنى لا إله إلا الله: لا مستغنِّياً عمّا سواه ولا مفتقرًا إليه كل ما عداه إلا الله، هذا نوع ابتداع، بل ابتداع عظيم وخيم جرهم إليه تقليد اليونان، فإن الدين الحق الذي شهد له القرآن العظيم والسنّة أن الإله هو المعبود، قال ﷺ : ﴿أَجَعَلَ الْأَنْعَمَةَ إِلَيْهَا وَجِدًا﴾ [ص: ٥] أي : المعبودات، أجعلها معبوداً واحداً؟ وليس هو الإله المستغنِّي عمّا سواه المفترض إليه كل ما عداه، فإن هذا هو الرب ، والمشركون لم يكونوا يجادلون في الربوبية، إنما جادلوا في الألوهية الحقة لله ﷺ ، فإذاً

(١) راجع : (ص ١٥٩).

هذا نوع من أنواع الابتداع. كذلك السبل الكلامية المختلفة هذا نوع من أنواع الابتداع، والطرق الموصلة إلى الحق طرق شرعية واضحة، إلا أنه ابتدع طرق من جنس علم المنطق وعلم الكلام ظن أصحابها أنها موصلة إلى الحق، لكنها طرق باطلة قليل الصواب منها، وعندنا في الشرع الدلالة عليه بأوضح دلالة، وهي إن كانت مفيدة في مسائل - يعني : علم المنطق مفيد وعلم الكلام مفيد - لكنها ليست بمفيدة في الشرع، إنما في أشياء آخر، كذلك أنواع الابتداع في القدر وفي الإيمان ونحو ذلك، هذه كلها بدع في العلم، بعضها مكفر وبعضها غير مكفر، فليس إطلاقاً أن هذا الشيء بدعة يعني عدم تكفير من قام به، فقد يكفر وقد لا يكفر، فالبدعة ليست عاصمة من الكفر؛ كما يظن بعضهم أن البدعة أقل درجة من الكفر، بل البدع منها ما هو مكفر مخرج من الملة والعياذ بالله.

**النوع الثاني :** بدع في هيئات العبادات ، مثل : ما جاء في حديث ابن مسعود وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما في القوم الذين اجتمعوا على التسييج على هيئة لم تكن معروفة في عهد النبي صلوات الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، ولا في عهد الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، لم تكن معروفة على هذه الصفة فأحدثها هؤلاء ، وهذا في الهيئة .

**النوع الثالث :** بدع في حال المتبعد ، يعني : أصل العبادة يكون مشروعأً لكن تكون هيئتها غير مشروعة ، مثل : التسييج ، التسييج أصلاً مشروع لكن الاجتماع عليه على هذا النحو غير مشروع ، هذا بدعة في الهيئة . كذلك الدعاء مشروع ومامور به ، فإن كان على هيئة ليست سنية صار بدعة ، وهذا

---

(١) أخرجه الدارمي (٢٠٤) ، وسيأتي (ص ٣٧٨) .

إذا التزم صاحبه، وهكذا حال من ألزموا نفسهم بأنواع الخلوات، وأنواع المسير والرياضات، والمقامات، والأحوال، مما هو شائع في الصوفية.

وهناك تقسيم آخر للبدع، إلا وهو أن البدع: إما أن تكون كبيرة من الكبائر قد تصل إلى الكفر، وإما أن تكون صغيرة من الصغائر، يعني: مما يُغفر لصحابها إذا زاحم عمله هذا عمل صالح يُكفر عنه به، لكن ليس معنى ذلك أنها تشارك مع صغائر الذنوب التي تكفرها الصلاة إلى الصلاة ورمضان إلى رمضان والجمعة إلى الجمعة، بل البدعة شرها أعظم وإن كانت صغيرة من حيث تقسيم الذنب، فهي وإن كانت صغيرة لكن شرها أعظم من صغائر في الذنوب، قال الإمام مالك رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ وَأَعْلَمُ بِهِ: «مَنِ ابْتَدَعَ فِي الْإِسْلَامِ بِدُعْيَةٍ يَرَاهَا حَسَنَةً، رَأَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَبِّ الْعَالَمِينَ خَانَ الرِّسَالَةَ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ﴾» [المائدة: ٣]، فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِيْنًا، فَلَا يَكُونُ الْيَوْمَ دِيْنًا»<sup>(١)</sup>، لم؟

**الجواب:** لأن المبتدع يفعل هذه الأفعال وهو يعتقد أنها من الدين، والله يكمل يقول: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ» [المائدة: ٣]، فهل الكامل يحتاج إلى زيادة؟ **الجواب:** لا، وكلام الإمام مالك رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ وَأَعْلَمُ بِهِ هذا متين واضح. إذا تبين ذلك فالبدع كلها مذمومة؛ كما قال النبي ﷺ: «فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدُعْيَةٍ وَكُلَّ بِدُعْيَةٍ ضَلَالَةٌ...»<sup>(٢)</sup>، وفي لفظ: «فَإِنَّ كُلَّ بِدُعْيَةٍ ضَلَالَةٌ»؛ كما ساقه الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ وَأَعْلَمُ بِهِ، وهذا يعني أن هذه كلية لا يخرج عنها شيء، فكل بدعة يصدق عليها أنها ضلال، فما هي هذه البدع؟ **الجواب:** هي البدع التي عرفناها،

(١) أخرجه ابن حزم في الإحکام (٦/٢٢٥)، وانظر الاعتصام للشاطبي (١/٤٩).

(٢) سبق تخریجه (ص ٦٤).

يعني: البدعة التي هي طريقة في الدين مخترعة يُقصد بالملازمة عليها والمبالغة في التعبيد لله تعالى بها وجه تضاهي به الشريعة، هذا هو المراد.

بعض أهل العلم لم يفهم هذا وقال: إن البدع منها ما هو حسن ومنها ما هو قبيح، كيف؟ قالوا: البدعة هي كل ما لم يكن على عهد النبي ﷺ، فيدخل في ذلك من مثل جمع القرآن، فإن القرآن في عهد النبي ﷺ لم يُجمع في كتاب فجمع، فهذا من جنس البدع يقولون، لكن هذه بذلة واجبة يجب على الأمة أن تسعي في ذلك.

ويقولون: هناك بدع مستحبة، وهناك بدع مكرورة، وهناك بدع مباحة، وهناك بدع محرمة. والجواب: أن هذا الذي قالوه فيه مناقضة لقول النبي ﷺ: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالٌ»، فهذه كليلة، فيجب أن يُفهم منها أن قوله: «كُلَّ بِدْعَةٍ» أنها البدعة في الشرع، وهذه الأشياء التي مثلوا أنها واجبة أو أنها مباحة أو أنها مستحبة لا تدخل في البدع الشرعية حتى تكون داخلة في قوله: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالٌ»، فإنه لا يتصور أن جمع القرآن يدخل في قوله: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالٌ»، ولا يدخل في ذلك الردود والتصانيف التي صنفها العلماء لحفظ السنة ودحض البدعة، وتصنيف الكتب لم يكن في عهد النبي ﷺ، إلا أنه قد يكون مستحبًا وقد يكون واجبًا بحسب الحاجة.

إذا تبين ذلك فإن قوله: «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالٌ»، المراد هنا البدعة في اصطلاح الشرع، وليس البدعة في اللغة.

وتعريف البدعة بأنها: «كل ما أحدث بعد رسول الله ﷺ...». هذا التعريف قال أصحابه: البدعة منها ما يكون بدعة حسنة.

وهذا هو الذي مال إليه بل ونصره، وبل ابتدعه العز بن عبد السلام

المعروف، وأوقع الأمة في بلاء تحسين البدع بعد أن قال هذا في كتابه (**القواعد الكبرى**)<sup>(١)</sup>، وتبعه عليه تلميذه القرافي، وانتصر له في كتابه (**الفروق**)<sup>(٢)</sup> المشهورة له، وقد رد عليهما الشاطبي رحمه الله في كتاب (**الاعتصام**)<sup>(٣)</sup>، وكذلك شيخ الإسلام وعلم الأعلام ابن تيمية رحمه الله، وابن القيم رحمه الله، وجماعات من أهل العلم، ولكن تع العز ابن عبد السلام على تعريفه وتقسيمه جماعات، فلا تكاد تجد أحداً من شرح الحديث بعد العز

(١) انظر **القواعد الكبرى** لعز الدين بن عبد السلام (٢/٣٣٧ - ٣٣٩).

(٢) انظر: **الفروق للقرافي** (ص ٣٠٥ - ٣٠٩).

(٣) انظر: **الاعتصام** (١/١٨٨ - ١٩٣)، قال رحمه الله: (وَمِمَّا يُورَدُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَسَّمُوا الْبِدَعَ بِأَفْسَامٍ أَحَدَّهُمُ الْحَرِيقَةُ الْخَمْسَةَ، وَلَمْ يَعُدُوهَا قِسْمًا وَاحِدًا مَذْمُومًا، فَجَعَلُوا مِنْهَا مَا هُوَ وَاجِبٌ وَمَنْدُوبٌ وَمُبَاخٌ وَمَكْرُوہٌ وَمُحَرَّمٌ . وَبَسَطَ ذَلِكَ الْقَرَافِيُّ بَسْطًا شَافِيًّا وَأَصْلَلَ مَا أَتَى بِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْخُهُ عَزُّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَهَا أَنَا آتَى بِهِ عَلَى نَصِّهِ . . . ، فَقَالَ: أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمُ أَمْرٌ مُخْتَرٌ، لَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ شَرِيعِيٌّ، بَلْ هُوَ نَفْسُهُ مُنْتَدِفعٌ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِيقَةِ الْبِدُعَةِ أَنْ لَا يَدْلِلُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ شَرِيعِيٌّ؛ لَا مِنْ نُصُوصِ الشَّرْعِ، وَلَا مِنْ قَوَاعِدِهِ . إِذْ لَوْ كَانَ هُنَالِكَ مَا يَدْلِلُ مِنَ الشَّرْعِ عَلَى وُجُوبٍ أَوْ نَذْبٍ أَوْ إِيَّاكَةٍ؛ لَمَّا كَانَ ثُمَّ بِذَنْعَةٍ، وَلَكَانَ الْعَتْلُ دَائِخًا فِي عُمُومِ الْأَغْمَالِ الْمَأْمُورِ بِهَا أَوْ الْمُحَرَّمِ فِيهَا، فَالْجَمْعُ بَيْنَ [كَوْنِ] تِلْكَ الْأَشْيَاءِ بِدَعَا، وَبَيْنَ كَوْنِ الْأَوْلَى تَدْلُلُ عَلَى وُجُوبِهَا أَوْ نَذْبِهَا أَوْ إِيَّاكَةِ جَمْعِ بَيْنِ مُتَنَافِيَّيْنِ .

أَمَّا الْمَكْرُوہُ مِنْهَا وَالْمُحَرَّمُ؛ فَمُسْلِمٌ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا بِدَعَا لَا مِنْ جِهَةِ أُخْرَى، إِذْ لَوْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى مَنْعِ أَمْرٍ أَوْ كَرَاهيَةٍ؛ لَمْ يُثِبْ بِذَلِكَ كَوْنَهُ بِذَنْعَةٍ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً؛ كَالْقَتْلِ وَالسَّرِقةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَنَحْوَهَا، فَلَا بِذَنْعَةٍ يَتَصَوَّرُ فِيهَا ذَلِكَ التَّقْسِيمُ أَبْتَأَةً، إِلَّا الْكَرَاهيَةُ وَالتَّخْرِيمُ حَسِبَمَا يُذَكَّرُ فِي بَايِهِ .

فَمَا ذَكَرَ الْقَرَافِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنِ الْإِلْتَفَاقِ عَلَى إِنْكَارِ الْبِدَعِ صَحِيحٌ، وَمَا قَسَّمَهُ فِيهَا غَيْرُ صَحِيحٍ (١. هـ. بتصرف).

ابن عبد السلام إلا وقد وقع فيما ذكره، وهذا ولا شك وقعت الأمة من جرائه في وبال.

وقد جاء عن النبي ﷺ في البدع ما يحذر منها بأبلغ تحذير، فكيف تدخلون أمثال هذه فيها؟ والنبي ﷺ لم يفصل ولم يبين أن بدعة دون بدعة لها حكم، بل قال : «فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالٌ»، وهذا كله يعني أنها عامة، فـ«كُلَّ» من ألفاظ العموم كما هو مقرر عند الأصوليين ، إذا جعل من البدع منها ما هو واجب ومنها ما هو مباح، هذا باطل وغلط ، والسبب في الغلط الحاصل هو في أمرين :

**الأمر الأول** : هو أنهم جعلوا البدعة اللغوية هي المراده ، أو جعلوا البدع تضم ما كان بدعاً في اللغة ، ولم يجعلوا للبدع تعريفاً شرعاً جاماً مانعاً ، فقولهم في تعريف البدع : هي كل ما لم يكن علي عهد النبي ﷺ ، هذا يعني البدعة اللغوية ، فكل ما أحدث بعد النبي ﷺ يجعلونه بدعة ، ويدخل في هذا - مثل ما مثل به الشاطئي وغيره - : المناخل ، وأنواع الأطعمة ، وأنواع الأكيسة ، وأنواع البيوت ، والمراكب ، إلى آخره ، كلها داخلة ، لكنها ليست مراده ، فالنبي ﷺ نهي عن البدع أشد النهي وذم أصحابها ، بل وجعلهم لا يردون عليه حوضه ، وهذا لاشك أنه لا يدخل فيه البدع التي هي بدع في اللغة وليس بدعاً في الشرع .

**الأمر الثاني** : العلاقة بين البدع والتبديع ، اعلم أن لا ملازمة بين كون الرجل يأتي بالبدعة وكونه مبتداعاً ، فإنه قد يعمل ببدعة ولا يطلق عليه لفظ المبتدع ؛ لأن هذه الثنائية لا تلازم بينها ، فإن لا تلازم بين البدعة والتبديع ، ولا تلازم بين الكفر والتكفير ، ولا تلازم وبين الفسق والتفسيق ، فقد يعمل

الرجل بالفسق ولا يسمى فاسقاً، وقد يعمل بالبدعة ولا يسمى مبتدعاً، وقد يعمل بالكفر ولا يطلق عليه أنه كافر؛ وذلك لأن من شرط هذه الأسماء أن تقام الحجة على من قام به أحد تلك الأعمال.

\* إذا قامت الحجة على من عمل ببدعة، وصدق عنها، ولم يتبع الحجة التي قال بها أهل العلم، وأعلمه إياها أهل العلم، فإنه يصبح مبتدعاً.

\* كذلك الفسق لا يلزم لكون الرجل يعمل كبيرة أن يكون فاسقاً، الفاسق هو من يعمل الكبيرة، أما الصغائر فلا يسمى فاعلها فاسقاً، ولا يسمى فاسقاً حتى تقام عليه الحجة، ويُبين له، ثم لا يأبه لذلك.

\* كذلك الكفر قد يقوم الكفر بأحد، يعني : يعمل عملاً شركياً، أو عملاً كفرياً، لكن لا نسميه مشركاً أو كافراً حتى تقوم عليه الحجة.

وهذه قاعدة مهمة بينها الأئمة في غير ما موضع، لكن كيف تقام الحجة؟  
هذا له بحث آخر.

لما ذكرنا تعريف البدعة ذكرنا لفظ الملازم وزدناه على تعريف الشاطبي وهذا مهم قد نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وذلك لأن من عمل عملاً لم يلتزمه فإنه يكون عمل عملاً علي خلاف السنة، ولكن لم يلتزمه ولم يجعله طريقة تُطْرَقُ وَتَتَّبَعُ وَتُسْلَكُ، وإنما فعله مرة أو مرتين، فإنه يعد مخالفًا للسنة في هذا العمل ويقال أخطأ فلان في كذا وكذا، ونحو ذلك، أما إذا لازمه فيكون بملازمته لهذا العمل أو العمل الملازم عليه ليضاهي به المشروع يكون بدعة، فليس كل مخالفة للسنة تعد بدعة، فمن أخطأ خالفاً للسنة، لكن لا يعد مبتدعاً إلا إذا لزمه، وكذلك يكون عمله خالفاً للسنة لكن لا يعد مبتدعاً.

عَنْ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَطَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ يَوْمًا مَوْعِدَةً  
بِلِيْغَةً دَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيْوُنُ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ  
كَأَنَّهَا مَوْعِدَةٌ مُوَدَّعٌ فَأَوْصَنَا، قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ،  
وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأْمَرُ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، وَإِنَّهُ مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ  
فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنْنَتِي وَسُنْنَةِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ  
الْمَهْدِيِّينَ، عَصُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاحِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ  
كُلَّ بُدْعَةٍ ضَلَالٌ»، قَالَ التَّرمِذِيُّ: حَدَّيْتُ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَا يَتَعَبَّدُهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ،  
فَلَا تَعَبَّدُوهَا فَإِنَّ الْأُولَى لَمْ يَدْعُ لِلآخِرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا مَغْشَرَ  
الْقُرَاءِ، وَخُذُوا بِطَرِيقِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاؤَدَ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الدَّارِميُّ: أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارِكَ، أَنَّبَانَا عَمْرُو بْنُ  
يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِيهِ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نَجِلسُ  
عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاءِ، فَإِذَا خَرَجَ،  
مَشَيْنَا مَعْهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه فَقَالَ:  
أَخْرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُلْنَا: لَا، بَعْدُ. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى  
خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قُفِّنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: يَا  
أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آئِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ وَلَمْ أَرَ  
- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - إِلَّا حَيْرًَا. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَقَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ. قَالَ:  
رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا جَلَقا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ فِي كُلِّ

(١) سبق تخریجه (ص ٦٤).

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١٦)، والمرزوقي في السنة (٣٠ / ١)، وابن أبي عاصم في السنة (٩٠ / ١).

حَلْقَةٌ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصَّا، فَيَقُولُ: كَبَرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلَّوْا مِائَةً، فَيَهْلِلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبُّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انتِظَارَ رَأْيِكَ أَوْ انتِظَارَ أَمْرِكَ. قَالَ: أَفَلَا أَمْرَتَهُمْ أَنْ يَعْدُوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلْقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَاهُمْ تَضَنَّعُونَ؟ قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَصَّا نَعْدُ بِهِ التُّكْبِيرَ وَالْتَّهْلِيلَ وَالْتَّسْبِيحَ. قَالَ: فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ وَيُحَكِّمُ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَشَرَعَ هَلَكَتَكُمْ هَوْلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَأَنِي تَهُمْ تُكْسِرُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مُفْتَاحُو بَابِ ضَلَالَةٍ. قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرْدَنَا إِلَّا الْخَيْرَ . قَالَ: وَكُمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَّهُمْ، وَإِيمَانُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكُثُرُهُمْ مِنْكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلْقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَ وَانْ مَعَ الْخَوَارِجَ<sup>(١)</sup>.

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكَلَانُ.

(١) أخرجه الدارمي (٢٠٤)، وبحشل في تاريخ واسط (ص ١٩٨، ١٩٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٦٢/١٢).

## الشرح

حدث العرباض بن سارية رضي الله عنه هذا ذكر فيه النبي ﷺ المحدثات، قال العرباض رضي الله عنه : «وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَؤْعِظَةً بَلِيقَةً»، الموعظة : هي التذكير بالأمر والنهي ، «مَؤْعِظَةً بَلِيقَةً» وصفها بأنها بلية ، يعني : بلغت من أنفسهم ما بلغت ، فهي بلية في الفاظها ، وبليمة في تأثيرها ، وصف ذلك بقوله : «وَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيْنُ»، وتقديم وجل القلوب على ذرف العيون مقصود؛ لأنه يسبقه لأن القلب إذا وجل ربما يتبعه دمع العين ، وهذا يبين لك رقة قلوب الصحابة رضي الله عنهم ، وأنهم كانوا إذا ذكروا ووعظوا أن قلوبهم كانت لينة تستجيب ، فتوجل القلوب من التذكير ، وتذرف العيون خشية لله عز وجل ومحبة للنبي ﷺ .

لما بلغ النبي ﷺ في موعظه سأله قالوا : يا رسول الله كأنها موعضة موعد فأوصنا ، فقال : «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبَدْ حَبَشِيًّا» ، وفي رواية : «وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا» ، قال أهل العلم : هذا تنبئه علي من لا يستحق الولاية ، فإن النبي ﷺ أوصي بالطاعة لولي الأمر ولو كان ولی الأمر في نفس الأمر ليس بأهل للولاية ، لكن يجب السمع والطاعة له ، وقال آخرون : «وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا» هذا مما تألف منه العرب أن تكون تابعة لعبد حبشي يباع ويشتري ، فلما تولى أمر النبي ﷺ بأن يتبع ويطاع ، وهذا منه ﷺ تعظيم لشأن السمع والطاعة ، وفي ضمن ذلك أنه سيحدث من يخرجون على ولاة الأمر بتاويل أو بغير تاويل ، فقال ﷺ : «وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا» ، يعني : هذا الذي تألفون من ولايته غاية الأنفة ، فكيف إذا كان

لا يبلغ هذه الرتبة وهذه النزول؟ إذا كان غير عبد وغير حبشي مما لا يأنف الناس من اتباعه؟ فلاشك أن قول النبي ﷺ هذا فيه أعظم وصية، بأن صلاح الدين إنما هو بملازمة طاعة ولاة الأمر المسلمين؛ كما بين ذلك في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي رواه مسلم بقوله: «إِلَّا أَنْ تَرَوَا كُفُراً بَوَاحًا عِنْدُكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»<sup>(١)</sup>، يعني: إذا رأيتم الكفر البوح ظاهراً ظهوراً مبيناً عندكم فيه من الله برهان جلي واضح لا لبس فيه ولا غموض، فإنه يجوز لكم حينذاك الخروج ولا يجب.

قال: «وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا»، ثم قال: «فَعَلَيْكُمْ بِسْتَيْ»، سنة: هي ليست هي الواجب والمكره والمحاب، لأن السنة عند الفقهاء التي يسميها علماء العقيدة يعني كل ما كان عليه النبي ﷺ من عبادات في العلم والعمل، «عَلَيْكُمْ بِسْتَيْ» يعني ما أنا عليه في العلم والعمل، عليكم بذلك؛ فالزموه.

وقال: «وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيَّينَ، عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» عضوا بفتح العين، وضمها لحن، والنواجد فيها خلاف أين هي من الأسنان؟ لكن الظاهر هي الأناب، وعضوا عليها بالنواجد أدي استمسكا بها استمساك من لا يفلت ما أمسك به؛ ذلك لعظم شأنها.

«عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْأُمُورِ الْمُحَدَّثَاتِ»، وهذا فيه نبأ منه ﷺ أنها ستكون محدثات من الأمور متنوعة، فنهى عنها ﷺ، والمقصود هنا بالمحدثات ليست هي ما قاله الشافعي رضي الله عنه فيما رواه البيهقي عنه في

(١) أخرجه البخاري (٧٢٠٠، ٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه

مناقبه، قال الشافعي<sup>(١)</sup>: المحدثات قسمان:

\* محدثات محمودة.

\* ومحدثات مذمومة.

وهذا الحديث هنا ليس المقصود بها، فالشافعي لا يفسر الحديث بتقسيمه المحدثات إلى هذين القسمين، وإنما يقسم المحدثات من حيث هي ولم يقسم ما في الحديث، وإنما الذي في الحديث هو المذموم أي البدع لا غير، ومن ترك سنة فقد أحدث حدثاً؛ كما قال بعض السلف: «لَا يُحَدِّثُ رَجُلٌ فِي الْإِسْلَامِ بِدْعَةً، إِلَّا تُرَكَ مِنَ السُّنَّةِ مَا هُوَ خَيْرٌ مِّنْهَا»<sup>(٢)</sup>، يعني بذلك الترك، وأما ما جاء في أثر حذيفة، وأثر ابن مسعود رضي الله عنه فدلاته واضحة، وعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَا يَتَبَعَّدُهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ فَلَا تَبَعَّدُوهَا، فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدْعُ لِلآخرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ، وَخُذُّوْا بِطَرِيقِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، وقد سبق بيان معنى هذا الأثر وما يتعلق به من مناسبته للكتاب<sup>(٣)</sup>.

أما أثر ابن مسعود رضي الله عنه، فهو أثر عظيم في هذا الباب، وهو باب الإيمان برسول الله صلوات الله عليه وسلم، ومن أصول الإيمان به صلوات الله عليه وسلم: أن تلزم وتلتزم سنته صلوات الله عليه وسلم، وملازمة السنة يكون في الأمور العلمية وفي الأمور العملية.

**فالآمور العلمية:** في مسائل الغيبيات في الله عَزَّ وَجَلَّ وأسمائه وصفاته

(١) انظر: حلية الأولياء (١١٣/٩)، وجامع العلوم والحكم (ص ٢٦٧)، وفتح الباري (٢٥٣/١٣).

(٢) انظر البدع لابن وضاح (ص ٩٢).

(٣) انظر: (ص ١٢٦ وما بعدها).

وأفعاله، وكذلك في اليوم الآخر من الحوض والميزان والجنة والنار.. إلى آخر ذلك، وكذلك من الأمور الغيبية من الجن والملائكة وما أخبر به ﷺ، فكلام الله ﷺ صدق وعدل، وكذلك كلام رسوله ﷺ، قال ﷺ: ﴿وَتَمَّتْ كِيمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] ﴿وَتَمَّتْ كِيمَتُ رَبِّكَ﴾ يعني: الشرعية، ﴿صِدْقًا﴾ في الأخبار لا كذب فيها، تعالى الله ﷺ عن ذلك، ﴿وَعَدْلًا﴾ أي في الأحكام.

﴿وَتَمَّتْ﴾ يعني: في الأمر والنهي لا ظلم فيها. فملازمة السنة في الأمور العلمية يكون في مسائل الغيب، وهذه من أعظم ما حصل فيه الافتراء والبدع في المسائل الغيبية؛ في الجنة والنار، والملائكة والجن، والصفات، وأشباه ذلك.

**والصورة الثانية من المسائل العلمية:** أن تلازم السنة بعدم تقديم العقل عليها، والعقل والقياس والرأي إنما هو خادم للسنة لا مقدماً عليها، وقد ضل وابتدع وتتكب الصراط من قال: (إن العقل هو القاضي المحكم والشرع هو الشاهد المعدل)<sup>(١)</sup>، وهذه يقولها طوائف من المتكلمين وأهل البدع من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم. فالمسائل العلمية تقدم في السنة على العقل، فالعقل خادم للسنة، فقد نصل بعقولنا إلى المعنى وقد لا نصل وقد نفهم وقد لا نفهم، وأيضاً العقل مختلف، فقد يصل فلان العالم ولا يصل الآخر، والجميع واجب عليهم التسليم بما صحي من السنة، وهذا من حقوق النبي ﷺ.

(١) سبق عزوه (ص ١٤٥).

**وأما القسم الثاني:** ملازمة السنة في الأمور العملية، وذلك بترك البدع والمحدثات، ولزوم طريقة الصحابة رضي الله عنه الذين اهتدوا بهديه صلوات الله عليه، فكل بدعة هي خروج عن السنة، ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: «**إِذَا لَسْتُمْ فِتْنَةً يَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَهْرُمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَتَحَدُّ سُنَّةً، فَإِنْ عُيِّرْتُ يَوْمًا، قِيلَ: هَذَا مُنَكَّرٌ، قَالُوا: وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: إِذَا قَلَّ أَمْنَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ أُمَرَاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وَتَفَقَّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ، وَالْتُّوسِيَّةُ الدُّنْيَا يَعْمَلُ الْآخِرَةَ»<sup>(١)</sup>، فالبدع العملية مناقضة للسنة العملية، بل كلما زادت السنن ضعفت البدع، وكلما ضعفت السنن ظهرت البدع.**

ومخالفه السنة والأخذ بالبدع والمحدثات في هذه الأمة من الزمن الأول إلى زمننا هذا له عدة أسباب، منها :

**أولاً:** الجهل، فالجهل بالسنة ينشأ عنه الأخذ بالبدعة، وإنما فالسنة كافية فينشئ الجاهل عبادة يتبعدها، أو يتأنى شيئاً من المسائل العلمية، فيصير إلى البدعة لأجل جهله.

**ثانياً:** الهوى، والهوى لا شك أنه من أعظم أسباب حدوث البدع في هذه الأمة، فالخوارج والمرجئة والقدريّة عندهم أهواء مع الجهل والتأويل الذي عندهم.

**ثالثاً:** إرادة الخير، فيكون عنده جهل وهوى، ويقول : أنا أريد الخير، وهذا مثل ما جاء أن ابن مسعود رضي الله عنه جاء إلى قوم وقد جعلوا لهم كبيراً

(١) أخرجه الدارمي (١٨٦)، وعبد الرزاق (١١/٣٥٩)، وابن أبي شيبة (٣٧١٥٦)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/٣٦١).

وينهم حصى ، ويقول لهم : سبحو مائة ، هللو مائة ، احمدوا مائة . . . إلى آخره ، فقال لهم : « فَعُدُوا سَيِّئاتُكُمْ ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيقَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ وَيُحَكِّمُ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ هُؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ مُتَوَافِرُونَ ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ ، وَآتَيْتُهُ لَمْ تُكْسِرْ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ مُفْتَحُو بَابِ ضَلَالَةٍ . قَالُوا : وَاللهِ يَا أَبَا عبد الرَّحْمَنِ ، مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ . قَالَ : وَكُمْ مِنْ مُرِيدِ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبُكُمْ ».

فهذا التسبيح الذي فعلوه مشروع ، لكن أضافوا عليه صفة صارت محدثة - وهذا يدلُّ على أنَّ منشأ كثير من البدع في المسائل العلمية أو في المسائل العملية قول القائل : أردنا الخير - وابن مسعود رضي الله عنه رد على هذه الشبهة بأبلغ رد .

رابعاً : الغلو ، وهو مجاوزة الحد المأذون به ، إما في المسائل العلمية أو في المسائل العملية ، فمن جاوز الحد المأذون به في ذلك فإنه لا يؤمن عليه ، بل يصير في المخالفة والبدعة .

\* فالذين جاوزوا الحد في الجهاد صاروا إلى بدعة الخوارج .

\* والذين جاوزوا الحد في مسألة التحكيم صاروا إلى الخارجية .

\* والذين جاوزوا الحد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صار بهم الأمر إلى الخروج على الولاية ؛ كما هو دين المعتزلة .

\* والذين جاوزوا الحد في الأذكار صار بهم الأمر إلى بدعة الاجتماع على الأذكار .

\* والذين جاوزوا الحد في السلوك والزهد صار بهم الحال إلى أن سلكوا مسلك التصوف المبتدع.

\* والذين جاوزوا الحد في تنزيه الله ﷺ صار بهم الأمر إلى التعطيل . وهكذا في أشياء كثيرة ، فالغلو من أعظم أسباب ترك السنن والأخذ بالبدع ، وهذه كلمات لها زيادة تفصيل .

والمقصود مما يتعلق بهذه الآثار العظيمة : أن من أعظم حقوق النبي ﷺ على أمته بعد الإيمان به : أن يُقتفي سبيله ﷺ ، وأن تُترك الأهواء والبدع .

وبهذا البحث يتنهي هذا الشرح على هذا الكتاب ، نسأل الله تعالى أن يجزي الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب خير الجزاء ، وأن ينفع المسلمين بعلومه ، وأن يجعل هذا الشرح نافعاً مباركاً ، وأن يجعله في موازين حسناتنا ، ويثقل به موازيننا ، إنه جواد كريم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وآله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .



## مراجع التحقيق

- \* إثبات عذاب القبر، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر دار النشر: دار الفرقان - عمان الأردن - ١٤٠٥ ، الطبعة: الثانية ، تحقيق: د. شرف محمود القضاة.
- \* اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- \* الإحکام في أصول الأحكام، اسم المؤلف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار النشر: دار الحديث القاهرة ١٤٠٤ هـ الطبعة الأولى.
- \* الإحکام في أصول الأحكام، اسم المؤلف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار النشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤ ، الطبعة: الأولى.
- \* الإحکام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأآمي، المكتب الإسلامي ، طبعة ١٤٠٢ هـ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي.
- \* الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دارالبشاير الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ.
- \* إرشاد الفحول ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق محمد سعيد البدرى دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

- \* إرواء الغليل . محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي بيروت . ١٤٠٥هـ
- \* أضواء البيان ، محمد الأمين الشنقيطي ، مكتب البحث والدراسات دار الفكر ، بيروت ، طبعة ١٤١٥هـ .
- \* أضواء البيان ، محمد الأمين الشنقيطي ، مكتب البحث والدراسات دار الفكر ، بيروت ، طبعة ١٤١٥هـ .
- \* الاعتصام ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المكتبة التجارية مصر .
- \* اعتقاد أئمة الحديث ، أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس . دار العاصمة ، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .
- \* اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٩هـ .
- \* أم البراهين لمحمد بن يوسف بن الحسين السنوسي المتوفى ٨٩٥هـ . دار الكتب العلمية .
- \* إثمار الحق على الخلق في رد الخلافات ، محمد بن نصر المرتضى (ابن الوزير) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م .
- \* الإيمان الكبير ، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، المكتب الإسلامي .

- \* الإيمان. محمد بن إسحاق بن يحيى بن منه، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- \* بدائع الفوائد، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، هشام عطا وعادل العدوبي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- \* البداية والنهاية، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ.
- \* البدع، اسم المؤلف: أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المروانى (المتوفى: ٢٨٦هـ). دار النشر: مكتبة ابن تيمية.
- \* التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوى، دار الفكر، بيروت.
- \* تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- \* تاريخ واسط، اسم المؤلف: أسلم بن سهل الرزاز الواسطي، دار النشر: عالم الكتب بيروت ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: كوركيس عواد.
- \* تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.
- \* تبيين كذب المفترى، ابن عساكر. دار الكتاب العربي، بيروت.
- \* تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، الطبعة الحجرية، دار الكتاب العربي، بيروت.

- \* تخریج الأحادیث والآثار، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعی، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- \* تذكرة المحتاج إلى أحادیث المنهاج، لابن الملقن، المكتب الإسلامي بيروت ١٩٩٤، الطبعة الأولى، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- \* الترغیب والترھیب، عبد العظیم بن عبد القوی المندیری، تحقيق إبراهیم شمس الدین، دار الكتب العلمیة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- \* تعجیل المتنفعہ بزواائد رجال الأئمة الأربع، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلانی الشافعی، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق د. إکرام الله إمداد الحق.
- \* تغليق التعليق على صحيح البخاری. لابن حجر العسقلانی، دار النشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار بيروت، عمان الأردن - ١٤٠٥ ، الطبعة الأولى، تحقيق: سعید عبد الرحمن موسى الفزقی
- \* تفسیر ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطیب، المکتبة العصریة، صیدا.
- \* تفسیر ابن جریر الطبری، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.
- \* تفسیر ابن کثیر، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.
- \* تفسیر البغوي، تحقيق محمد النمر، وعثمان صمیریة، وسلیمان الحرش.

- \* تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل)، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
- \* تفسير الجلالين، اسم المؤلف: محمد بن أحمد + عبد الرحمن بن أبي بكر المحملي + السيوطي، دار النشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى.
- \* تفسير السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١٤٢١هـ.
- \* تفسير القرطبي، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- \* تفسير النسفي، المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي.
- \* تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- \* تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- \* التمهيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، طبعة ١٣٨٧هـ.
- \* تنقیح تحقیق أحادیث التعلیق - ابن عبد الہادی - دار الكتب العلمية، بيروت.

- \* تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- \* تهذيب الكمال، يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.
- \* التوسل والوسيلة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٣٩٠ هـ.
- \* التيسير في القراءات السبع، اسم المؤلف: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: اوتو تريزل.
- \* جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، للإمام زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ.
- \* الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ.
- \* حاشية السنن لابن القيم، من مختصر السنن، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- \* حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤ هـ.
- \* الحسبة لشيخ الإسلام ابن تيمية. ط دار ابن حزم.

- \* حلية الأولياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- \* الدر المنشور، عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٣م.
- \* درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة ١٣٩١هـ.
- \* الدرر السنية في الأرجوحة النجدية (مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا)، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.
- \* ديوان الإمام الشوكاني - أسلاك الجوهر - تحقيق حسين عبد الله العمري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- \* الرسائل الشخصية، اسم المؤلف: محمد بن عبد الوهاب، دار النشر: مطبع الرياض - الرياض، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي، د. محمد بتاجي، د. سيد حجاب.
- \* رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق أحمد معاذ بن علوان، دار طويق للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- \* رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصناعي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

- \* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- \* زاد المسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.
- \* زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٧ هـ.
- \* الزهد، اسم المؤلف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر دار النشر: دار الريان للتراث - القاهرة - ١٤٠٨ ، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد.
- \* الزهد، اسم المؤلف: عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوقي أبو عبد الله، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- \* السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.
- \* سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، دار النشر: دار إحياء التراث العربي بيروت ١٣٧٩ ، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي.
- \* السلسلة الصحيحة - محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - ١٤١٥ هـ.

- \* السنة، اسم المؤلف: محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٨ الطبة: الأولى ، تحقيق: سالم أحمد السلفي .
- \* السنة لابن أبي عاصم ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ.
- \* سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- \* سنن أبي داود ، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- \* سنن الترمذى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث ، بيروت .
- \* سنن الدارمى ، تحقيق فواز أحمد زمرلى وخالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- \* السنن الصغرى للبيهقي ، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمى ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- \* السنن الصغرى للنسائي (المجتبى) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات ، حلب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ.
- \* السنن الكبرى للنسائي ، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروى حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

- \* السنن الواردة في الفتن وغوايئها وال الساعة وأشرافها ، اسم المؤلف: أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني ، دار النشر: دار العاصمة الرياض ١٤١٦ ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: د. ضاء الله بن محمد إدريس المباركفورى..
- \* السنوسية مع شرحها أُم البراهين ، ضمن مجموعة مهامات المتون .  
مكتبة محمد علي صبيح ، ١٣٨٢هـ
- \* السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعاية ، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، دار النشر: دار المعرفة .
- \* سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.
- \* السيرة النبوية - ابن هشام - مكتبة المنار - الأردن - ١٤٠٦هـ.
- \* شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائى ، تحقيق أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، طبعة ١٤٠٢هـ.
- \* شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ.
- \* شرح القصيدة النونية ، أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.
- \* شرح النووي على صحيح مسلم ، دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

- \* شرف أصحاب الحديث، للمخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد خطبي، دار إحياء السنة، أنقرة.
- \* الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الأجري، مطابع الأشراف، لا هور.
- \* شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- \* الشكر، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: المكتب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الثالثة، تحقيق: بدر البدري.
- \* صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- \* صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٣٩٠هـ.
- \* صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- \* صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
- \* صحيفه همام بن منبه، اسم المؤلف: همام بن منبه الصناعي، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار عمار بيروت، عمان ١٤٠٧ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد.

- \* صفة الصفوة - ابن الجوزي - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٩ م.
- \* الصمت وآداب اللسان، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٠ هـ الطبعة الأولى، تحقيق: أبو إسحاق الحويني .
- \* الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ
- \* الضعفاء والمترؤكين ، لأبي الفرج بن الجوزي ، تحقيق عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- \* طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين بن عبد الله بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.
- \* الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- \* العزلة ، أبو سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ.
- \* عقيدة الفرقة الناجية ، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ.
- \* العقيدة الواسطية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد بن عبد العزيز بن مانع ، الرئاسة العامة للفتاوى ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.

\* العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

\* العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

\* عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، بيروت.

\* الغنية عن الكلام وأهله، اسم المؤلف: الخطابي، دار النشر:  
فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
عنابة محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار المعرفة،  
بيروت.

\* فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير، اسم  
المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر -  
بيروت.

\* الفردوس بتأثر الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه  
الديلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت،  
طبعة ١٤٠٦هـ.

\* الفروق، لشهاب الدين أبو العباس أحمد القرافي. ط مؤسسة الرسالة.

- \* فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- \* فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ.
- \* القدر، أبو بكر جعفر بن محمد بن المستفاض، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- \* القواعد الكبرى للعز بن عبد السلام، ط. دار القلم دمشق ١٤٢١ هـ.
- \* الكامل في ضعفاء الرجال، اسم المؤلف: عبدالله بن عدي بن عبدالله ابن محمد أبو أحمد الجرجاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٨، الطبعة: الثالثة، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.
- \* كشف الخفاء ومزيل اللباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ.
- \* لسان العرب، لابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنباري الإفريقي ثم المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- \* لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنباري الإفريقي ثم المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- \* لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ.

- \* مجمع الزوائد ونبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، وبيروت .
- \* مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية .
- \* مجموع مؤلفات ورسائل الإمام محمد بن عبد الوهاب . ط ١ جامعة الإمام .
- \* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية) ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي .
- \* المحصول في أصول الفقه ، اسم المؤلف: القاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي ، دار النشر : دار البيارق - عمان - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة .
- \* المحتلي ، لأبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .
- \* مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .
- \* المدخل إلى السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البهقي ، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب ، الكويت ، طبعة ٤ هـ ١٤٠٤ .

- \* المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- \* المزهر في علوم اللغة وأنواعها، اسم المؤلف: جلال الدين السيوطي دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: فؤاد علي منصور.
- \* مسائل الجاهلية، الإمام محمد بن عبد الوهاب. ط الجامعة الإسلامية
- \* المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- \* المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد محمد الغزالى ، معه كتاب «فواتح الرحمن» لعبد العلي محمد بن نظام الدين الانصاري ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- \* مسنن أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- \* مسنن أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- \* مسنن الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
- \* مسنن البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- \* مسنن البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

- \* مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- \* مسند الشهاب، اسم المؤلف: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- \* مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البدرى ومحمد محمود خليل، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- \* مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- \* مصنف عبد الرزاق الصناعي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- \* المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، طبعة ١٤١٥هـ
- \* المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- \* المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- \* معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

- \* المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للحافظ أبي الفضل العراقي .  
ط . دار طبرية .
- \* منهاج السنة النبوية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- \* منهاج السنة النبوية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- \* موضع أوهام الجمع والتفرق ، اسم المؤلف : أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د . عبد المعطي أمين قلعيجي .
- \* موطأ الإمام مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ، مصر .
- \* ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق علي عوض ، وعادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .
- \* النبوات ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، طبعة ١٣٨٦هـ .
- \* هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

\* الورع، اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبدالله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ - ١٩٨٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. زينب إبراهيم القاروط.

\* يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار، اسم المؤلف: صديق بن حسن بن علي القنوجي، دار النشر: مكتبة عاطف - دار الأنصار - القاهرة - ١٣٩٨ - ١٩٨٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الناشر .....
٧	مقدمة الشارح .....
٨	بيان أهمية هذه الرسالة .....
١١	المراد بفضل الإسلام .....
١٧	تفسير قوله ﷺ : ﴿أَلَيْهِمْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ الآية .....
١٩	أنواع النعمة .....
٢٢	معنى (الدين) .....
٢٤	تفسير قوله ﷺ : ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ دِينِي﴾ الآية .....
٢٤	موقف المسلم حين حلول الشبهات .....
٢٦	فضل علماء الحديث وحملته .....
٢٨	تفسير قوله ﷺ : ﴿يُؤْتِكُمْ كِفَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِي﴾ الآية .....
٢٩	فائدة اسم الله ﷺ : (النور) .....
٣١	أهمية القرب من أهل العلم والاستقامة .....
٣٥	تفسير النور في الآية .....
٣٦	عظم التبعة على المتمسك بالسنة والتوحيد .....
٣٨	شرح حديث ابن عمر ﷺ : «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ . . .» .....

٤١	أهمية الاعتصام بما عليه الجماعة .....
٤٣	شرح حديث : «أَصْلَى اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا» .....
٤٥	مِنْ فضل الله عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ .....
	ما يفيده لفظ (الهداية) شرح قوله ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا»
٤٦	الحاديـث .....
٤٨	وقوع الضلال في الأمور الاجتهادية .....
٤٩	اختلاف العلماء في يوم الجمعة هل هو أول أيام الأسبوع أم آخرها ....
٥١	فائدة في معنى الحديث المعلق .....
	العلل التي في حديث : «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْخَيْفَيَّةُ السَّمْحَةُ» والكلام عليها .....
٥٤	
٥٥	شرح الحديث السابق .....
٥٨	ضبط مسألة السهولة والتسهيل في الدين .....
٦١	الرد على من يقول : أكثر الأمة اليوم أشاعرة .....
٦٣	شرح أثر أبي بن كعب رضي الله عنه : «عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّتْنَةِ» .....
٦٤	الجواب عما جاء من إشكال في إتيان السبيل فرداً وجماعاً .....
٦٦	وصية بلزم السبيل والسنـة .....
٦٩	تفسير الجمعة في حديث الافتراق .....
٧٠	قصة الإمام الأذرمي مع ابن أبي دؤاد .....
٧٣	اختلاف التضعيف في العمل باختلاف صواب العمل والإخلاص فيه .....
٧٣	الفرق بين عبادة الصحابة رضي الله عنهم وعبادة منْ بعدهم .....
٧٥	شرح أثر أبي الدرداء رضي الله عنه : «يَا حَبَّذَا نَوْمُ الْأَكْيَاسِ» .....

<b>بابُ وُجُوبِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ</b>	٧٨
بطلان قول من يقول : (الديانات السماوية)	٧٩
إطلاق (الإسلام) على الإسلام العام تارة والإسلام الخاص تارة	٨٠
معنى (الدين) لغة وشرعًا	٨٤
تفسير الخسارة في قوله ﷺ : «وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ»	٨٥
رد عمل من لم يكن على السبيل والسنة	٨٥
تفسير الصراط في قوله ﷺ : «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ»	٨٩
قسمًا المحدثات	٩٢
كلام نفيس لوالد إمام الحرمين في وجوب الأخذ بظواهر النصوص، وترك التعرض لها بتأويل محدث	٩٣
البدع قسمان : (كفرية، وغير كفرية)	٩٤
أنواع البدع العملية	٩٥
تعريف البدعة عند عدد من أهل العلم	٩٧
الفرق بين البدعة والمخالفة للسنة	٩٨
ورود الأمر بطاعة الرسول ﷺ في القرآن في أكثر من ثلاثين موضعًا ..	١٠٣
دخول الجنة على قسمين	١٠٤
تحريم دخول الجنة في النصوص قسمان	١٠٥
بداية خروج الخوارج	١٠٦
شرح حديث : «أَبْغَضُ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحَدٌ فِي الْحَرَمِ»	١٠٨
تفسير الإلحاد في الحرم	١٠٩
بحث مسألة: حدود الحرم، وتضعيف السيئات فيه	١١١

هل تضاعف جميع الأعمال الصالحة في الحرم أم الصلاة فقط ..... ١١٢
تفسير قوله: «وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ» ..... ١١٣
معنى (السنة) ..... ١١٥
معنى الجاهلية ..... ١١٦
تفسير كلام شيخ الإسلام في أنواع الجاهلية، المطلقة والمقيدة ..... ١١٨
معنى ظهور الطائفة الناجية المنصورة ..... ١١٩
أنواع الجاهلية المقيدة بمكان أو بزمان أو بأشخاص ..... ١٢٠
من آثار اتباع سنة الجاهلية: عبادة القبور ..... ١٢٢
شرح أثر حديقة رضي الله عنه: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا» ..... ١٢٦
أنواع فعل الأمر ..... ١٢٩
تعريف الاستقامة ..... ١٣٠
العلم كالشجرة ..... ١٣١
المناسبة لهذا الأثر للباب والكتاب ..... ١٣١
أهل العلم من أهل الاستقامة وهم الهداة ..... ١٣٢
عاقبة الانحراف عن الاستقامة ..... ١٣٣
وسيلة توحيد الناس: أن يوحدوا على السبيل والسنة ..... ١٣٤
فوائد مستتبطة من أثر حديقة رضي الله عنه ..... ١٣٥
من وسائل البناء الهامة في الدعوة: إقامة المنهج العلمي الصحيح ..... ١٣٦
شرح أثر ابن مسعود رضي الله عنه: «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ» ..... ١٣٨
الجواب عما جاء في أثر ابن مسعود رضي الله عنه، وجود خلافة عادلة في عهد ..... ١٤٠
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ..... ١٤٠

١٤٢	كثير من الإشكالات لا يحلها إلا كلام السلف <small>رضي الله عنه</small>
١٤٢	أسباب ظهور المتعالين
١٤٧	<b>باب: تفسير الإسلام</b>
١٤٧	الأسباب الإسلامية
١٤٨	معنى الإسلام لغة وشرعًا
١٥٠	تفسير قوله <small>تعالى الله</small> : «فَإِنْ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي»
١٥٣	لا يصح الإسلام والإيمان إلا بعقيدة باطنية وعمل ظاهر
١٥٤	معنى: (لا إله إلا الله)
١٥٥	معنى الشهادة
١٥٧	الفرق بين الألوهية والربوية من كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب <small>رحمه الله</small>
١٥٨	بيان بطلان تفاسير المتكلمين للإله
١٥٩	معنى الشهادة بأن محمداً رسول الله <small>صلوات الله عليه وآله وسلامه</small>
١٦٠	مسألة: هل الإسلام يزيد وينقص مثل الإيمان
١٦١	مسألة: تكfir تارك المباني الأربع
	وجه تفسير المسلم بأنه: (مَنْ سَلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ) حكم
١٦٣	الأخذ بمفهوم اللقب في الحديث السابق
١٦٧	أقسام المشركين من حيث السلامة من المسلم وعدمها
١٧١	الانقياد والطاعة نوعان
١٧٢	أنواع العبادات التي تنشأ إذا استسلم القلب لله <small>تعالى الله</small>
١٧٤	شرح حديث: «أَنْ تُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى» الحديث
١٧٥	معاني الإسلام عند إطلاقه

مسألة: أقوال العلماء في الإسلام والإيمان هل هما بمعنى واحد أم لا	١٧٦
جنس العمل ركن الإيمان	١٧٨
تفسير قوله ﷺ: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ إِلَهٍ مِّنْهُ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»	١٨٠
شرح حديث مجيء الأعمال يوم القيمة	١٨٣
تحقيق القول في عباد بن راشد	١٨٣
تحقيق القول في سماع الحسن البصري من أبي هريرة <small>رض</small>	١٨٤
معنى مجيء الأعمال يوم القيمة، وخلاف العلماء في تفسيرها	١٨٤
تفسير قوله في الحديث: «إِنَّكَ إِلَيْهِ أَخْذُكُمْ، وَإِنَّكَ أُغْطِي»	١٨٥
الغاية من الدعوة والتعليم هي نجاة العباد وتعبيدهم لله <small>عز وجل</small>	١٩٠
شرح حديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَّمْ يُسَمِّ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»	١٩٤
جنس البدع أشنع وأغلظ من جنس الكبائر	١٩٤
<b>بابُ وُجُوبِ الْأَشْتَغْفَانِ بِمُتَابَعَةِ الْكِتَابِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ</b>	١٩٦
بيان سبب أصل انحراف الناس في هذه الأمة	١٩٧
تفسير قوله <small>رض</small> : «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ»	٢٠١
أصول العلوم النافعة الثلاثة	٢٠٦
القرآن نزل هداية البشر	٢٠٨
شرح حديث: «أَمْتَهَوْكُونَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟» الحديث	٢١٣
حكم النظر في الكتب السابقة	٢١٦
مسألة: نوع التحريف الموجود في الكتب السابقة	٢١٨
نماذج من الحيرة والشك التي وقع فيها علماء الكلام	٢٢٥

٢٣٠	<b>باب ما جاء في الخروج عن دعوى الإسلام</b>
٢٣٠	أسباب حدوث التباين والافتراق في الأمة
٢٣٢	وجوب لزوم الاسم الذي سماها الله به
٢٣٣	تفسير قوله تعالى: «هُوَ سَمِّنَاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ»
٢٣٥	شرح حديث الحارث الأشعري عليه: «وَأَنَا أَمْرُكُمْ بِخَمْسٍ»
٢٣٧	المراد بالسمع والطاعة في الحديث
٢٤١	أنواع الجهاد
٢٤٢	أقسام الهجرة
٢٤٤	معنى الأمر بلزوم الجمعة
٢٥٠	تفسير: (دعوى الجahلية)
٢٥٨	حكم التسميات الحادثة
٢٦١	واقع التسميات في الجماعات الإسلامية الحالية
٢٦٤	التسميات المباحة
٢٦٧	<b>باب وُجُوب الدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ كُلِّهِ وَتَرْكِ مَا سِواهُ</b>
	تفسير قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ كُلَّهُ»
٢٦٧	والمراد بالسلم
٢٦٩	تفسير قوله تعالى: «أَلمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا»
٢٧٠	تفسير قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْئًا لَّا سَتَّ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ»
٢٧١	نشأة السُّمْنَيَّةُ والقدرية
٢٧٤	شرح حديث الافتراق

بابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْبِدْعَةَ أَشَدُ مِنِ الْكَبَائِرِ ..... ٢٧٩
بيان أن جنس البدع أشد من جنس الكبائر ..... ٢٧٩
خلاف أهل العلم في الشرك الأصغر هل يغفر أم لا؟ ..... ٢٨١
الفرق بين فاعل الكبيرة وفاعل البدعة ..... ٢٨٤
شرح حديث : «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً» الحديث ..... ٢٨٥
بابُ مَا جَاءَ أَنَّ اللَّهَ احْتَاجَ إِلَيْهِ التَّوْبَةَ عَنْ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ ..... ٢٨٧
معنى احتجاز التوبة عن المبتدع ..... ٢٨٨
موقفنا من العلماء الذين تلبسوا ببعض البدع ..... ٢٩٢
الأمر بلزم ملة إبراهيم ﷺ ..... ٢٩٥
الرد على دعوى أهل الكتاب أن إبراهيم منهم ..... ٢٩٧
فائدة لطيفة في الفرق بين المجموع والجميع ..... ٣٠٢
الانتساب لا يكفي في إثبات الحبة والاتباع ..... ٣٠٣
مدار الدين على الاتباع ، وهو المخرج عند الالتباس ..... ٣٠٣
معنى حديث : «مَنْ رَغَبَ عَنْ سُنْتِي فَلَيْسَ مِنِّي» ..... ٣٠٤
الكلام على المناهج الدعوية والمبتدةعة ..... ٣٠٧
ضرورة كون المنهج منهاجاً سلفياً ..... ٣٠٨
باب قول الله ﷺ : «فَاقْرِئْ وَجْهَكَ لِلَّهِ حَنِيفًا» ..... ٣٠٩
وجوب الاستمساك بالفطرة التي هي دين النبي ﷺ ..... ٣١٠
شرح حديث : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْ أَجْسَامَكُمْ وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ» ..... ٣١٦
توعيد أهل البدع بالذود عن حوض النبي ﷺ ..... ٣١٨
الكلام على الحوض ..... ٣٢٠

مجمل أسباب الذود عن الحوض ..... ٣٢٤
شرح حديث: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» الحديث ..... ٣٢٨
شرح حديث حذيفة رضي الله عنه في السؤال عن الخير والشر ..... ٣٣٠
شرح وصية أبي العالية في التمسك بالإسلام والسنّة ..... ٣٣٥
<b>بابٌ مَا جَاءَ فِي غُرْبَةِ الإِسْلَامِ وَفَضْلِ الْغُرَبَاءِ</b> ..... ٣٣٩
أنواع الغربة ..... ٣٤٠
أوصاف الغرباء ..... ٣٤٥
متى يعذر المرء في ترك الدعوة ..... ٣٤٩
خمسة أمور كانت ظاهرة في أصحاب النبي ﷺ ..... ٣٥٣
مبحث مهم في ماهية الخلاف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. ٣٥٦
أنواع المخادعات ..... ٣٥٨
السکرتان (الجهل وحب العيش) ..... ٣٥٨
<b>باب التحذير من البدع</b> ..... ٣٦٥
مبحث نفيّس في معنى البدعة لغة وشرعاً، والأحكام المتعلقة بها ..... ٣٦٦
التعريف المختار للبدعة ..... ٣٦٧
الرد على من قسم البدعة إلى حسنة وسيئة ..... ٣٧٣
العلاقة بين فعل البدعة والتبيّع ..... ٣٧٥
شرح حديث العرابي بن سارية رضي الله عنه ..... ٣٧٧
تنبيه على تقسيم الشافعي رحمه الله للمحدثات ..... ٣٨١
شرح أثر ابن مسعود رضي الله عنه ..... ٣٨١
أسباب مخالفـةـ السنـةـ والأـخذـ بـالـبدـعـ وـالـمـحـدـثـاتـ فـيـ هـذـهـ الـأـمـةـ ..... ٣٨٣

٣٨٥	خاتمة الشرح المبارك
٣٨٧	مراجعة التحقيق
٤٠٧	فهرس الموضوعات

